جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
مكتب تنسيق التعريب
الرباط

اللِّسان العربي

دورية متخصصة محكمة نصف سنوية تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط
التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

العدد : 72

مطبعة ومكتبة الأمنية ش.م.م
IMPRIMERIE LIBRAIRIE OMNIA s.a.r.l

الإيداع القانوني : 1964/13
الرقم الدولي : ISSN : 0258 -3976
تصميم الغلاف : أحمد جريد

لمدير المسؤول

أ. د. عبد الفتاح الحجمري

مسؤولة التحرير

أ. إيمان محمد كامل النصر

العنوان :82، زنقة وادي زيز – أكدال – الرباط – ص.ب : 290 (المملكة المغربية)

الفاكس : 05.37.77.24.26 (212) / الهاتف 61.59.02.03 06 (212)/05.37.77.24.22 (212)

الموقع على الشابكة (الإنترنت) :www.arabization.org.ma

البريد الإلكتروني : bca.alecso@gmail.com/bca@arabization.org.ma

اللجنة الاستشارية للمجلة

أ.د. محمود كامل الناقة : عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة/مصر.

أ.د. عباس الصوري : أستاذ التعليم العالي – جامعة محمد الخامس/الرباط

أ.د. ليلى المسعودي : أستاذة التعليم العالي – جامعة ابن طفيل/القنيطرة.

أ.د. أحمد العلوي (حسني أطلس) : رئيس جمعية اللسانيين المغاربة أستاذ التعليم العالي – جامعة محمد الخامس/الرباط.

أعضاء المجلس العلمي

أ.د. مروان المحاسني : رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا

أ.د. عبد الكريم خليفة : رئيس مجمع اللغة العربية الأردني/الأردن

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح : رئيس المجمع الجزائري للغة العربية/الجزائر

أ.د. علي أحمد محمد باكير بابكر : رئيس مجمع اللغة العربية/السودان

أ.د. دفع الله عبد الله الترابي : رئيس الهيئة العليا للتعريب/السوادان

أ.د. عز الدين ميهوبي : رئيس المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر)

أ.د. محمود أحمد السيد : نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا

أ.د. محمد محمد الجوادي : عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ مصر

أ.د.مصطفى عبد السميع محمد : مركز البحوث التربوية والتنمية/مصر

أ.د. زيد إبراهيم العساف : مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر/ سوريا.

أ.د. عبد الفتاح الحجمري : مدير مكتب تنسيق التعريب بالرباط/المغرب

أ.د. عبد اللطيف عبيد : أستاذ باحث – المعهد العالي للغات/تونس

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية والتعريب والترجمة والمصطلح، المحررة باللغة العربية – أساسا – مع إمكان النشر باللغتين : الإنجليزية والفرنسية، فضلا عن نشر المشروعات المعجمية الصادرة باللغات الثلاث المشار إليها.
- التقيّد بالمعايير العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
- ترسل البحوث، مطبوعة ومصححة، مسجلة على أقراص حاسوبية ليزرية أو بالبريد الإلكتروني.
- تنشر البحوث في المجلة، بعد أن تخضع للتحكيم من قِبَل لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، للبت في مدى صلاحيتها للنشر، ولا تُرَدُّ البحوث إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.
- يشترط في البحث أن لا يكون قد نشر أو قُدّم للنشر في وسيلة نشر أخرى، ويجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر، بعد نشره في اللسان العربي، بشرط أن يشير إلى ذلك.
- يجب أن تكون الصوّر والجداول واضحة إذا وجدت في البحث.
- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر – بالضرورة – عن وجهة نظر المنظمة ومكتبها بالرباط.
- يسمح باستعمال المواد المنشورة في المجلة، بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية.
- يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة مع بحثه سيرته الذاتية والعلمية وعنوانه.

محتويات

- افتتاحية 11

- عن عالمية اللغة العربية وأزمتها : محاولة تركيب

د.محمد بلبول 15

- بنية النماذج المعرفية للزمن في اللغة العربية

د. عبد الكبير الحسني 35

- المعجم ثنائي اللغة في التراث العربي الإدراك للسان الأتراك لأبي حيان الأندلسي نموذجًا

د. منتصر أمين عبد الرحيم 81

- المعجم الذهني والتقييس الحاسوبي

د. امحمد الملاخ، د. حافظ إسماعيلي علوي..... 109

- قضايا المصطلح البلاغي في المعجم الحديث

د. بن عيسى بطاهر..... 133

- المصطلحات الجدلية في طب الأسنان، وجهة نظر

د. فندي الشعراني..... 169

- مشكلة الترجمة في بعض المصطلحات الطبية، حالة مصطلح وبائيات نموذجا

د. عباس عبد الرحمن أحمد السيد 193

- المكتبة والشابكة (الإنترنت)مؤسسة تواجه أزمة هوية في عصر المعلومات الإلكتروني

أخيم بونتي، كلاوس سينوا.....201

- Are there adjectives or adverbs in Arabic?
A defence of the tradition

Ahmed Ech-Charfi 3

- Historia de la traducción del texto coránico en EspañaHistory of the Quranic text translation in Spain

Mohamed El-Madkouri Maataoui 49

افتتاحية

ارتبط الحديث عن اللغة العربية، في العديد من المنتديات واللقاءات والمناقشات العمومية في السنوات الأخيرة، بهيمنة شعور عارم يخصّ أزمة تجتازها اللغة العربية في الحياة العامة، وفي المنظومة التربوية والتعليمية، بحيث يبدو من الصعب تعيين مظاهر هذه الأزمة لتشعب منظوراتها وتعقدّها، لأنها تتعلق، حينا، بمنظومة القيم وسؤال الهوية، وترتبط، حينا آخر، بخصوصية الثقافة والاجتماع والاقتصاد والإعلام والتقانات.

لا أحد ينكر اليوم أن العالم العربي تواجهه تحديات المعرفية المعلوماتية، وتحتّم عليه النظر في وضعية استعمال اللغة العربية على الشابكة (الإنترنيت)؛ تشير الإحصائيات بهذا الصدد، أنه من بين قرابة المليارى مستعمل للإنترنيت هناك حوالي 535 مليون من مستعمليها بالإنجليزية، مقابل 445 مليون باللغة الصينية، بينما تأتي اللغة العربية في المرتبة السابعة بما يناهز 65 مليون مستعمل بهذه اللغة، أي ما يشكل 8,3 من العدد الإجمالي لمستعملي الإنترنيت عبر العالم.

من هنا أهمية السعي لأن تتمتع اللغة العربية بموقع متميز على صعيد توفير المعاجم الوظيفية والتخصصية على الشابكة ليستفيد منها أكبر عدد ممكن من المهتمين والباحثين، وهذا تحدّ آخر تواجهه اللغة العربية وهي ترتاد أفق التقنيات الحديثة لتُغالبَ مظاهر التهميش، وسطوة اللهجات الممزوجة بالتعابير الأجنبية المنتشرة بوفرة في الأماكن العامة، ووسائل الإعلام والاتصال.

وفق هذا المنظور، تتجدّد العناية بشأن اللغة العربية بوضع خطة للارتقاء بها ودراسة مشكلات تعلّمها وتعليمها، ووضع الكتب المرجعية الميسِّرة لقواعدها ونحْوها وصرفها. هكذا، توجد اللغة العربية اليوم في صلب معركتنا الحضارية بكل أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية؛ لأنها من مقوّمات

وجودنا وهويتنا، وركيزة انتسابنا للعصر الحديث وقد أضحى عالما صغيرا تتداخل فيها اللغات والثقافات. كما أن تملّك رصيد لغوي موحّد، وتنسيق الجهود البحثية وتوفير شبكة عربية للمصطلحات، وإنشاء معجمية حاسوبية محيّنة، يعد اليوم من الإجراءات الكفيلة بمواجهة صعوبات تدفق العلوم، كما أنها إجراءات تسمح للغة العربية بإقامة تفاعل نقدي مع المعرفة في مختلف مجالات البحث العلمي والاجتماعي والتقني.

لكن، هل هذه الإجراءات ،وغيرها، كفيلة بتشخيص موضوعي لأزمة اللغة العربية، ومُعِينة على تخطي آثارها السلبية في الإدارة والمدرسة والجامعة والحياة العامّة، وفق ما تقتضيه مقتضيات العصر الحالي من تحديث وتجديد لمنظومة القيم الفكرية والعلاقات الإنسانية؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال بوعي وعمق نقديين، ينبغي الأخذ بالاعتبار – من الناحية الفلسفية العامة – ما يميز الوضع اللغوي بالعالم العربي من غنى وتعدد والتباس أيضا، سواء في الحياة العامة، أو على مستوى الإدارة والتعليم والإعلام وغيرها من المجالات التي تتطلب "الاحتكام" إلى سياسة لغوية لها ما يبررها تاريخيا واجتماعيا وسياسيا.

تتصفُ الوضعية اللغوية في العالم العربي بجملة محدّدات تسمح بتواجد **ازدواجية لغوية** بين لغة عربية فصيحة رسمية بموجب اختيار حضاري مُوحد تبنّته الأمّة العربية منذ مجيء الإسلام وقيّدته في دساتيرها، ولغة عربية عامية ينحصر استعمالها في الحياة العامة؛ كما تتصف هذه الوضعية بتواجد **ثنائية لغوية** بين اللغة العربية واللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية خاصة). في ظل هذا الوضع تتصف اللغة العربية بالضعف، كما أن تنميتها على صعيد مناهج التعليم بقيت مفتقرة لإجراءات عملية تذيّل الصعوبات، وتنمي القدرات لدى المعلمين والمتعلمين على حدّ سواء. والحال أن وضعيةً متصفة بالثنائية والازدواجية،

كفيلة بأن تكون مصدر غنى للغة العربية وعونا على إضاءة مختلف المشكلات الراهنة التي تحول دون الارتقاء بها.

ما فتئ الحديث عن أزمة اللغة العربية يتسع ويتفرّع أمام ما أضحت تكتسبه اللغة (أية لغة) على المستوى الوطني والدولي؛ ولأن الترابط بين المجتمع والتنمية ينتج في الأغلب الأعمّ عن التقدم الحاصل في الإنتاج المعرفي والثقافي، فإن الاعتناء باللغة يغدو سمة من سمات التقدّم تلج المجتمعات، عبْرها ومن خلالها، فضاء التحديث وتجديد القيم. وقد استطاعت الأدبيات اللغوية العربية أن تراكم، في هذا الصدد، العديد من التوصيات وأوراق العمل والتشريعات الرسمية، واستحداث المقررات، وتصوّر أساليب التدريس واكتساب المهارات اللغوية، إلا أن أغلبها ظلّ سجين التقارير ولم يجد سبيلا للتنفيذ والتطبيق، لأن الخيار السياسي ظل متحكّما في تمثل الهندسة اللغوية بتعدد مجالاتها الاقتصادية والإعلامية والتعليمية والتقنية.

بهذا المعنى، لم تعد اللغة العربية، اليوم، بحاجة إلى توصيات إضافية أو خطط عامة ترصد واقع الحال وتستشرف أفق المستقبل؛ بقدر حاجتها الملحة إلى تعاون عربي فعّال وموحّد للناطقين بها، وقد تجاوز عددهم الثلاثمائة وخمسين مليون نسمة بما يُحلها المرتبة الخامسة عالميا بعد الصينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، يمكنها من الولوج إلى مجتمع المعرفة وما يستتبعه من ضرورة التوفر على لغة معاصرة متجهة نحو مجتمع المعلومات في الاقتصاد والتجارة والصناعة ورقمنة المعارف.

للتنمية الاقتصادية، إذن، صلة بالتنمية اللغوية. لذلك، ينبغي أن يكون التطوّر الحاصل في محددات التنمية العربية، على مختلف الأصعدة، جزءا من التنمية اللغوية المنشودة، التي تتطلب تقويما علميا ونقديا لمجمل الخيارات اللغوية، ولواقع استعمالها في المرافق العمومية، وفي مجالات الإبداع والفكر والتعليم.

بهذا المعنى، تغدو اللغة ظاهرةً متعددة التجليات، وموطنا لرهانات تاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية تعدّ سبيلا للتشبع بثوابت الهوية الوطنية، والانفتاح، في الآن ذاته، على التنوع الثقافي واللغوي والحضاري العالمي.

معلوم أن اللغة كائن حيّ خاضع لمواضعات المجتمع وتحوّلاته؛ لذلك، فإن هذا الأخير يحتاج دوما إلى لغة متجددة وما يلازمها من إعادة النظر في التصوّرات الخاصة بالثقافة والسياسة والاقتصاد. ولعل الوعي بتحوّل اللغة وتحديثها ينبغي أن يكون جزءا من التحوّل الحاصل في المجتمع ثقافيا واجتماعيا وسياسيا؛ وهذا ما بلوره مشروع النهضة العربية منذ القرن التاسع عشر بارتكازه، فكريا، على تطوير وإحياء اللغة العربية شعرا ونثرا.

فهل نحتاج، اليوم، إلى نهضة جديدة تخرجنا من وضعية الفوضى اللغوية، وحالة الشعور بتراجع العربية الفصحى، وما لها وعليها من انعكاسات على مقومات الهوية والقيم وحركية التنوير؟

ربّما نعم ، ربّما ....

عبد الفتاح الحجمري

عن عالمية اللغة العربية وأزمتها
محاولة تركيب

محمد بلبول(*)

ولي لغتان نسيت بأيها كنت أحلم
لي لغة إنجليزية للكتابة طيعة المفردات
ولي لغة من حوار السماء مع القدس
فضية النبر
لكنها لا تطيع مخيلتي
محمد درويش

يستبدّ بالعرب شعور بأن لغتهم تتراجع مكانتها محليًّا ودوليًّا، وهو ما يبرر في نظرهم الحديث عن أزمة العربية[1]، لكن المفارقة أن هذا الشعور العارم لا تعززه دراسات علمية تُشخّص أزمة هذه اللغة. غالبًا ما يكون الحديث عن الأزمة مجرد انطباع يقوم على الملاحظة العفوية أو يتمظهر عبر غضب من طغيان اللغات الأجنبية في سوق التبادل اللغويّ المحليّ. المشكلة أننا عند حديثنا عن أزمة اللغة العربية نغيّب بعد المقارنة الذي من شأنه أن يساعدنا على فهم دينامية

(*) كلية الآداب والعلوم الانسانية – جامعة محمد الخامس– أكدال – المغرب.

(1) العربية المعتبرة في هذا المقال هي العربية الفصحى المقابلة للعربيات المحكية والتي تشكل كلها متصلا لغويا يسمى العربية. ونترك للسياق وظيفة التمييز بين العربية باعتبارها متصلا لغويا يضم جميع العربيات الفصحى واللهجات وبين العربية الفصحى. بخصوص هذا التمييز انظر مقالة رمزي منير بعلبكي التي تحمل عنوان "هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص، مجلة تبيُّن العدد1 المجلد الأول، العدد1، الدوحة، 1012.

اتصال اللغات وتحديد مكانتها وفق عوامل موضوعية تتعلق بالاقتصاد وبإنتاج المعرفة وحذق التقنية وبالمكانة الجيوسياسية للغة. هذه العوامل هي التي ترسم المعايير التي يتعيّن استيفاؤها لتقوية الإشعاع الحضاري للغة ما. أضف إلى هذا أننا لا نفصل منهجيًّا بوضوح بين اللّغة والسياسة اللّغويّة. فهل الأزمة أزمة لغة أم أزمة سياسة لغوية تبدأ من تعليم اللغة وتنتهي بتطوير اللغة قطاعيًّا: في التقنية والطّب والاقتصاد والبحث العلمي. سأحاول في هذه المقالة بسط بعض العناصر التي تساعد أولا على تحديد مكانة اللغة العربية في السوق العالمية للّغات وهي عناصر، أو لنقل مؤشرات، تجعلنا ننسب كثيرًا من الأحكام الصادرة في حق الوضعية اللسانية للأقطار العربية، ثم سأتطرق بعجالة إلى مؤشر الترجمة لأهميته في إبراز مكانة اللغة في سوق التبادل اللغويّ.

أقول، بدل الانكباب على تَعداد مظاهر أزمة العربية (تراجع مستوى الأداء، العزوف عن تعلّمها، ضعف ما ينشر بها فكريًّا وعلميًّا...) يحسن بنا أن نتوقف عند ما تتقاسمه هذه اللغة مع لغات أخرى من عناصر قوة وضعف لنتبيّن موقعها في عالمٍ متعددِ اللّغات ومتداخلِ الثقافات، ما يفرض طَرْح حالة اللغة العربية في سياقِ السعي إلى تطوير أفق ملائم يسمح بفهم التعدد اللغوي وتحديد أنماط ومحدّدات الاتصال بين اللغات في عالم يتنازعه قطبان: قطب يرى أن التنوع اللغويّ هو الأصل، وهو مظهر من مظاهر الغنى الثقافيّ، ويتعيّن بالتالي صونه والعمل على استدامته. وقطب يعتبره عبئًا تاريخيًّا يتطلب تدبيرُه تكاليفَ باهظة، وسيكون من المفيد التخلّص منه لتتمكن الغالبية الساحقة من سكان المعمور من الاستفادة من إسقاطات العولمة.

بموازاة هذا الاستقطاب، يتفرّع تقابلٌ نظريّ حول أهمية العولمة في صياغة حاضر اللّغات ومآلاتها. من المعروف أن النقاش الدائر حول اتصال اللّغات في سوق التبادل اللّغويّ تؤطّره نظرتان: نظرة أولى ترى أن العولمة مهدّدة للتنوّع

اللّغويّ، وتدعو إلى موقف مساواتي (égalitariste)، يتعامل مع اللغات انطلاقًا من المبادئ التالية:

- جميع اللّغات متساوية.
- كلّ اللّغات، بفضل تشغيل أنظمة التوليد المعجميّ لديها القدرة على التعبير، وبنفس الكفاية عن المعرفة البشرية.
- كلّ اللّغات يجب أن تكتب.
- لغات الأقليات يجب أن تحظى بالاعتراف الرسمي.
- يجب حماية اللّغات من الانقراض كما تُحمى الحيوانات.
- لكل مواطن الحق في أن يتلقّى تعليمًا بلغته الأم.
- اللغة هي الجذور بموتها ننفصل عن جذورنا[2].

التوجه الفكريّ العام الذي يحكم هذه الرؤية يمتح من الإرث الفكريّ اليساريّ الذي تطوّر من الماركسية نحو إيديولوجية مناهضة للعولمة ومدافعة عن البيئة. أما الثانية فنمثل لها من خلال كتاب الأنثربولوجي الألماني هارالد هارمان[3]، حيث يُقدّم رؤية مختلفة. وهي رؤية فضلا عن استنادها إلى معرفة موسوعية بلغات وثقافات المعمور تبقى وفية لفلسفة رومانسية نقدية ضاربة جذورها في الفكر الألماني وبراجماتية في نفس الآن. فهارمان لا يفصل اللّغة عن الثقافة، ولا يعتبر البلبلة اللغوية والصراع اللّغويّ مشكلة جديدة مرتبطة بالعولمة، ذلك أنه ينظر إلى التنوّع اللّغويّ والثقافيّ باعتباره بديهة من بدهيات الوجود البشريّ. كما أن صراع الهيمنة في مجال الألْسُن ليس جديدًا، والشيء نفسه يقال أيضا عن موت اللغات، ولا يرى في هيمنة اللغة الإنجليزية عالميا

(2) انظر جان لوي كالفيه:
Mondialisation, Langues et Politiques Linguistiques ressources-cla.univ-fcomte.fr/gerflint/Chili1/**Calvet**.pdf.

(3) تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، ترجمة سامي شمعون ، الدوحة، 2006.

تهديدًا لهذا التنوع. وبناءً عليه، فإن مسوغ البحث في مختلف مظاهر التنوع اللّغويّ والثقافيّ يتمثل في كونه مظهرًا من مظاهر الطبيعة البشرية؛ ويترتب عن هذا أن الاهتمام بدراسة قوانين الصراع اللّغويّ وشروطه السياسية والاقتصادية يجب أن يصبّ في اتجاه توحيد وضمّ جميع الأسئلة الأساسية المتعلّقة بالوجود البشريّ. يحدّد هارمان في مقدمة كتابه (م.ن) الإطار الفلسفيّ الذي تنتظم داخله التحليلات والمقاربات المبسوطة في الكتاب: **"لقد فكر المرء بإسهاب خلال القرن العشرين للإجابة عن الأسئلة: من.أين؟ لماذا؟ وإلى أين؟ للوجود البشريّ بصورة عامة وفي الإبداعات الثقافية البشرية بصورة خاصة أيضا. أما الغريب في الأمر فهو أن أقدم تقنيات الإنسان؛ أي لغته، لم يكن حظّها كبيرًا في هذه المناقشات. إذ لم يَقمْ، حتى يومنا هذا، أي كان ببذل مساع تستحق الذكر للتفكير في الأسئلة التقليدية التي تطرحها بحوث اللغة عن: من أين وماذا وإلى أين، أيضًا. ولا أقصد هنا الأفكار المتنوعة المتعلقة باستخدام اللّغات الاصطناعية (مثل الاسبرانتو) أو التنبؤات البسيطة حول مسيرة اللّغة الإنجليزية الظافرة في عالم المستقبل، بل المقصود هو توجيه السؤال حول "إلى أين" من وجهة نظر أنثروبولوجيا استخدام اللغات الطبيعية في عصر مجتمع المعلومات. ثم إن هذا الإجمالي للمشاكل المترابطة لا يقتصر على أبعاد قيمة مكانة اللّغة في الاتصالات العالمية (أي الاتصالات عبر الحدود الإثنية الثقافية) أو على علاقة اللغة بالتقنية الرقمية، بل يشمل أيضا وضعية اللغة ومُتكلّميها خارج نطاق العالم الرقميّ...** (ص 21-22).

فضلاً عن قيمته النظرية، يتيح هذا النص استخلاص ثلاثة وسائط[4] ذات أهمية بالغة في تحديد مكانة اللّغة في رقعة المبادلات اللّغوية، وهي:

أ. قيمة مكانة اللّغة في الاتصالات العالمية (أي الاتصالات عبر الحدود الإثنية الثقافية).

(4) نسند للفظ وسائط (جمع وسيط) معنى بارامتر.

ب. علاقة اللّغة بالتقنية الرقمية.

ت. وضعية اللغة ومتكلميها خارج نطاق العالم الرقمي.

تتضافر مجموعة مؤشرات لضبط مكانة اللّغات بالنسبة لهذه الوسائط الثلاثة، وهي: مؤشر الديموغرافيا، ومؤشر ذيوع اللغة المرصودة باعتبارها لغة ثانية والمؤشر الجيوسياسي، وأخيرًا مؤشِّر اللّغة والمعرفة وهو مؤشِّر يدور حوله نقاش بالغ الأهمية لارتباطه من جهة بمشروع بناء مجتمعات المعرفة بوصفها مجتمعات مدمجة وخاضعة لمستلزمات التقنية المعلوماتية، وبالنظر، من جهة ثانية، إلى علاقته غير المباشرة بمكانة الخصوصيّة الثقافيّة واللسانيّة ضمن هذا المشروع. ومن المفيد التذكير في هذا السياق أن كلّ مؤشّر من المؤشّرات المذكورة أعلاه ضروريّ لكنه ليس كافيًا بمفرده لتحديد المكانة الدولية للغة من اللّغات المتداولة.

لِنقلْ بَدْءًا إن اللغة العربية تنتمي إلى نادي اللّغات العالمية بحكم عوامل عديدة في مقدّمتها أنها لغة رسمية في العديد من المحافل الدولية. ويتولّد عن هذا الزعم سؤال وجيه: ما العالمية؟ أي ماذا نقصد حين نقول إن لغة ما تستوفي مجموعة من الشروط التي تُكسبها صفة العالمية. الكلّ يتفق على أن الإنجليزية لغة عالمية لكن، هل بالإمكان استخلاص شروط العالمية استنادًا إلى فحص وضع الإنجليزية، يُجيب هارالد هارمان (م.ن) بالنفي ؛ لأن المكانة الدولية للّغة الإنجليزية وليدةُ سياقٍ خاص معقّد يتميز بتداخل متغيرات لغوية بيئية لا تساعد على استخلاص معايير عامة، "لذا فإنه من الأفضل عند وصف اللّغات العالمية عدم الاعتماد مباشرة على ظروف اللّغة الإنجليزية، بل التحري عنها من موقع مستقل" (م.ن، ص.144). ومن ثم فإن مواصفات العالمية يتعيّن أن تكون مبررة بشكل مستقل عن حالة الإنجليزية.

سنسعى فيما يلي إلى النظر في نتائج انطباق المؤشرات المشار إليها أعلاه، على اللغة العربية، لنتبيّن مكانتها في رقعة اللّغات العالمية:

أ) المؤشّر الديموغرافي

يضع المختصّون عتبة مائة مليون متكلّم حدّا أدنى لولوج لغةٍ معينة مجال العالمية، مشددين في الوقت نفسه على أن المعيار الكمّي ليس كافيا للحكم على لغة من لغات المعمور بالعالمية. ويؤكد هارمان (2001) هذا المعني حين يكتب: "مع هذا فإن اعتماد حقيقة عدد المتكلمين وقَصْره على حاجز المائة مليون لا يجعل من لغة ما لغة عالمية بأيّ حال من الأحوال فالهندية (Hindi) مثلًا لغة يتحدث بها بشر يفوق عددهم عدد متكلّمي الإسبانية والعربية والفرنسية وغيرها من اللغات العالمية، ومع ذلك فإنها لا توصف بالعالمية. وينطبق هذا أيضا على البنغالية التي يفوق عدد الناطقين بها أعداد متكلّمي الفرنسية والبرتغالية". (م.ن (ص. 147،)). فَلِتلِج لغةٌ ما نادي العالمية تحتاج إلى أن تتوافر لديها القدرة على حيازة وتأدية وظائف اتصالاتية على الصعيد الدوليّ وأن ترتبط بمجال ثقافيّ وحضاريّ ذي وزن استراتيجيّ.

تفيد أحدث البيانات أن اللّغة العربية تحتلّ، باعتبار عدد الناطقين بها، المرتبة الرابعة عالميا، بما يناهز 221.000.000 متكلّم، وراء كل من الصينية (الماندران)، بما عدده 845.000.000 متكلم، والإسبانية بما يناهز 329.000.000، فالإنجليزية ب 328.000.000. وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الإحصائية المتعلقة باللغة العربية تنظر إليها من خلال بُعديْن غير منفصلين: البعد الفصيح والبعد اللهجيّ أو العاميّ. ويُشكّل البعدان معًا متصلًا لغويًّا يُسْمى العربية. يمكن أن نجادل في هذه الأرقام، بحسن أو سوء نية، معتبرين أن اللغة العربية الفصحى لغة نخبة في عالم عربيّ تسوده الأمية، وأن العدد الإجماليّ لهذه النخبة التي تُحسن الفصحى لن يتجاوز بالكاد نسبة 40% من عدد سكان العالم العربيّ. حتى ولو سلّمنا جدلًا بوجاهة هذا الاعتراض فإن هذا لا ينبغي أن يقود إلى التشكيك في المكانة العالمية للعربية، وذلك على أساس مؤشر المكانة الجيوسياسية الذي سنتطرق إليه بعد حين.

ب) مؤشّر اللّغة الثانية

يُلاحظ المستقرئ لسوق المبادلات اللّغوية أن اللغات ذات الأهمية العالمية لا تمارس فقط بوصفها لغات أولى، إنها لغات ذات مركزية عالية تمنحها قوة جذب استثنائية. وباستعادة نموذج الجاذبية كافتراض لرسم علاقات التبعية بين اللغات لتفسير الازدواج اللغويّ بوصفه ظاهرة عامة، (انظر القسم الخاص باللغة والمعرفة أسفله) يتبيّن أن جاذبية اللّغة تُقاس بإقبال الناس على تبنيها لغةً ثانية بحكم خطورة الأدوار التي تؤدّيها. وهكذا يمكن أن نلاحظ بيسر علاقة التناسب بين أهمية الدور الذي تقوم به لغة عالمية وطاقتها على إغراء أو إرغام متكلمين على تنزيلها منزلة اللّغة الثانية. فبحسب معطيات إحصائية يوردها هارمان (م.ن) فإن عدد المتكلمين باللغة العربية كلغة ثانية يبلغ سبعة ملايين؛ أي ما نسبته 3.4%. والمؤكد أن هذه النسبة غير دقيقة لأنها لا تحدد المقصود بالعربية هل يتعلّق الأمر بالعربية الفصحى أم بإحدى لهجاتها؟

المرجّح عندي أن العربية الفصحى منتشرة كلغة ثانية بنسبة أكبر من النسبة المقدَّمة في هارمان، (م. ن، ص 150)، والتي يحصرها في سبعة ملايين متكلم وذلك كما يبين الجدول التالي المأخوذ من هارمان (2001) بسبب أنه أغفل عنصرًا مهمًّا يتمثل في أن العربية ليست اللّغة الأولى لعدد مُهمّ من سكان العالم العربيّ، نذكر منهم : الأمازيغ في شمال أفريقيا، والزنوج في موريتانيا، والأكراد في سوريا والعراق، والنوبيين بمصر، ناهيك عن السودان. وعليه، فإن تنزيل العربية منزلة لغة ثانية يتطلب تحليلًا يمكِّن من إعادة بناء مفهوم اللّغة الثانية بحيث يسمح بتمييز اللغة الثانية الأجنبية واللغة الثانية غير الأجنبية. ويقدم العالم العربيّ – حيث تتساكن الفصحى واللهجات العربية إلى جانب لغات مجموعات إثنية تربطها بالعربية الفصحى علاقات روحية وفكرية وتاريخية – نموذجًا في هذا الباب، بحكم أن هذه الدول اختارت صيغة خاصة لتوجه وحدوي فوق-إثني يتيح تحديد فضاء ثقافيّ يستوعب ويتمثل الخصوصيات التاريخية والإثنية والثقافية القطرية.

لغات يتكلمها أكثر من 100 مليون إنسان، والعلاقة التناسبية بين متكلميها كلغة أولى ولغة ثانية.

اللغة	عدد المتكلمين (بالملايين)	المتكلمون بها كلغة أولى		المتكلمون بها كلغة ثانية	
		بالملايين	النسبة	بالملايين	النسبة
الصينية	1210	1139	%94.1	71.0	%5.9
الإنجليزية	573	337.4	58.9 %	235.6	%41.1
الهندية	418	182.0	%43.5	2360	%56.5
الإسبانية	352	266.0	%75.6	86.0	%24.4
الروسية	242	170.0	%70.2	72.0	%29.8
العربية	**209**	**202.0**	**%96.6**	7.0	%3.4
البنغالية	196	189.0	%96.4	7.6	%3.6
البرتغالية	182	170.0	%93.4	12.0	%6.6
الإندونيسية	162	21.0	%12.9	141.0	%87.1
الفرنسية	131	76.0	%58.0	55.0	42.0
الألمانية	101	96.5	%95.6	4.5	%4.4

على الرغم من تقادُم هذه البيانات المبسوطة في الجدول، فإنّ دلالة الأرقام والاتجاه العام للحالة اللسانية الدولية التي تشير إليها الإحصائيات تبقى صالحة لتوصيف الوضع الراهن؛ والذي تتصدّر فيه اللغتان الإنجليزية والفرنسية قائمة اللغات العالمية بالنظر إلى نسبتهما العالية في مقياس اللغة الأولى والثانية. ومن جهة أخرى يكشف الجدول أن الإندونيسية، على الرغم من احتلالها الصدارة وفق مؤشر اللغة الثانية، فضلا عن كونها من اللغات التي يفوق عدد المتكلمين

بها المائة مليون نسمة، لا تحظى بمنزلة العالمية بسبب محدودية إشعاعها العالميّ. أما حال العربية، فيتأرجح بين محدودية الانتشار العالميّ بحسب مؤشّر اللغة الثانية وإن كانت أهمية كتلتها المتكلمة ومكانتها الجيوالسياسية تشفعان لها في حضور متميّز في الساحة الدولية، وذاك ما سنبينه في المبحث الموالي.

ت – مؤشّر المكانة الجيوسياسية

لا تُقاس مكانة اللّغة بعدد المتكلّمين بها فقط، بل بعدد الكيانات السياسية التي تعتمدها لغة رسمية. ويمكن القول، تبعًا لهارمان (2001)، إن الأهمية الجيوسياسية للّغة تُقاس بمعيارين: أولهما تأديتها للوظائف الرسمية في بلدان كثيرة. ثانيهما مدى انتشارها في قارات العالم. وباعتبار هذين المقياسين تتقدم اللغة العربية في الترتيب على اللّغة اليابانية التي بالرغم من كونها لسان حضارة عريقة ومتجددة ومجتمع صناعيّ متطوّر تظلّ لغة محلية بامتياز. وتنسحب الملاحظة نفسُها على اللّغة الصينية التي لا تتعدى مساحة انتشارها نطاق القارة الأسيوية رغم أهميتها المنتامية. ويمكن أن نضيف إلى المعيارين المذكورين معيارًا ثالثا يتعلق بمدى ارتباط اللّغة بعوامل جيو–اقتصادية وحضارية وازنة في رقعة العلاقات الدولية. ومن البَيِّن أن فحص مكانة العربية في ضوء هذا المؤشّر يُجلي مكانتها المتميزة ضمن فئة اللغات العالمية. فعلاوة على أنها لغة رسمية في اثنتين وعشرين دولة، فإن حضورها في مناطق عديدة من أفريقيا، ذلك أن ثلث سكان أفريقيا يستعملها باعتبارها لغة أولى أو ثانية (انظر عبد العلي الودغيري، 2013) ناهيك عن امتداداتها جنوب آسيا في كلّ من إيران وباكستان وأفغانستان وبنغلاديش بسبب أن العامل الدينيّ يجعل منها لغة ذات ثقل حضاريّ يُبوِّئها مكانة استراتيجية في علم الثقافة والاقتصاد والسياسة.

إن المنزلة المميزة التي تحظى بها العربية في بلدان كثيرة، بحكم وظيفتها الدينية والثقافية، تكسبها جاذبية وقوة تأثير في قضايا الثقافة والسياسة والاقتصاد بفعل اقترانها بالإسلام تارة (باعتباره مجالًا عقديًّا وثقافيًّا) وارتباطها

بمنطقة الشرق الأوسط تارة أخرى، التي لا تخفى أهميتها الاستراتيجية بالنظر إلى احتوائها على 66% من الاحتياطي العالمي للنفط. وغير خافٍ ما للنفط من ارتباط وثيق بعوامل الاقتصاد والسياسة والتجارة. وكلّها عناصر تُوظِّف، بصورة ما، الثقافة واللّغة لخدمة أغراضها.

ث – مؤشّر اللّغة ومجتمع المعرفة

يعود الفضل في صياغة مضمون لمفهوم "مجتمع المعرفة" إلى عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بيل D.Bell (1973)[5] الذي استعمله لتوصيف حالة الانتقال من اقتصاد صناعيّ قائم على الموارد الأولية الطبيعية لإنتاج المنتجات الصناعية إلى اقتصادٍ معرفيّ يقوم على إنتاج المعرفة وتطبيقاتها في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. ومن المفيد التذكير بأن مجتمع المعرفة بوصفه مجتمعًا يوظّف البحث العلميّ في التنمية الشاملة للفرد والمجتمع في إطار سيرورات محافظة على التنوع البيئيّ والثقافيّ، عبارة عن أمْثلة (idéalisation) أكثر مما هو واقع مكتمل. من أجل هذا كان تقرير اليونسكو الصادر في 2005 عن مجتمع المعرفة تقريرًا يتحدّث عن هدف منشود يواجه تحديات التفاوتات الاجتماعية ومصير التوازن البيئيّ ومكانة الخصوصية الثقافية بحواملها اللّغوية في ظلّ العولمة، وذلك كما توحي صيغة عنوان التقرير: "**نحو** مجتمع المعرفة" [التشديد من عندي]. وعلاوة على هذا يمكن أن ننظر إلى مجتمع المعرفة من زاوية علاقته بالتقنية الرقمية، فنعتبره مرادفًا لمجتمع الشبكة الذي يتيح، بفضل التقنية الرقمية، طُرقًا سيّارة لتدفق المعلومات والمعارف ومعالجتها بسرعة فائقة. مما لا شك فيه أن صيغة مجتمع المعرفة المستعملة لوصف حالات التقدّم الذي تشهده مجتمعات مهيمنة اقتصاديًّا وصناعيًّا وتجاريًّا يتضمّن حكم قيمة يعلي من شأن هذه المجتمعات، ويُعزِّز التوظيف الإيديولوجي لهذا المصطلح توظيفًا يقدمه كأفق انتظار طوباوي يشكّل

(5) في كتابة الموسوم ب *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*، إلا أن هارمان (المرجع السابق) ينسب هذا المصطلح إلى الباحث الألماني (Stehr. N) الذي ظهر بحثه في تسعينيات القرن الماضي.

بلوغه نهاية التاريخ. من أجل هذا يُفضل في كثيرٍ من الأحيان استعمال مصطلح "مجتمع الشبكة" بدلًا منه، تلافيًا للإيحاءات الملازمة للفظ معرفة. ومنها أن مجتمع المعرفة المزعوم له من الوسائل ما يجعله قادرًا على إلباس معلومات وبيانات خاطئة لبوس المعرفة الحق كما أنه يستطيع إخفاء البيانات وإشاعة التأويلات المضلِّلة لخدمة مصالح خاصة تتعارض مع مصالح الأجيال القادمة للبشرية. لكن بفضل خصيصة الفكر النقديّ والعقلانية المنفتحة، ترتفع أصوات الفلاسفة والعلماء لتأكيد حقيقة مفادها أن البشرية على الرغم من اجتياح الكمّ الهائل من البيانات، ستظلّ متعلّقة باللّغة أقدم تقانات (تكنولوجيات) الجنس البشريّ على الإطلاق. إنها الأداة التي تمكنّه من التفكير والتعبير عن وعيه وتشكيل هويته في استقلال عن حجم المعلومات الرقمية المتاحة له.

لا مندوحة عن اللّغة لأنها الأساس المعوّل عليه لبناء معارفنا، وهذا يعني الاستناد إلى"لغة تاريخية معينة موجودة كلغة أصلية في مكان ما من العالم تقوم بخدمة الناس الذين ينتمون إلى دائرة لغوية معينة للمحافظة على ارتباطاتهم الاجتماعية الثقافية التي يتقيدون بها" (م.ن، ص.487)، ويعني هذا من بين ما يعني سَنُّ سياسات لغويّة لبناء حالات ثنائيات لسانيّة متوازنة وصحية تقرّ بواقع جديد وهو أن عالم التقانة (التكنولوجيا) ومجتمع الشبكة خَلَق ثنائية من نوع جديد هي ثنائية اللغة الوطنية/ الإنجليزية، قائمة على الإقرار بعالمية اللغة الإنجليزية، ليس باعتبارها لغة تعيد صياغة الهويات الثقافية للمجموعات البشرية التي تتحدث لغات أخرى، فالإشعاع الدوليّ لهذه اللّغة، بحسب هارمان(م.ن) "يختلف وظيفيا من حالة إلى أخرى فعند استخدام الإنجليزية مثلا كلغة للعلوم، وأداة للتحديث... فإنها لا تنافس على الإطلاق لغات أصلية أخرى لها مجالات وظيفية محدّدة لا يمكن تصوّر إسنادها إلى الإنجليزية. ويستتبع هذا أن التمايز الوظيفيّ داخل الزوج لغة وطنية/ إنجليزية سيساعد على تقليص التوترات الناشئة عن تمتع بعض اللّغات الوطنية بمؤهلات عالية لمواكبة

التحديث السريع واستيعاب منجزات الرقمنة وتقنيات المعرفة، مثل الفرنسية والإيطالية والألمانية والروسية والصينية... بحكم أن هذه الأمم راكمت تجارب محترمة في مجال الحداثة المقرونة بالعلم والتقنية.

مجملُ القول، إن علاقة اللغات بمجتمع الشبكة (أو مجتمع المعرفة) تتحدّد حتما من خلال نوعية العلاقة التي تبنيها لغة معينة في زمان ومكان ما باللغة الإنجليزية التي أصبحت لغة فائقة المركزية في العصر التقاني (التكنولوجي). نجد التعبير الأكاديمي عن هذه الفكرة لدى جان لوي كالفيه من خلال فرضية التبعيات الانجذابية التي تسمح بفرز مستويات تحليل متعددة من خلال نمذجة أنماط الاتصال بين اللغات على وجه المعمور. فبحسب جان لوي كالفيه (1999) هناك المستوى الأعلى وهو مستوى التنظيم العالميّ للعلاقات بين اللّغات. ونتوسّل لوصفه بنموذج يقوم على فكرة مؤداها أن الألسن مترابطة برابط الازدواج اللسني للمتكلّمين، وأن نظام العلائق الثنائية بين اللغات وتوزيعها على طبقات يسمح لنا بتصور العلائق في صورة تبعيات انجذابية. بمعنى أنه يدور في مدار لغة ذات مركزية فائقة هي الإنجليزية بفعل قوة الجاذبية ما يناهز عشر لغات توصف بأنها لغات ذات مركزية عالية ومنها اللغة العربية إلى جانب الفرنسية والإسبانية والصينية والهندية والماليزية أو المالية. ويحوم في فلك هذه الأخيرة ما بين مائة ومائتي لغة مركزية تُعتبر بدورها محور دوران عشرات المئات من اللغات الهامشية.

في كل مستوى من مستويات النظام الذي قاربناه عبر مجاز الانجذاب نحو المركز، بمراتبه المختلفة، يبرز محوران: محور الازدواجية الأفقية (اكتساب لغة ثانية في المستوى نفسه للّغة الأولى)، ومحور الازدواجية العمودية (اكتساب لغة ثانية من مستوى أعلى). يُشكّل هذان الاتجاهان القاعدة الصلبة لهذا النموذج؛ وبفضلها نتمكن من قياس التوتر بين اللّغات. وبدون هندسة تحدد أشكال الاتصال بين اللغات لا يمكن سن سياسات لغوية ناجعة لمواجهة تحديات مجتمع الشبكة. في ضوء هذا، يمكن أن نزعم أن المواطن المغربي الذي تلقّى تعليمًا

نظاميًّا يعيش ازدواجية مضاعفة: ازدواجية أفقية حين يضيف إلى الأمازيغية الدارجة المغربية والعكس غير صحيح، وازدواجية عمودية حين يكتسب الفرنسية و/أو العربية الفصيحة إلى جانب الدارجة المغربية أو الأمازيغية. إلى حدّ الآن، تبدو الأمور طبيعية؛ لكنها سرعان ما تتعقّد عندما تتحوّل ازدواجية أفقية من قبيل: عربية فصحى/ فرنسية (بين لغتين مركزيتين من الطبقة نفسها) إلى ازدواجية عمودية، مما يعني أن البُعد العمودي يسمح بقيام علاقة تقابل بين لغتين من المستوى نفسه بفعل عامل الغَلَبة السياسية والاقتصادية بالرغم من التكافؤ في القيمة الاعتبارية للسانين بحكم أنهما معًا يحملان ويعبّران عن ثقافة عالمية مع فارق مُهمّ يتمثّل في أن الفرنسية تبقى لغة تحديث، إذ تضطلع بالوظيفة نفسها التي تقوم بها الإنجليزية في المشرق العربيّ وإيران والهند وفنلندا، والأمثلة كثيرة. إن الوضع الخاص للعربية في المغرب والجزائر وتونس، مقارنة بوضعها في المشرق يَكمُن في هذه النقطة بالذات. في المشرق العربي، يبدو الوضع أكثر شفافية ما يجعل التدخُّل الإرادي في الشأن اللّغويّ أيسر، فأغلب الإزدواجيات عمودية (تحصل بين لسانيْن لَيْسا من الطبقة نفسها) لهجة محلية/ فصحى، لهجة محلية/إنجليزية، فصحى/ إنجليزية (اللغة المركزية بامتياز). في المغرب، وربما الجزائر وتونس، يبدو الوضع أقرب إلى أننا اخترنا التحديث وولوج عالم التقنية من خلال لغة تعاني بدورها من الاكتساح العارم للإنجليزية.

الأنموذج الانجذابي، بالرغم من نجاعته الوصفية لا يَفي بالغرض بالنظر إلى كونه ينطلق من فكرة ضمنية مُسبقة ترى الوضع اللّغويّ العالميّ وضعًا غير عادل، لأنه ببساطة انعكاس للوضع السياسيّ والاقتصاديّ، ويقدّم صورة للثنائية باعتبارها عاملًا يَصبّ في مصلحة اللّغة الإنجليزية ويغفل الإشارة إلى واقع أن اللغات المغلوبة على أمرها لها فرصُ تجديد نفسها في سياق معركة التحديث وولوج المجتمع الرقميّ، ويغفل عن ذكر أن كثيرًا من اللّغات المركزية مثل العربية مهدّدة بصورة مباشرة من اللّهجات المحلية أكثر مما هي مهدّدة من اللّغات الكبرى. ومهما يَكُن من أمر فإن الواقع يوحي بأن كل اللّغات عبر

نخبها، وبصرف النظر عن مدى قربها أو بعدها من اللّغة الفائقة المركزية، تسعى إما إلى استعادة تنافسية مفتقدة، وإما إلى تغيير وظائفها. والسؤال الذي يفرض نفسه يتعلق هل كلّ اللّغات البشرية لها الحقّ في أن تكون مؤهلة للإنتاج الفكريّ والعلميّ وللتعبير عن التقنية لتغدو حاجة ضرورية؟ خصوصًا في ظلّ انتشار ثقافة حقوقية في مجال اللّغات.

يحاول العرب وضع سياسات لغوية تستجيب لبعض المعايير الواردة أعلاه (المتعلّقة بالمساواة اللّسانية)، إما بفعل عوامل داخلية أو تحت ضغط المنتظم الدوليّ (حالة المغرب بالخصوص)، ويبقى هاجسهم الرئيس كَسْب رهان توطين المعرفة باللّغة العربية من دون وعي بضرورة تحديث اللّغة العربية، وهذا ما قامت به، على سبيل المثال لا الحصر، إسرائيل حديثًا وتركيا الكمالية، وقبلهما روسيا في القرن الثامن عشر "عندما تم إدراج المئات والآلاف من مصطلحات اللّغات الأوروبية الغربية في مفردات اللّغة الروسية. في حينه كان العديد من الكلمات غريبًا تمامًا على السمع، إلا أنه مع مرور الأيام أصبحت كلمات مألوفة..." (م، ن، ص.494).

وفي قرننا الحالي تمثّل كلّ من الإستونية والفنلندية نموذجًا للثنائية الصحية، فقد تمكّن الإستونيون والفنلنديون، عبر اعتماد سياسات لغوية عملية وفعالة، من إغناء الثنائية: لغة وطنية/ إنجليزية وجعلها قوة لتحديث اللّغة والمجتمع". ومن الجدير بالذكر أن فنلندا وإستونيا تعتبران في طليعة البلدان الأوروبية التي تعمل على بناء مجتمع الشبكة، ثم إن تفاعل الإنجليزية، مع الفنلندية والإستونية أدى خلال الأعوام القليلة الماضية إلى تشكيل لغة تقانية (تكنولوجية) باتت تؤثر باستمرار في لغة الحياة اليومية كما [تعكسها] وسائل الإعلام" (م.ن، ص. 492). إن مفتاح هذا النجاح ليس بيد مجامع وأكاديميات اللّغة، كما يظن الكثير من المثقفين والمسؤولين العرب، بل يتحقّق بفضل تعليم من مستوى عالٍ؛ يُمكِّن النَشْء من التحكم في اللّغتين، ويسمح بتطوير المستوى العلميّ والمعرفيّ باستمرار من دون فقدان الهوية الثقافية. وهذا ما تحقّق في كلّ

من فنلندا وإستونيا اللتين تمكنتا في ظرف وجيز من الارتقاء في مدارج الرقيّ. هذان البلدان الصغيران يمثلان حالة تبدو مثالية لشعوب صغيرة استطاعت توظيف إحدى اللّغات المهيمنة لفائدتها أكثر مما فعلته شعوب أخرى، مثل : فرنسا وألمانيا وروسيا والدول العربية، التي تعيش ثنائياتها بقدر غير قليل من المرارة والتوتر. لماذا؟ لأن اللغات المثقلة بالتاريخ مثل لغات الامم المذكورة يَصْعب أن تجد صيغة للفكاك من نرجسيتها المتمثلة في بحثها الدؤوب عن وهم النقاء اللغويّ والأحادية اللّغوية. ومع ذلك فإن الوقائع عنيدة كما يقال، وهي الوقائع التي تفرض على الدول الديمقراطية وتلك التي تطمح لأن تكون كذلك، تبني سياسة لسانية ثلاثية اللّغات تثبت في إطارها الثنائيات اللّغوية بفعل عوامل الاقتصاد والتاريخ، ونجملها في العناصر التالية:

- لغة دولية للعلاقات الخارجية، وتفرض الإنجليزية نفسها في هذا المضمار كلغة مهيمنة فائقة المركزية نتيجة للعولمة، وهذه حقيقة تُضعف الموقف "الفرانكوفوني" الذي يدافع عن حضور الفرنسية في شمال أفريقيا.
- لغة الدولة، وهي لغة مرجعية فوق التنوع اللغوي، وتكون في الغالب لغة ذات مركزية عالية، مثل العربية والتركية والفرسية والصينية واليابانية والألمانية....إلخ.
- لغة جماعية والتي تتخذ شكل صيغة محلية مرتبطة باللّغة الرسمية مثل المكسيكية في علاقتها بالإسبانية كلغة الدولة المكسيكية، واللّهجات العربية السائدة في البلاد العربية.

خلافا لما يتبادر إلى الذهن بفعل كثير من المغالطات الرائجة حول العولمة، فإن هذا الوضع ليس وليد تدافعات عصرنا، إنه الوضع العادي المتولّد عن الاختلاط والتهجين الناتج عن التوسع الجغرافيّ والعمرانيّ للأمبراطوريات الكبرى التي حدّدت دومًا المركز والهوامش ما يسمح باستنتاج الحقيقة التالية: التعدد اللغويّ والازدواجية هما الأصل. فالتحليل الاجتماعيّ يفضي إلى خلاصة

مفادها أنه "لا تكاد توجد دولة كبيرة معاصرة إلا وفيها لغة رسمية متساكنة مع لغات أو لهجات أصلية، محكية في البيت مقصية من المدرسة والبرلمان... (البريتونية البروفانسية والبرفنصال في فرنسا، الغالية والإسكتلندية في إنجلترا (الأمازيغية والعربية المغربية بالمغرب)"[6]. وفضلًا عن هذا يكشف التاريخ أن تَساكن لغتين وثقافتين، وفي عهد سابق كتابين، هو القاعدة في التاريخ وليس الاستثناء" (انظر عبد الله العروي، من ديوان السياسة، ص 50 - 54).

بعض مظاهر أزمة العربية

لا يجادل أحد في أن المجتمعات العربية، بتنوعها الثقافيّ والعرقيّ، والتي ارتضت العربية لغة عبر اعتناقها الإسلام لا باعتباره عقيدة فحسب بل بوصفه أيضًا إطارًا حضاريًّا وفكريًّا انخرط في تأثيته عرب مسيحيون ويهود وأمازيغ وأكراد وأتراك وفرس، تواجه أسئلة مُلحّة بخصوص تحديثها لتغدو لغة عصرية يسهل تعلّمها والتخاطب بها شفاهيا وكتابيا في المواقف التواصلية الواقعية، بمعنى أنه يتعين ألا تُكبس طاقاتها لتكون فقط أداة لاستعادة الماضي "المجيد" ووعاء للثقافة الدينية. عليها أن تكون لغة الفكر المعاصر في أرقى تجلياته العلمية والتقنية والفلسفية والجمالية لتستوفي الشرط النوعيّ الذي يتيح لها تبوأ مكانة مرموقة بين اللغات العالمية فتصبح لغة معبرة عن القضايا الكونية في ضوء أحدث منجزات الفكر الإنسانيّ.

ليس الغرض استعراض تجليات أزمة اللغة العربية في العالم، ولو طُلب مني ذلك لأفتيت في الموضوع برأيَيْن متعارضيْن: أولهما يقضي بأن حالها، باعتبار التداول الإعلامي، بخير ولا يبعث على القلق، فالفضائيات العربية ذات الصيت الدوليّ تصدح بأصواتها وكلماتها وجملها على مدار الساعة، وتطرق شتى المواضيع والمضامين بسلاسة، وبفضل العربية أصبحت هذه الفضائيات مساهِمة في صياغة رأي عام وفي توسيع دائرة النقاش العموميّ. أما الرأي الثاني فنقيض الأول، فباعتبار الإشعاع العلميّ يمكن أن نزعم أنّ حضورها باهت جدًا في

(6) الإقحام في نص الاستشهاد محصور بين معقوفين.

محافل البحث العلميّ والإبداع، إذ يندُر أن يدخل باحث عربيّ لا يكتب بغير العربية النوادي الدولية للبحث العلميّ، فهي مثل كثير من اللّغات العريقة، لا تضمن العبور بصاحبها إلى العالمية لأن الخطاب العلميّ في الماضي وفي عالم اليوم،كان دومًا وما يزال لا يتنازل عن أحادية اللسان. أضف إلى هذا أن تأثير مبدعينا في مناحي الإبداع الفنيّ والأدبيّ والفلسفيّ على المستوى العالمي، محدود للغاية مقارنة بالألمانية واليابانية، وهما لغتان لا تملكان قاعدة جماهيرية توازي القاعدة التي تملكها العربية، كما أسلفنا. هذان الحكمان المتعارضان يكشفان صعوبة الحديث في الموضوع مع مراعاة مقتضيات الانسجام. وللخروج من هذا الوضع أقترح أن يتم التركيز في الأبحاث المستقبلية على أزمة السياسات اللغوية بدل الحديث عن أزمة اللغة العربية التي تبدو لي غير مهددة في وجودها للاعتبارات الجيوسياسية والدينية التي ألمحنا إليها سابقًا، بقدر ما هي مهدّدة كلغة حداثة لأن مكانتها في سوق المبادلات المعرفية لا يبعث على الاطمئنان. وللاستدلال على هذا سأختم مقالتي بتقديم بعض الأفكار حول علاقة اللّغة العربية بالترجمة بوصفها تعبيرًا عن وجه من وجوه السياسة اللغوية التي تتبناها الدول لإغناء المدونة العلمية والمعرفية للّغة ولتثبيت اللّغة في المجال الدوليّ.

يستلهم جان لوي كالفييه (2005)[7] يعزى إلى (Johan Heilbron 1999)[8]، ويتوخى من ورائه إبراز أهمية الترجمة في تحديد مركزية اللّغات وهامشيتها، في إطار فرضية الجاذبية المحببة إليه والتي تُسعفه في الكشف عن علاقاتها التراتبية، وعن أشكال الصراع المحتدم في سوق المبادلات اللسانية على مستوى العالم، وينطلق من فكرة مفادها أن ارتفاع نسبة الترجمة من لغة معينة مؤشّر على مركزيتها، ويترافق هذا مع ضعف الترجمة إليها، ما يشهد أيضا على هيمنتها. ويقدّم "Heilbron" (م. السابق) بيانات تؤكد هذه المقولة. فما يقارب نصف الكتب المترجمة في العالم منقولة عن الإنجليزية: 40% . والمفارقة أن نسبة

(7) La Mondialisation au Filtre des Traductions.

(8) Towards a Sociology of Translation : BOOK Translations as a Cultural World-System,*European Journal of Social Theory*, vol. 2, n° 4,1999, p. 429-444 cp.cit Calvet, J.L 2005.

الكتب المحررة باللغة الإنجليزية من مجمل الكتب المنشورة في العالم تتقلص. ثم تأتي بعد ذلك الفرنسية والألمانية والروسية بنسب تتراوح بين 10% و12% لكل واحدة منها. بمعنى أن ما يُتَرجم من الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية، يمثل ثلاثة أرباع ما يُتَرجم في العالم. وتأتي العربية في الأخير مع الصينية واليابانية والبرتغالية، بوصفها لغات لا يُتَرجم منها إلا في حدود دنيا. والنتيجة أن الثقافات التي لها حظ التعبير عن نفسها بلغة فائقة المركزية لا تستفيد من التنوع الثقافيّ بسبب كونها تعرف شُحًّا في الترجمة. فهذه الأخيرة نشاط غير مزدهر في الولايات المتحدة وبريطانيا مقارنة بفرنسا وألمانيا وإسبانيا وروسيا، على سبيل المثال، لأنها لغات مركزية وتابعة مع ذلك للّغة الفائقة المركزية التي هي الإنجليزية بطبيعة الحال.

ما يهمنا من هذا هو حالة العربية إزاء الترجمة. وبهذا الصدد نذكر بما أكدته المصادر والمظانّ من أنه من الثابت تاريخيًّا أن العربية أصبحت لغة علمية بفضل الترجمة، فالترجمة مصاحبة لتاريخ العلم العربيّ ولحركة التأليف في الفلسفة وعلم الكلام والطب وعلوم الطبيعة. ولولا سياسة الترجمة التي كانت جزءًا من سياسة الدولة العباسية لما تطورت اللغة العربية ولما تطور العقل الإسلامي ليصبح لَبِنة أساس من لَبِنات التقدّم العلميّ والمعرفيّ الذي ستشهده أوروبا في عصر النهضة. والنتيجة الأولى المستخلَصة من هذا الكلام أنه بدون سياسة للترجمة، في إطار سياسة لسانية شاملة لا يمكن تحديث العربية لتصبح قابلة لتأدية وظيفة استيعاب المعرفة العلمية المتاحة للبشرية في لحظة تاريخية معينة. فبدون الثورة اللغوية التي شهدتها العربية في عصر المأمون لما كان من الممكن أن تلتفت أوروبا إلى العربية لتتلمذ على يد فلاسفتها وعلمائها، يومها كانت العربية لغة فائقة المركزية. إن الدرس المستخلص من هذه الحكاية هو أن العربية لا يُترجم منها بالنظر إلى حضورها الباهت في عالم إنتاج الأفكار والتصورات، في حين أن الإنجليزية لا تأخذ بالقدر الكافي من اللغات والثقافات الأخرى لأنها مكتفية بذاتها في عليائها، وفي هذا الوضع تكمن بذور وهنها المستقبلي وتلك مفارقة من المفارقات الجديرة بالتأمل لاستخلاص عِبر التاريخ.

قائمة المراجع

1 – بعلبكي، رمزي منير: "هوية الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص"، مجلة تبيُّن، العدد1، المجلد الأول، الدوحة، 1012.

2 – العروي، عبد الله: "من ديوان السياسة"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009.

3 – الودغيري، عبد العالي: "اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

4 – هارمان، هارالد: تاريخ اللغات ومستقبلها (عالم بابلي)، ترجمة سامي شمعون، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2006.

5 - Calvet,J. L.," La Mondialisation au Filtre des Traductions"
URI, http://hdl.handle.net/2042/24127 DOI : 10.4267/2042/24127

بنية النماذج المعرفية للزمن في اللغة العربية

د. عبد الكبير الحسني(*)

تقديم

يعالج هذا الموضوع أوضاع الزمن المعجمية والدلالية، الشيء الذي تطلب منّا بلورة معرفية نعمل من خلالها على تمثيل للمقولة (Categorezation) بحسب النمط الزمنيّ الذي نسعى إلى التأشير عليه، كما يتطلب الأمر أيضًا صيغ عمل جديدة نحدد من خلالها إطار عمل توافقيّ (Framework Harmony) يجمع بين صيغة الفعل ومؤشراته الزمنية. هذا إلى جانب آليات سياقية تسمح لنا بتعيين الصيغة الموافقة للاستعمال. لذلك يمكن القول إن الاستعمالات تحقق المقولة، وأن الصيغ توحد بنيتها الزمنية. فعندما نتحدث عن النماذج المعرفية المرتبطة بالزمن، فإننا نتحدث عن مدى قدرتنا على فهم النسق الزمنيّ من منطلق الارتباط العام الذي يؤلِّف بينها وبين الوحدات المعجمية التي تتكامل بهدف تحقيق أنماط معرفية متمايزة عن غيرها بالثبات والاستمرار.

هذا ما جعلنا نفترض أن الجوانب الجوهرية للنماذج المعرفية المحيلة على الزمن مرتبطة بشكل نسقي مع الوحدات المعجمية من قبيل: الحركة والمكان والفضاء، من حيث تموضعها في الفضاء. الشيء الذي يساهم في ضبط سلوك الإحالة الزمنية ومنسقتها، إذ نتمكن من رصد "المكان" ضمن إطار زمنيّ مؤشر

(*) أستاد باحث في مجال اللسانيات، الرباط- المغرب.

عليه بوسائط مثل: الأحداث والكيانات، لذلك تظل الوظيفة العامة التي تضطلع بها هذه النماذج المعرفية متمثلة في تحديد الإطار المرجعيّ المساهم في تقييم التجربة المرتكزة تحديدًا على كشف "البعد الزمنيّ" وتثبيت "إحالته الزمنية".

تتيح لنا إمكانية الاشتغال على الدلالة المعرفية استنباط افتراضات تعكس بجلاء طبيعة الأنساق المعرفية التي يعمل الدماغ البشريّ على رسم حدودها، فنحن حين نريد أن نموقع (حدثًا، لحظة، فترة... ما) فإننا نستخدم مجموعة من العبارات التي تحتوي في بنيتها تصورنا العام عن الفضاء[1]، الشيء الذي يجعل من البنية العامة للزمن بنية محيلة ومؤطرة للبعد المكانيّ وللحيز الفضائيّ الذي تؤشر عليه اللغة، بناء على وسم (Marking) العلاقة التي تربط المتكلم بإمكانات تحركه في الفضاء، فالذات، عندما تعمل على موقعة المكان/ الحيز/ الحدث/ لحظة.. معينة، تكون هي مركز الإحالة، لأن موقعة هذه الموضوعات لا يمكن أن تتحدد قيمتها إلا بالنظر إلى مركزيتها. وعليه، ندرك أن الإحالة الزمنية تنبني تحديدًا على ثلاثة أبعاد أساسية، نفترض من خلالها أن اللغة العربية تملكها لكي تعبر عن نسقها الزمني.

1 – ضبط سلوك الإحالة الزمنية.

من الاقتراحات الأساسية التي نعتمد عليها في رصد سلوك الإحالة الزمنية ما تم تقديمه في "ايفانز" (2004)[2]، الذي حاول أن يجعل من التجربة البشرية أساسًا لبناء إحالة زمنية دقيقة، بل إن الوعي بهذه التجربة ومحاولة فهمها فهمًا دقيقًا يقود، بالتأكيد، إلى رسم تصورات دقيقة وذاتية تتكيف مع المنظور الذي فهمنا من خلاله الزمن، الأمر نفسه نجده مهيكلا في عمل "لايكوف وجونسون " (80)[3] الذي نبهنا إلى وجود سلطة استعارية تساهم في خلق معنى

(1) عبد المجيد جحفة (2000)، **مدخل إلى الدلالة التوليدية**، ص 115.

(2) للمزيد من التفاصيل انظر : "ايفانز" (2004) .

(3) لايكوف و جونسون (1980). ص، 21.

جديد ينظر إلى التجربة الخاصة مع الزمن من زاوية أنها محدودة، بحيث أننا نرصد الماضي بناءً على الأحداث المتذكرة (المخزنة)، ونفهم أن الحاضر هو ما نعيه لحظيًّا (الآن)، أما المستقبل فيرتبط بالأحداث المتنَبإ بها.

الملاحَظ أن هذه المعاني أو التصورات يمكن أن تؤشر بشكل مباشر كون المحيط الزمنيّ في العربية قد بني، تحديدًا، على ترتيب هذه المفاهيم نموذجين: خطٌّ خلفي تقرأ من خلاله الأحداث المخزنة ويكشف عنها بالنظر إلى ما فات. وخطٌّ أمامي يُمكّننا من وضع تنبؤات حول ما يمكن أن يقع من أحداث أمامنا. لذلك ندرك أن هذا الخط يُمكّننا من وضع مخططات وافتراضات وتنبؤات لا تصح أن تسقط على الخط السابق. ثم خط آنيّ (الحاضر) يُمكّن من رصد اللحظة ومعايشتها، ويحصرنا في مجال زمني ضيق لا يسمح لنا بتجاوزه أو تخطيه طواعية. ولرصد هذه الحدود ننظر في السياقات التالية:

(1)– أ – أتذكر قصتي مع الدراسة.

ب – * أتذكر قصتي في المستقبل.

(2)– أ – أتنبأ لك بمستقبل زاهر.

ب– * أتنبأ لك بماضٍ زاهر.

(3)– أ –أعيش لحظتي بكل سعادة.

ب –* أعيش لحظتي في المستقبل.

ج –* أعيش لحظتي في الماضي.

في تصورنا للزمن، من المؤكد، أننا قد نجني فائدة كبيرة من الغنى التصوّريّ المتأصّل في المجال الفضائيّ بالكامل، وفي تمثيل بناء عناصره على أساس النسق الزمني. تُمكّننا البنية الواردة في (1) من رصد أن ما يجري في الماضي (1 أ) لا يمكن أن يتماثل مع ما يجري في المستقبل (1ب)،لأن التقاطع الزمني لا يوفر مؤشرات محيلة تتواءم مع سمات الفعل الزمنية، بمعنى آخر أن الخط الخلفيّ

لا يمكن أن يتقاطع مع الخط الأمامي بالنظر إلى وسيط [± حدث ، زمن]. هو الأمر الذي يجعل من البنية (1ب) بنية لاحنة، لأن تذكر القصة باعتبارها حدثًا متأصلاً في الماضي لا يمكن له أن يتوازى أصلاً مع الخط الأمامي المحيل على المستقبل.

الأمر نفسه نجده مؤكدًا في البنية الواردة في (2 أ) التي تجعل من حدث التنبؤ حدثًا ذا قوة قضوية أكيدة بالنظر إلى احتمال وقوعه ضمن حيز زمني أمامي، لذلك فمجال هذا الخط لا يزال ممتدًا بالنظر إلى إمكان إدراكه وحدوثه، لكن ما يجعل البنية (2 ب) بنية لاحنة كون حدث التنبؤ لا نجد له امتدادًا زمنيًّا، بل إن الانقطاع الزمني مع الحدث يفسّر ضمنيًّا انقطاعًا للخط الزمني مع الماضي، وبالتالي تسقط البنية منطقيًّا.

أما في (3 أ) نجد أن حدث المعايشة يرتبط ضمنيًّا بالموازاة القائمة بينه وبين تمركز الذات اللحظي (الآني)، لذلك ندرك أن الذات تتماهى مع الحدث على خط موازٍ، هو التماهي الذي يفسر إمكانية رصد اللحظة والحدث بصورة مختلفة عن تلك التي نصادفها في البنى الزمنية الأخرى، هو الشيء الذي لا نجده في (3ب) و(3ج) اللذين لا يتوفران على نفس القراءة، بل إن ما يجعل منهما بنيتين لاحنتين هو عدم وجود إمكانية لرصد ذلك التماهي الذي تحدّثنا عنه، فعيش اللحظة آنيًّا لا يمكن أن يقرأ زمنيا من خلف الذات ولا من أمامها، لأن الأمر لا ينسجم مع التصورات الممكنة التي تتم قولبتها (Modulation) زمنيًّا وفق مساهمة واضحة من التجربة اللغوية[4].

وعليه، قد نستخلص أن هذه الخطوط الزمنية لا تتقاطع فيما بينها إلا في اللحظة التي تعي فيها الذات أنها مركز إشاري محيل على أحدهما، فجميعها

(4) محمد غاليم (2002)، **الأبجدية الدلالية والتوليد**، ضمن "المعجم العربي المولد"، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، ص 176، الرباط.

تجعل من الذات محور امتداد ينطلق من الماضي، ويمرّ عبر الحاضر، ثم يتنبأ بالمستقبل، "لأن الزمن حي والحياة زمانية"[5].

تملك هذه التنويعات الزمنية علاقة مباشرة بالتخصيص الدلالي للإحالة الزمنية، لأن هذه البنى تشكل خطوة شمولية يتداخل فيها الزمن مع مجموعة من الروابط المحيلة التي تنسجم مع مبدإ التأويل العام (Général interprétation principle)[6]، فالالتباس الحاصل في الأمثلة اللاحنة يرجع إلى أن الحاضر المكتمل يشترط تصدير الصيغة الفعلية بموجه زمني (قد..سوف..س..) لأن الظرف في اللغة العربية لا ينعت زمن الإحالة لأنه يرتبط بزمن الحكي، وليس بزمن التلفظ[7] كما أن جهة بعض الأفعال الداخلية لا تسمح بالامتداد والاسترسال في زمن الحاضر لأنه يشكل فاصلاً ممتدًّا رابطًا بين الماضي والحاضر.

1.1 – أبعاد الزمن في العربية.

تملك كل لغات العالم، نموذجيًّا، أشكالا تميز من خلالها الأبعاد الزمنية في علاقتها بالمكان، هي الأبعاد التي يتم بناؤها بحسب الجهاز الفطري الذي تمنحه التجربة اللغوية عبر الربط التأليفي بين التصورات المعجمية والذاكرة باعتبارها خزانًا قابلاً للاستعمال، إلى جانب المكونات الصواتية والتركيبية[8]. فاللغة العربية، بهذا المعنى، تُستخدم في التعبير عن الزمن مجموعة من حروف الجر التي تعمل على توزيع النسق الزمني على أبعاد ثلاثة: البعد الصفري الذي يُستخدم في اللحظات الزمنية الآنية (اللحظة)، والبعد الثنائي الذي يستخدم في التعبير عن الفترات الزمنية المحددة، (عيد الميلاد، الأعياد الوطنية، الأيام العالمية...)، ثم

(5) كاستون باشلار (88)، **جدلية الزمن** – ترجمة خليل أحمد خليل، ط 2، ص 15.

(6) مبدأ يقوم على ضرورة التمثيل للسمات الصورية المبنية على واجهتي الصوت والدلالة،في محاولة للبحث عن اشتقاقات قابلة للتأويل .

(7) للتعرف على حدود التمايز بينهما يرجى الاطلاع على عمل محمد الملاخ (2010)، **الزمن في اللغة العربية**، منشورات الاختلاف، ص370 .

(8) محمد غاليم (2002)، ص، 175.

البعد الثلاثي الذي نعبر من خلاله إلى الفترات الزمنية من حيث الطول أو القصر، (الامتداد الزمني)، وهو الأمر الذي نوضحه في الجدول التالي:

الأبعاد	الأمثلة	النقطة الزمنية المرجعية
البعد الصفري	– في هذه اللحظة	(الآن)
ثنائي الأبعاد	– في عيد ميلادي	(22 أكتوبر 1979)
ثلاثي الأبعاد	– في غضون شهر	(الامتداد عبر فترات زمنية قد تطول أو تقصر)

شكل 1: نموذج للأبعاد الزمنية في العربية

الجدير بالملاحظة أن هذه الأبعاد المرتبطة بالفضاء الزمني، بالتأكيد، لا يتم انتقاؤها عشوائيًّا داخل جميع اللغات، انطلاقًا من فرضية أن هذه التحديدات ربما تكون قد شكلت أو تأسست من منطلق السيرورة التاريخية للغة[9]، هو الأمر الذي يعكس أن جميع اللغات قد تتباين في التعبير عن أبعادها الزمنية بالطريقة التي يتيحها لها نسقها اللغويّ، من جهة، والإمكانات الإدراكية التي تزودها لمستعمليها في عملية حسابها، من جهة أخرى، لتشكل بذلك نمطها الخاص في التعبير عنها. إذًا فهي تخرق القاعدة لكنها لا تشكل الاستثناء. هذا التباين يعكس أن جميع اللغات تبحث عن وسائل تنظم من خلالها هذه الأبعاد وفق المستلزمات الإدراكية المبنية على نظام قياس إدراكي، نوضحه من خلال البنى التالية:

(4) – أ – انتهت المقابلة في هذه اللحظة بالذات.

ب – تحتفل المرأة بعيدها في 8 مارس من كل سنة.

ج – سأسافر إلى باريس في مطلع السنة المقبلة.

(9) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE across Languages***. Baumgarten, Nicole/Böttger, Claudia/Motz, Markus/Probst, Julia, (eds.) Hamburg, p (27).

إذا كانت هذه البنى تتقاطع في كونها تحمل إشارات زمنية أكثر منها فضائية، فهي تُفسَّر من منطلق أن ما هو فضائيّ لا بد وأن ينسجم مع متطلبات زمنية معينة، فهذه المواضعات الزمنية تعمل على حصر الزمن في نقط محددة، تؤشر على إمكان صياغة قراءة منطقية محكومة ب"المدى الزمنيّ المكتمل" (Perfect time span) كما هو مؤشر عليه في (4ب)، أو ب" فاصل زمنيّ فرعيّ" (Subintervel propertie) كما هو مبين في (4ج)، أو بالمدى الزمني الممتد (4أ) الذي يحكم التأويل المنطقيّ العام للسياق الوارد في (4).

لذلك يتم الربط بينها لرسم أبعاد محوسبة بدقة، تعمل على تفسير النسق الزمنيّ للغة العربية. مبدئيًّا، هناك ثلاثة أبعاد تعبّر عنها الجمل الواردة في (4)، هي الأبعاد التي تعمل على تفسير البنية الواردة في (4أ) كونها تقتضي قراءة رأسية توازي بين الذات، باعتبارها نقطة زمنية إحالية، وبين حدث نهاية المقابلة أفقيًّا. هو المعنى الذي يوضحه الرسم التالي:

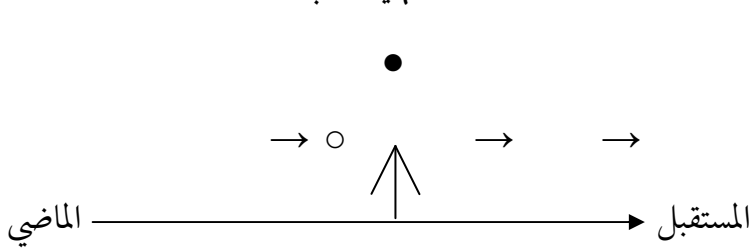

شكل 2: رسم توضيحي لعلاقة التوازي بين الذات و الحدث

فالتوازي القائم بين الذات والحدث هو الذي يجعل من قراءة المثال مؤولة على البعد الصفريّ؛ أي أنهما يتقاطعان داخل فضاء زمني واحد ، على الرغم من وجود ما ينفي أن تكون هذه العلاقة مؤشرة على بعد من الأبعاد[10]. هو الأمر

(10) Haspelmath, M (1997) , ***From Space To Time***, LINCOM EUROPA, München, Newcastle, p (22).

الذي نجده مخالفًا عندما ننظر إلى البنية الواردة في (4ب) التي تؤشر على لحظة زمنية محددة، لكنها تتمايز عن غيرها لكونها تتموقع على بعد مسافة زمنية مضبوطة. الشيء الذي يفسر أن الذات عندما تؤشر زمنيًّا على ذلك فإنها تستدعي، إدراكيًّا، عملية حسابية نقيس من خلالها الفترة فتكون الحصيلة بُعدين، بُعد اللحظة التي تتموقع فيها الذات، وبُعد اللحظة التي من المفترض أن تقع (المستقبل) ، أو أن تكون قد وقعت (الماضي)[11].

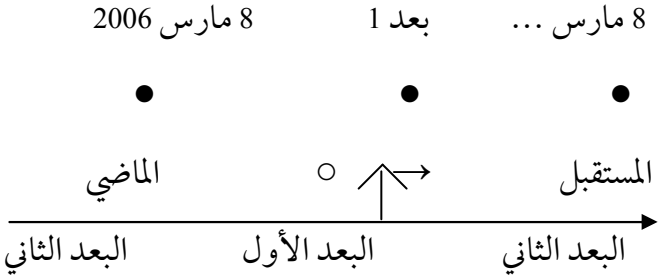

الشكل3:رسم توضيحي للبعد الثنائي في العربية

تقود القراءة التي تمنح قوة إجرائية في عملية تحديد الأبعاد الزمنية في العربية نحو بناء استيعاب واضح بكيفية الربط بين الحركة والفضاء، هذا الربط الذي ساهم في اختيار الدوافع التي تقود نحو منسقة الإطار الزمني[12] مع القبض على معالم تُمكننا من معالجته. فالشكل (3) يوضح أن الذات تُقرأ فضائيًّا

(11) هناك مجموعة من المسوغات التي تعمل على خلق نوع من التوافق أو التوازي بين العبارات الزمنية والفضائية، خصوصًا عندما نريد أن نعبر عن دلالة الامتداد (امتدت المقابلة إلى الأشواط الإضافية) (امتد الطريق السيار حتى أكادير)، فإذا كان السياق الأول يحصر البعد الزمني في الربط بين كل الأجزاء التي تشكل المسار الزمني الممتد إلى الأشواط الإضافية، فان السياق الثاني يخصص مسارًا فضائيًّا يربط هو الآخر بين كل الأجزاء التي تشكل المسار الممتد حتى أكادير، ومن ثمة خلق نوع من التوافق بينهما، إلا أن الأمر لا يعني دائما ذلك بالنظر إلى أن طبيعة الأبعاد التي تكون كل واحد منهما، فنحن لا نتصور الفضاء باعتباره خطًا واحدًا، أما الأزمنة فنتصورها سيرورة منظمة في خط تسلسلي يخترقنا ونخترقه.

(12) Haspelmath,M (1997), ***From Space To Time,*** p. 22.

كونها تشكل بعدًا أوليًّا، لأنها تمثل منطلقًا إحاليًّا مركزيًّا، أما البعد الثاني فتؤسسه النقطة الزمنية (8 مارس) الذي يصادف الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وهي نقطة يمكن أن تقع على المحورين الأمامي أو الخلفي لأنهما مبنيان على فعل السيرورة القادم من (الماضي) نحو (المستقبل) بناء على نسق الامتداد، لكن الشيء المثير للجدل هنا يتحدد في أن (8 مارس) تشكل بُعدًا إحاليًّا رغم تموقعها في أزمنة لا توازي تموقع الذات، الشيء الذي يجعلنا نؤول النسق كونه ثنائي الأبعاد.

أما في البنية (4ب)، فالأكيد أننا نستشعر تغيرًا في عملية الإحالة، بالنظر إلى عدم وضع تاريخ محدد ومضبوط يتم فيه حدث السفر، الأمر الذي يجعل المجال مفتوحًا على أي لحظة من اللحظات التي تربط بين الذات وبين حدث السفر من جهة، وبين الذات واللحظة الزمنية التي سيتم فيها هذا الحدث من جهة أخرى، بمعنى آخر، ستكون الذات والحدث واللحظة هنا أبعادًا مؤسسة على التنبؤ والافتراض الذي يوجه المسار الزمني نحو الأمام، فالاختلاف بين هذه البنية والبنى الأخرى (4أ) (4ب) كونها تموقع اللحظة والحدث في الأمام، لكنها تتقاطع مع (4ب) في إمكانية البعد الثنائي أن يموقع إحالته الزمنية في الأمام، لتوضيح ذلك نتأمل الشكل التالي:

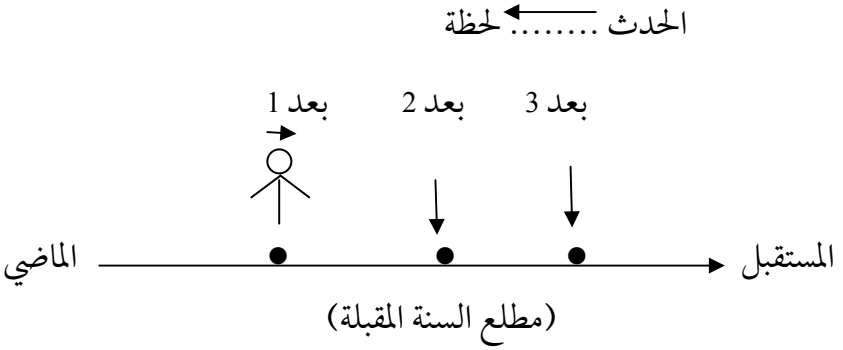

الشكل4: رسم توضيحي للبعد الثالث في اللغة العربية

ما يجعل القراءة مبنية تحديدًا على ثلاثة أبعاد، يُفسر من منطلق أن الذات تؤشر إلى لحظة زمنية أمامية مؤطرة، مرجعيًّا، بحدث مفترض، هذا الحدث الذي يمكن أن يقع في أي نقطة من النقط التي تربط بين البعدين الثاني والثالث[13].

جدير بالذكر أن اللغة العربية عندما تستلزم هذه الأبعاد، فإنها تفترض في ذلك تحقيقًا زمنيًّا متباينًا، يوصف بعدم التجانس من حيث أبعاده، وبالارتباط من حيث السيرورة التي تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، ممّا يفسّر أن اللحظة الزمنية تستعير بعدًا صفريًّا في التعبير عن الحاضر، باعتباره نقطة زمنية آنية، أما المدة فيتم وصفها من منطلق بعدين تستعير من خلالها الطول أو القصر، سواء تموقعت في الأمام أو في الخلف بناء على المدى الزمنيّ للحدث الذي يعمل على نقل الحدث من الماضي إلى المستقبل و يمتد به. إضافة إلى ذلك، نصادف أن اللغة العربية تستعير في التعبير عن الفترة الزمنية ثلاثة أبعاد ترتبط بالامتداد إذا كان التركيز على مبدإ الاستمرار، أو "الفترة" إذا كان التركيز على مدتها، كما هو الحال عندما نتكلم عن عمل مشترك جمع بين اثنين لمدة سبع سنوات مثلاً، فهي فترة زمنية مؤطرة من حيث المدة التي يستغرقها العمل المشترك، وبالتالي فإنها تعمل على تخصيص حيز زمني أو مساحة زمنية يطبعها الامتداد[14].

2.1 – طرق بناء الإحالة الزمنية.

إذا كانت بعض الأدبيات اللسانية قد تحدثت عن الإحالة الزمنية من جوانب مختلفة توزعت بين مقاربات تقليدية قادها نحويون عرب قدامى (الزمخشري في المفصل، ابن يعيش في شرح المفصل، سيبويه في الكتاب)، أو

(13) إن هذا التحليل يتناقض مع بعض الطروحات المقترحة من طرف العديد من الفلاسفة الذين تصوروا أن العالم يمكن أن يُقسم زمنيًّا إلى أربعة أبعاد، منطلقين في ذلك من اعتقاد أن الفترة الزمنية قد تشكل بعدًا مستقلاً، ووفقا لهذا التصور فإنه تم تقسيم أجزاء المكان والفضاء إلى أربعة أبعاد مبنية على السيرورة.

(14) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE*** across Languages., p 228.

أخرى حديثة قادها مجموعة من اللسانين أمثال (تمام حسان ، الفاسي الفهري، كمري...) هي المقاربات التي توزعت بين ما هو دلاليّ، تركيبيّ، منطقيّ، وتداوليّ.. التي حاول عبد المجيد جحفة أن يلخصها في ثلاث فرضيات، مؤسسًا إيّاها على أعمال كل من "داوتي" (86) (Dowty)، و"فاندلر" (67) (Vandler) [15]، إذ يرتبط بعضها بجانب اعتبار الزمن اللغويّ قرينة إحالية، مثله في ذلك مثل باقي المقولات التصورية الأخرى كالشخص والفضاء. ويرتبط بعضها أيضا بالمؤشرات العائدية أو الإشارية التي تضبطها (الإحالة) مثلها في ذلك مثل المؤشرات الإحالية الأخرى كالضمائر وأسماء الإشارة. وقد يرتبط جزء منها أيضا بمشكل الترتيب الزمنيّ للطبقات الجيهية التي نؤول من خلالها الأفعال والجمل. قد بنى "ريشنباخ" (47) الإحالة على مبدأ القرينة المتبناة في الاعتبار الأول، مطورًا إياها لكونها لا تعتمد على نقطة ارتكاز واحدة، وإنما أسس ذلك على ثلاث نقط: زمن الإحالة وزمن التلفظ والحدث. وهذا الأمر الذي قدم حوله "جحفة"(2000) مجموعة ملاحظات نجملها في اعتباره أن هذه البنيات الثلاثة تؤدي المعنى نفسه، خصوصًا عندما نعي أن التراكيب تبني علاقتها الزمنية فيما بينها، فكيف يمكن لهذا النسق الثلاثي أن يتجاوز حدود الجملة[16] ؟ هو سؤال نجد إجابة عنه عند " كمري" (81) الذي عمد إلى صياغة مجموعة انتقادات أوردها "جحفة"(2000) لنسق "ريشنباخ" على الشكل التالي:

أن علاقة السبق التي أوردها "ريشنباخ" ينبغي أن يتم تكييفها مع كل اللغات، من منطلق ضرورة التمييز بين درجات التباعد بين الماضي والمستقبل، كما أن هناك مجموعة من اللغات التي تتألف من أزمنة نسبية، فنجدها تربط بين الإحالة والحدث، ولا يتم الربط بينها بزمن التلفظ، فالعلاقة بين الإحالة والتلفظ ليست ضرورية في تحديد الأشكال الزمنية[17].

(15) للمزيد من الاطلاع على هذه الفرضيات انظر : جحفة (2000) ،ص، 20.

(16) أنظر جحفة (2000)، ص، 39.

(17) أنظر جحفة (2000)، ص، 40.

إذا كانت كل هذه الملاحظات والانتقادات التي أبداها كل من "جحفة" و"كمري" تستدعي الكثير من المعالجة والتدقيق، فإنها تعطينا الضوء بإمكانية فرز معطيات جديدة تعود نحو تشكيل نسق جديد تُبنى من خلاله الإحالة الزمنية، هذا النسق الذي ينطلق من إمكانية وضع طرق جديدة نضبط من خلالها سلوكاتنا التي تساهم في تأويل معطياتنا الزمنية، بل إن هذه السلوكات هي التي تكون حاسمة في بناء الإحالة والتأكيد عليها، إذ تمنحنا إمكانية وضع العديد من التنبؤات نفترض من خلالها وجود طريقتين أساسيتين في بنائها، طريقة أولى تنظر إلى الإحالة من منطلق تحرك الذات عبر الزمن، والثانية تنظر للأمر من منطلق تحرك الزمن وتموقع الذات على نقطة محددة، مرتكزين في ذلك على العمل الذي قدمه "ايفانز" (2004)، الذي حاول أن يؤسس للإحالة بناء على هاتين النقطتين، وقد سبقه في ذلك عدد من الباحثين أمثال:" كلارك " (73)، و"لايكوف وجونسون" (80)، "لايكوف" (93)، الذين حاولوا، أيضا، أن يعالجوا مشكل الإحالة الزمنية معتمدين في ذلك على هذين النموذجين (نموذج تحرك الذات، ونموذج تحرك الزمن)، وكل إحالة لا يمكن أن تخرج عن هذين الإطارين، بل إن كلّ إحالة تستند، في تأويلها على مركزية الذات وسيرورة الزمن، لذلك كانت هناك ضرورة تدعو إلى ضبط هذه المعطيات ضبطًا يُحيلنا مباشرة على فهم الإطار المرجعي المرتكِز على نماذج معرفية ذاتية ونماذج معرفية زمنية.

1.2.1 – الإحالة المبنية على نموذج تحرك الذات.

يرتكز هذا النموذج الإحالي على الذات باعتبارها مركزًا إحاليًّا رئيسيًّا، ونقطة مرجعية في بنائها، لذلك نجد أن النماذج المعرفية التي تختص بهذا نوع من الإحالة تُموقع الذات باعتبارها تؤشر على "الآن" بالنظر إلى الأزمنة الأخرى المتعلقة بالماضي، الحاضر والمستقبل، من حيث ارتباطهم جميعًا بالحيز أو المكان. وهذا ما يجعل تموقع المستقبل يكون أمام الذات، لأنه مبني على أساس وضع التنبؤات الزمنية المفترضة وغير المحققة، أما الحاضر فيتم التأشير عليه كونه نقطة

التقاء بين الذات واللحظة الزمنية بناءً على مبدإ المشاركة التي تجمع بينها. أما الماضي فإنه يتموقع خلف الذات، لأنه يبنى أساسًا على أحداث سبق وقوعها، وينظر إليها كونها عبارة عن تحققات مُخزنة يتم تذكرها من منطلق فرز العديد من الأحداث المؤطرة زمنيا ضمن سياق سبق معايشته. وهذا ما يفسر كوننا عادة ما نفكر ونتحدث عن هذه المفاهيم الزمنية مثل الحاضر والمستقبل والماضي من حيث علاقة الذات بالمواقع والأمكنة المادية المؤطرة داخلها، إذ نعمل على تحديد الإحالة بناء على رؤية الذات المتطلعة نحو الأمام تعيش اللحظة وتنظر إلى ما سيقع مستقبلا بكثير من الافتراض، في حين تكون نظرتها إلى الماضي نظرة تذكرية مخزنة تحت وسيط الحدث. وهو الأمر الذي توضحه الأمثلة التالية:

(8) – **الحاضر**

أ- من وجهة نظري الآنية، يبدو لي وضع المرأة أحسن.

(9) – **المستقبل**

أ- أعربت له عن مستقبل مشرق ينتظر وضعية المرأة.

ب- تنبّأت لهن بمستقبل زاهر.

(10) – **الماضي**

أ- يكمن ماضي المرأة المؤلم وراءها.

تعدّ الذات من المعايير الأساسية التي نستند عليها في بناء الإحالة الزمنية، فإذا أردنا أن نتعرف على الماضي أو المستقبل أو الماضي، وجب أن نطرح السؤال: أين تتموقع هذه الأزمنة بالنظر إلى الذات؟ وكيف لها أن تلتقي عند نقطة مركزية واحدة ؟ فندرك أن البنى (8-9-10) تحيل على أزمنة مختلفة.

يُفسّر الأمر من حيث أن الذات تجعلنا نعي أننا أمام الحاضر في (8) إذا تم الجمع بين الذات واللحظة "الآن"، وبين الحدث على نقطة واحدة، وهي نقطة مرجعية إحالية أسست، بالتأكيد، الحاضر، أما في (9) فإننا نقرأ في المستقبل الكثير

من الفرضيات والتنبؤات التي لن يصح تصديقها أو وقوعها إلا عندما تلتقي عند نقطة مرجعية مشتركة، وهو الأمر الذي يقودنا إلى افتراض وجودها أمام الذات، لأن نقطة الالتقاء المفترضة لم تتحقق بعد بين الذات والحدث والآن (الحاضر) ، في حين نجد أن الماضي في (10) يبدو واضحًا كون الذات تعبر عن حدث الألم كونه يتموقع وراءها، للكشف عن ذلك وجب أن تربط الذات اتصالها بالماضي لكي تُقرّ بذلك؛ أي وجب أن تعود بالذاكرة إلى الوراء لكي تجعل من حدث الألم ماضيًا يتموقع وراءها.

تستند كل هذه الأزمنة المختلفة على الذات باعتبارها تؤسس للعلاقة الجامعة بينها من خلال التأشير على مسوغات تحديدها، هذا التحديد الذي يُقيد الإحالة ويجعلها تشكل حلقة اتصالية تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، بالنظر أيضا إلى أن الذات تتموقع على خط زمني تسلسلي تأخذ مكانًا ضمنه، وبالتالي إمكانية رصدها واعتبارها (الذات)، ثابتة والزمن يتحرك نحوها تم يمضي خلفها.

2.2.1 – الإحالة المبنية على نموذج تحرك الزمن.

إذا كانت الإحالة الأولى مبنية تحديدًا على الذات وتعتبرها مركزًا في بنائها ونقطة مرجعية تستند عليها في تحديد طبيعة الزمن المشار إليه، فإن النموذج المعرفي الثاني الذي تبنى من خلاله الإحالة يركز كل اهتمامه على نقطة إحالية/ مرجعية أخرى هي الزمن، ولتحديد التمايز بينها وجب أن نشير في البداية أن الأمر يتعلق، تحديدًا، بخطوات إجرائية تفصل الإحالة الأولى عن الثانية من حيث الاعتماد على وسيط معرفي متمثل في الحركة. فإذا كانت الإحالة الأولى تنظر إلى الذات بأنها كيان ثابت متميز بالاستقرار، فإن الإحالة الثانية تنظر إلى الأمر من زاوية مخالفة، إذ يتم تحديدها من منطلق أن الزمن ثابت والذات تتحرك عبره. هو الأمر الذي نلمسه من خلال البنى التالية:

(11). **الحاضر**

– احتفلت اليوم بعيد ميلادي.

(12). **المستقبل**

– تقترب السنة من نهايتها.

(13). **الماضي**

– دامت الحرب على غزة واحدًا وعشرين يومًا.

إذا تأملنا هذه البنى، وحاولنا أن نقارنها بالبنى الواردة في (8-9-10)، سنجد تباينًا دلاليًّا واضحًا، ممّا يعكس طبيعة التمايز الذي نرصد من خلاله الاختلاف ، فإذا كانت البنية الواردة في (8) تُقرأ بناءً على الاتصال الحاصل بين الذات واللحظة والحدث في التعبير عن وضعية المرأة ، فإن (11) تعبر عن ذلك بطريقة مختلفة ترصد الذات في وضع يجعل من حدث الاحتفال بعيد الميلاد موعدًا زمنيًّا ثابتًا جاء من المستقبل فاخترق الذات التي احتفلت به تم سيمضي ليلتحق بالماضي، مما يؤشر على أن الإحالة مبنية على نقطة زمنية محددة هي الحاضر. أما في (12) فنجد الأمر نفسه لكن بدواعٍ مختلفة، فحدث نهاية السنة يصادف موعدا زمنيا محددا لا نختلف حوله يتسم بالاستقرار والثبات على الرغم أنه يتموقع بالنظر إلى الذات في الأمام، إلا أنه يتمايز عن (9) كونه محدد وغير خاضع لقانون التنبؤ أو الافتراض، لأن نهاية السنة تصادف تاريخيًّا موعدًا محددًا يتمثل في 31 دجنبر. أما في (13) الأكيد أننا نجد الكثير من المعطيات التي تزكي أن حدث الحرب على غزة دام 21 يومًا، وهي مدة زمنية محددة تاريخيًّا، هذا التحديد هو الذي جعلنا نقرأ الماضي باعتباره لحظة زمنية تتميز بالثبات والاستقرار، بخلاف البنية (10) التي لا نعرف من خلالها المدة التي استغرقها

الألم[18]. تحيلنا هذه المؤشرات إلى استنتاج مُهمّ مفاده أن اللغة العربية تركز كثيرًا على هاتين الطريقتين في بناء نسقها الإحالي استعاريًّا، إذ غالبا ما نتحدث عن الزمن من منطلق هذه الثنائية التي تجمع بين تحرك الذات أو تحرك الزمن، ويرصد هذا التمايز طبيعة المعلومات الزمنية التي يمكن أن نكشف عنها، بل إن هذا التقابل يتيح لنا إمكانية البحث عن طريقة ندمج فيها هذه المعطيات خصوصًا أنهما يركزان إحالتهما على نقطة واحدة ومحددة متمثلة في الذات، هذا الدمج الذي يتيح للغة العربية إمكانات زمنية متنوعة ومختلفة تتواءم مع الغنى الزمني الذي تعرفه، ويرد بشكل مباشر على المشككين في غناها زمنيًّا.

2 – تصنيف النماذج المعرفية.

نخصص هذا الجزء من البحث، أساسًا، لدراسة النظريات التي تم اقتراحها لمعالجة مشكل تصنيف النماذج المعرفية المرتبطة بالزمن في اللغة العربية تحديدًا، إذ ينبني مشروع هذه النظريات في تحليل النظم اللغوية والكشف عن العمليات المعرفية اللازمة لإنتاج وفهم التعابير الزمنية. لذلك يظل الغرض الأساس من هذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن تساؤل يتعلق بالكيفية التي

(18) أورد "لايكوف" (93)، (النظرية المعاصرة للاستعارة) مجموعة من الحالات الخاصة التي أثبت فيها نوعين من الاقتضاء:

- ✓ اقتضاء يقول بأن الذات ثابتة والأزمنة كيانات تتحرك بالنظر إليها، فتوجه الأزمنة في اتجاه الحركة.فتتولد عنها النتيجة التالية :

(إذا تبع الزمن الثاني الزمن الأول كان الزمن الثاني إذاً بمثابة المستقبل بالنسبة للزمن الأول. والزمن الذي يخترقه الملاحظ هو الزمن الحاضر).

– سيأتي الوقت الذي ستعرف فيه الحقيقة.

- ✓ واقتضاء يقول بأن الأزمنة مواقع ثابتة والذات تتحرك في علاقته بالزمن، الشيء الذي تتولد عنه النتيجة التالية:

(للزمن امتداد يمكن قياسه، بحيث يمكن تصور الزمن كيانًا ممتدًّا شأنه في ذلك شأن المكان الفضائي).

– مكث في الغربة لمدة طويلة.

تُمكننا من تصنيف البنى الزمنية داخل اللغة العربية، والحدود المعرفية التي تساهم في ذلك.

إن اللغة العربية كبقية لغات العالم، تملك نسقًا زمنيًّا خاصًّا بها، وتُكيّف بناها وفق المساحة الإدراكية التي توفرها لمستعمليها، من منطلق أن الزمن لا يعيش منعزلًا عن باقي النماذج المعرفية الأخرى التي تؤثث الفضاء والمكان والحيز ... داخلها، وإنما يدخل معها في علاقات متشابكة مما يجعله ذا قابلية لكي يُوزّع ويُصنّف وفق نوع وطبيعة التشابك، الشيء الذي يدفعنا نحو مسايرة افتراض وجود نماذج معرفية للزمن في العربية: نموذج تحرك الذات، ونموذج تحرك الزمن[19] المؤسسان على تلك الخلاصات التي تمدنا بها دراسة الأبعاد والإحالة، مع إمكانية تقديم نموذج معرفي ثالث محدد في نموذج التسلسل الزمني الذي قدم في "ايفانز" (2006).

توضيحًا للأمر سنسوق بعض العبارات التي غالبًا ما يستخدمها الناس بشكل مستمر: (يمرّ الوقت)، (يتدفق الوقت) ... ونظرا إلى هذه السيرورة الشائعة في تصنيف الزمن من حيث الانتقال من الماضي عبر الحاضر وصولًا إلى المستقبل، ندرك أنها ليست الطريقة النمطية الوحيدة التي يتحرك من خلالها الزمن، إذ إن كل شيء يتحرك في العالم وفق سرعة واتجاه محددين، ومع ذلك يمكن أن نتصور وجود خلفية معينة تتيح لنا ملاحظة التغيرات المكانية الناجمة عن حركة الجسم (الذات)، اعتبارًا أن هذه الناحية المثالية تتأسس على وجود خلفية ثابتة نستند عليها في تحديد السرعة والاتجاه، لكن يجب أن نشير إلى إمكانية وجود تعابير تمنح شرعية الحدث وفق سرعة مختلفة، كما هو الحال في البنى التالية:

(19) هذان النموذجان قد تم تناولها من طرف الكثير من الباحثين "سمارث" (49) (Smart)، "فيلمور" (71) (Fillmore) ،"كلارك" (73) (Clark) ، "لايكوف (93) (Lakoff).

(14) – نحاول اللحاق بالزمن.

إذ نتصور أنفسنا كما ولو أننا في سابق مع الزمن لإنهاء واجباتنا، أو نتصور ذواتنا في صراع مع الزمن نُسخر كلّ إمكاناتنا وطاقتنا من أجل التغلب عليه. هي أشياء أو معطيات تمنحنا إمكانية النظر في كلّ الطروحات التي تساهم في بناء نسق زمني محدد مبني على أسس إحالية ثابتة ومستقرة.

فقد لاحظ الكثير من الباحثين أن النسق الزمني يمكن أن يؤسس، من حيث الاستعمال، على نموذجين تصوريين: نموذج تحرك الذات، ونموذج تحرك الزمن (لايكوف 93)، إذ الزمن يتحرك من منطلق علاقته بالذات التي تُعبّر عن نقطة مرجعية في الكشف عن الحركة والإحالة[20]. أما النموذج الثاني يؤسس تصوره على مرور الزمن من منطلق مقياس الحركة التي تحدد إمكانية التدقيق في الإحالة زمنيًّا، اعتبارًا أن التمايز بين النموذجين يمكن أن يستخلص من خلال لُبس الحكم على البنية التالية:

(15) – تقدم الاجتماع بيومين.

إذا فكرنا أو تصورنا أن الوقت يتجه نحونا أو أنه يتقدم نحو المستقبل، فإننا ندرك أن الجملة (15) يجب أن تُترجم بعناية فائقة ، المعنى الزمني الذي نشير إليه؛ أي أن الاجتماع سيجري في وقت سابق عن الوقت المحدد سلفًا، أو أنه سيجري في وقت ما مَبنيّ على موعد ثابت أصلا، فالذي جعل الجملة (15) ملتبسة من حيث الإحالة المبنية على تحرك الذات أو الزمن هو ارتكازها المحوري على فعل غير إشاري " تقدم"، على الرغم من إمكانية وروده إشاريًّا في بعض البنى من قبيل:

(20) لايكوف (93). **النظرية المعاصرة للاستعارة** ، ص ،120

(16) – أ – يقترب العام الجديد (تحرك الزمن: يقترب = المستقبل)

ب – السنة قد ولّت (تحريك الزمن : الذات = الماضي)

ج – سأعمله (تحرك الذات : العمل = المستقبل)

د – قادم من العمل (تحرك الذات : قادم = الماضي)

الملاحظة الأساس التي تفرزها معطيات البنى الواردة في (16) هي أن نموذج تحرك الذات يختلف أو يتمايز عن نموذج تحرك الزمن. ويتمظهر ذلك من خلال محاولة تحديد الإحالة في (16 أ و ب) التي تشير أن الزمن يأتي من المستقبل (16أ) ويدخل في الماضي (16ب)، الشيء الذي يعكس أن النسق الزمني قد استند على تحرك الزمن في تحديد القرب والدخول في الماضي، أما في (16.ج و د) نجد أن التأويل مبنيّ على تحرك الذات التي تدخل في المستقبل في (16ج)، وقادمة من الماضي (16د)، الأمر الذي يفسر أن الإحالة قد تم تحديدها بناءً على تمركز الذات، مما يعطينا عادة المعنى الذي نشير من خلاله إلى الزمن المرتكز على نقطة مرجعية واحدة (الذات)، هذا الوضع المتمايز هو الذي يقود نحو تشكيل رؤية تعتمد نسقًا تسلسليًّا يحترم خصوصية اللغة العربية ويحترم نسقها الزمني، فالتحول الإحالي ليس له أثر إلا من منطلق الرصد الدقيق لمسوغات تحرك الذات أو الزمن، وهو تحول بنيوي يفسر منهجية التأويل الواجب توفرها لتحقيق تطابق بين الآليات التركيبية والدلالية مع الإحالة الزمنية، والكشف أيضا عن الماهيات التصورية الكامنة وراء الأحكام الصادرة لمقولة التخصيصات الدلالية ضمن لوائح معجمية محددة. وهو الافتراض الذي سنعمل على تطويره من منطلق الاعتماد على هذين النموذجين المعرفيين: نموذج تحرك الزمن ونموذج تحرك الذات.

1.2 – نموذج تحرك الزمن.

يبدو أن نموذج تحرك الزمن وفق نظامنا وثقافيًّا يؤشر على مسألة تدفق الزمن من منطلق أن الأنظمة اللغوية ومعطيات ثقافتنا الشعبية يؤكدان أنه يتدفق صوب اتجاه محدد، ينتقل من الماضي ويمرّ عبر الحاضر ليحط رحاله في المستقبل.

هذه الوجهة هي التي تُعكس بشكل جلي على تعابيرنا ونظامنا اللغويّ، لكننا نتفاجأ عندما ندرك أن هذا النموذج هو طريقة للتعبير عن حالات من قبيل (16 أ) و(16 ب)، فالزمن لا يتم التعبير عنه وفق مسار يربط الصلة بين الماضي والمستقبل عبر الحاضر، بل إن الأمر يتم بصورة عكسية تمامًا؛ أي ننتقل من المستقبل نحو الماضي عبر الحاضر، وبهذا نُسجل أول ملاحظة هي أن نموذج تحرك الزمن يتعارض مع الاعتقاد الشعبي الراسخ الذي نمتلكه جميعًا الذي يتمظهر في أن الوقت/ الزمن يتدفق نحونا من الماضي[21].

يشمل نموذج تحرك الزمن دمج التصورات المعجمية التالية: الحاضر والمستقبل والماضي مع تلك التصورات التي تحيل على معنى المدة (الموزعة بين "الضغط الزمني "وإطالة المدة") ومصفوفة الزمن وزمن اللحظة ثم معنى الحدث. الشيء الذي يقود نحو طرح جوهريّ يتمظهر في الكيفية التي تندمج فيها كل هذه التصورات أو المفاهيم المعجمية بعضها مع بعض؟ وكيف تتآلف لتأسيس نموذج معرفي مبني على تحرك الزمن؟

من الاقتراحات الدالة على رصد تحرك الزمن، نرصد ما قدمه "ايفانز" (2006) الذي ينطلق من افتراض وجود بنيات محورية تعمل على دمج هذه التصورات أو المفاهيم من خلال خلق بنيات أخرى ثابتة تسمح لنا بوصف العلاقات الزمنية التي تؤسسها، وبناء على ذلك نتأمل الشكل التالي:

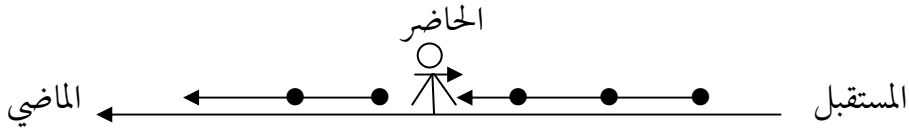

الشكل 4: نموذج تحرك الزمن في العربية

(21) Radden, Günter. (2003). ***The Metaphor TIME AS SPACE across Languages***. P.232.

إذا كان التصور الاعتيادي للزمن الذي يُنظر إليه من زاوية التدفق السُّلّمي يقدم النسق الزمني على خط اتجاهي ينطلق من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر، فإن هذه التصورات التقليدية لم تكن تقدم طرحًا عامًّا يفسر التعالق الذي ينسجم مع النسق التسلسلي للزمن، الشيء الذي جعل التعامل معه يشكو بعض النقص من حيت التحليل العلمي، وخصوصًا على مستوى الربط بين هذه التصورات وتأويلها. الأمر الذي يتناقض مع المعطيات المقدمة في الشكل (4)، الذي يؤشر على أن الزمن يتحرك من المستقبل نحو الماضي مرورًا بالحاضر (الذات)، اعتبارًا أن هذا النموذج قائم على أساس مركزية الذات، الشيء الذي يعني أنها ترتبط بتجربة "الحاضر" ممّا يجعلها تُؤول كنقطة مرجعية لتحديد زمن "تموقع" باقي المفاهيم الزمنية الأخرى. إضافة إلى إمكانية وجود نمط معالجة ثانٍ يتعلق بالدمج الضمني بين كل التصورات التي تختص بالحدث واللحظة ثم مصفوفة الزمن، الشيء الذي يثير مسألة تموقع المستقبل أمام الذات مع وجود حركة زمنية موجهة نحوها قبل أن تمرّ لتتموقع خلفها.

يؤشر لنا السهم الصغير الموضوع على وجه الإنسان والمعلق على الرأس في الشكل (4) اتجاه الحركة الزمنية في علاقتها بخط الانطلاق، اتجاه الحركة هنا يعادل اتجاه السهم المنطلق من المستقبل والمتجه صوب الماضي، ممّا يعكس تلك العلائق التصورية التي تنسجم مع متطلبات المصفوفة الزمنية التي تتشكل من زمن الأحداث واللحظات المؤشر عليهما من خلال الدوائر السوداء الصغيرة، إذ تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأنساق التي تنتظمها لكونها تدخل ضمن سيرورة الحركة، بالإضافة إلى أن تفريع معنى المدة على "الضغط الزمني" و"إطالة المدة" يجعلهما يندمجان ضمن هذا النموذج، وتبعًا لذلك، فإن سرعة الحركة أو بطأها تكون نتيجة استشعار الذات "لضغط زمني" يُقرأ من زاوية تموقعها خلف الذات؛ أي من خلال تفكيك المكونات التصورية المخزنة على مستوى الدماغ وتحويلها إلى أوليات (Primitive) ومبادئ تشكل حصيلة الذات في إدراكها للنسق الزمني. فالوقت يمرّ نتيجة الصراع الداخلي الذي تستشعره الذات،

فالمعلمون والأساتذة يعيشون الضغط الزمني بصورة تختلف عن الصورة التي يعيشه بها أصحاب المحلات التجارية وأرباب العمل وأصحاب الأجور المنخفضة الذين يشتغلون بالساعة، وتختلف النساء عن الرجال من هذه الناحية وسكان المدن الكبرى عن سكان القرى والأرياف[22]. الشيء الذي يؤدي إلى إمكانية تصور أن الوقت قد مرّ بطريقة سريعة وغير طبيعية.

وعلى العكس من ذلك، فإن الحركة البطيئة لمصفوفة الزمن (أو للحظات أو الأحداث الزمنية) تكون نتيجة تموقع الذات في الحاضر، الأمر الذي يقود نحو تصور أن الوقت يمر ببطء، بل يكاد يكون ثابتا. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاستنتاج لا يمكن أن نرجئه إلى تصور مرجعي معين، بل ينبثق من خلال النتائج التي تمدنا بها مختلف التصورات المعجمية وأنماطها التي يتم دمجها داخل نموذج تحرك الزمن. وبناء عليه، فلا يمكن أن ننسى أن هذا التحديد الزمني يعتبر وسيلة لتصور التجارب الذاتية مع الزمن، لأنه مهما يكن، فإننا لا يمكن أن نتصور أن الزمن يقوم بالتنقل حرفيًّا، ومع ذلك، فإن كلا من الفلاسفة والعلماء قد اتخذوا في كثير من الأحيان هذا النموذج المعرفي (نموذج تحرك الزمن) باعتباره واقعًا ماديًّا لفهم الزمن،. فنيوتن مثلا تحدث عن الزمن المطلق الذي بناه من منطلق الاستنتاجات التي توصل إليها من مرجعية ثبات واستقرار الحركة المرتبطة بالزمن، الشيء الذي قاده إلى اعتبار الزمن المطلق أمرًا بدهيًّا ومركزيًّا في نظريته حول الميكانيكا (ايفانز 2004).

نقدم الآن ، إجمالا، بعض الأنماط المعرفية التي تندرج ضمن هذا النموذج ومقتضياته التي تشمل كلًّا من الأحداث واللحظات الزمنية المساهمة في بلورة سيرورة المضي أو مرور الزمن:

(22) كريستوف بوميان (2009)، **نظام الزمان**، ص، 473

(17) – أ – حركة مصفوفة الزمن الماضية ← الوعي بمرور الوقت

ب – سرعة الحركة واللحظات الماضية ← الضغط الزمني

ج – بطء الحركة واللحظات الماضية ← الامتداد (المدة)

د – استقرار حركة الأحداث الماضية ← تجربة المدة العادية

هـ – أحداث أمام الذات ← المستقبل

م – أحداث مستقرة بمشاركة الذات ← الحاضر

ق – أحداث خلف الذات ← الماضي

ر – الحدث الذي يقترب من الذات ← الوقوع الوشيك للحدث

ز – وصول الحدث من الذات ← وقوع الحدث.

تبنى هذه النماذج تحديدًا على مسألة مرور الوقت أو بالتحديد نقول إنها تتحدد من منطلق تحرك الزمن، فقراءة الماضي أو الحاضر أو حتى المستقبل تخضع في تأويلها لمركزية الذات وتموقعها ضمن المصفوفة الزمنية التي تعمل على دمج كل المفاهيم أو التصورات التي تم ذكرها (اللحظة، الحدث، المدة...) لتُتاح لنا إمكانية تحديدها من منطلق ما تقدمه اللغة العربية من أنساق لغوية نؤول من خلالها التراكيب وبلورتها والكشف عن خباياها. فإذا كانت جميع لغات العالم تتخذ نسقًا معرفيًّا خاصًّا بها في التعبير عن نسقها الزمني، فاللغة العربية لا تشكل الاستثناء ولا تخرق القاعدة لأنها تدرك مند زمن أن التصورات الزمنية من قبيل (اللحظة والحدث والمدة....) تشكل نسقًا معرفيًّا مدركًا يتم التعبير عنه بقوالب زمنية وإحالية واضحة[23].

(23) تباينت المقاربات الموضحة لذلك بين النحاة القدامى وبين اللسانين المحدثين، إذ تم اعتبار الزمن بمثابة جزء لا يتجزأ من الفعل، بل يعد مسوغًا من مسوغات لبناته، ومن تم نشتق باقي العمليات التصورية الأخرى في التعبير عن اللحظات والأحداث.

يعمل نموذج تحرك الزمن على تفسير الطريقة التي تمعجم بها اللغة العربية بعض التصورات الزمنية الأخرى التي ترتبط بعيد الميلاد، والتخرج، والأعياد الوطنية والدولية...إذ تتم معجمتها من منطلق أنها أحداث تتموقع أمام الذات (المستقبل)، بينما يتم إخضاع التصورات الأخرى إلى ما هو ثقافي (يقترب / يتدفق...)[24] لأنها لا تتعلق مباشرة بالتجارب الزمنية الأساسية، لذا فإن هذه التعابير يمكن أن تدمج مباشرة داخل نموذج تحرك الزمن كما هو واضح من خلال البنى التالية:

(18) – أ – أصبح عيد الميلاد وشيكًا.

ب – اقترب موعد التخرّج.

يمكن أن نفسّر البنية الواردة في (18أ) بالنموذج المقدم في (17ر) لأنه مبني تحديدًا على حدث "الاقتراب" الذي يجعل من عيد الميلاد وشيك الوصول، إلا أن هذا الوصول لا يمكن أن نتصور حدوثه بشكل عملي، بل الأمر مُعلق على إمكانية دمج الحدث داخل مصفوفة الزمن مستقبليًّا الشيء الذي يجعلنا نفسر البنية (18ب) بالنموذج المقدم في(17ر) أيضًا. فهذه التصورات يمكن أن تكون متكاملة إذ تم اشتقاقها من نموذج تحرك الزمن.

يقوم تصورنا المعرفي للزمن، من حيث ارتكازه على نقطة إحالية، على أساس تحريك الزمن الذي يتوافق مع تلك الإحالة التي تعمل على دمج كل تلك المفاهيم السابقة ومحاولة تنظيمها وفق مسار زمني محكم، لذلك فنحن ملزمون أن نسوق الآن مجموعة من الخصائص التي تميز نموذج تحرك الزمن معرفيًّا:

(24) يتحدد البعد الثقافي للزمن في طبيعة التصورات التي نرفقها مع تلك المفاهيم التي تحيل على الزمن، فإذا كان موعد التخرج زمنًا محددًا من قبل، فإننا نرصد دنوه منا بأفعال ثقافية توسم بالقرب أو البعد، فيتحول كل ما هو تصوري إلى نسق زمني محوسب.

- يتيح لنا النموذج (تحرك الزمن) فرصة تحريك الزمن وإيصاله بمواقع إحالية ثابتة وساكنة من منطلق أن الإنسان هو الكائن الذي يؤسس لهذه الإحالة في ارتباطه بالزمن والأحداث التي وقعت أو التي ستقع، ويبدو أن هذه المركزية هي التي دفعت بهذا النموذج نحو اعتبار الذات (الإنسان) نفسه في مركز العناية والاهتمام في هذا العالم.
- يتيح لنا نموذج تحرك الزمن وضع تصورات من منطلق تجاربنا الخاصة بناءً على وسيط [الزمن المتغير]: ونقصد بذلك تلك التغيرات التي تقع في المستقبل وفي الحاضر وفي الماضي.
- يمنحنا نموذج تحرك الزمن وجودًا مستقلًا عن الزمن في حد ذاته، لأن وحدات قياس الزمن أصبحت بالنسبة إلى بعض مواقع إشارية كما هو الحال في التعابير اليومية التي نوظفها من قبيل (في الأسبوع التالي)، (في وقت لاحق من هذا الأسبوع)...[25]

يمكن أن نمعجم لذلك بأفعال من قبيل: (يأتي، يتبع، يطير، يمر، يحل ....)

- سيأتي الوقت المناسب للهجوم.
- مرّ وقت طويل على لقائنا الأول.
- يطير الوقت بسرعة فائقة.

قد تصل بنا هذه الخلاصات إلى اعتبار أن مصدر التحرك في هذا النموذج مرتبط أشد الارتباط بالعالم المادي على الرغم من كونها قد نوقشت مع قانون نيوتن للحركة، الذي نصّ على وجود خط مستقيم موحد تنتظم من خلاله الحركة ويتم التغيير بناءً على حالة القوة، لكن ما يبدو عجيبًا أنه لا توجد أي قوة

(25) Evans, V. (2004). ***The Structure of Time***: Language, Meaning and Temporal Cognition. Amsterdam, p 751.

يمكنها أن تغير من المتواليات الزمنية، لأنها تمنحنا سيرورة ندرك من خلالها أننا نقف على مسار انتقالي لا يتغير إلى الأبد، وتبقى الذات هي المساهم الوحيد في تشكيل هذا السيناريو باحتلالها موقعًا ضمن الخط الزمني واكتفائها بمراقبة مروره دون أن تتمكن من تغير مساره، لذلك فإن هذا النموذج يفسح المجال لمفهوم الزمن لكي يتطور بناء على سيرورة الأحداث.

2.2 – نموذج تحرك الذات.

تقوم الذات، في هذا النموذج، بربط الصلة بين الماضي والحاضر، وصولا فيما بعد إلى المستقبل، الشيء الذي يؤكد أن الزمن يأتي كمجال مرجعي ثابت مبني على إحالة مستقرة، ويصادف ورود نموذج تحرك الذات العبارات التالية:

(19) – أ – نحن نقترب من العصر الذهبي.

ب – لقد تركنا أسوأ الأيام وراءنا .

يُفسر نموذج تحرك الذات المُقدم في البنية (19) موقع الذات ضمن خارطة زمنية تتسم بتحديد النسق الزمني عام دون التركيز على نقطة مرجعية ثابتة. ف (19أ) تؤول على أن الذات تتنبأ باقتراب العصر الذهبي (التطور) دون أن تعطينا نقطة مرجعية ثابتة لهذا التطور، أما في (19ب) فالأمر مماثل لأن الحديث عن الأسوأ قد تم موقعته وراء الذات؛ أي في الماضي، ولكن نحن لا نعلم إن كان هذا الأسوأ قد دام فترة أو لحظة أو مدة.

من هذا المنطلق وجب أن نشير إلى معطى مهم لكي نفهم ونرصد حدود التمايز بين نموذج تحرك الذات ونموذج تحرك الزمن، فالأول يشتغل على تحديد زمني يلخص في "مجال" ثابت، أما الثاني فإنه يؤول على أساس نقطة مرجعية ثابتة ومحددة. بعبارة أخرى، فإن نموذج تحرك الذات يعطي تفسيرًا زمنيًّا مبنيًّا على مجال زمني ثابت (الماضي، الحاضر، المستقبل). أما نموذج تحرك الزمن فإنه

يمنحنا تأويلًا زمنيًّا مؤسسًا على نقطة إحالية ومرجعية ثابتة (عيد الميلاد، عيد الاستقلال، عيد الأم ...)

إن هذه الاعتبارات التي تفسر كيفية اشتغال نموذج تحرك الذات تجعلنا أمام سيرورة زمنية تخضع، بالضرورة، لنظرة زمنية مختلفة عن نموذج تحرك الزمن، بمعنى أدق، فإن موقعة الحاضر والماضي والمستقبل بالنظر إلى الذات ستكون مخالفة لما كان عليه الحال في النموذج الأول، ولتوضيح ذلك ننظر في الشكل التالي:

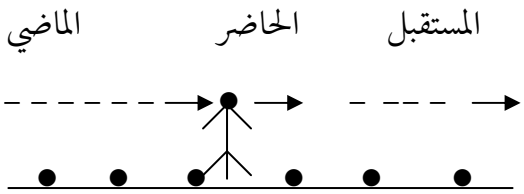

شكل (5) : نموذج تحرك الذات في العربية.

يمنحنا الشكل (5) فرصة كبيرة للحديث عن الحاضر ما دام أنه كان شبه مغيب في تأويل النموذج الأول، أما الماضي فإنه يتموقع خلف الذات (أي أنه يؤشر على أحداث تاريخية مؤسسة على الذاكرة الزمنية)، أما المستقبل فإنه يتموقع أمام الذات (أي أنه يؤشر على أحداث متنبأ بحدوثها مبنية على الحدس الزمني) الشيء الذي يعطى الانطباع أن الذات هي التي تتحرك في هذا النموذج وليس الزمن، إذ تتخذ مسارًا زمنيًّا معينًا تتحرك من خلاله، تعيش الحاضر وتقيس من خلاله الماضي وتتهيأ أن تعيش المستقبل.

يمنحنا هذا التحرك فرصة التأشير إلى أن الذات تعدّ نقطة مرجعية أساسية في بناء الإحالة الزمنية التي تتأرجح عبر حركة مؤشر عليها باتجاه الأسهم، أما الخط الأسود فإنه يؤشر على الخط الزمني الذي تقف عليه الذات، أما الأحداث فمؤشَّر عليها بالدوائر السوداء التي تتموقع على الخط الزمني وتشكل أماكن تحرك الذات.

إن كل التصورات المعجمية التي سبق الحديث عنها تُعدّ في هذا النموذج، متكاملة، وهي شبيهة بتلك التي تم اقتراحها في نموذج تحرك الزمن، إلا أن حدود التمايز بينها تتجسد في أن نموذج تحرك الزمن يعرض التفاصيل التي تتعلق بحركة التصورات الزمنية التي تخضع لسمة أساسية هي "الدمج"؛ بمعنى آخر أن هذا النموذج يتعلق بأنماط المحتوى غير الحركي (أي فراغ العلاقات) التي يتم دمجها في نموذج تحرك الذات، ولكي نوضح هذا الأمر جيدًا ننظر في سياق الأمثلة التالية:

(20) – أ – اقترب موعد تسلمي العمل.

ب – أوشكت على توديع سنوات الفقر.

إن المتأمل في البنية (20) سيجد أن تأويلها الزمني مختلف من منطلق أن موعد الحصول على العمل في (20أ) قد تم إحالته على نقطة مرجعية ثابتة تتجسد في تاريخ محدد لذلك. أما في (20ب) فإن الأمر غير محسوم كون توقع انتهاء سنوات الفقر لم يُحدّد بموعد ثابت، بل تم الارتكاز في ذلك على مؤشر الحصول على عمل. لذلك قد نستخلص أن البنية (20أ) تؤشر على نموذج تحرك الزمن الذي يدمج تلقائيًّا في نموذج تحرك الذات لكونه يجسد المجال الزمني أكثر من تجسده للنقطة الزمنية[26].

إحدى الوسائل التقليدية التي تقود نحو بلورة معنى المصفوفة قد يتعلق بالخط المستقيم الذي تَعبُر عبرَه الأحداث في ارتباطها بالذات، وهو الأمر الذي يوفر جزئيًّا المنظر الزمني الذي يُعد متكاملًا عقب إدماج معنى الحدث ومعنى اللحظة ضمنه، على الرغم أن كليهما موسوم بالانفصال عن الآخر، إذن فهو تصور ينظر إلى الحدث واللحظة باعتبارهما مواقع مجزأة تتموقع كلّها على خط زمني واحد، إلا أن دمجها لا يتم إلا في إطار الحديث عن المدة أو الفترة؛ أي

(26) تتحدد **النقطة الزمنية** من خلال المؤشرات التالية (الساعة، اليوم، السنة، الأسبوع....).
يتحدد **المجال الزمني** من خلال المؤشرات مُعبّر عنها ب (المدة، الفترة، السنوات، الأسابيع.....).

عندما نبدأ في الحديث عن "الطول" الذي يتسبب في خلق مسافة بين الأحداث المتصورة كطول المدة، اللحظة والفترة... الشيء الذي يعطي إمكانية قياس الخط الزمني بناءً على مؤشرات اللحظة أو الحدث في ارتباطهما، أكيد، بالطول أو القصر. وهو الأمر الذي نوضحه من خلال البنية التالية:

(21) – اقترب الفريق من إجراء ثلاث مقابلات في غضون عشرة أيام.

بتأملنا لهذه البنية، قد نعمل على إعطاء تأويل زمني يجعلنا نتصور المقابلات الثلاثة بمثابة أماكن احتوت أوعية لمدة عشرة أيام، أو بمعنى أدق، نتصور أن هذه المقابلات عبارة عن أحداث مجزأة أو مقسمة على مدة زمنية لا تتجاوز عشرة أيام.

وفقًا لهذه المعطيات، وبناءً على مبدإ الدمج الزمنيّ والطريقة التي تمّ اتباعها في ذلك قد نحصل على العديد من الاستنتاجات التي يتم اشتقاقها مباشرة من نموذج تحرك الذات نفسه، وهي الاستنتاجات التي نعرض لها من خلال الأمكنة التالية:

(22) – أ – حركة الذات عبر الخط الزمني ← الوعي بمرور الزمن.

ب – المواقع والأماكن ← الأحداث (أو اللحظات الزمنية المرتبطة بالأحداث).

ج – المسافة بين الأحداث ← حجم المدة.

د – الخط الزمني أمام الذات ← المستقبل.

هـ – الخط الزمني خلف الذات ← الماضي.

م – الخط من حيث القرب ← الحاضر

ر – اقتراب الذات من المكان ← الوقوع الوشيك للحدث.

ق – وصول الذات للمكان ← وقوع الحدث.

س – حركة الذات بعد المكان ← وقوع حدث ماضي / سابق.

إن الحديث عن كل هذه التصورات يجعلها تشتغل كوسائط نعمل من خلالها على تحديد اللحظات والأحداث المتعلقة بتجاربنا، فيوفّر هذا التعالق مرجعًا زمنيًّا غنيًّا للغة العربية يتجاوز حدود الأزمنة التقليدية المعروفة، بل يتجاوزها ويعطي الدليل أنها تملك مؤشرات زمنية غنية تضاهي من خلالها اللغات الأخرى، إن لم نقل أنها تتفوق عليها في بعض الأحيان. وهي الأمور التي نقف عندها من خلال الأمثلة التالية:

(23) – أ – نحن نقترب من الفترة المفضلة من الحياة.

ب – إنهم قد تجاوزوا المهلة المخصصة لهم.

ج – يتعين علينا أن ننتظر إجابة في الأسابيع المقبلة.

د – قد تتمدد الاجتماعات على فترات تصل إلى أكثر من شهر.

إذا كانت البنى الواردة في (23) تشير إلى أنماط مختلفة من الزمن، فإن تحديدها المعرفيّ يرصد من خلال رسم خط زمنيّ مؤسس على "المجال" ؛ بمعنى أن هناك دوافع معرفية تجعلنا نُقرّ بالخلاصات التالية:

– يتيح لنا نموذج تحرك الذات النظر في اتساق الزمن مع تلك المسلمات التي ترتبط بعملية تدفق الوقت (23أ). اعتبارًا أن الذات في هذا النموذج تعدّ جزءًا من هذا العالم الذي يتحرك في اتجاه اليمين (من الماضي نحو المستقبل).

– يسمح لنا نموذج تحرك الذات وضع تصورات حول الزمن بناءً على عمليات التخطيط الزمني المؤسسة على تجربتنا الحس–حركية مع العالم تصوريًّا (23ب).

– يسمح لنا نموذج تحرك الذات أيضًا ربط التصورات التي تتصل بالزمن بتصورات أخرى مهمة، ولا سيما تلك التصورات التي ترتبط بهدف توجيه الأنشطة (23ج).

- يستند نموذج تحرك الذات على التحركات التقليدية عندما يقرر الناس مثلا الانتقال من مكان ما فإنهم عادة ما يفعلون ذلك بناءً عن مقصدية وهدف محددين، بمعنى أخر، لماذا نختار التحرك في زمن دون باقي الأزمنة الأخرى، لذلك فإن البنى الواردة في (24) تعبّر كلها عن هدف موجه موجود في المستقبل، وقد يكون التحرك نحوه مبنيًّا على ظروف محددة ترصد من خلال التنبؤ بوقوع الحدث في المستقبل سواء أتعلق الأمر باقتراب الفترة المفضلة من الحياة (الشباب)، أو المهلة المخصصة للانتظار، أو حتى انتظار الجواب المتوقع في غضون الأسابيع القادمة...

من الأرجح أن هذا النموذج المعرفي يمعجم بأفعال من قبيل: (اقترب ، أوشك ، يتعين ، تمتد، وصل .....)

- اقترب عيد ميلادك.
- وصل الوقت المحدد لسحب القرعة .
- مكث في باريس عشرين سنة.

3.2 – نموذج التسلسل الزمني.

يكمل هذا النموذج تلك التصورات المعجمية المرتبطة بالزمن التي غالبًا ما نتصورها كوحدات زمنية منفصلة ونعبر عنها باللحظة أو الحدث، ذلك أن الهدف من وراء إدراج هذا النموذج هو البحث في تلك التحالفات الزمنية التي تُبنى على الأحداث واللحظات في ارتباطها بالمصفوفة الزمنية التي تم التعبير عنها في شكل (4) بالخط المستقيم الذي تقع عليه الأحداث، علاوة على ذلك، فإن هذا النموذج لا يستلزم تكامل الحاضر والماضي والمستقبل، بل إنها تؤسس لإطار مرجعي مَبني على التعالق التعاقبي للذات مع الأحداث واللحظات.

نحن نتصور عادة أن الزمن يتخذ شكل وحدات متسلسلة من الأيام والسنوات، هذا التسلسل الذي يقابله استعاريًّا التسلسل المكانيّ، الشيء الذي ينعكس منطقيًّا على طرق التفكير في النسق الزمنيّ المُعبّر عنها من زاوية نتصور من خلالها وجود ذات تتماهى بين التسلسل الزمني والتسلسل المكاني[27]. لكن إذا نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتمظهر في الكيفية التي يستلزم فيها حدثٌ زمني حدثًا زمنيًّا آخر داخل نسق زمني عام ومتكامل؟

إن السّمة المميزة لهذا النموذج تتمظهر في أن كل الأحداث الزمنية تبدو مختلفة، إذ يتم تصورها من منطلق مرور الحركة التي تؤشر على مرور مدة أو لحظة أو فترة زمنية معينة، لذا فإن التسلسل الزمني يستلزم الأحداث أو اللحظات التي يُعبّر عنها وفق نسق آخر مرتبط بالتسلسل المكاني، لذلك فإنها تكون أحادية الاتجاه (ايفانز 2004)[28] فالحركة والحدث الزمنيان هما الجانبان الوحيدان اللذان تستطيع من خلالهما الكائنات أن تبني سيرورة موحدة تعاقبيًّا، وهو الأمر الذي ندركه من خلال الشكل التالي:

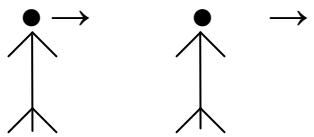

شكل (6): تعاقب حدث الحركة مع حدث زمن.

فأهم ملاحظة يمكن أن نسجلها على هذا النموذج أنه يغيب الحديث عن الذات لأن تموقعها سواء في الحاضر أو الماضي أو المستقبل أمر لا يهمنا، بل إن الجانب الأساسي لهذا النموذج هو التطرق إلى الوضع النسبي الذي يتم التأشير

(27) G. Radden (2003), ***The Metaphor TIME AS SPACE*** across Languages., p.230.
(28) انظر أيضا عمل ايفانز، (2004).

عليه باللحظة أو الحدث في وقت محدد، إلى جانب أن التسلسل الزمني يتحدد بناءً على التراتبية المتعاقبة للنموذج بأكمله، ولا يرتبط بأي تصور من التصورات المعجمية التي سبق التطرق لها في النموذجين السابقين.

يحدد هذان العاملان سمات التمايز بين نموذج التسلسل الزمنيّ والنموذجين السابقين؛ أي أن تغيب الذات إلى جانب عدم التركيز على التصورات المعجمية هو أمر أفرز حدودًا معرفية فاصلة بينهم، بل جعل كل نموذج يشتغل على مجال زمني خاص به وفق ما تقدمه معطياته التحليلية زمنيًّا، فإذا كان نموذجا تحرك الذات وتحرك الزمن يرتكزان في بناء تحليلهما على موقعة الذات أو الزمن بناء على وسيط [± ثابت]، فإن نموذج التسلسل الزمنيّ يبنى ذلك وفق [± التعاقب] الحدث واللحظة في علاقتهما الجدلية مع الحركة والزمن، الأمر الذي نحدده من خلال الشكل التالي :

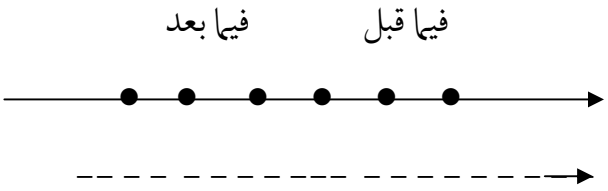

شكل (7): نموذج التسلسل الزمني

يؤشر هذا الشكل على نموذج التسلسل الزمني الذي تمثل الدوائر فيه أنواعًا مختلفة من الأحداث الزمنية، مع العلم أن هذه الأحداث غير مسؤولة عن تحديد الحدث أو اللحظة ضمنها، بل يتم التعامل معها كأنها أحداث مطلقة. وعلى نحو آخر، تتصرف هذه الأحداث في شكل صورة مماثلة لأيام الأسبوع أو لأشهر السنة أو شبيهة بالإجازات الموسمية، مثل جدول العطل السنوية، بينما من يجب أن نعمل على الفصل بين هذه الأحداث المرتبطة بالحركة عن تلك التي

يتم معالجتها ضمن حركة الأحداث المرتبطة بتمركز الذات، فكما نعلم أن الذات ضمن هذا النموذج غير مهمة بالنظر إلى زاوية الزمنية التي نحلل من خلالها النموذج.

ولاستكمال الحديث عن هذا الأمر وجب التطرق إلى الأحداث التي يتم ترتيبها بالتعاون (شكل5)، إذ يفرض هذا التعاون على الأحداث الزمنية المختلفة أن تتناسق ضمن توجه موحد مُشار إليه بالسهم في شكل (5) وشكل (6)، لذلك، فإن طريقة تصور هذه الأحداث، خصوصًا فيما يتعلق بتسلسلها، يتسبب في تقييم العلاقة الزمنية بعد/ قبل في ارتباطهما بالأحداث.

يقودنا الدليل على هذا القول إلى الحديث عن الأفعال التي تسبق أو تتبع حروف الجر قبل وبعد المتوافقة مع هذا النموذج، إلا أن هذه التصورات المعجمية لا تُستخدم باعتبارها تصورات فردية، بل يتم النظر إليها في صورتها التكاملية مع باقي المكونات الأخرى، في حين أن أفعال الحركة مثل: يقترب، يصل... إلخ، تخضع في مقاربتها للطرق التقليدية التي ترتبط بمعنى الحدث كما هو مبين في الفصل الأول. لتوضيح هذه المعطيات ننظر في البنى التالية:

(24) – أ – يقترب / يصل / يجيء/ يدنو وقت المرأة الصغيرة [= العمل].

ب – وصل زمن الرجل الصغير [= العمل].

سنجد إذا تأملنا هذه البنى أن الإطار الزمني الذي يقيّد عملية تأويلها يختلف عن سابقه، بالنظر إلى أن النسق الزمني الذي تُبنى عليه هذه المعطيات يفرض وضع تلك التصورات المعجمية (يقرب، يصل...) على خط التسلسل الزمني، فهي تصورات تحدد علاقة بعد/ قبل بناءً على السبق أو المتابعة على الرغم من أنها ليست طرق تقليدية نتمكن من خلالها من رصد حدود التمايز بين مختلف التصورات المعجمية كما هو مبين في (25)، إذ تشير علامة الاستفهام إلى غرابة الجمل دلاليًّا:

(25) – أ – ؟ زمن شباب المرأة لاحق.

ب – ؟ زمن شباب المرأة سابق.

ج – ؟ يأتي زمن شباب المرأة فيما بعد/ قبل.

تُستمد غرابة هذه البنى دلاليًّا من القراءة الشاذة التي نفهمها، والمرتبطة في كل الجمل بالوصول أو بالولادة الوشيكة لمرحلة الشباب التي نعلم من خلالها وصول مرحلة العمل، وهي خصوصيات تتمظهر من خلال الأفعال التي تدل على السبق/ التتابع، أو حروف الجر قبل وبعد التي تدخل في توافق مع معنى الحدث عندما يتم دمج الكل داخل نموذج التسلسل الزمني، إذا سلمنا بالقول إن هذا النموذج يربط حدثًا واحدًا بآخر، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال فرض مخطط يرتكز على مبدإ التعاون الذي ينص على ضرورة ربط كل الأحداث داخل هذا النموذج بصورة متكاملة، الشيء الذي يجعل من البنى الواردة في (25) بنى شاذة دلاليًّا بالنظر إلى عدم إمكانية الفصل بين الأحداث التي يتم تأويلها في كليتها.

بل العجيب في هذا النموذج أيضًا، أن حروف الجر المتعلقة ب قبل/بعد عندما تستخدم مع علاقة أمام /خلف تعطي نتيجة مفادها عدم التوافق والفشل في بناء نسق دلالي سليم. ولتوضيح ذلك أيضا نتأمل الأمثلة التالية:

(26) أ– ؟ السبت خلف الجمعة (تؤول على مقارنة السبت بعد الجمعة).

ب– ؟ الجمعة أمام السبت (تؤول على مقارنة الجمعة قبل السبت).

تحيل علامة الاستفهام التي تسبق هذه البنى على غرابتها دلاليًّا، فإذا كانت حروف الجر تُعبر في أصل معناها عن علاقات فضائية[29]، فإنها ترتبط

(29) جحفة (2000)، **مدخل لدلالة الحديثة**، ص (118).

بعناصر مكانية ثابتة تتعلق ب أمام / خلف، لذلك فهي عناصر تعمل على خرق ذلك التوافق مع العناصر التي تستلزم منطقيًّا الحركة.

بناءً على هذه المعطيات التي تتعلق بنموذج التسلسل الزمني، فإنه بإمكاننا الآن أن نقدم مجموعة استنتاجات التي تلخص كل المراحل التي تجعل من هذا النموذج نسقًا منسجمًا مع التصورات الزمنية في اللغة العربية.

(27) - أ – تسلسل الأحداث الزمنية ← التاريخ (الكرنولوجي) الأحداث.

ب – استمرار الأحداث الزمنية فيما قبل ← الأحداث السابقة /اللاحقة للأحداث الأخرى.

ج – استمرار الأحداث الزمنية فيما بعد ← الأحداث اللاحقة أو السابقة للأحداث الأخرى.

د – حركة الأحداث الزمنية مع احترام الأحداث الزمنية الأخرى ← الوعي بمرور الوقت.

يمكن أن يمعجم هذا النموذج بأفعال من قبيل: (استمر، دام ، ناهز، قارب....)

- مرت علاقتنا بلحظات عصيبة.
- عرف المغرب سنوات من المعاناة قبل الاستقلال.
- عرف تاريخ أفريقيا الكثير من الانقلابات .
- استمرت معاناة الشعب الفلسطيني سنوات طوال بسبب الحصار.

3 – أدلة عن البناء التصوري للنماذج المعرفية.

قدم "ايفانز" (2004) مقاربة تصورية للنسق الزمني في اللغة الإنجليزية قصد توضيح أوجه الائتلاف والاختلاف في القيود الموجودة بين النسق الزمني

تصوريًّا وبين ما يمكن أن يكون معرفيًّا ضمن نظرية لسانية حديثة، إلى جانب محاولة مماثلة قام بها "لايكوف وجونسون" (1999)[30]، اللذان حاولا أن يبررا من جهة ثانية إظهار البعد التصوريّ في بناء النسق الزمنيّ، معتمدين في ذلك على محور الجسد (الذات) في تشكيل النسق الاستعاري الذي يجعل الفضاء في خدمة البنية الزمنية. بصفة عامة، يجب القول إن النسق الزمني يعطي إمكانات كثيرة لدراسته وقراءته بأبعاد دلالية مختلفة، لكن رغم ذلك، فإن هذه القراءات تُقدّم بمثابة أدلة ندعم من خلالها الافتراض القائل بوجود مستوى تصوري داخل مستوى النموذج المعرفي للزمن. وهي الأدلة التي نسوقها من بعض الدراسات التي عملت على الاشتغال على هذا المستوى من التحليل، ويرتبط جزؤها الأول بالمستوى التصور المعجميّ البسيط الذي يتعلق بالاستنتاجات غير المتوقَّعة في دراسة تموقع الذات (الفرد) ضمن خط التسلسل الزمنيّ وعلاقتها بباقي التصورات الأخرى، أما التصورات المعجمية الثانية فترتبط بالاستلزام الزمنيّ، أما الثالثة فترتبط بذكر بعض الأنماط المميزة للإحالة الزمنية (ايفانز 2004).

1.3 – استنتاجات غير متوقعة.

تتعلق الأدلة الأولى بالتراكيب اللغوية التالية:

(28) – أ – يتدفق الوقت.

ب– الوقت تدفقات.

ج– ينساب الوقت.

(30) نفى المؤلفان في كتابهما "الفلسفة في الجسد" أن يوجد كائن لغته محض تركيب، محض شكل معزول ومستقل عن المعنى وعن السياق والإدراك والعاطفة والذاكرة والانتباه والفعل، فاللغة البشرية ليست إبداعًا جينيًّا تمامًا. فالمظاهر المركزية للغة تنشأ تطوريًّا من النسق الحسي الحركي، ومن أنساق عصبية حفزتنا على فهم أهمية اللاوعي المعرفي وتجسد الذهن والفكر الاستعاري.

قد نتفق منذ البداية، أن هذه الأمثلة تستلزم نسبة حركة مستمرة، وهي النسبة التي تساعدنا في معجمة الفعل "يتدفق" ضمن مصفوفة زمنية. هي المعجمة التي لا تفصل بين مركزية الذات بالنظر إلى الحركة، وبين المصفوفة الزمنية التي نتصور أن الفعل (يتدفق) ضمنها يرتبط بالمطلق والأبدي.

من الاعتبارات التي يجب التنبيه إليها بخصوص هذا التمايز وعلاقته بالبنية التصورية أمران: يتعلق الأول بالإحالة الزمنية التي تُبنى على مركزية الذات وتحركها، ويتعلق الثاني بالإحالة الزمنية التي تؤسَّس على مركزية الذات وثباتها. لذلك قد نسلم جدلا في البنى الواردة في (28) بوجود نقطة زمنية شبيهة بنقطة الإحالة المؤسسة على مركزية الذات، اعتبارًا أن الوقت عندما ينساب / يتدفق فإنه يتدفق بشيء ما أو بشخص ما أو بكيان ما، هو أمر غير متوقَّع بالنظر إلى أجزاء التحليل المقترحة في النماذج التي تحدثنا عنها سابقا؛ أو لنقل إنها نتائج لا تنسجم مع الخلاصات التي تم الخروج بها من تحليلنا للنماذج المعرفية.

وفي دراسة أوردها "ايفانز" (2004) أكد أن المتكلمين الإنجليز في جمل مثل (28) يحيلون دائما على نقطة إسناد تفترض وجود مصفوفة زمنية مؤثرة، اعتبارًا منهم، بوجود إمكانات تصورية تقودهم نحو اعتبار الذات أحد أهم المكونات التي تتمركز ضمن المصفوفة الزمنية، الشيء الذي يعطي الانطباع أن الذات والزمن يصطفان ضمن منطق تسلسلي بشكل يكاد يكون شبيها بصورة وجهًا لوجه الفضائية،لأن الزمن في الإنجليزية يتصور بلغة الفضاء، لكن الغريب أن الجملة لا تحمل أي مؤشرات تجعلنا نسلم بهذه القراءة، كماضٍ تاريخي لا يشفّر من الناحية اللغوية بالنظر إلى العائد.

نجد هذا المعطى متجسدًا عند الذين يتكلمون اللغة العربية بطريقة معيارية أيضا،لأن التفاصيل الأنطولوجية للأشياء تجعلنا نتصور الزمن وكأنه عبارة عن أشياء وكيانات ومواقع وحركة مقابلة للفضاء، الشيء الذي يفسر أن

المتكلمين يستمدون القراءة التي تحتوي على إمكانية تحقيق مواجهة بين الذات والمصفوفة الزمنية التي تم اقتراحها في المثال (27) من إيجاد نفس الفهم الذي كان يشتق من التخطيط أو النموذج المعرفي التقليدي المبني على الحدس، بعبارة أخرى، إن هذه القراءة تفرز نموذجًا معرفيًّا بوحدات مشفرة متمثلة في الذات ونقاط الإحالة التي تؤشر على حركة زمنية مبنية على التجربة، الأمر الذي يُيَسر فهمنا للمثال ويمنحنا إمكانات تأويله تأويلًا يراعي ذلك الدمج الممكن بين الذات وتجربة، وبهذا ندرك أن المصفوفة الزمنية لا يمكن أن تنشأ على أساس دليل لغويّ، الأمر الذي يبرر أن غنى البنية التصورية لا ينحصر في ارتكازها على الدلالة اللغوية، بل في ارتكازها على استنتاجات الإدراك والفعل غير اللغويين[31].

2.3 – الاستلزام الزمني.

يتعلق الدليل الثاني بالاستلزام الزمني الذي يمكن أن يستنتج ويستخلص بصورة حاسمة ومشروطة، ولكي يتم توضيح الأمر قد نقرّ منذ البداية بوجود بعض الاستلزامات التي لا يمكن أن تكون تابعة لمفاهيم معجمية أحادية، على سبيل المثال، اقتران حالة الحركة المستقرة بمدة تجربة المادية، لكي نصير إلى اعتقاد يقرأ النسق الزمني من زاوية أن كل الأشياء في الكون تبدو متساوية، فمعنى المدة لا يمكن أن يفصل، تقليديًّا، عن بقية المفاهيم المرتبطة بحالة الحركة المستقرة، لأن معنى المدة فُصّل تحديدًا ليحيل على مفاهيم مرتبطة بالطول أو القصر، كما هو موضح في السياقات التالية:

(29) – أ – مرّ علي وقت طويل لم أرك فيه.

ب – مرّ الوقت في لمح البصر.

ج – مُنحتُ وقتًا قصيرًا لاتخذ قراري.

(31) محمد غاليم (2007)، **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة**، ص، 33.

الملاحَظ على هذه البنى أنها تخضع لقاسم مشترك مبني على قراءة المدة، هذه القراءة التي توزع، استلزاميًّا، لمَعنيَين أساسيَين للحركة: يتمظهر الأول في "الحركة البطيئة" والثاني متجسد في الحركة "الطويلة"، هو الاستلزام الذي يفرضه تأويل المثال (29أ)، في مقابل (29ب) و(29ج) اللذين يحيلان على قصر وبطء مدة الحركة. وبسبب تكامل هذين التفريعين ضمن نموذج تحرك الزمن نجد استلزامًا آخر يتعلق بأن مدة التجربة العادية الخاصة بنا يمكن أن تختص بحالة مستقرة أو حركة معتدلة، هو الاستلزام الذي يظهر جليًّا في نموذج تحرك الزمن الذي ينسبه "نيوتن" إلى مفهوم "الزمن المطلق"[32]، يوفر هذا النوع من الاستلزام دليلا على وجود مستوى مختلف للتمثيل العقلي يفوق مستوى المفاهيم أو التصورات المعجمية، إذ يشترط في كل استلزام أن ينظر إليه من خلال "التكامل" الحاصل بين كل التصورات والمفاهيم المعجمية التي تختلق النموذج، لكن مع الإشارة إلى أن تكامل كل هذه التصورات والمفاهيم المعجمية يتم إخراجه ضمن نموذج معرفيّ واحد متضمن لاستنتاجات استلزامية.

3.3 – الأطر المرجعية للنماذج المعرفية.

ترتبط سلسلة الأدلة الثالثة بالأطر المرجعية للإحالة الزمنية المستعمَلة في اللغة العربية، فقد وقفنا عند ثلاثة نماذج معرفية قمنا بفحصها بأطر مختلفة، ويظهر هذا البعد من خلال تكامل عدد من التصورات المعجمية للوقت رغم اختلافها، بدلا من اشتغالها بشكل فردي، علاوة على ذلك، فاللغة العربية إلى جانب لغات كثيرة أخرى تتوفر على ثلاثة أطر مرجعية مقترحة وجدناها تشتغل على تحديد التجربة الزمنية بشكل دقيق ومحدد إلى جانب رصد معالم الحدث، مع مراعاة تجربة الذات مع "الآن" ، وقد يبدو أن هذه المعالم تتمظهر بطرق مختلفة، إذ تبدو التجربة الزمنية في نموذج تحرك الزمن متحركة وتشكل محطة مدركة

(32) كريستوف بوميان(2009)، *نظام الزمان*، ص،406.

ومفهومة بالنظر إلى أن الذات تكون ساكنة أو ثابتة كالأرض لتقود المعطيات إلى تحديد الحدث الزمني (الخاص)، أما في نموذج تحرك الذات، فإن المعطيات تقدم تموقع الذات، فهي الوجه الذي ينتقل عبر الزمن محددًا وجهته، ومدركًا عبر سيرورة معينه موقعه داخل خريطة الزمن، أما النموذج المعرفي الثالث، فإنه يتمظهر في نموذج التسلسل الزمني، الذي أُسّس على معطيات معرفية تسعى إلى القول إنه غير معني بتحديد الأحداث أو اللحظات الزمنية بالنظر إلى موقعه الذات، فهذا النموذج يوفّر إمكانات تقويم العلاقات المبكرة أو الحديثة، إذ يعمل على ربط الأحداث بعضها ببعض، ويعمل أيضا على فرض تسلسل للحركة الزمنية عبر وسيط التعاون و التعاقب الكرنولوجي.

فهذه الأنماط الثلاثة المميزة للإحالة الزمنية، جعلت اللغة العربية تكشف عن ثلاثة أنواع من النماذج المعرفية التي تضبط سياقها وسلوك إحالتها الزمنية، وتعطي إمكانات لتقييم التجربة بالنظر إلى أوجهها المختلفة مع الزمن.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث أن نقدم بعض النماذج المعرفية التي يختص الزمن بتوظيفها، من خلال التركيز على مجموعة من الملامح العامة التي تساعدنا في فهم الزمن ومنسقته، فإذا كان الزمن في اللغة العربية يُتصور معرفيًّا بلغة الفضاء، فإنه لا يمكن أن يؤشر عليه إلا من خلال الكيانات والأمكنة والحركة، لذلك يوجد الزمن والذات في المكان نفسه ممّا يقتضي أن تخترق حركة الزمن الذات باعتبارها كيانات متحركة بالنظر إليها، فتعمل على توجيه الزمن نحوها، فتتشكل سرعة الزمن بالنظر إلى الذات، هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فيمكن أن تكون الأزمنة مواقع ثابتة والذات تتحرك إليها فتخترقها ليكون للزمن امتداد يمكن

قياسه، إذ يمكن أن نتصوره كيانًا ممتدًّا شأنه في ذلك شأن الأمكنة، ممّا يجعله موسومًا بالمحدودية.

يُظهر هذا التمايز في تفاصيل بناء النماذج المعرفية للزمن أنه لا يمكن الاقتصار على أحدهما دون الآخر في بناء الإحالة والإشارة إليها، فإذا كان الزمن يُفهم (استعاريًّا) بلغة الحركة والكيانات والمواقع، فإن ذلك يتماشى مع معلوماتنا البيولوجية، فنحن نتوفر في نسقنا البصري على مجموعة من الآليات (الميكانزمات) المعرفية التي تساعدنا على اكتشاف الحركة والأشياء والأحداث، إلا أن الأمر لا يمكن أن ينطبق على الزمن إلا من الزاوية التي تربطه بلغة الحركة، فتكون النتيجة الطبيعية لهذه الخلاصة أن بنية النسق المعرفي للزمن بنية بيولوجية تساهم في تحديد الاستنتاجات المجرّدة حول المقاييس التي يفترض من خلالها مرور الزمن في علاقته بالذات إن حددّها. لقد أظهر "جاكندوف" (83)، "لايكوف وجونسون" (99)، " ايفانز" (2004) أن الزمن مُبنيَن معرفيًّا بمفاهيم فضائية، وأن تحديد المواقع يتم بالطريقة نفسها التي يتم بها تحديد الزمن، ويتجلى ذلك من خلال تصوراتنا الزمنية التي تنكشف بناء على تموقع الماضي وراء الذات، والمستقبل أمامها، يدفعنا الأمر إلى اعتبار الماضي والمستقبل أنساقا تصورية (استعارية) تعكس تصورنا الحركي للزمن، إذ يمضي بينما نقف نحن لنستقبله، فالزمن كيان يتحرك في اتجاهنا ويخترقنا في حركته، والمستقبل يتحرك في اتجاهنا فنستقبله ويمضي بنا مخترقًا ذواتنا، قبل وصوله إلينا ليكون أمامنا، غير أنّنا بيّنا تبعًا ل"ايفانز" (2004) ، (2006)، "لايكوف وجونسون" (80) ، (99)، أن الأزمنة تتوالى وتتعاقب بالنظر إلى الذات التي تظل ثابتة، لذلك فإن التراكيب التي ننتجها تراعي بشكل كبير هذه النماذج، ولا يمكن أن تؤطر خارجها.

- سأسافر الأحد المقبل (زمن متحرك، الذات ثابتة).
- سأحتفل بعيدي ميلادي بعد غد (زمن ثابت ، الذات متحركة).

ما يمكن أن نخلص إليه هو أن الزمن كيان مستمر التطور، قد يخترقنا وقد نخترقه، لكنه ينظّم سيرورات تفكيرنا حوله، ويساهم في جعلنا نحيا معه بنوع من الحوسبة الدقيقة لأفعالنا وأحداثنا، إذ يجعل منّا ذواتًا لها قيمة إحالية كبيرة، بل إنه يمنحنا فرصة أن نكون ذواتًا فاعلة ومؤطّرة لنا إمكانية القبض عليه وتطويعه من خلال التأشير إلى اللحظة والمدة والفترة والحدث، إلى جانب الماضي والحاضر والمستقبل، واعتبارها تصورات استعارية كبرى، لذلك فلا يمكن أن ننظر إلى الزمن بمعزل عن باقي المكونات الأخرى التي تتحدث عن اليوم والشهر والسنة لأنها تساعدنا في تسلسلها على تقييم العلاقات التي ترتبط بالتسلسل الزمني في مطلقه.

المراجع العربية

1 – عبد المجيد جحفة (2011)، **أجسادنا في الفضاء تولد الاستعارات،** ضمن الاستعارة والمعرفة، مختبر اللسانيات والتواصل، إعداد خالد برادة، عبد المجيد جحفة، منشورات المختبر،/ كلية الآداب، بني امسيك – البيضاء.

2 – عبد المجيد جحفة (2000) ، **مدخل إلى الدلالة التوليدية،** دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

3 – عبد المجيد جحفة (2006)، **دلالة الزمن في اللغة العربية،** دراسة النسق الزمني للأفعال، دار توبقال للنشر، المغرب.

4 – كاستون باشلار (92)، **جدلية الزمن،** ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت ، لبنان.

5 – كريستوف بوميان (2009)، **نظام الزمان،** ترجمة بدر الدين عرودكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

6 – لايكوف و جونسون (1980)، **الاستعارات التي نحيا بها،** ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، المغرب.

7 – محمد غاليم (2007)، **النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة،** دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

8 – محمد غاليم (2001)، **سمات جيهية في الأشياء والأوضاع،** أبحاث لسانية، المجلد6، العدد 2، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

9 – محمد الملاخ (2010)، **الزمن في اللغة العربية،** بنياته التركيبية والدلالية، دار الأمان، الرباط.

المراجع الأجنبية

1 - Evans, V. (2005). **The Meaning of Time**: polysemy, the lexicon and conceptual structure. *Journal of Linguistics.*

2 - Evans, V. (2004). **The Structure of Time**: Language, Meaning and Temporal Cognition. Amsterdam: John Benjamin.

3 - Haspelmath,M (1997). **From Space to Time**, Lincom EUROPA, München, Newcastle.

4 - Lakoff, G., & Johnson, M. (1980). **Metaphors We Live By**. Chicago: University of Chicago Press.

5 - Radden, Günter. (2003). **The Metaphor TIME AS SPACE across Languages**. Julia ,(eds.)Hamburg.

المعجم الثنائي اللّغة في التراث العربيّ
الإدراك للسان الأتراك لأبي حيان الأندلسيّ نموذجًا

د. منتصر أمين عبد الرحيم(*)

أهمية كتاب الإدراك

فرضت ظروف الاحتكاك المختلفة بين اللغتين العربية والتركية وجود مجموعة من الكتابات التي تعكس اهتمامًا كبيرًا بتعلم اللغة التركية وتعليمها لأبناء العربية، ويعد كتاب "الإدراك للسان الأتراك"[1] أحد أهم الكتب التي اهتم فيها اللغويّ البارع والنحوي أبو حيان الأندلسي (654- 745 هـ/ 1256-1345م) باللغة التركية بالإضافة إلى تأليف عدد لا بأس به من الكتب الأخرى التي اتخذت من اللغة التركية موضوعًا لها، وقد عدَّ فرشتيج هذا الكتاب من أوائل الكتب التي قصدت إلى تطبيق نموذج النحو العربيّ على لغات أخرى غير العربية[2]، كما يمثل هذا الكتاب لمرحلة مهمة من مراحل تطور اللغة التركية في ضوء احتكاكها باللغة العربية، فيشتمل على وصف لغويّ دقيق للتركية المكتوبة بالأبجدية العربية (العثمانية)، ويتكوّن هذا الكتاب من أقسام ثلاثة هي: المعجم، والقسم الثاني عبارة عن دراسة صرفية (مورفولوجية) لأبنية الكلمات التركية،

(*) كلية التربية والآداب – جامعة الطائف.

(1) لهذا الكتاب أكثر من نسخة وله كذلك ترجمة باللغة الإنجليزية، وسوف أعتمد في هذا البحث على النسخة التي نشرها مصطفى بن حافظ حسين خسرو بن مصطفى بن عثمان بن محمد بن إبراهيم الشهير بمنلا زاده رادويشي- باستانبول 1309هـ.

(2) see C. H. M. Versteegh 2006: Arabic Linguistic Tradition. P.438.

والقسم الثالث دراسة لتراكيب التركية وقواعدها، وفي هذا القسم الأخير يبدو تطبيق النظام النحويّ العربيّ واضحًا على تراكيب اللغة التركية.

المعجم في كتاب الإدراك

وما يعنينا في هذا البحث هو المعجم أو القسم الأول من الكتاب بوصفه معجما ثنائي اللغة يهدف إلى تعليم التركية لأبناء العربية، وهو من وجهة نظري من أقدم وأهم المعاجم الثنائية في التراث العربيّ، وأقصد من وراء هذا البحث بيان بنية هذا المعجم ومصادره والتقنيات المستخدمة فيه بغرض تقريب اللغة التركية وتعليمها والضروب اللسانية التي اعتمد عليها، ذلك من أجل التنبيه على مؤلَّف مهم من المؤلَّفات العربية الرائدة في هذا المجال، وبيان طريقته وتقنياته الموظفة بغرض تعليم التركية بصفة خاصة، وتأكيد فاعلية مثل هذا النهج في بناء المعاجم الثنائية اللغة عامة.

كما يسعى هذا البحث إلى التأكيد أن الدعوة إلى استقلال المعجمية عن اللسانيات في العصر الحديث بحجة أن الصناعة المعجمية أمر مختلف عما يعمل عليه النحاة من صياغة الفرضيات والنظريات التي تبتعد عن الحقائق اللغوية أو المعاني الملموسة[3] دعوة تحتاج إلى مناقشة جادة يجب تقديمها وإدارتها في ضوء ما تطرحه أعمال معجمية جل صناعها من النحاة واللسانيين.

1 – أقسام كتاب الإدراك

ورد في مقدمة كتاب الإدراك تفصيل يتعلق بكيفية ضبط اللسان واللغات على اختلافها، هذا التفصيل يتبين منه أن "ضبط كل لسان يحصل بمعرفة ثلاثة أشياء، أحدها معرفة مدلول مفردات الكلم ويسمى علم اللغة، والثاني أحكام

(3) انظر لمزيد من الاختلافات بين اللساني والمعجمي:
Pawley, A. 1985: Lexicalization. In: Georgetown University Roundtable on language and Linguistics, pp. 98-120. (D. Tannen, ed.). Georgetown University Press. p.99; Frawley, W. 1992/1993: Introduction. Dictionaries (14): 1-3. p.1.

تلك المفردات قبل التركيب، ويسمى علم التصريف، والثالث أحكام حالة التركيب، ويسمى عند المتكلمين على اللسان العربي علم النحو"[4] .

ويتضح من النص السابق أن تعلم/تعليم لغة ثانية إنما يتم من خلال فهم المتعلم لمعاني مفردات اللغة الهدف وأصولها واشتقاقاتها (التصريف) وطرق نظمها وانتظامها في تراكيب دالة (التركيب/النحو)، كما يشير النص السابق أيضًا إلى أن معرفة مفردات اللغة الهدف وتحصيل معانيها هو الخطوة الأولى في سبيل تعلمها وإتقانها.

والحقيقة أن هذا النص يمثل طريقة ومنهجًا يتبعه أبو حيان في كتاباته النحوية المهمة، ودليل هذا بالإضافة إلى التعميم الذي يتضح من عبارة أبي حيان أن نرى العبارة موجودة أيضًا في مقدمة كتاب من أهم كتب أبي حيان ألا وهو ارتشاف الضرب من لسان العرب[5] ، فهذه الفقرة تبيّن منهجًا تعليميًّا مقترحًا يتدرج هرميًّا من الأبسط إلى المعقد، من الكلمات إلى التركيب، ومن ثم فقراءة المعجم (القسم الأول من الكتاب) لا تنفصل بحال من الأحوال عن بقية أقسام الكتاب (التصريف والتركيب) فكل منها يثري الآخر ويعزز سيرورة تعلم اللغة الهدف المنشودة.

2 – حجم المعجم في كتاب الإدراك:

إن صناعة معجم ثنائي اللغة تختلف عن صناعة معجم أحادي اللغة من حيث الحجم أو الحيز أو يجب أن تكون مختلفة، والحقيقة أن هذا الأمر يتوقف على عدة عوامل، من أهمها : العلاقة بين اللغتين المصدر والهدف ودرجة ارتباط كل منهما بالأخرى، هذا بالإضافة إلى مستوى متعلم هذه اللغة، وغيرها من العوامل الأخرى.

(4) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص8.

(5) أبو حيان الأندلسي: انظر مقدمة ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، 1987.

وفي حالة معجم الإدراك قصد أبو حيان إلى ما أسماه جملة غالبة من خصائص لغة الترك، يقول أبو حيان: "والغرض في هذا الكتاب ضبط جملة غالبة من لسان الترك لغة وتصريفا ونحوا"[6]، إن عبارة أبي حيان (جملة غالبة من لسان الترك) تبين لنا أن معجمه لن يتناول كل ما في التركية إنما يتناول فقط ما يحتاج إليه المتعلم، وهذا شي مهم في بناء المعجم الثنائي، فعلى الصانع أن يراعي في معجمه حاجات المتعلمين ومستواهم، وفي ظل علاقة احتكاك لغويّ موجودة بالفعل بين اللغة الهدف (التركية) ولغة المتعلم (العربية) زمن وجود أبي حيان في مصر، يمكن لنا تبرير هذا النهج. ويشغل المعجم في هذا الكتاب من الصفحة العاشرة (10) إلى الصفحة الرابعة والعشرين بعد المئة (124)، وهذا يعني أنه يشغل ما يزيد عن نصف الكتاب إذ يبلغ هذا الكتاب مئتين وثلاث عشرة صفحة.

3 – الاختصارات والتنبيهات:

عني أبو حيان بوضع مجموعة من الاختصارات التي قصد بها ضبط التشكيل الصوتي/النطقي للكلمات التركية، وهذه الاختصارات إشارة مهمة من إشارات المعجم تنم عن فهم ووعي أبي حيان بمخاطر الانحراف النطقي الذي قد تتعرض له الكلمات مما يؤثر في دلالتها أو التباس معناها بمعاني كلمات أخرى، فجاءت هذه الاختصارات زيادة في الضبط والإحكام، يقول أبو حيان: "ووضعت علامة للمرقق (ق)، وللمفخم (خ)، وللمشوب (ش)"[7]، والحقيقة أن اختيار هذه الاختصارات يتميز بالبساطة مما يسهل على المتعلم استخدام المعجم، ويساعده في ضبط التطريز التصويتي للكلمات.

وإلى جانب قائمة الاختصارات السابقة ثمة مجموعة أخرى لا تتعلق بالتصويت إنما تتعلق بمصادر المعجم أي باللغات والضروب اللهجية التي

(6) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 8، 9.
(7) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 9.

استقى منها أبو حيان بعض الكلمات، يقول: " وللمنقول من لسان الفرس (ف)، ومن لسان التركمان (ت)"[8]، وما قيل عن بساطة مختصرات التصويت والنطق ينطبق على هذه أيضاً.

كذا نبّه أبو حيان على أن الضبط الموجود في معجمه هو الضبط الصحيح، وأنه إذا كان هناك ضبط آخر يخالف ما جاء في معجمه فإنه نتيجة الاحتكاك اللغوي بين التركية وغيرها من اللغات، يقول: "وما وجدته في كتابي هذا مضبوطاً ورأيت من يتكلم بلسان الترك يخالفه في زيادة حرف، أو نقصه، أو تغيير حركة بحركة، أو تحريك مسكن، أو تسكين محرك، أو غير ذلك فلتعلم أن ذلك منه لحن في هذه اللغة إذ قد تغير كثير منها في هذه البلاد لمخالطة المستعربة وغيرهم من الأعاجم"[9].

ترتيب المعجم:

بالنسبة إلى ترتيب مواد المعجم يقول أبو حيان: "وقد ضبطت هذا اللسان حرفًا حرفًا ورتبت الكلام في اللغة على حروف المعجم باللسان التركي، فأذكر اللفظة التركية وأُتبعها بمرادفها من العربية"[10].

وكان أبو حيان قد ذكر في القسم الخاص بالتصريف مجموعة الحروف/ الأصوات التركية، فقال: "وحروف المعجم في هذا اللسان ثلاثة وعشرون حرفًا وهي: الهمزة، والباء الخالصة، والباء المشوبة، والتاء، والجيم الخالصة، والجيم المشوبة، والدال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والطاء، والغين، والقاف، والكاف الخالصة، والكاف البدوية، واللام، والميم، والنون الخالصة، والنون الخيشومية، والواو، والياء"[11]، وعليه نجد أن الترتيب المتبع

(8) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 9.
(9) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 9.
(10) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 9.
(11) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 125.

في هذا المعجم هو الترتيب الألفبائي حيث بدأ بحرف الهمزة وانتهى بالياء مرورًا بالحروف التي بينهما.

مصادر المعجم

لكل معجم ثنائي اللغة مصادره التي يعتمد عليها، وهذه المصادر تختلف عن مصادر بناء المعجم الأحادي بطبيعة الحال، وينبغي أن يكون المتصدي لهذا النوع من الصناعة على معرفة كافية باللغة المصدر موضع التعلم، هذا بالإضافة إلى معرفته بضروب هذه اللغة وتنوعاتها اللهجية الفاعلة في تغيير دلالة كلماتها وطرق استخدامها، علاوة على إمكانية الإفادة من معاجم أخرى سبقته إلى هذه اللغة، أو الاعتماد على أشخاص يحيطون بهذه اللغة ويجيدونها، ومن ثم أعرض هنا للمصادر التي اعتمد عليها أبو حيان في بناء معجم الإدراك، وأبين مجموعة التنوعات والضروب اللغوية الواردة في معجمه.

(أ) بيلك وفخر الدين:

ورد في معجم الإدراك اسمان اعتمد أبو حيان على كل منهما في بيان بعض معاني الكلمات أو ضبط طريقة لفظها في لغتها، وهاتان الشخصيتان هما: بيلك وفخر الدين، وقد كنى أبو حيان الأخير فقال (شيخنا)، ونسب إلى الأول منهما كتابًا ظاهر أمره أنه معجم ثنائي اللغة يهتم باللغة التركية، فقال : وفي كتاب بيلك. وورد معًا في قوله عند الحديث عن (**أيا**) = "العش كذا في كتاب بيلك، وقال شيخنا فخر الدين: لا أعرفه إلا (**يوا**)، وقد ذكرناه في حرف الياء".

والحقيقة أن كتاب الإدراك يخلو من الإشارات التي قد تساعدنا في تحديد هاتين الشخصيتين تحديدًا دقيقًا، ولكن هناك من يرى أن فخر الدين هذا هو (أبو طاهر إسماعيل بن أحمد بن إسماعيل بن برتق بن برغش بن هارون القوصي الفقيه الحنفي المصري)، وهو المسمى جلال الدين، توفي في السنة السادسة من

سلطنة الناصر محمد الثالثة سنة (715هـ / 1315م)، وهو شيخ أبي حيان إذ تعلّم على يديه القراءات القرآنية السبع[12].

أما بيلك هذا فالراجح أنه غير معروف، فهناك ثلاثة أسماء مطروحة من أجل تحديد هذه الشخصية، هذه الأسماء هي: علاء الدين بيلك القفجاقي، وبيلك بن عبد الله القبجاق، وبيلك الخازندار، ويبدو أن "Ermers" يرجح أن يكون بيلك هذا هو بيلك الخازندار الذي اشتهر بمعرفته للغات أجنبية كثيرة فضلا عن درسه للتاريخ والحديث، حيث ذُكِر هذا الاسم أيضا في كتاب "البلغة" (ويقصد به كتاب "بلغة المشتاق في لغة الأتراك والقبجاق" لجمال الدين التركي)[13]، ولبيلك هذا كتاب يسمى الأنوار المضيئة غير أن محتوى هذا الكتاب غير معروف[14] مما يصعب معه القول بأنه الكتاب المقصود في المعجم الذي نقل عنه أبو حيان.

وعلى أية حال فالواضح أننا إزاء مصدرين: أحدهما يمثل رواية شفهية عن طريق شيخه فخر الدين، والآخر يعد مصدراً مكتوباً إذ دائما ما يحيل إليه بقوله "وفي كتاب بيلك" وأغلب الظن أنه معجم في اللغة التركية مفقود، وقد تتبعت مواضع ذكرهما في المعجم فوجدت لبيلك (26) ستة وعشرين موضعا، ولفخر الدين (5) خمسة فقط.

*** بين بيلك وأبي حيان :**

يهمنا هنا أن نعرض للعلاقة بين بيلك وأبي حيان داخل المعجم، ومن أشكال هذه العلاقة ما يلي: **أن يتفقا حول معنى كلمة ما ولفظها،** يقول أبو حيان: **ين** = الريش في كتاب بيلك. أو **أن يتفقا حول معناها ويختلفا في لفظها،**

(12) see Ermers, R. 1999: Arabic Grammars of Turkic: The Arabic Linguistic Model Applied to Foreign Languages and Translation of Abu Hayyan al Andalusi's Kitab al-Idrak li-Lisan al-Atrak. Leiden: E. J. Brill. p.26.

(13) see Ermers, R. 1999. op. cit. p.26, 39

(14) Ibid, p45

يقول أبو حيان: **قُلَق** = الأذن، وفي كتاب بيلك (**قُلَع**). أو **أن يتفقا على لفظها ويختلفا حول معناها**، يقول أبو حيان: **يمشى** = الفاكهة وفي كتاب بيلك الثمرة. وورد مثال يبين أنهما **اختلفا في اللفظ والمعنى**، يقول أبو حيان: **أُودى** = فت وفي كتاب بيلك (**أُودو**) = طحن، وفي أمثلة واضحة يبدو أن كتاب بيلك يطرح مجموعة من المعاني أكثر من التي يطرحها أبو حيان، يقول: **بُزَوُ** = العجل الصغير، ويقال (**بُزَغُو**) بالواو والغين، وفي كتاب بيلك ولد الأيل وفيه أيضاً العجل الصغير. ويقول: **بَصا** = يقال عند الاستزادة من الحديث نحو إيه في اللسان العربي، وقال بيلك: بصا = كلمة يجئ في أثناء كلامهم فاصلة وهي لفظة بصا = فتارة تكون بمعنى ثم، وتارة بمعنى إلا، وتارة بمعنى أيضًا.

*** بين فخر الدين وأبي حيان:**

العلاقة بين أبي حيان وشيخه فخر الدين فيما يتعلق بمداخل المعجم لا تختلف كثيرًا عن الأشكال السابقة للعلاقة بينه وبين بيلك، فقد يتفقا في اللفظ ويختلفا حول المعنى، يقول أبو حيان: **صَلَّجا** = المحفة، وقال سيخنا فخر الدين: **صَلَجا** = عود الجنازة. أو يتفقا حول المعنى ويختلفا في اللفظ، يقول أبو حيان: **كَبكُك** = الشديد الزرقة، وقال شيخنا فخر الدين: هو بالميم بدل الباء. ولكن ثمة إشارة وردت عند حديث أبي حيان عن (اِشْكِك) يتبين منها صدقه في النقل وتحريه، يقول: **اِشْكِك** = المجدف، ولم يعرف شيخنا فخر الدين هذه اللفظة.

*** بين بيلك وفخر الدين:**

ورد في المعجم الخلاف بين فخر الدين وبيلك حول بعض الكلمات على النحو التالي، يقول أبو حيان:

o **أيا** = العش كذا في **كتاب** بيلك، وقال شيخنا فخر الدين: لا أعرفه إلا (**يوا**)، وقد ذكرناه في حرف الياء.

ومن الواضح أنهما اتفقا في هذا المثال حول معنى الكلمة واختلفا في لفظها. أما المثال التالي فقد اختلفا فيه حول اللفظ والمعنى معًا، يقول أبو حيان:

o **صِزدِردى**= أذاب هكذا في كتاب بيلك، وقال شيخنا فخر الدين ليس بجيد بل أذاب (**اَرِتى**) لأن ذاب (**اَرِدى**) وأما (**صِز**) فأنضج، و(**صِزْدى**) نضج في نفسه.

(ب) الضروب اللهجية في المعجم

وردت في المعجم مجموعة من الضروب اللهجية للغة التركية التي أخذ عنها أبو حيان بعض الألفاظ والمعاني، وهي اللغة القبجاقية[15]، والتركمانية[16]، ولغة البلغار[17]، ولغة التركستان[18]، ولغة طقصبا[19] كما وردت في المعجم مجموعة أخرى من المفردات المترّكة عن العربية أو الفارسية[20].

والناظر إلى هذه المجموعة من الضروب اللهجية يرى أن أبا حيان اعتمد في بناء هذا المعجم على صنفين من أصناف الضروب اللهجية التركية، أولهما : مجموعة الضروب المتفاعلة التي تنتمي إلى لغة واحدة، وتسمى في مجال احتكاك اللغات (Intrafamily Contacts)، والصنف الثاني تمثله مجموعة من الضروب التي تمثل علاقة احتكاك هذه الضروب بلغات أخرى، وتسمى

(15) ورد هذا الضرب اللغوي في الصفحات التالية من كتاب الإدراك: 15 (2)، 22 (3)، 23 (2)، 25 (2)، 31، 34 (2)، 35، 38، 43، 45 (3)، 46 (2) 47 (2)، 48، 49، 53، 55، 56، 61، 67، 69، 72، 76 (2)، 79، 80 (2)، 86، 87، 89، 93، 94، 97، 102، 105، 110 (2)، 111، 114 (2)، 116، 121.

(16) وورد ذكرها في الصفحات: 11، 17، 18، 21، 30، 31، 35، 45، 46، 47 (2)، 48 (2)، 49، 68، 72، 75، 78، 79 ، 80 (4)، 87، 89 (3)، 93، 94، 96، 97، 98، 99، 102 (2)، 103، 105 (3)، 113 (2)، 114 (3)، 121، 122.

(17) ووردت في الصفحات: 13، 16.

(18) وردت في الصفحات: 34، 49.

(19) ووردت ص 20.

(20) ورد القول بالنقل عن الفارسية صراحة في الصفحات: 12، 36، 41 (2)، 42، 44 (2)، 45، 49، 56، 73 (2)، 74، 76، 90، 92، 94، 106 (2)، 107، 112، 115. وورد لفظ التريك سواء عن العربية أم الفارسية في الصفحات: 37، 58، 60، 74، 92، 95 (2)، 97، 101، 112.

"nterfamily Contacts "[21]، ولا يخفى تأثير هذا الاحتكاك بنوعيه ليس فقط في المستوى المعجمي للغة موضع الاعتبار بل في المستوى التركيبي الخاص بها أيضا، وهذا ما يجب على واضع المعجم أن يعيه تمامًا.

المعلومات الصوتية في المعجم:

من المهم أن يعرض المعجم ثنائي اللغة لمجموعة من المعلومات الصوتية التي تمكن المتعلم من النطق السليم للغة الثانية، وبخاصة إذا كانت هذه اللغة قد استمدت مفرداتها من لهجات مختلفة، وقد عرض أبو حيان في مواضع متفرقة من الكتاب مجموعة من المعلومات الصوتية المتعلقة بطريقة نطق المفردات في اللغة التركية، فنجده على سبيل المثال:

1 - عرض في المعجم لمجموعة الأصوات والحروف وبعض سماتها في اللغة التركية، فقال عن اتصال الباء بأختها مثلا:الباء مع الباء = لا يوجد أول كلمة باء مشوبة إلا قولهم: **ببج "ش"**، فإن أولاهما مشوبة. وقال عن حرف اللام والكلمات التي يدخل فيها: (حرف اللام) وهو قليل في الأسماء، وأما في الأفعال فلا يكاد يوجد، وأما في الحروف فلا يحفظ منه إلا قولهم **لى** بمعنى ذو.

وهذا العرض يرتبط بما جاء في القسم المستقل الخاص بالتصريف حيث ذكر الحروف التركية، فقال: "وحروف المعجم في هذا اللسان ثلاثة وعشرون حرفًا وهي: الهمزة، والباء الخالصة، والباء المشوبة، والتاء، والجيم الخالصة، والجيم المشوبة، والدال ، والراء ، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والطاء، والغين، والقاف، والكاف الخالصة، والكاف البدوية، واللام ، والميم، والنون الخالصة، والنون الخيشومية، والواو، والياء"[22]، ولم يكتف أبو حيان بهذا بل نبه

(21) لمزيد من التفاصيل حول هذين الصنفين انظر:

Lars Johanson 2010: Turkic Language Contacts . p. 652-653. in Raymond Hickey (Ed.): The Handbook of Language Contact. Wiley-Blackwell. Pp. 652-672.

(22) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 125.

أيضاً على أنه "متى وجِد في بعض الكلم حرف غير هذه فيعلم أن تلك الكلمة غير تركية، بل منقولة من لغة غير هذه اللغة، مثل (اَخْشَم) و(فَرَمَنْ)"[23].

2 - وضع الرموز الخاصة بطريقة نطق بعض الأصوات وحالاتها النطقية من تفخيم أو ترقيق وغير هذا واستخدام هذه الرموز داخل المعجم ، قال أبو حيان: " ووضعت علامة للمرقق (ق)، وللمفخم (خ)، وللمشوب (ش)"[24]، ومن أمثلة استخدامه لهذه العلامات داخل متن المعجم قوله: **أَبْجى** = "ش" المرأة يعني عورت، **أوج** = "خ" الثأر، **دزدى** = "ق" نظم الشيء.

3 - نبه على الضبط الصحيح للكلمات داخل معجمه وللصورة الأخرى التي قد تبتعد عنه، وفي هذا يقول: "وما وجدته في كتابي هذا مضبوطًا ورأيت من يتكلم بلسان الترك يخالفه في زيادة حرف، أو نقصه، أو تغيير حركة بحركة، أو تحريك مسكن، أو تسكين محرك، أو غير ذلك فلتعلم أن ذلك منه لحن في هذه اللغة إذ قد تغير كثير منها في هذه البلاد لمخالطة المستعربة وغيرهم من الأعاجم"[25]. وقال أيضًا: "جِين = النقش بالحرير، وجميع ما أوله جيم هي فيه مشوبة.

4 - عرض لصور الكلمات إذا كانت تنتمي إلى ضروب لهجية مختلفة، ونص على تسمية كل ضرب منها، وما يصاحب هذا الانتماء من طرائق النطق المختلفة باختلاف هذه الضروب، ومن أمثلة هذا: **أويدى** = نام وإبدال الياء ذالا لغة تركستانية قالوا: **أزيدى**، وقد ذكرناه قبل.

5 - قام بشكل وضبط أغلب كلمات المداخل في المعجم.

6 - بيّن أصول الصيغ وما حدث لأصواتها من تغيرات، ومن أمثلة هذا قوله: **اغردى** = شاب وأبيضّ، وأصله **اَقْردى** فأبدلت القاف غينا. وقوله: **اُلنّدَى**

(23) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 125.
(24) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 9.
(25) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 9.

= تأصل، **الندردى** = أَصل، ولن إنما دخلت على تأصل ثم وجدت في أصل، واللام قبل النون زائدة أدغمت فيها لام ال.

7 - ربط بين تصويت الكلمات وبعض وظائفها المختلفة داخل نظام اللغة، ومن أمثلة هذا: **بُغْدى** = خنق، وهو علم ، وترقق باؤه إذا كان علمًا.

8 - وضّح كيفية نطقها في الكلام المرسل الواقعي، ومن أمثلة هذا: **اُل** = هو، وبمعنى ذاك، وبمعنى الأصل، ويقال بمعنى التحسين، يقال في المدح: **اُل صَغا** ، ويقال **اُلي** (خ) أي أحسنت، و**اُلى اُلى**.

المعلومات الصرفية في المعجم:

أفرد أبو حيان في كتابه فصلًا كبيرًا تحدث فيه بعناية عن المستوى الصرفيّ للغة التركية، وعرض فيه لأبنية الأفعال السماعية والقياسية، وتحدث عن التصغير، والنسب، والجمع، ثم عن اسم الفاعل، والمبالغة، والتفضيل، واسم المفعول، والمصدر، واسم المكان، والآلة، والهيئة، ثم عن الأعداد، وحرف النقل والتعدية، وحروف المطاوعة، والاتحاد، والمشاركة، والمضارعة، والمضي، ثم حروف الزيادة وأماكنها، ثم الحديث عن البدل، والحذف، والإدغام، وبين خلال هذا الفصل بعض الخصائص التي تميز التركية عن العربية، ورغم هذا لم يخل المعجم من بعض المعلومات الصرفية، ومن أمثلة هذا:

*** بيان دلالة أجزاء الكلمة وأثر تفاعل هذه الدلالات في معنى الكلمة:**

- **يتي** = السبعة، وأصلها (**يدي**)، وينطق أيضا بالأصل (**يتمش**)= سبعون التاء بدل من الدال، لأن (**يدي**) سبعة، و(**مش**) صار بها تدل على السبعين.
- **كُرُشْدى**= أي صافحه، والشين فيه للمفاعلة، وهو منقول من ناصره إلى صافحه.

*** عرض لبعض الصيغ الفعلية والتغيرات التي تحدث فيها:**

- **تِرلدى** = عاش وحقيقته أُحيي واللام لحقت لأجل بناء الفعل للمفعول.
- **كِرتو** = صادق، ولا يأتي منه فعل، بل إذا أرادوا معنى صدق قالوا: **كِرتوسُزلَدى**؛ أي تكلم صادقًا.
- **بس** = هي التربية، **بسلدى** = ربّى، **بسلندى** = تربّى، **بسى يخشى در** = أي تربية جيدة، **ويمندر** أي رديئة.

*** عرض للصيغ المشتقة وبين دلالاتها:**

- **آز** = القليل، **ازيلدي** = صار قليلًا بمعنى قل، **ازلدى** = بمعنى انقل؛ أي صار قليلا.

*** عرض لمعاني الصيغ المصاحبة للكلام وبين دلالتها:**

- **دُر** = لفظة يصحب الخبر وغيره للتوكيد وتبدل داله طاء في بعض المواضع.

*** عرض لمعاني الحروف وحروف المعاني:**

- **أُطْلق**: الزناد، ولحقت (لق) للإعداد.
- **دردو**: الأربعة المجتمعة، ودرد هو الأربعة، وهذه الواو دالة على هيئة الاجتماع.
- **سُرْتُندى** = امسح، والنون للمطاوعة ثم استعمل بمعنى زحف.
- **سِز** = لفظ يلحق **الأسماء** فتدل على انتفاء ما دخلت عليه عن المحكوم عليه به فيقولون: **(تلسز)**؛ أي بلا لسان أي أخرس.
- **صَمَصَن** = أي لجَّ، ولحقت النون زائدة فرقا بين الاسم والفعل.

- **طبجي** = الخادم، و(**جي**) للنسبة.

المعلومات النحوية في المعجم:

على الرغم من أن التركيب أو القواعد شكلت قسمًا مستقلًا من أقسام كتاب الإدراك عالج فيه أبو حيان وضع المفردات داخل الجمل والأساليب مطبقًا النموذج النحويّ العربيّ على اللغة التركية، إلا أن معجمه لم يخل من إشارات مهمة تتعلق بالجانب التركيبي لبعض الكلمات، وأحسب أن مثل هذه المعلومات مهمة في التعريف بالكلمات ومعانيها، ومن أمثلة هذه الإشارات قوله:

- **تِرلك** = الحياة، **تِرلدى** = عاش، وحقيقته أُحيي واللام لحقت لأجل بناء الفعل للمفعول.
- **تُزَلْدى** = استوى، ولا يقال (**اَشْ تزلدى**)، إنما يقال (**اش بشتي**) استوى الطبيخ، ويجوز (**تزلدى اشلر**) ؛ أي استوى أمورها.
- **دِن** = النفس، يقال (**دِنِنْ اَلِشْتي**) ؛ أي تنفس، و(**الشتي**) معناه عاط وآخذ مأخوذا من(الَدْى) أي أخذوا، والشين للمشاركة، والنون في (**دنن**) للمفعولية، والكسرة في النون الأولى للإضافة.
- **سِز** = اسم مضمر بمعنى أنتم، و(**سِز**) لفظ يلحق الأسماء، فتدل على انتفاء ما دخلت عليه عن المحكوم عليه به فيقولون: (**تُلْسز**) ؛ أي بلا لسان بمعنى أخرس، و(**كُزسِز**) ؛ أي بلا عين بمعنى أعمى، و(**اَطْسِز**) أي بلا فرس.
- **طُطْماج** = عجين يلقى مرقة اللحم معناه الممسك للجوع، (**طُطْما**) أي لا تمسك و(**آج**) جائعا، فيسمى بالجملة.
- **قَجْ** = كلمة يستفهم بها بمعنى كم.

- **كِرتو** = صادق، ولا يأتي منه فعل، بل إذا أرادوا معنى صدق، قالوا: **كِرتوسُزلَدى**؛ أي تكلم صادقًا.

والحقيقة أن بعض هذه المعلومات التركيبية والوظيفية كما يتبين لنا من خلال الأمثلة السابقة هي ركن أساسيّ في تعريف بعض المفردات، ووجودها في معجم ثنائي اللغة أمر مهم وضرورته مبررة من أجل استخدام هذه اللغة في التواصل بطريقة سليمة.

ويمكننا القول إن أبا حيان في معجمه لم يكتف فقط بذكر المعلومات الخاصة بالسلوك التركيبي للكلمات في لغتها فقط، بل حاول أن يفيد من آلية المقارنة بين سلوك بعض الكلمات في التركية وفي العربية تقريبًا للمسألة وإلحاحًا على تحقيق الفائدة، يقول على سبيل المثال:

- **دكما** = هذه جاءت كما جاءت (كل) في اللسان العربيّ، يضاف إليها ما بعدها، وذلك (**تيم**) و(**بِر**) و(**انَجا**) بمعنى (بعض) كذلك بخلاف المضاف والمضاف إليه في هذا اللسان، و(**بر**) معناه واحد، و(**انجا**) مثله، ثم استعمل مجموع ذلك بمعنى بعض.

المعلومات الدلالية في المعجم:

بين أبو حيان معاني الكلمات التركية باستخدام بعض المفاهيم العربية المتعلقة بالدلالة، فاستخدم مفاهيم كالأصل والمشترك والترادف والنقل والضد والكناية، أما عن طريقته في عرض دلالات الكلمات والمعلومات الدلالية الخاصة ببعض المفردات فيمكن لنا أن نلخصها في العناصر التالية:

1 - اعتماد الأصل في بيان معنى الكلمة ودلالة التحول عن هذا الأصل، ومثال هذا: **ابَطْرَا** = علم يسمى به أبا لأم، وأصله للجدة، ويقال للأم على طريقة التحنن.

بيان المعاني المشتركة والتفريق بينها في الاستخدام في بعض الحالات، ومثال هذا: **اِدِى** = مشترك بين أرسل وكان، فإذا كانت بمعنى أرسل كانت متصرفة، وإذا كانت بمعنى كان لم يتصرف فيها تغير المضي. و**آرو**= مشترك بين النحل والزنبور، وإذا أرادوا النحل بعينه قالوا: **بالْ اَرِيسِى**. و**قُر** = الوقت والسن يعني العمر، مشترك، بغدى = القمح وبالقبجاقي بيدى ويوصف به بمعنى أسمر.

2 - اعتماد الضد والمقابل، ومثال هذا: **اَرْكَك** = الذكر مقابل الأنثى. **يُرقا** = الرقيق المقابل للغليظ من قماش أو غيره.

3 - وضع الكلمات في أمثلة مستخدمة بالفعل لبيان معانيها، ومثال هذا: **اُرْقن** = رفقًا، يقال: **ارقن ارقن كَلُر**ـ أي يجيء رفقا رفقا.

4 - شرح معاني المكافئات منعا للالتباس، ومثال هذا: **اطلو**= الفارس؛ أي ذو الفرس. و**اطلندى** = ركب؛ أي اتخذ فرسا. و**اَغِزْلَدى** = استثقله بمعنى احترمه وأكرمه.

الطريقة التواصلية ودورها في المعجم :

من المعروف والشائع في اللسانيات التطبيقية التي تهتم بتعليم اللغات التركيز على ما يسمى الطريقة التواصلية في تعليم اللغات، وتشديدها على أهمية تلك الطريقة ومدى نجاحها، وهنا أعرض لبعض إشارات أبي حيان فيما يخص هذه الطريقة وأثرها في بيان المعاني وطرق استخدامها في سياقات تواصلية حقيقية، يقول:

اَنُق = الحاضر، يقال:

اَنُق لاغِل؛ أي احضره.

ويقال إذا طلب الإنسان الهدية يقول لصاحبه:

ارمغن فني، فيجيبه صاحبه:

انق طُرْ، أي حاضر.

ويقول أيضاً: **طنلا** = معناه وقت الصبح،

يقول : **طنلا كلدم**؛ أي جئت وقت الصبح،

وإذا قال: اجي في الصبح ، قال: **طندا كلكمن**.

وإذا كانت هذه الإشارات تمثل نسبة قليلة حيث وردت فقط مع بعض المداخل إلا أنها تؤكد لنا فطنة أبي حيان لأهمية هذه الطريقة، وتضرب لنا مثالًا جيدًا يمكن أن نفيد منه في صياغة المعجم الثنائي الحديث. كذلك وردت بعض الإشارات الخاصة بالعادات التواصلية في التركية وأعتبرها هنا متمًا للطريقة التواصلية، ومثال هذا:

- **بَصا** = يقال عند الاستزادة من الحديث نحو (إيه) في اللسان العربيّ، وقال بيلك: بصا = كلمة يجيء في أثناء كلامهم فاصلة وهي لفظة بصا = فتارة تكون بمعنى ثم، وتارة بمعنى إلا، وتارة بمعنى أيضًا.
- **دُب دُز** = "ش" يعطي معنى التفضيل وهي مبالغة في الاستقامة.
- **دُر** = لفظة يصحب الخبر وغيره للتوكيد وتبدل داله طاء في بعض المواضع.
- **دَلِم** = الكثير، يقال: (بودلم در)؛ أي هذا كثير، ويقال عند استكثار الشيء.

معرفة اللغة والمعجم الثنائي

الناظر في مجموعة مؤلفات أبي حيان يجد عددًا لا بأس به من الكتابات التي اهتم فيها أبو حيان باللغة التركية خاصة، فمن هذه المؤلفات: "الأفعال في

لسان الترك"[26]، و"زهو الملك في نحو الترك"، بالإضافة إلى كتابه "تحفة المسك في سيرة الترك"، وإذا كانت هذه المؤلفات تدل دلالة واضحة على معرفة أبي حيان بالتركية، إلا أن من المعروف عنه أيضًا أنه كان صاحب اهتمام كبير بلغات أخرى غير العربية كالفارسية والأثيوبية والقبطية، بالإضافة إلى اهتمامه بالقرآن والتوراة.

إن قراءة القسم الثاني المخصص للتصريف والقسم الثالث المخصص للنحو والتركيب من هذا الكتاب كفيلة ببيان معرفة أبي حيان بهذه اللغة الأمر الذي مكنّه من تطبيق النموذج النحويّ العربيّ كاملًا على نحو هذه اللغة، ولكن المهم بالنسبة إلينا هنا أن نؤكد على أن مثل هذه المعرفة ضرورة لكل مهتم بإنشاء معجم للغة من اللغات سواء أكان أحادي اللغة أم ثنائي اللغة.

وأود أن أشير هنا إلى بعض الإشارات التي وردت في هذا المعجم دالة على معرفة أبي حيان باللغة التركية، وأثر هذه المعرفة في المنهج الذي اتبعه في التعامل مع مواد معجمه، وطريقته في تعريفها وبيانها، وذلك للتأكيد على أنه يجب على المتصدي لصناعة معجم ثنائي اللغة أن تكون لديه هذه المعرفة بوجوهها المختلفة، فلا يغني ذكر المرادف غفلًا عن معرفة المعاني وامتلاك الكلمات أو امتلاك أسرارها، ولا يغني منفردًا شيئا في فهمنا منطق اللغة المصدر وطريقتها في بناء معانيها وطرق استخدام تلك المعاني، ومن الوجوه التي تتبين لنا من خلالها هذه المعرفة ما يلي:

*** معرفة الكثير والقليل والشائع والمشهور، يقول :**

- **اوُزَرا** = بمعنى على، وهي في لغة التركمان أكثر.
- **دِلْنَق** = الحجة، ويقال بالتاء وهو أكثر.

(26) ذكره أبو حيان: الإدراك ص 158.

*** معرفة المهجور والمستعمل والغريب، يقول:**

- **اشنغ يل** = عام، العام الأول، ويقال: **اشنغيل**، والمستعمل اليوم **كَشْكَنيل**.
- **انط طي** = حزن وهي لغة غريبة جدًا والمستعمل الآن لغة التركماني **قَبْغُردي** بمعنى حزن.

*** معرفة الاستخدام الحقيقي والمجازي، يقول:**

- **اِشِك** = عتبة الباب ويكنى به عن الباب.
- **أُطَق** = يعبر به عن الخيمة والوطن في البرية، يقولون: **أُطْقَنْقَني**. أي: أين منزلك؟
- **اقجا** = الأبيض وغلب على الدرهم.
- **كن** = الشمس واليوم وهو مجاز في اليوم.
- **كَنُش** = يطلق على الشمس مجازا وحقيقته للشعاع.

*** معرفة العام والخاص من المعاني، يقول:**

- **أُكُو** = المهد، ويسمى أيضًا (**بشك**)، والفرق بينهما أنه يتخذ من الخشب والحديد **سريرًا** للصغير و(**أُكُرْمَك**) أعم من ذلك، وهو كل ما يتحرك الصغير فيه من سرير وغيره، وينطلق أيضًا على أرجوحة الصغير (**أُكُرْمَك**).

*** معرفة ما يستقبح ذكره من الألفاظ، يقول:**

- **بُزْدي** = ضيق ... ومنه قيل للدبر بُزُكْ، وهي مما يستقبح ذكرها.

*** معرفة مراتب الاستخدام وسياقاته، يقول:**

- **أُل** = هو، وبمعنى ذاك، وبمعنى الأصل، ويقال بمعنى التحسين، يقال في المدح: **أُل صَغا**؛ ويقال **أُلي** (خ)، أي أحسنت، و**أُلى أُلى**.

* **معرفة التلازم اللفظيّ ودلالاته، يقول:**

- **تُزَلْدى** = استوى، ولا يقال (**اَشْ تزلدى**)، إنما يقال (**اش بشتي**) استوى الطبيخ، ويجوز (**تزلدى اشلر**)؛ أي استوى أمورها.
- **دُر** = لفظة يصحب الخبر وغيره للتوكيد، وتبدل داله طاء في بعض المواضع.
- **صَرى شِن** = أشقر اللون بصهوبة، ولا يستعمل (**اشن**) إلا مع (**صرى**).
- **قر يغز** = أسود اللون، وأكثر ما يستعمل (**يغز**) مع (**قرا**)، وقد ينفرد.

* **معرفة أصل الوضع، يقول:**

- **ببا** : يدعو الصغير أباه، والكبير أيضًا يدعوه كذلك،وأصله للصغير.

* **معرفة المنقول من معنى إلى آخر، يقول:**

- **يُزْلَدى** = عتب ولام وكأنه منقول من ضرب وجهه.
- **كُرُشْدى**= أي صافحه، والشين فيه للمفاعلة، وهو منقول من ناصره إلى صافحه.

* **معرفة الصور النطقية المختلفة للكلمة الواحدة، يقول:**

- **الطرقج** = الكرسي، ويقال بالغين مكان القاف.

* **معرفة الظواهر الصوتية المختلفة وعلاقتها بدلالة الكلمات، يقول:**

- **بُغدى = خَنَقَ، وهو علم، وترقق باؤه إذا كان علمًا.**

* **معرفة المكونات الدلالية للكلمة ومعاني مورفيماتها، يقول:**

- **اِلْكُن** = الدولة، وهو مركب من (**ال**) بلد و(**كن**) الشمس، فجعلوا ذلك عبارة عن الدولة.

- **دردو** = الأربعة المجتمعة، و(**درد**) هو الأربعة، وهذه (الواو) دالة على هيئة الاجتماع مع المرقق، ويخلفها مع المفخم (الغين)، وتستعمل (الكاف) أيضًا موضع (الواو)، و(الكاف) هي الأصل.
- **يَتْمُز** = الذي ما له قدرة، (**مز**) معناها بلا و(**يت**) القدرة، فكأنه قال: بلا قدرة.

كل هذه الصورة المختلفة للمعرفة بلغة من اللغات تتيح لصاحبها بناء معجم ثنائي ذي تكوين جيد وعرض حسن، والحقيقة أن هذه المعرفة لم تكن لتتوافر في معجم إلا وصاحبه لغويّ ونحويّ بارع مثل أبي حيان، فالعمل المعجميّ على اختلاف صوره يقوم بطريقة واعية أو غير واعية على نظرية لسانية محددة تفيد من معطيات التحليل اللسانيّ على اختلاف مستوياته، وفي هذا أبلغ الرد على دعاوى الفصل بين عمل اللسانيّ وعمل المعجميّ، فهما متكاملان يفيد كلاهما من الآخر.

المعجم والمجتمع:

من الأمور التي لا جدال فيها أن اللغة ترتبط بالمجتمع وثقافته ارتباطًا وثيقًا، وأحسب أن هذا الارتباط ينسحب على جميع مستويات اللغة وبخاصة المعجم، فمن الجيد أن يشتمل المعجم وبخاصة المعجم الثنائي اللغة على الألفاظ والمفردات ومجموعة الأمثال التي تعكس لنا هذا الارتباط، ونجد هنا في معجم أبي حيان مجموعة كبيرة من مثل هذه المفردات منها: الألفاظ التي تتعلق بأسماء القبائل، وأسماء الأعلام، وألفاظ القرابة، وأسماء بعض المهن والوظائف والآلات، وعدة الحرب وألفاظ الرتب، والألفاظ الدالة على الطعام والوجبات، بالإضافة إلى بعض الألفاظ الدالة على بعض العادات الاجتماعية الخاصة بهذا المجتمع في ذلك الزمان.

ملاحظات على المعجم:

الملاحظة الأولى هنا تتعلق بالترتيب ولغة التعريف والتداخل بينهما، ففي أمثلة غير قليلة جمعت لغة التعريف بين العربية والتركية، ومن أمثلة هذا:

إ = أرسل "الارسال"، **كندى باشنه وكندى حالنه قومق معنا سنه**، يقال: أرسله إذا أهمله **لسانمزده إ إ دنلو ركه براق يتشور معنالرينى ادا ايدر**.

وهذا التعريف:

- يقدم لنا مرادف الكلمة باللغة العربية: أرسل "الارسال".
- ثم يسوق على هذا المعنى مثالاً من التركية : **كندى باشنه وكندى حالنه قومق** (أي تركه وشأنه).
- ثم يوضح معنى هذا المثال أو يترجم معناه باللغة العربية: **معنا سنه** (بمعنى) يقال: أرسله إذا أهمله.
- ثم يذكر بعض الأفعال التي تؤدي هذا المعنى في التركية: **لسانمزده إ إ دنلو ركه براق يتشور معنالرينى ادا ايدر** (وفي لغتنا (أي التركية) تقول:إ إ دنلو ركه = اترك، يكفي يؤدي هذه المعاني).

ويمكن تبرير صورة هذا التعريف بأن أبا حيان قد استخدم مرادفًا يختلط معناه في ذهن المخاطبين، فتعريفه (إ = أرسل "الارسال") يشترك مع العديد من الأفعال العربية في أداء معنى غير معنى التَّرك والإهمال المصاحب للحرف (إ) في التركية، فجاء التعريف يوضح المعنى المراد بشرح هذا المعنى بطريقة مفصلة من خلال استخدام اللغتين.

والحقيقة أن الكلمات التركية المستخدمة في التعريف السابق ليست لها مداخل في المعجم، بل إن أبواب بعض هذه الكلمات ليست موجودة، فلم أعثر – على سبيل المثال – على باب بعنوان (الميم مع العين)، والسبب في هذا أن أبا حيان لم يعتمد العين حرفا من حروف الهجاء التركي السابق، وهنا نأتي إلى قضية

أخرى، وهي قضية حقيقة الحروف التركية وعددها، فإذا رجعنا إلى قسم التصريف وجدنا أبا حيان يؤكد أن الحروف التركية عددها ثلاثة وعشرون حرفًا، وأنه عدّ الحروف المختلفة عن هذه الحروف غير تركية، ولكن هل لأبي حيان أن يستخدم في معجمه حروفًا وكلمات –وفق رؤيته– غير تركية؟، وهل يمكن أن يستخدم في تعريفه بعض الكلمات ألفاظًا ليست لها مداخل خاصة في معجمه؟.

فى الحقيقة ثمة حاشية للناشر في القسم الخاص بالتصريف تفيد أنه نقل عن كتاب (القوانين الكلية لضبط اللغة التركية) أن الحروف التركية ثمانية وعشرون حرفًا في اللفظ وواحد وعشرون في الصورة منها العين المهملة الخالصة[27] التي لم يجعلها أبو حيان من بين حروف اللغة أو المعجم على السواء، وما أريد قوله بعيدًا عن الخوض في مسائل لا مجال لبحثها هنا: إننا أمام تعريف إما أن يكون من وضع الناشر، وهذا ما أؤيده لأسباب أذكرها، وإما أن يكون أبو حيان قد استعمل في معجمه لغة غير التي عدها تركية خالصة، وهذا مستبعد بسبب أن أغلب من قام بتأليف عربي يتناول اللغة التركية كان ينص على التركية الخالصة – إن جاز هذا الوصف – دون غيرها، هذا بالإضافة إلى أن هذه النسخة من الكتاب التي انتهى أبو حيان من تأليفها في يوم الخميس الموفي عشرين من رمضان سنة 712هـ (15 يناير 1313م) بمدرسة الملك الصالح بالقاهرة وهي التي اعتمد عليها الناشر هنا هي نسخة منقولة عن النسخة الموجودة باستنبول التي وصفها إرمرز (Ermers, R.) بأن أغلب كلماتها ليست مضبوطة الشكل، وأن قارءها تعوقه تعليقات كثيرة توجد على هامش الصفحات وبين سطور الكتاب[28].

ناهيك عما ورد في التعريف السابق من نسبة هذا التعريف إلى الناشر إذ جاء في التعريف قوله: **لسانمزده** (لغتنا)، فقوله:لغتنا، يدل بوضوح على أن

(27) أبو حيان الأندلسي: الإدراك، ص 125.

(28) See Ermers, R. 1999: op. cit. p.24.

صاحب هذا التعريف شخص غير أبي حيان، بالإضافة إلى عدم اعتبار أبي حيان حرف العين حرفا من حروف التركية، كما وردت في التعريف كلمة **معنالرينى**، ومن أصواتها العين، وليس لها مدخل في المعجم.

وكذلك يؤيد ما ذهبت إليه هنا الترتيب المتبع في المعجم، فالترتيب كما ذكرت من قبل ترتيب ألفبائي، ولكن المتأمل في الصورة التي جاء عليها هذا الترتيب يجد أن ثمة تداخلًا في ترتيب الكلمات بين المداخل والكلمات أو الأمثلة التركية الواردة في التعريف، انظر على سبيل المثال:

تركي	عربي		وأزعم أن الأصل فيه أن يكتب هكذا
اب يب	الحبل بالقبجاقي	اب	الحبل، و(يب) بالقبجاقي
آرو	مشترك بين النحل والزنبور، وإذا أرادوا النحل بعينه، قالوا بال آريسى	آرو	مشترك بين النحل والزنبور، وإذا أرادوا النحل بعينه، قالوا: (بال آريسى).

ولا أدل على التداخل بل والتدخل أيضًا من قوله:**بَزَر** : السوق، وهي منقولة من الفارسية أيضًا، لسانمزده ألف ممدودة وباء مشوبة ايله بازار دينلور.

فهنا ترى أن كلمة (بَزَر) هي عينها (بازار) بمعنى السوق الواردة في المثال (ايله بازار دينلور)، ولكن أبا حيان لو أراد (بازار) لأتى بها، ولكن هذه الكلمة (بازار) الواردة في التعريف من وضع الناشر أو من الملاحظات والتعليقات الموجودة في مخطوطة الكتاب بيد غير يد أبي حيان، وأحسب أن تعريف أبي حيان

يقف عند قوله: وهي منقولة من الفارسية أيضًا. أما ما جاء بعد هذا الكلام من ملاحظات وأمثلة فهو للناشر أو لغيره.

2 – التكرار

من أمثلة التكرار كلمة (بِسْ) حيث وردت في باب (الهمزة مع الياء) وتكررت في باب (الباء مع السين)، قال: بِسْ = هي التربية، بَسْلَدى = ربّى، بَسْلَنْدْى = تربّى، يقال: بسى يخشى در أي تربية جيدة و(يمندر) أي رديئة.

3 – عدم ضبط بعض الكلمات التركية

ورد في تعريفه كلمة (اشلق) = القمح يعني (بغداى). وورد في تعريفه كلمة (بُغْدَى) = القمح وبالقبجاقي بيدى ويوصف به بمعنى أسمر. وهنا لا تدري مكافئ كلمة (القمح) العربية أهي بغدى أم بغداى، وأحسب أن الأخيرة موضوعة وأن تعريف أبي حيان لكلمة اشلق ينتهي عند قوله: القمح.

4 – عدم اكتمال التعريف

ومن أمثلة عدم اكتمال التعريف وغموضه في بعض الأحيان قوله: برجلق = نوع من النبات، وقوله: بَغْر = المس، وقوله: بِقِن: الحاضرة، وقوله: بلدرن = نوع من النبات.

الخلاصة:

إن المعجم في كتاب الإدراك من أقدم المعاجم العربية الثنائية اللغة، ويمثل من وجهة نظرنا مصدرا مهما من المصادر التي تؤكد ريادة العمل المعجمي العربي، ويحتوي، على الرغم من حجمه الضئيل، على العديد من المظاهر التي يجب أخذها بعين الاعتبار حال وضع معجم ثنائي، من أهمها:

- معرفة اللغة الثانية معرفة وافية تمكننا من صياغة معجم ثنائي محكم ودقيق.
- معرفة علاقة هذه اللغة بغيرها من اللغات وأثر هذا في المعجم الخاص بها.
- أن يقترن المعجم الثنائي اللغة بموجز واف عن أصوات اللغة وصرفها وقواعدها.
- أن نفيد من المصادر المتعددة التي يمكنها أن تعطينا صورة واضحة عن كلمات هذه اللغة واستخداماتها وعلاقاتها.
- أن نعتمد الطريقة التواصلية آلية مهمة قادرة على بيان معاني الكلمات ودلالاتها المختلفة.
- أن يعكس المعجم صورة عن المجتمع اللغوي صاحب هذه اللغة.

المصادر والمراجع

1 – أبو حيان الأندلسي:

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، 1987.

– الإدراك للسان الأتراك، نشره مصطفى بن حافظ حسين خسرو – استانبول، 1309هـ.

2 - Ermers, R. 1999:

- Arabic Grammars of Turkic: The Arabic Linguistic Model Applied to Foreign Languages and Translation of Abu Hayyan al Andalusi's Kitab al-Idrak li-Lisan al-Atrak. Leiden: E. J. Brill.

3 - Frawley, W. 1992/1993:

- Introduction. Dictionaries (14): 1-3.

4 - Lars Johanson 2010:

- Turkic Language Contacts. in Raymond Hickey (Ed.): The Handbook of Language Contact. Wiley-Blackwell. Pp. 652-672.

5 - Pawley, A. 1985:

- Lexicalization. In Georgetown University Roundtable on language and Linguistics, (D. Tannen, ed.). Georgetown University Press. pp. 98-120.

6 - Versteegh , C. H. M. 2006:

- Arabic Linguistic Tradition. In Brown, K. (Ed.) Encyclopedia of language and linguistics. Vol.(1): 434-40. Amsterdam: Elsevier.

المعجم الذهنيّ والتقييس الحاسوبيّ

د. احمد الملاخ(*)
د. حافظ إسماعيلي علوي

إذا حاولنا إعادة ترتيب البيت المعجميّ في تاريخ البحث اللسانيّ من منطلق تأريخيّ-إبستمولوجيّ، فسوف نجد أن التنظير المعجميّ انتظم في ثلاثة مسارات كبرى: مسار نمذجيّ، ومسار ذهنيّ، ومسار وجاهيّ. الباعث على هذا التقسيم الثلاثي ليس هاجس التحقيب التاريخيّ أو التبسيط البيداغوجيّ من أجل عرض مادة نظرية أهم ما يطبعها تباين المنطلقات النظرية والتصورات المنهجية وأدوات التحليل المعجميّ وآليات التنظير، بل الباعث يكمن في صياغة التقطيع الإبستمولوجي الأكفى للاتجاهات المعجمية الكبرى من الستينيات حتى زماننا الراهن.

فعلى سبيل التكثيف والإيجاز نختزل بعض التصورات التي صارت مألوفة في الدراسات الأكاديمية المتخصصة، والتي تتداولها كثير من الكتب والمقالات المخصصة لمحاور البحث المعجميّ في الدرس اللسانيّ الحديث. ولتكن نقطة البداية المسار النمذجيّ.

(*) احمد الملاخ : أستاذ اللسانيات، الكلية متعددة التخصصات (آسفي)، قسم اللغة العربية، جامعة القاضي عياض – المغرب.
د. حافظ إسماعيلي علوي : أستاذ اللسانيات، كلية الآداب، قسم اللغة العربية / جامعة قطر.

أولا: المسار النمذجيّ: يقصد به تحديدًا الفرضيات التي صيغت في الأنحاء حول وضعية المكون المعجميّ والأدوار أو المهام التي يتكفل بها في جهاز النحو، وفي نهاية المطاف فالفرضيات المطروحة في هذا التصوّر تهم تصميم النحو ومعماريته أو هندسته، وفي إطار هذا التصميم نجد عناصر مقترنة بأدوار المكون المعجميّ وحدود تفاعله أو اندماجه في مكونات أخرى مثل الصرف أو التركيب أو استقلاله عنها، ثم طبيعة التمثيلات المعجمية وتحديدًا الذرات أو العناصر التي تبنى منها التمثيلات ومساطر إجرائها وصلتها بتمثيلات مستويات أخرى، مثل التمثيلات التركيبية أو الدلالية. هذا النقاش ذو جذور في تاريخ النماذج اللسانية المعاصرة يبدأ تحديدًا مع مقال تشومسكي "حول التأسيم" لاعتبارات:

1 - إن المقال صاغ ملامح ما أصبح يصطلح عليه لاحقًا في الأدبيات التوليدية بالفرضية المعجمية، التي بموجبها استعاد المكون المعجميّ دوره في صياغة قواعد الاشتقاق، وبناء الترابطات الاشتقاقية بين الكلمات، ورسم حدود للمكون التركيبيّ، بحيث لم تعد التحويلات مسؤولة عن بناء بعض الصور الاشتقاقية للمحمولات مثل التأسيم وغيره، بل تتجاوز ذلك إلى "إعادة بناء الكلمة كتيمة تتصدر عناوين برامج البحث اللسانيّ"[1].

2 - الخصيصة الثانية التي يكتسيها مقال تشومسكي والنموذج التوليديّ عمومًا، أن معظم الكتابات اللسانية التي ظهرت حول المعجم والصرف ونحو الكلمة قد انبثقت من رحم الإطار التوليديّ (*Generative Framework*)؛ بمعنى أن جل الأعمال التي حكمت التنظير المعجميّ في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ظلّت محكومة

(1) بلبول محمد، 2004، بعض مظاهر التحولات التيمية والبراديكماتية في اللسانيات المعاصرة، ضمن: العناصر الإبدالية والتيمية والأسلوبية في الفكر العلمي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 116، ص207.

بالنقاش الدائر في الأوساط التوليدية، وبالاستدلال وسلطة المفاهيم والتيمات التوليدية، نخص بالذكر أعمال أرونوف وليبر وهالي وأندرسون وسيلكرك وويليامز وديشليو التي تندرج في سلك ما اصطلح عليه بالصرافة التوليدية؛ فهي تشكل عندنا عائلة نظرية متجانسة، بل حتى الأعمال التي تصنف في إطار الدلالة المعجمية بمعنى من المعاني والتي لا تندرج في إطار النظرية التوليدية بالمعنى الأرثودوكسي والمدرسي والتي شقت مسارات معينة مثل نحو الأحوال لفيلمور ونظرية كروبر وليفن ورابابورت التي تندرج في سياق التمثيل الدلاليّ للبنية الحملية أو الحدثية وتفكيك المحمولات وهندسة الحقول المعجمية، نقول حتى تلك الأعمال لم تشذ عن قاعدة الانتظام في خط التحرير التوليديّ نقاشًا أو سجالًا أو ما شابه. أفرزت جلّ الأعمال التي انبثقت من الرحم المشترك معالم ذات دلالة حول أدوار المعجم في هندسة النموذج اللسانيّ وعلائقه بمكونات النموذج، نلخص هذه المعالم فيما يلي:

1. إذا افترضنا لتبسيط الصورة أن القواعد الصرفية قواعد لبناء الكلمة، فإما أن يكون الصرف جزءًا من المعجم، أو أن يكون المعجم مستقلا عن الصرف، يتبنى التصور الاندماجيّ للصرف في المعجم هالي وسلكرك وليبر وجاكندوف، بينما تتبنى ديشليو وويليامز التصور الاستقلاليّ للمعجم عن الصرف.

2. إذا افترضنا أن القواعد الصرفية قواعد تحكم ترابط الصور اللفظية في النظام المعجميّ، على اعتبار أن المعجم نظام مبنين مؤسس على تعالقات صرفية وتركيبية ودلالية بين وحداته المعجمية، فلا بد من صياغة نموذج صرافيّ يحقق الكفاية الوصفية والتفسيرية لنظام التعالقات.

انطلاقًا من استقراء أعمال هالي وأرونوف وليبر يمكن استحضار أهم القضايا التي حكمت نمذجة قواعد بناء الكلمة في:

أ – التمييز في النموذج بين لائحة الصرفيات والجذوع وقواعد صياغة الكلمة والمصافي التي تقصي أو تتنبأ بالصور الشاذة دلاليًا أو صواتيًا.

ب – تعميم نظام الوسم السماتي للصرفيات بشكل مواز لوسم المقولات المعجمية الكبرى (س وف وص وح) مع صياغة إمكانية بناء تركيب للكلمة وفق هندسة تشجيرية تعتمد نظام التفريع والإشراف والرأسية بشكل مواز للتمثيل الشجريّ للمركبات، يصب هذا الاقتراح في إطار تمثيل البنية الداخلية للكلمات في اللغات الطبيعية.

ج – تمييز الحدود التي تختلف فيها قواعد تكوين الجمل عن قواعد تكوين الكلمات في اللغات الطبيعية (مسألة التأليفية *compositionality*)

ذ – صياغة القيود التركيبية والدلالية المتحكمة في قواعد صياغة الكلمة؛ لأن جهاز قواعد صياغة الكلمة لا ينطبق بطريقة آلية، هناك لواحق أو سوابق أو أواسط تقبل الالتصاق بالأفعال دون الأسماء أو العكس أو تشترط قيودا دلالية في المقولات التي تلتصق بها. فجهاز دون قيود تركيبية أو دلالية أو صواتية يولد صورًا معجمية توليدًا فائقًا وبالتالي سيفتقر إلى كفاية الملاحظة أو الوصف.

هـ – بناء مداخل معجمية للواصق بشكل مواز للكلمات التامة، بحيث أصبحت تحظى اللواصق بعنونة مقولية وبإطار تفريعي وبسياق تفريعي وقيود توارد على شاكلة المداخل المعجمية.

و. صياغة قواعد حشو تقيس كمية المعلومات الزائدة في المداخل المتعالقة صرافيا، وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن النقاش قد انشطر بين تصورين: تصور المداخل المعجمية المفقرة وتصور المداخل المعجمية التامة، ولقد

تبنى جاكندوف التصور الثاني الذي بمقتضاه تحظى كل الوحدات المعجمية بمداخل معجمية تامة التخصيص في المعجم وتتكفل قواعد الحشو بقياس كمية المعلومات النافلة أو الزائدة، وفي تصور المداخل المعجمية المفقرة يمثل للمفردات الأصول بمداخل تامة وما يشتق منها بقواعد مطردة لا يرد في صورة مداخل تامة التخصيص وإنما تتكفل قواعد الحشو بتوليده.

تختزل القضايا التاريخية التي بسطناها أعلاه نقاشًا أعمق، وتختصر تفاصيل ذات دلالة في تطور المسار النمذجيّ للبحث المعجميّ.

ثانيا: المسار الذهني: اقترن المسار الذهنيّ بتطور العلوم المعرفية، ومن هذا المنطلق فإن الإشكال المعجميّ في هذا المسار يقترن باكتساب الوحدات المعجمية واستعمالها وبآليات التمثيل الذهنيّ للوحدات المعجمية، ويتحدد الإشكال في معرفة ما الذي يحتاجه متكلم اللّغة للتعلم حين يتم اكتساب وحدة معجمية ما؛ هل يحتاج الفرد إلى معرفة أكثر من معنى الكلمة، باعتبار أن الكلمة مصفوفة من الأصوات وعناصر نحوية ووحدات للمعنى؟ كيف يصوغ الذهن تمثيلاته لخصائص الوحدات المعجمية؟

إن النقاش الدائر حول المعجم الذهنيّ جزء من برنامج بحث علميّ يدعو إلى إدماج مستويات الدرس اللسانيّ صواتة وصرفًا ومعجمًا وتركيبًا ودلالة في العلوم المعرفية، وهي مقاربة متعددة الاختصاصات ذات نزوع نفس-لسانيّ أو عصبي لسانيّ (نورولساني) أو لسانيّ أحيائيّ... وبالتالي فالإشكال النمذجي في الأبحاث المعجمية السالفة المقترنة بالمسار النمذجيّ والمرتبط بهندسة النموذج اللسانيّ سيتحول إلى إشكال مقترن بمعمارية الذهن/الدماغ، والإشكال المعجميّ في المسار الذهنيّ إشكال متعلق بالآليات التي يستعملها الذهن/الدماغ لتدبير إسقاط الصوت في المعنى أو العكس. في إطار هذا الإسقاط إما أن نتصور أن المعجم نظام يتوسط المحلل السمعيّ/ النطقيّ والمحلل التركيبيّ/ الدلاليّ للرسالة اللغوية (وهو تصور كلاسي)، وإما أن

نتصور أن المعجم مكون يشمل مجمل الخصائص اللسانية للكلمة، وبالتالي لا مجال للفصل بين التمثيلات المعجمية ونظام اشتغال المحللات التركيبية والدلالية؛ لأن الكلمة نظام مترابط من البنيات الصواتية والتركيبية والدلالية تضبطها قواعد توافق/ ترابط كما سيبين جاكندوف، وما يخزن ليس كلمات فقط وإنما بنيات مقترنة بكلمات أو بقطع لغوية أكبر من الكلمة.

ثالثا: المسار الوجاهيّ: ويعرف بالوجاهات (*Interfaces*)، ينفصل التصور الوجاهيّ في جوهره عن القالبية الصارمة، فبموجب القالبية الصارمة يمثل لخصائص الكلمة باعتبارها تركيبًا سماتيًا في قوالب متباينة، فالكلمة الصواتية ليست هي الكلمة التركيبية أو الدلالية، فخصائصها تبنى ضمن مستويات متباينة وتُسوغ سماتها داخل هذه المستويات في سياق مخصص بقيود أو مبادئ يستقل بها كل قالب، فالخروج غير الممكنة تُفسر بدلالة مبادئ أو قيود عامة أو خاصة يشغلها القالب الذي يمثل لأجزاء من خصائص الكلمة. ونموذج ذلك أن الخصائص الصواتية للكلمة تحددها مبادئ المكون الصواتيّ وخصائصها الدلالية يحددها جزئيًّا المعجم أو الدلالة، وخصائصها التركيبية تمثل في مستوى وسيط وهو المستوى التركيبيّ أو الحاسوبيّ، وتظل بعض السّمات غير منظورة بالنسبة إلى مستوى تمثيليّ معين، مثلا من المفروض أن المستوى الذي يمثل للخصائص الدلالية للوحدات المعجمية لا ينفذ إلى خصائصها الصواتية. في مقابل هذا التصور الصارم القائم على الفصل بين القوالب والمستويات التمثيلية لخصائص الوحدات المعجمية، يفترض التصوّر الوجاهيّ مستويات للربط تضبطها قواعد التوافق، ومعنى ذلك أن الصرف غير منفصل عن التركيب وعن الدلالة، حيث تؤمِّن الوجاهات الربط بين التمثيلات التي تفرض القالبية الصارمة استقلالها، وفي إطار الوجاهات يمكن أن نتحدث عن وجاه معجم/ تركيب أو معجم دلالة أو معجم/ تداول. وبالتالي فالخصائص التركيبية للمعجم تُقرأ في وجاه معجم/ تركيب والخصائص الدلالية للمعجم تُقرأ في وجاه معجم/ دلالة والخصائص التداولية للمعجم تُقرأ في وجاه معجم/ تداول؛ أي ما يسميه

بيتر هالمان (peter Hallman) بمسارات التقاطع التي لا تنتمي إلى أي من القالبين بشكل مستقل ومنفصل، وإنما تشغل مساحات بينية. ففي إطار التصوّر الوجاهيّ إذا افترضنا أن سمات الكلمة تنتظم في بنيات، فمن المفروض أن يخصّص النحو القواعد الوجاهية (interface rules) التي تضبط كيفية توافق البنيات، ومن مميزات هذه القواعد أنها لا تقيم سوى تشاكلات جزئية أو توافقات جزئية بين البنيات، ففي إطار وجاه المعجم/ التركيب ليس من المفروض أن تقرأ كل المعجمية للكلمة وإنما فقط الخصائص ذات الورود التركيبيّ، وتظل مظاهر أخرى للكلمة غير منظورة/ مرئية. المظنونة الأساس في الافتراض الوجاهيّ أن ما يصطلح عليه في الأدبيات الكلاسية بمكونات النحو هي بمثابة أنظمة أو بنيات في تفاعل دائم فيما بينها، فالنظام الصرفيّ للكلمة عبارة عن أنظمة متفاعلة: نظام صرف- صواتي ونظام صرف-تركيبي ونظام صرف-دلالي، كما أن هناك قواعد وجاهية تربط هذه المستويات الفرعية، مثلما أن النظام المعجميّ هو حصيلة تفاعل وجاهي بين مجموعة أنظمة فرعية معجم/ تركيب ومعجم/ دلالة، ومعجم/تداول.

وعلى العموم لا يمكن الفصل بين المسار الذهنيّ والوجاهيّ إلا على سبيل التبسيط واختزال الصورة العامة للبحث المعجميّ الحديث؛ لأن المسار الوجاهي ينخرط في المقاربات الإدماجية للبحث اللساني في النقاش الدائر في العلوم المعرفية، حيث لا يمكن أن نفصل النقاش حول خصائص المعرفة اللسانية وهندسة التمثيلات ووجاهاتها وتصميم أنحاء اللغة الطبيعية عن التمثيل الذهنيّ للمعرفة اللسانية ومعمارية الدماغ ومسارات المعالجة ضمن طوبوغرافية دماغية شاملة تتقاطع فيها التمثيلات اللسانية بهندسة التصورات والإدراكات.

وفيما يلي نقدم تصورا لماهية البحث في المعجم الذهني والذي يعتبر تيمة أساسية في المسار الذهنيّ ضمن النمذجة الثلاثية لمسارات البحث المعجميّ.

تكتنف دراسة المعجم الذهنيّ، كما هو معلوم، مجموعة من الإشكالات التي ما فتئت العلوم المعرفية بمختلف تفرعاتها، باعتبارها مجالا معرفيًّا تتكامل فيه التخصصات وتتداخل، تحاول تسليط الضوء على أبعادها واستلزاماتها في أفق فهم آليات اشتغال الذهن البشريّ في معالجته للمعلومات، وإنجازه للنشاطات الذهنية العليا المعقدة، مستعملة مختلف الإجراءات التجريبية والتصورية التي تفرزها مختلف الحقول المعرفية كاللسانيات المعرفية، واللسانيات العصبية، والذكاء الاصطناعيّ، وعلم النفس التجريبيّ، وعلم الأعصاب الإحيائيّ والفسيولوجيّ.

ومن الأسئلة المركزية المثارة في البحوث المنجزة حول المعجم الذهنيّ:

1. ما هي طبيعة المعجم الذهنيّ؟
2. ما هي الوحدات التي يتشكل منها؟
3. كيف ينتظم؟
4. ما هي العلاقات التنظيمية التي تنسجها هذه الوحدات فيما بينها؟
5. هل يمكن الحديث عن معجم واحد أم عن معاجم متعددة؟
6. كيف يصوغ الذهن تمثيلاته للخصائص اللسانية للكلمة؟
7. كيف يتم استرجاع هذه المعلومات، ووفق أية صيغة؟
8. كيف تستعمل في مسار الإنجاز أو الفهم؟
9. ما هي آليات تخزين الوحدات المعجمية التي يستعملها الدماغ؟
10. كيف تتم معالجة الخصائص اللّسانية وغير اللّسانية للدخلات المعجمية أثناء الإنجاز والفهم؟
11. كيف تتفاعل مسارات المعالجة فيما بينها؟

يتبين من خلال هذه الأسئلة أن دراسة المعجم الذهنيّ تقترن بمفاهيم ذات حمولة معرفية (*Cognitive*) لها امتدادات في الأنشطة المعرفية الإنسانية الأخرى ولا تقتصر على المعالجة اللغوية مثل مفهوم التخزين والذاكرة والتمثيل والحوسبة والنفاذ، وإن كان مفهوم المعالجة اللّغوية [2](*language processing*) يقع في صلب المقاربة المعرفية للسيرورات اللّغوية باعتبارها مقاربة تتمحور حول مسارات الإنجاز اللغويّ وتنأى عن الاهتمام بقضايا الكفاية اللّغوية، وتسعى نماذج المعالجة الذهنية للمعجم الذهنيّ إلى التقيد بكفايتين مركزيتين من بين كفايات أخرى، وعلى رأسها:

- الكفاية الحاسوبية: يضمن تقييد المقاربة بمعيار الكفاية الحاسوبية نجاعة في تقييس المسارات المعرفية ومحاكاتها ونمذجتها، حيث يفترض في آليات التقييس المتبعة محاكاة النشاط المعرفي للدماغ أثناء المعالجة المعجمية، علاوة على ضمان الوضوح والاتساق والضبط المنهجيّ للنماذج المقدمة لآليات اشتغال المعجم الذهنيّ.
- الكفاية النفسية: تسعى نمذجة المعجم الذهنيّ إلى دراسة الآليات المعرفية المستعملة في الإنتاج والفهم، فالانشغال بقضايا استعمال الكلمات وتخزينها واجتلابها والتأليف بينها يمثل مركز المقاربة المعرفية لقضايا المعجم الذهنيّ...

فما الحاجة إلى افتراض وجود نظام يحكم تخزين الخصائص والمعلومات اللسانية المقترنة بالمداخل المعجمية؟

---

(2) ينظر:

the mental lexicon; core perspectives, edited by Goria jarema and Gary libben, elsevier, 2007, p1- 2 .

يشدد الباحثان في مقدمة هذا العمل على أن الدراسة الاستكشافية للمعجم الذهنيّ تعد في العمق دراسة للمعالجة المعجمية؛ أي للنشاط المعجميّ في الدماغ.

هناك عدة مسوغات تدفعنا إلى تبني هذا الافتراض:

1. سرعة استرجاع الكلمات والتعرف عليها؛

2. محدودية الهندسة العصبية (النورولوجية) للدماغ البشريّ، فالإنسان يمكن أن ينجز 12 وحدة فونيمية في الثانية، ومن 10 إلى 200 كلمة في الدقيقة، ويستطيع النفاذ إلى معلومات صرفية وصوتية وتركيبية ودلالية معقدة مقترنة بالمداخل المعجمية في وقت وجيز[3]. فالمعجم الذهنيّ يتضمن عشرات الآلاف من الكلمات (60 ألف كلمة غير نشطة بحسب بنكر (Pinker)، وثلاثين ألف كلمة نشيطة بحسب لفلت (Levelt)، ويستطيع إنجاز 10 أس 20 من الجمل، وهو ما يتجاوز مجموع الخلايا العصبية في دماغ الإنسان (10 أس عشرة)[4]، فالمعجم الذهنيّ جهاز توليديّ يولد صورًا وتمثيلات وينجز حوسبات بالاشتغال على نسق من المعلومات المنظمة، ولا يضطر الدماغ إلى تخزين كل المفردات والمعلومات والمعارف المرتبطة بالكلمات، فيزاوج بين التخزين والحوسبة، بين المعارف الصريحة والمعارف الإجرائية، فيولّد اللامحدود من المحدود، لأن خوارزمات التمثيل الذهنيّ والحوسبة وتعدّد مستويات المعالجة في الدماغ، وآليات الترابطات والاقترانات بين المعالجات المتخصصة لحساب التمثيلات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية وبنائها، تجعل تخزين كل الصور اللفظية مسألة تتعارض مع ما نعرفه عن معمارية الدماغ وآليات اشتغال المعرفة.

3. بينت طبيعة الأمراض الدماغية المرتبطة بالإنجاز أو الفهم اللغويّ، أن الدماغ يستعمل نظام الحوسبة الموزعة والمتوازية، فالدماغ لا يتضمن معالجًا مركزيًّا يعالج كل المعلومات اللّسانية (صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية)، وإنما

(3) ينظر بهذا الخصوص:

Aitchison jean, 1987, words in mind, An introduction to the mental lexicon, Basil blackwell.

(4) *Levelt, Wiliam, 1989, Speaking from intention to articulation, Cambridge, MIT, press.*

هناك معالجة موزعة ومنظمة، متخصصة إما في المعالجة الصوتية أو التركيبية أو الدلالية. ويظهر ذلك من خلال المرضى المصابين بتلف دماغيّ أو تشوه في الأنسجة الدماغية في مناطق من الدماغ، حيث يتمظهر عدم القدرة على فهم الكلام مع الاحتفاظ بملكة الإنجاز أو العكس، أو عدم القدرة على إنجاز أو فهم أسماء تنتمي إلى مقولات دلالية معينة، أو استعمال الأسماء دون الأفعال أو العكس، أو توليد كلمات مجردة من العلامات الصرفية.

4. كما أظهرت الدراسات النفس لسانية في مجال الإرساء (*Amorcage*) أو الإشعال (*Priming*) سواء في إطار التسمية (*Naming*)؛ أي تسمية كيانات معينة مثل صور مثيرات لفظية متقاربة لقياس سرعة التسمية صوتيًّا أو دلاليًّا، مرونة النفاذ إلى المعجم الذهنيّ باستعمال معالجات متباينة ومتفاعلة؛ أي النفاذ إما بالنظر إلى المقطع الأول للكلمة أو بالنظر إلى المقطع الأخير، أو باستعمال مؤشرات سياقية، أو بعض الملامح الصرفية للكلمة وغير ذلك، مما يبين أننا بصدد نظام هندسيّ معقد متعدّد المكونات، متفاعل العناصر في مستويات متشابكة. وتؤكد ذلك الدراسات المنجزة حول أخطاء النطق أو الكتابة، أو ما ينجز في إطار تنظيم الذاكرة الدلالية[5]. وتشكل الأعمال المنجزة في إطار المعجم الذهنيّ حول الترادف والتضاد والاشتراك اللفظيّ والالتباس الدلاليّ والمتلازمات والمسكوكات مجالا خصبًا للكشف عن آليات تدبير المتكلم أو المستمع للذاكرة المعجمية.

إن المعجم الذهنيّ من مكونات النحو، ويتضمن المعلومات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية التي يعرفها المتكلم عن مفردات لغته، سواء أفي جزئها المسموع/المنطوق أم في جزئها الإملائي/ المكتوب، ويتكفل المعجم

(5) ينظر:

Winograd, E, 1993 , Memory in the laboratory and everyday Memory; in j; M Puckett and HW Reese (eds).

الذهني بتدبير آليات إسقاط الصوت في المعنى[6]، فمبدئيا يتوسط المعجم الذهنيّ محلّلين (*parsers*)؛ المحلّل السمعيّ/ النطقيّ، والمحلّل التركيبيّ والدلاليّ للرسالة. إلا أننا نجد من المقاربات ما بُني على التصور المتعدد الأبعاد للمعجم الذهنيّ باعتباره مكونًا يشمل مجمل الخصائص اللِّسانية للكلمات، وبالتالي لا مجال للفصل بين التمثيلات المعجمية ونظام اشتغال المحلّلات التركيبية والدلالية[7]. ولا مناص من إبداء ملاحظتين حول الوحدات التي يتضمنها المعجم الذهنيّ، وحول علاقة المعجم الذهنيّ بالقاموس الذهنيّ:

1. يتضمن المعجم الذهنيّ مداخل معجمية متنوعة من حروف وكلمات مستقلة ومتلازمات وتعابير مسكوكة؛

2. لا ينبغي الخلط بين المعجم الذهنيّ والقاموس الذهنيّ، فالمعجم الذهنيّ يشير إلى نسق من الخصائص الصواتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهو غير منفصل عن الآلة النحوية. ويضم معالجات متباينة متداخلة المستويات بينما يحيل القاموس الذهنيّ إلى المخزون المفرداتيّ الذي يمتلكه متكلّم لغة معينة، والذي يخضع لنظام يحكم تنظيم وحداته، ومجموعة من الاطرادات النسقية وغير النسقية بين عناصره. يعتمد الذهن في مسار الإنجاز والفهم على تشغيل كم هائل من المعلومات: معلومات صواتية (النسق الصواتي للكلمة الذي يتضمن الصورة السمعية واللفظية والإملائية للمدخل المعجميّ،

(6) يعتبر إشكال إسقاط الصوت في المعنى أو قرن الصوت بالدلالة إشكالا عبريا في معظم النماذج اللسانية الحديثة.

(7) يخالف نموذج جاكندوف النماذج المعهودة في هندسة المعجم الذهني، فمن الصعب في ظل التصور الذي يدعو إليه جاكندوف الاحتفاظ بالتصورات الكلاسيكية للمعجم الذهني، فالمعجم في تصوره لا يمكن أن يتوسط المحللات وفق التصور المقدم أعلاه، وإنما نظام وجاهي يشتغل ضمن منظومة من الوجاهات.

Jackendoff; R, 2002, Fondations of language, Brain, Meaning, Grammar, Evolution, oxford university press

السمات الصواتية وطرق تأليفها، والمقاطع، ومواقع النبر) ومعلومات صرفية (الجذور أو الجذوع واللواصق وطرائق التأليف الصرفيّ) ومعارف تركيبية (مقولة المدخل: اسم، فعل، حرف، صفة، ظرف، قيود الانتقاء التركيبيّ) ومعارف دلالية (منها ما يشكل المكوّن التصوريّ للمداخل، ومنها ما ينتمي إلى المكوّن الموسوعيّ للمعنى)، فكيف يتم بلوغ هذه المعلومات أثناء النفاذ إلى المعجم؟

تتفق النماذج المعرفية[8] حول هندسة تنظيمية تتكون من ثلاث مراحل:

1. الصياغة المفهومية؛ أي معنى الرسالة المراد تبليغها،

2. الصياغة المعجمية،

3. مرحلة النطق.

وتشكّل الصياغة المعجمية الوسيط بين المرحلة المفهوماتية والمرحلة النطقية، وتمثل نسقًا من التسنينات (coding) الدلالية – والتركيبية والصرفية الصوتية. وتتفاعل التسنينات فيما بينها بحيث تشكل نظامًا من دخول وخروج متفاعلة، ويشتغل هذا النظام في ثلاثة مستويات: مستوى تحت معجميّ، ومستوى معجميّ ومستوى فوق-معجميّ (تأويليّ/دلاليّ) وتختلف النماذج حول مسار المعالجة وآليات تفاعل المسوقات (automates) أو المعالجات، ويمكن التمييز في هذا الصدد بين نموذجين أساسيين اثنين: نموذج تسلسلي/ سلسلي (serial) ونموذج تفاعليّ. ويُعدُّ نموذج فورستر (Forster)[9] طراز النماذج التسلسلية التي تتبنى في العمق فلسفة قالبية للمعالجة اللغوية؛ لأن المعالجات التي تتم في الأجهزة الفرعية تُنقل إلى المعالج المركزيّ. ففي إطار نموذج فورستر

(8) أشهر هذه النماذج نموذج ليفلت 1989.

Levelt, Ibid, pp8-28.

(9) *Forster, Keneth, 1989, basic issues in lexical processing, in Marslen-Wilson, William, edition pp75- 109.*

تعد المعالجة المعجمية مستقلة عن المستويات اللّسانية الأخرى (التركيبية أو الدلالية) ويتكون المعالج اللسانيّ من سلسلة من المعالجات المستقلة تتلقى بموجبها معلومات من المعالج السابق تعالجها وترسلها إلى المعالج اللاحق. ويتلقى المعالج المعجميّ نتائج التحليل الصواتيّ، يعين الكلمة فينقل الخرج إلى المعالج التركيبيّ الذي يُكون انطلاقًا من الكلمات بنية تركيبية تُرسَل إلى معالج الرسالة لبناء الدلالة. والمعجم الذهنيّ عند فورستر متشكل من نسق من الملفات؛ فهناك الملف المركزيّ الذي يتضمن المعلومات التركيبية والدلالية والصرافية للدخلات المعجمية، وثلاثة ملفات ربضية ترتبط بالملف المركزي:

أ. ملف ربضي يحتوي الصور اللفظية والإملائية للكلمات،

ب. ملف يحتوي الأدوار الصواتية يستعمل في إدراك الكلام،

ج. وملف منظم على أساس تركيبيّ- دلاليّ يستعمل في إنجاز الكلام.

يُعدُّ نموذج فورستر مثالًا للنماذج المستوحاة من طريقة اشتغال الحواسيب[10]، ومصداقيته العصبية النفسية (النورونفسية) ضعيفة مقارنة بنماذج التفعيل (*Modeles d'activation*) التي تتأسس على منظور تفاعليّ، وعلى رأسها نموذج مارسلي ويلسون[11] الذي يؤكد الطبيعة التفاعلية للمسارات الفاعلة في عملية النفاذ إلى المعجم أهمية السياق في التعرّف على الكلمات أو إنجازها. مما دفع فورستر إلى مراجعة نموذجه وتقديم نمذجة جديدة تتأسس على المعالجة المتعددة والمتوازية بدل المعالجة التسلسلية والخطية، فالمعالج المعجميّ في هذه المقاربة الجديدة يقوم بفحص متواز، مما يجعل زمن النفاذ المعجميّ أقصر، ويسهم في تسريع القرار المعجميّ بصدد الكلمات؛ لأن عملية تنشيط الخانات المتضمنة لخصائص محددة للمدخل المعجميّ يتم في وقت واحد، ومن مزايا هذه المقاربة التأكيد على دور السياق في عملية النفاذ، ليصبح السياق في ظل هذا

(10) *Forster, Ibid, p76.*

(11) *Marslen- Wilson, Wiliam (ed), 1989, lexical representation and process, cambridge, MIT.*

النموذج قيدًا من قيود التأثير في مسار النفاذ المعجميّ، فالسياق يؤثر في تحليل تمثيلات الدخل.

لقد اعتبر مارسلي ويلسون أن عملية الإدراك تنبني منذ البداية على تشغيل كل مستويات المعالجة (صواتية ومعجمية وتركيبية ودلالية) بشكل متواز ومتفاعل، ويعود إليه فضل التأكيد على قيام المعجم الذهنيّ على وظيفتين: وظيفة النفاذ (*access function*) التي تتمثل في ضبط العلاقة بين المعالجة المعجمية والدخل الحسيّ، فللمعالج المعجميّ دور قرن المتواليات الكلامية بالتمثيلات الصورية المخزنة في المعجم الذهني. ووظيفة الإدماجل (*integration function*): ومعناه أن المحلّلات المعجمية تبني تمثيلات تقترن في نهاية المطاف بمستوى تمثيليّ أعلى ويتعلق الأمر بالمستوى التركيبيّ/ الدلاليّ. وتتعلق هاتان الوظيفتان بالأدوار المركزية الموكلة لنمذجة المعجم الذهنيّ؛ أي شرح آليات إسقاط المعنى في الصوت أثناء الإنتاج اللغويّ، وإسقاط الصوت في المعنى أثناء الفهم. وقد عزّز هذا النموذج بفعل تطور البرامج الاقترانية وتطبيقاتها في الذكاء الاصطناعيّ، ولذلك تبنى ويلسون بعد ظهور نموذجه بسنوات. البرنامج الاقترانيّ حيث اعتبر التمثيلات الصواتية والدلالية والنحوية للوحدات المعجمية موزعة؛ أي أنها غير مموضعة في نقطة محددة داخل الشبكة وإنما تُنجز ضمن نسق تفعيلي في إطار شبكة[12]. والنموذج المتبنى هنا مُستوحى من طريقة عمل الخلايا العصبية في الدماغ؛ أي أن الخلفية العصبية (النورولوجية) حاضرة بقوة في النمذجة المعرفية الاقترانية، فالدماغ في هذا التصور جهاز معقد من الترابطات العصبية التي تتم في مستوى الخلايا العصبية والمشبكيات العصبية، فعندما تنقل خلية

(12) تعرف بنماذج الشبكة المتوازية المتفاعلة (*Parallel interactive network model*) وتعززت هذه النماذج في ظل تطور البرامج الاقترانية للمعالجة المعرفية التي قدمت نموذجا للمعالجة المعجمية أضحى يعرف في الأدبيات باسم المعالجة المؤسسة على مبدإ النفاذ المتوازي التنشيط الانتشاري (*Spreading activation*).

ينظر:

McCleland and Rumelhart, 1981, An interactive Activation Model of context Effects in Letter perception, part 1, an account of basic Finding. psychological Review 88, 1- 86.

مثيرًا إيجابيًّا تقوم بتنشيط الخلايا التي تقترن بها وحين تنقل مثيرًا سلبيًّا فإنها تكبح عمل الخلايا المرتبطة بها، وللإشارة فقد استعملت المقاربة الاقترانية في مجالات متنوعة مثل الرؤية والذاكرة. ولقد سار في هذا المنحى كل من إلمان وماكلاند، وتفترض النماذج التفاعلية، خلافا للنموذج التسلسليّ، أن المعالجة لا تسير في اتجاه واحد من الأسفل إلى الأعلى، بل تتخذ مسارات متداخلة ومتفاعلة. فهي تتم من الأعلى إلى الأسفل، ويمكن أن تتدخل المعلومات الصرافية أو السياقية الدلالية أو الصرف-صواتية في أية لحظة للنفاذ إلى المعجم وانتقاء الكلمات المناسبة في عملية الإنجاز أو الفهم. وتسهل معمارية تنظيم المعجم الذهني مسار النفاذ، لأن المداخل منظمة انطلاقًا من معلومات متباينة المستويات مثلا كلمات تملك نفس المقولة النحوية (صفات/أفعال...)، كلمات تنتمي إلى نفس الحقل الدلاليّ، كلمات متشابهة الصيغ أو متشابهة المقاطع. وتزعم بعض النظريات أن الترابطات الصرافية تشتغل كمبدإ منظم للدخلات المعجمية في إطار المكون الذي يخزن التمثيلات المعجمية، ولا يبدو أن هذه الترابطات الصرافية مستقلة عن التمثيلات الدلالية والشكلية للمداخل المعجمية في المعجم الذهنيّ، كما أن العناصر السمعية النطقية يمكن أن تستثمر في معالجة متعددة الأبعاد مما يخالف الافتراضات القالبية لمستويات المعالجة. وفي السياق نفسه أكدت بعض الأبحاث تأثير الصياغة المفهومية في الصياغة المعجمية، فالانتقاء المعجميّ يتم بالنظر إلى مجموع الدخلات المتعالقة دلاليًّا. وفي إطار دعم مسار أو اتجاه تفعيل آليات المعالجة من الأعلى إلى الأسفل أكدت مجموعة من الدراسات أن الكلمات الملتبسة الدلالة لا توجد في المعجم الذهنيّ في شكل وحدات منفصلة، بل توجد وحدة معجمية واحدة ملتبسة وأثناء عملية الإنجاز تُنشط كل الدلالات ثم يحتفظ بالدلالة المناسبة للسياق قبل عملية المعجمة.

ولقد بنى إلمان *(Elman)*[13] نموذج الأثر على خلفية معرفية اقترانية، يشتغل نموذجه انطلاقًا من ثلاثة مستويات: مستوى السّمات ومستوى القطع

(13) *Elman, j l, McClelland, j l, 1984, The interactive action model of speech perception, in N, Lass (ed) Language and speech, New york, Academic.*

الصوتية ومستوى الكلمات، وتعتبر هذه المستويات شبكة من العُجَر تحمل قيمة رقمية ومستوى تنشيطيًا (Activation) ترتابط العُجَر فيما بينها استنادًا إلى توافق معلوماتها أو عدم توافقها، وتقترن كل وحدة في النظام الشبكيّ بوحدات أخرى، توصف ترابطات الوحدات بالقوة أو الثقل، فتنشيط عُجْرَة معينة يعتمد على قوة الترابطات بين العُجَر، فهي إما مثيرة أو كابحة. وقوة التنشيط تعتمد على كثرة الاستعمال الذي يقوي بدوره الترابط بين عُجَر الشبكة. وتبعًا لهذا النموذج يخضع الدخل الحسيّ السمعيّ لتحليل في مستوى السمات الصوتية فتُنشط العُجَر التي تتضمن السّمات الصوتية ، وتُربط عجر السّمات بعجر القطع الصوتية عبر الإثارة، وذلك إذا تضمنت القطعة الصوتية الملامح المقترنة بها، وإلا فإن مسار الاقتران يتم كَبْحه. وفي مستوى آخر تُقرن عجر القطع بعجر الكلمات التي تحتوي تلك القطع. فإذا اخترنا عجرة القطعة / ر / ستثير الشبكة عجر الكلمات مثل: "رأس"، "رمل"، "سمر" ...كما تقترن عجر الكلمات فيما بينها. ولقد استعمل هذا النموذج في معالجة ظاهرة التعدد الدلاليّ ورفع اللبس الدلاليّ لبعض المفردات التي تقترن بأكثر من معنى بحسب السياق والعنونة المقولية، ففي البداية نبدأ بالعنونة المقولية ثم يبدأ انتشار التنشيط من العنونة المقولية في اتجاه عجر معاني الكلمة، فيرتفع اللبس من خلال مسار كبح المعاني المتنافسة بفعل تأثير السياق التركيبيّ والدلاليّ. فإذا أخذنا كلمة "عين" في اللغة العربية سنجد أن النموذج يبني في المستوى الأسفل عنونة مقولية /س/، ثم ينتشر التنشيط الدلاليّ لمعاني هذه العجرة من الاقتران بعجر معاني الكلمة "عين الماء" عين: الحاسة البصرية "العين: الجاسوس "عين القوم: أخيرهم"، ومن مزايا هذا النموذج مقارنة بالنماذج التسلسلية إمكانية تعديل المعلومات اللاحقة للسابقة، لأنه نموذج تفاعليّ لا يقر باتجاه محدد للمعالجة. وفي هذا السياق يمكن للمستمع أن يعالج أخطاء النطق أثناء تلقي رسالة صوتية تتضمن أخطاء في النطق السليم للكلمة، واستعمال آليات ترميم الفونيم.

واستنادًا إلى النماذج المشار إليها سنقدم معالجة لظاهرة النفاذ المعجميّ وتنظيم الذاكرة الدلالية. فيما يتعلق بالنفاذ المعجميّ، من المعلوم أن المستمع

يملك قدرة على تقطيع وتجزيء المتواليات السمعية بالرغم من السرعة في إنجاز الكلام والتشويش الذي يحيط بالمتواليات الصوتية، حيث يشغل آليات لتقطيع المتوالية الصوتية إلى وحدات صواتية دالة، ثم ينفذ إلى المعلومات المخزنة في معجمه الذهنيّ بسرعة فائقة، ويصوغ تمثيلات لسانية متعددة المستويات للمثير السمعيّ. ولقد اهتمت الدراسات المنصبة حول هندسة المعجم الذهنيّ بآليات التعرف على الكلمات، وهكذا اعتُبِر أن المستمع ينشط بمجرد النطق بالفونيمين الاستهلاليين كل الكلمات المخزنة في ذاكرته المعجمية التي تبدأ بالفونيمين، وتشكل هذه الكلمات كتيبة *(cohort)* يقصي منها ما لا ينسجم مع المعلومات الصواتية التي يستقبلها، قبل صياغة القيود التركيبية والدلالية لهذه الكلمات. ولقد أكدت دراسات أخرى في المنحى نفسه ورود القطع النهائية في إوالية النفاذ إلى المخزون المعجميّ الذهنيّ، نظرًا إلى أهميتها في إوالية التذكر. وتنحو مقاربات أخرى في اتجاه تأكيد دور البنية التطريزية والسمات الصواتية في عملية النفاذ المعجمي؛ أي أن المستمع لا يستعمل في عملية التمثيل الذهنيّ متواليات من القطع أو الفونيمات، بل يستعمل نظامًا من السّمات والبنى التطريزية التي تتضمن المحيط النغميّ للمتوالية الصوتية كملمح لتسهيل عملية التعرف على المداخل المعجمية. ومن الظواهر التي استأثرت بالاهتمام ظاهرة الحذف الصوتيّ؛ ذلك أن المستمع ينجح في استعادة الصوتية المحذوفة مستعملا إواليات لسانية وسياقية.

وثمة قضايا أخرى تطورت في السنوات الأخيرة في دراسة المعجم الذهنيّ تحاول أن تجيب عن أسئلة مخصوصة، من قبيل: هل هناك معجم واحد أم معاجم متعددة؟ فخصائص الوحدات المغلقة مثل الحروف والمورفيمات المنفصلة مقارنة بالوحدات المعجمية المفتوحة مثل الصفات والأفعال لا تخضع لرائز التواتر في عملية النفاذ، وبالتالي ثمة مسوغ لآليات التخزين، فهل تخزن

بشكل منفصل أم هناك معجم واحد؟ وهل هناك معجم خاص بالكلمات المسموعة وآخر مرتبط بالكلمات المرئية؟ وبالتالي يكون النفاذ مزدوجًا للمعجم؛ أحدهما للمداخل المسموعة والآخر للمرئية[14]، وبذلك تشتغل المسارات بشكل متواز أثناء النفاذ المعجميّ. وإذا كانت مختلف أنواع المعالجات المفترضة في التسنينات التي يبنيها الذهن كتمثيلات لسانية عبارة عن إواليات (ميكانيزمات آلية) تنفلت من الوعي، فالدراسات التجريبية أكدت أن مسار النفاذ إلى المعجم يتضمن مستوى من المعالجة يخضع لمراقبة وعي المستمع أو المتكلم وبشكل أخص الافتراضات حول السياق والعالم.

لا تمثل هذه الحصيلة المقدّمة إلا جزءًا من الأبحاث التي تنجز في مختبرات العلوم المعرفية المتعددة التخصصات. وما أنجز حول المعجم الذهنيّ للمتكلم العربيّ ما زال يشكو من قلة الدراسات وندرتها. وتجدر الإشارة إلى بعض الأعمال التي قدّمت في هذا الصدد مثل أبحاث الإدريسي وبروني[15] (*Prunet et Idrissi*) اللذيْن بيَّنا، من خلال أبحاثهما حول بعض حالات أمراض الحبسة، أن التمثيل الذهنيّ للكلمة يتعامل مع الجذر كوحدة مخزنة بشكل منفصل عن الهياكل الوزنية، وقد يوازي ذلك ما أنجز حول المتكلم العبراني في دراسات نفس لسانية حيث تبين أن بعض المصابين بالحبسة يقلبون صوامت الجذور ويحافظون على البنية الصائتية التي لا تتغير في مسارات الإنجاز. ولذلك انعكاسات على البناء الصرفي للأفعال والمشتقات الذي يقتضي التمييز بين

(14) ينظر:

Ferrand, L, 2001, la production de la parole une vue d'ensemble, in psychologique française, N 46- 1, pp3- 15.

Segui, J, 1992, le lexique mentale et l'identification des mots écrits: code d'accès et rôle du contexte, in langue française, n95, pp69-79.

(15) *Prunet, Jean-François, Renée Béland, and Ali Idrissi. 2000, The mental representation of Semitic words. Linguistic Inquiry 31:609–648. On the Mental Representation of Arabic Roots Ali Idrissi Jean-François Prunet Renée BélandIn linguistics inquiry, volume39, n2, 2008, pp221- 251.*

مستويين منفصلين: التخزين والحوسبة؛ فمسارات تكوين النسبة وبعض الجموع والتصغير في اللغة العربية تستلزم نظامًا حوسبيًّا خلافًا لبعض الوحدات التي تخزن في الذاكرة ولا تستدعي آليات حسابية مضبوطة.

ثانيا. التقييس الحاسوبيّ:

سعت علوم الذكاء الاصطناعيّ إلى بناء نماذج وبرمجيات تحاكي الأنشطة الذهنية البشرية. وقد عبَّر عن هذا المنحى علماء النفس (السيكولوجيون) المعرفيون الذين ما فتئوا يستعينون بتقنيات علوم الحاسوب، مثل : الخطاطات والمعادلات الرياضية، لنمذجة عمليات التفكير الإنساني. فالتقييس يتجه نحو بناء آلة معرفية افتراضية تنمذج المعمارية المعرفية في كليتها أو في تفاصيلها الجزئية على الرغم من اختلاف عتاد الذهن والحاسوب؛ فإذا كان الذهن جهازًا عصبيًّا ذا أساس أحيائيّ (بيولوجي)، فإن الحاسوب نظام إلكتروني أساسه اصطناعيّ. وعلى الرغم من هذا التباين فقد استعمل التقييس الحاسوبيّ في دراسة المعجم الذهنيّ، مثل تقييس الأخطاء الكلامية في الإنجاز، أو تقييس زمن الإجابة (التعرف على الكلمات)، وقد استعملت النماذج الحاسوبية التي ترصد مسارات إنجاز الكلمات مجموعة من الوحدات التمثيلية تسمّى العصبونات الاصطناعية، تمثل هذه الوحدات للمعلومات الواردة في السلوك المدروس وتقيس درجة التفعيل (Activation) ومدته الزمنية ومسار تطوره في الشبكة العصبونية الاصطناعية. ويمكن أن ينتج تمثيل وحدات النموذج (العصبونات الاصطناعية) إما بطريقة موضعية أو موزعة. فتفعيل معلومة لسانية مثل اجتلاب دخلة معجمية ككلمة "مكتب" مثلا، تتكفل بهذه العملية مجموعة من وحدات الشبكة، وستعمل هذه الوحدات مجتمعة على تسنين معارف لسانية مختلفة بطريقة متسلسلة أو متفاعلة بحسب النموذج المتبنى في آليات التفعيل، ويفترض النموذج أن كل وحدة تأخذ قيمة رقمية عندما تُفَعَّل، وقيمة الوحدات المفعلة تعتمد على القيم التي تأخذها وحدات أخرى في النموذج، فالوحدات مترابطة وينتج عن هذا الترابط ما يصطلح عليه بانتشار التفعيل، وقيم الوحدات

إما كابحة داخل نفس المستوى أو مثيرة بين المستويات. فاختيار وحدة صوتية بملمح صوتي معين يكبح إمكانية اختيار الوحدة نفسها بملمح آخر، لكن الوحدات عندما تصل إلى عتبة معينة من التفعيل فإنها تثير وحدات أخرى تفعل بدورها، وهكذا فالتفاعل بين التسنينات الصوتية والصرف-صواتية والتركيبية للوحدات المعجمية يعتمد آلية التفعيل والإثارة بين المستويات التي لا تعتبر إلا وحدات داخل شبكة عصبونية معقدة، ولقد استعملت النماذج الاقترانية هذه الصيغة في التقييس، وتبنتها بعض النماذج التفاعلية في المعجم الذهنيّ استنادًا إلى أبحاث عصبية لسانية وعصبية أحيائية (نورو - لسانية ونوروبيولوجية)، فالشبكات العصبية المتخصصة في معالجة المعلومات اللسانية مترابطة، وهكذا فالتشوهات الدماغية التي تلحق منطقة متخصصة في معالجة صنف من المعلومات اللسانية قد تكبح نقل مسار التفعيل مما يجعل دوائر المعالجة لا تعمل بشكلها الاعتيادي. وتنقسم نماذج تقييس المعجم الذهني إلى قسميْن رئيسَيْن:

1. نماذج تهتم بالجانب الهندسيّ؛ أي شبكات التنظيم والمعارف الصريحة، ولا تدرس سوى خرج مسارات المعالجات داخل المعجم الذهني، حيث تبني تمثيلات للمعارف الدائمة؛

2. نماذج تدرس سيرورات اشتغال المعجم الذهنيّ مركزة على الجانب الوظيفيّ والمعارف الإجرائية. وتسعى النماذج التقييسية في هذا الإطار إلى بلورة نموذج للاشتغال المعرفيّ، وتعيين سيرورة أنساق المعالجة الفرعية في عملية الإنجاز والفهم، وشكل تنظيمها داخل معمارية وظيفية. وينبغي أن تستجيب هذه النماذج لمبدأين: مبدأ المعقولية الأحيائية (البيولوجية) والعصبية (النورولوجية) من جهة ومبدأ الكفاية الحاسوبية من جهة أخرى، فمراحل المعالجة التي تنجزها الأنساق الفرعية المتخصصة في التسنينات اللسانية للدخلات المعجمية ينبغي أن تنسجم مع نتائج تحليل حوسبيّ معين يحدد المراحل

الأساسية التي يجب أن يسلكها أي نظام أحيائيّ (بيولوجي) أو اصطناعي لتحقيق نشاط معرفيّ معين.

ويظل تقييس المعجم الذهنيّ محفوفًا بمجموعة من المشاكل نشير باقتضاب إلى بعضها:

1. لا يمكن من الناحية الأنطولوجية مماثلة نماذج التقييس بنماذج الاشتغال النفسيّ (السيكولوجي) والعصبيّ (النورولوجي) الفعلي للمسارات التمثيلية التي ينجزها الدماغ لمعالجة المعارف اللسانية المقترنة بالمعجم الذهني. وبالرغم من وجاهة الطرح الأنطولوجي إلا أن العلوم المعرفية ما فتئت تطرح حلا إبستمولوجيا يتمثل في فرضية الملاءمة المتعددة والمزاوجة بين الذكاء الاصطناعي والتمثلات الطبيعية المستعملة في السيكولوجيا والبيولوجيا العصبية واللسانيات. فلا مناص من مقاربة متعددة التخصصات تنبني على تعاون بين علم الأعصاب اللسانيّ واللسانيات المعرفية كعلوم تشتغل على التمثيلات الطبيعية وتمتلك آليات لنمذجة المعارف وافتراضات لاستثمارها في الأنظمة الاصطناعية.

2. تمثل نظريات الذكاء الاصطناعي سندًا إمبريقيا لنماذج المعجم الذهني لتبرير معطياتها التجريبية وبالتالي يتحقق التعاون المنشود بين اللساني الذي يحلل الظواهر ويبني أنساقا صورية لصياغتها، والنفسي (السيكولوجي) الذي ينمذجها، والإعلامياتي الذي يحولها إلى الحاسوب.

وتعكس العلوم المعرفية هذا التعقيد بامتياز، فالبرامج الحاسوبية التي تعمل على تقييس العمليات المعرفية التي تتم في الدماغ تشتغل على معطيات بموجب خوارزمات اصطناعية تنتمي إلى اللغة الواصفة للبرنامج الحاسوبي، ويفترض في هذه الخوارزمات تحقيق كفاية تمثيلية تتحدد في توافقها مع

التمثيلات الذهنية والعصبية وسيرورة اشتغالها في الدماغ، فالاشتغال برائز التقييس الحاسوبيّ يشكل معيارًا لروز الكفاية التجريبية للنظريات التي تفترض بنيات ومسارات وسلوكات محددة، وبالتالي فالكفاية الأنطولوجية للنظرية لا تقاس بآليات مباشرة، لأن البناء النظريّ العلميّ يعمل على بلورة مقاييس معقدة لاختبار المسلمات والفرضيات، فتعقيد النسق النظريّ الذي يتشكل من تقارير تجريبية معقدة ونماذج تقييسية ونظام تفسيريّ معقد للمعطيات يجعل مسار العبور من النظرية نحو الواقع مسارًا تتوسطه حلقات متداخلة ومتعددة في الآن نفسه(16).

ما فتئت العلوم المعرفية تطرح قضايا التقييس *(Simulation)* والتي تنبني على نمذجة السيرورات الإدراكية العصبية والمعرفية للدماغ(17) وتقييس مسارات الإنجاز والفهم اللغويّ التي تتضمن تشفير (Encoding) المعلومات اللسانية ومعالجتها بالإضافة إلى التخزين والاسترجاع. فالملكات الذهنية المرتبطة بالإنجاز اللغويّ تبني تمثيلات ذهنية أثناء المعالجة *(Processing)* تتم وفق مسارات مضبوطة ومنتظمة.

يستلزم التقييس والمحاكاة ثلاثة مستويات للاستدلال:

+ **مستوى تمثيليّ مجرد**: يبني من خلاله اللساني مسارات معينة للتمثيل اللغوي؛

+ **مستوى معرفيّ** (*Cognitive*) يبين مدى توافق هذه التمثيلات مع مسارات المعالجة الذهنية التي ينجزها المتكلم أثناء بناء التمثيلات الذهنية اللسانية؛

(16) *P. Thagard, Philosophy of psychology and cognitive science, p16.*

(17) ينظر من أجل التوسع: احمد الملاخ، حافظ إسماعيلي العلوي، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص ص111 – 112.

+ **مستوى عصبيّ**: يكشف النظام العصبيّ؛ أي الأساس المادي الذي يتم تفعيله في الدماغ، والذي يتزامن مع اشتغال التمثيلات الذهنية.

إن تفاعل المستويات الثلاثة في الاستدلال أضحى ضرورة تصورية لإدماج اللسانيات في العلوم المعرفية، فتوحيد هذه المستويات عبر تضافر جهود اللّسانيين وعلماء النفس والأعصاب المعرفيين غدا من أبرز المهام إلحاحًا في العلوم المعرفية المعاصرة. ويمثل التقييس الحاسوبيّ إطارًا منهجيًّا لتمثيل اشتغال العمليات الذهنية على أجهزة اصطناعية صُمّمت برامجها لتقييس مختلف سيرورات الذهن في معالجته للمعلومات، ويمكن أن يصطلح على هذا التصور: **الفرضية القوية للتقييس**، أما **الفرضية الضعيفة للتقييس** فتكمن في استعمال المحاكاة الحاسوبية لتأكيد الافتراضات وتبيان حدود تماسك التحليلات والعمليات، التي يفترضها النموذج بشكل قبلي قبل اشتغاله على الحاسوب، وقبل اتساقها، فالتقييس هنا رائز لإثبات صلاحية النموذج ومدى بساطته ودقة صورناته ومرونة اشتغاله على الحاسوب.

قضايا المصطلح البلاغيّ في المعجم الحديث

د. بن عيسى بطاهر(*)

مقدّمة:

يسعى هذا البحث إلى دراسة المصطلح في المعجم البلاغيّ الحديث؛ فهو من أكثر المصطلحات اللّغوية التي أولاها البلاغيون والنقّاد القدماء عناية كبيرة بالحدّ والاستدلال، فكانت الأكثر كمًّا ونوعًا بين علوم العربية كلّها، وترتّب عن ذلك ضرورة مُلحّة لصناعة معاجم خاصّة به في العصر الحديث، من شأنها أن تيّسر على الباحثين سبل الوصول إليه، وطرائق الإفادة منه في الدراسات الحديثة.

لقد صدّرنا هذا البحث بتمهيد تناولنا فيه – بإيجاز – إشكالية المصطلح في كتب التراث، وإشكالية التصنيف المعجميّ لهذا المصطلح، ثمّ تحدّثنا عن أبرز المعاجم المتخصّصة في هذا الشأن، ثمّ درسنا بشيء من التفصيل معجم المصطلحات البلاغية لأحمد مطلوب، وهو أحد أهمّ المعاجم التي عرفت انتشارًا واسعًا بين الدارسين؛ لأنّه جامع لأغلب المصطلحات البلاغية التي عرفها الموروث البلاغي القديم، كما تميّز بمنهجه الميسّر في ترتيب المادة المعجمية، وتقديم التعريفات والشروح، مع الإحالة إلى مصادرها المختلفة.

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة (الإمارات).

وقد حَظي هذا المعجم باهتمام الدارسين؛ لأنّه من أفضل المعاجم مادةً ومنهجًا وتوثيقًا، وأمّا الدراسات التي اعتنت بدراسته وعرضه فلم نعثر سوى على دراستين، أولاهما: دراسة وليد خالص "مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين"، وقد سعى إلى مقارنة هذا المعجم مع معجم بدوي طبانة "معجم البلاغة العربية"، وحاول الكشف عن منهجهما في التناول، والمآخذ التي أخذت على كليهما، وأقترح في النهاية مقترحات لإنتاج معجمين آخرين بديلين عنهما. وأمّا الدراسة الثانية فهي "قضايا المصطلح البلاغي" لمحمد علي الصامل، وقد بيّن فيها أسباب كثرة المصطلح البلاغي، وعرض لأبرز المعاجم البلاغية الحديثة، وتناول مناهجها بالنقد والتقويم.

وينطلق هذا البحث من النتائج التي توصّلت إليها تلك الدراستان، وذلك لمراجعة الأسس المنهجية التي قام عليها هذا المعجم، والإشكاليات التي أثيرت بشأنه، من حيث المادّة العلمية، والمنهج المتبّع في التعريف والشرح، والإحالة والتوثيق، والتمثيل والاستشهاد، مع الإشارة إلى بعض المآخذ التي أخذت عليه، مثل التكرار، والمصطلح المتداخل، والمصطلح المركّب، وإشكالية الزيادة أو النقص في المعجم، كما تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: هل يمكن أن يُلبّي هذا المعجم حاجة الدارسين في عصرٍ تطوّرت فيه المفاهيم والمصطلحات كثيرًا في ظلّ اللّسانيات والأسلوبيات الحديثة؟ وهل هناك تصوّر ما عن معجم جديد للمصطلح البلاغيّ يجمع بين الموروث القديم والمعطيات العلمية الجديدة؟.

(1) إشكالية المصطلح البلاغيّ في كتب التراث

عرف التراث البلاغي منذ نشأته الأولى أهمّية تأسيس العلوم وتطويرها من خلال العناية بالمصطلح؛ فقد بنى البلاغيون مفاهيمهم ونظرياتهم التأسيسية لعلم البلاغة اعتمادًا على مبدإ الحدّ والاستدلال؛ فعنوا بالاصطلاح المنهجيّ

الذي ينطلقون منه إلى الكشف عن الأسرار البيانية في الكلام، وتوصلوا إلى أنّ المصطلح هو السبيل الذي يتوسّل به الإنسان إلى منطق العلم؛ لأنّ السجلّ الاصطلاحيّ كما يقول المسدّي: هو "الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سُورَه الجامع وحصنه المانع؛ فهو كالسّياج العقلي الذي يرسي حرماته رادعًا إياه أن يلامس غيره، وحاظرًا غيره أن يلتبس به"[1].

وقد كان منهج البلاغيين في صياغة المصطلحات مبنياً على التحديد الدلاليّ الدقيق، والشرح والتوضيح من خلال الشواهد والأمثلة من القرآن الكريم والنصوص الأدبية الراقية، أمّا الهدف من ذلك فكان توفير قدرٍ من الأدوات الإجرائية التي تساعد على تأويل النصوص الأدبية، وفهمها وتذوّقها، والحكم عليها بمعايير محدّدة، بعد أن كان يُحكم عليها بمعايير انطباعية تخضع للانفعال والأحكام الشخصية. لقد شكّل المصطلح إحدى العتبات والمداخل الأساسية للنصّ الأدبي، وبامتلاكه يمتلك المُتلقي المفتاح الحقيقي للدخول إلى عالمه وفهم مكامنه، ولعلّ طبيعة هذا الإدراك بأهمّية المصطلح ومكانته هو الذي كان وراء احتفاء النقّاد والبلاغيين به لدرجةٍ جعلته يبسط سلطته على النصّ، ويفرض نفسه عتبةً لا يمكن تجاوزها أو تخطّيها[2].

لقد تنافس البلاغيون منذ وقت مبكر على وضع المصطلحات، فأنتج قدامة بن جعفر ثلاثة عشر مصطلحًا جديدًا، أضافها إلى سابقيه كالجاحظ وابن المعتز، وبلغت ستةً وثلاثين مصطلحًا مع أبي هلال العسكري، ثمّ تضاعفت أعدادُها مع ابن رشيق القيرواني فبلغت ستين نوعًا، وبلغت مع العلوي وابن أبي الإصبع المصري إلى أكثر من مائة، وتنافس البديعيون في اختراع مصطلحات جديدة كثيرة، وسرعان ما ترتّب عن هذه المنافسة زيادة في العدد جعلت علم

(1) المسدي عبد السلام، صياغة المصطلح وأسسها النظرية، سلسلة بحوث ودراسات، بيت الحكمة قرطاج، تونس، ص27.

(2) جعنيد عبد الرزاق، المصطلح النقدي قضايا وإشكاليات، عالم الكتب الحديث، إربد (الأردن) 2011م، ص11.

البلاغة أكثرَ علوم اللغة العربية حجمًا في هذا الجانب؛ فقد زاد عدد تلك المصطلحات (مع المكرّر) على الألف، وأمّا أسباب ذلك فراجعة بالدرجة الأولى إلى مناهج البلاغيين في النظر إلى مسائل البلاغة المتنوّعة، فمع تطوّر علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع احتاج العلماء إلى الكثير من المصطلحات للدلالة على تلك المسائل المختلفة، ولكن تبقى المنافسة العلمية والرغبة في الإضافة والتميّز، والحرص الشديد على اتباع منهج التفريع والتقسيم في تناول مسائل العلم، هي أبرز أسباب هذه الظاهرة.

(2) المصطلح البلاغيّ وإشكالية التصنيف المعجميّ

لقد نتج عن ظاهرة تنوّع المصطلح البلاغي وكثرته الكثير من الإشكاليات عند صانعي المعجم في العصر الحديث، ولكنّ هذه الكثرة لم تكن هي الإشكالية الوحيدة؛ فقد كان الترادف بين المصطلحات، والاختلاف في دلالات المصطلح الواحد، والخلط بين بعض العنوانات والمصطلحات، والتعبير ببعض العبارات والأوصاف بوصفها مصطلحات، فضلًا عن اختلاف مناهج البلاغيين وتباينها في مدّة زمنية قاربت العشرة قرون، كلّ ذلك شكّل أبرز الصعوبات التي واجهت الباحثين في صناعة المعجم، وقد ذكر بدوي طبانة – الذي كان رائدًا في صناعة المعجم البلاغي – في مقدّمة معجمه إلى تلك الصعوبات، وأكّد أنّ معجمه هذا أخذ من الوقت والجهد ما يربو عن عشرين سنة[3].

وتعدّ إشكالية التصنيف والترتيب من أهمّ الإشكاليات التي تواجه صانعي المعجم، ولا سيما مع المصطلح البلاغيّ الذي يجد الباحث عناءً في جمعه من كتب التراث البلاغي والنقدي، ثمّ يقف بعد ذلك حائرًا أمام طريقة تصنيفه وتوزيعه في صورة مناسبة للقارئ المتخصّص أو غير المتخصّص، وهنا سيجد نفسه أمام خيارات كثيرة للتصنيف ثمّ الترتيب، فيمكن أن يصنّفه حسب

(3) طبانة بدوي، معجم البلاغة العربية، دار المنارة، جدّة، دار الرفاعي، الرياض، 1988م، ص12.

التقسيم الثلاثيّ للبلاغة: المعاني، والبيان، والبديع، ويمكن تصنيفه في مجموعات أسرية يربطها رابط ما دون الالتفات إلى التقسيم الثلاثي، ويمكن تصنيفه حسب أهمّيته واطّراده بين العلماء، ويمكن ترتيبه بالاعتماد على الترتيب الألفبائيّ، أو الدلاليّ، والعشوائيّ.

فالترتيب الألفبائي هو الذي ترتّب بمقتضاه المادة الاصطلاحية حسب حروف الهجاء، وهو الترتيب المناسب للمادة الاصطلاحية الكثيرة في تراثنا البلاغيّ والنقديّ. أمّا الترتيب الدلاليّ فهو الذي ترتّب فيه المادة حسب العلاقة الدلالية بين الألفاظ؛ أي بحسب قربها في المعنى من كلمة المدخل أو بعدها عنها. أمّا الترتيب العشوائيّ فهو الترتيب الذي لا يخضع لنظام معيّن، وإنّما يعمد الباحث إلى تقسيم المصطلحات وفق عائلات معيّنة مثل العائلة المجازية، والعائلة الصوتية، والعائلة العروضية، والعائلة التركيبية، ومصطلحات السرقة الشعرية...[4]. ويفضّل كثير من الباحثين الترتيب الألفبائي الذي يحقّق قدرًا من التيسير على القارئ في الوصول إلى مداخل المصطلحات، وهو الطريقة المناسبة لترتيب المادة الاصطلاحية المعتبرة في تراثنا البلاغي القديم، وهو المعتمد عند بدوي طبانة، وأحمد مطلوب، والشاهد البوشيخي وغيرهم في العصر الحديث.

(3) معاجم متخصّصة في البلاغة العربية

عرفت الصناعة المعجمية تطوّرًا كبيرًا في العصر الحديث، فهي مظهر حضاريّ مهمّ يعبّر عن الثقافة الإبداعية التي تتجلّى في تنمية المهارات الفكرية والتطبيقية في مجال علميّ معيّن، ولعلّ وصف هذا العمل بالصناعة يذكّرنا بقول ابن خلدون الذي عرّف الصناعة بأنّها: "ملكةٌ في أمرٍ عمليّ فكريّ"[5]؛ أي أنّها علمٌ تطبيقيٌّ يؤدي إلى اكتساب المهارة التي تمزج بين العلم والعمل. ومن هنا كانت صناعة المعجم موهبة ومهارة ومعرفة، وهي فضلاً عن ذلك "مَسلكٌ

(4) جعنيد، المصطلح النقدي، ص31.

(5) مقدمة ابن خلدون، ط5، دار القلم، بيروت 1994م، ص399.

لغويّ عسير؛ ذلك أنّ صاحبها محتاج إلى جملة مواد لغويةٍ وأدبيةٍ وتاريخيةٍ، ومعارف أخرى تتصل بهذه من قريب أو بعيد"[6].

وإذا كانت المعاجم اللغوية العامّة تهتمّ باللغة بصورة عامّة، فإنّ المعاجم المتخصّصة تهتمّ بنوع خاصّ من اللّغة، ولها أنواع كثيرة من أشهرها معاجم مصطلحات العلوم والفنون[7]، فهي معاجم موّجهة بالأساس إلى أهل الاختصاص؛ لأنّ المصطلحات هي "نظام من الدوال مشتقّ من دوال اللّغة التي يتداوله بها أهله، فالثبت المصطلحيّ هو مجموعة الألفاظ التي حوّلت عن دلالتها الأولى لتختصّ بها دلالات فنية تدرك بسياقها العلميّ"[8].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ المجامع اللّغوية العربيّة قد أولت أهمّية كبيرة للمعاجم اللغوية العامّة والمعاجم المتخصّصة، وكثيرًا ما كانت توصي بضرورة "تيسير اللغة متنًا وقواعدَ وكتابةً، ورسمَ حروف، وتهذيبَ المعجم اللغوي وتطويره وصياغته صياغةً جديدة في ضوء المنهج العلميّ الحديث للتأليف المعجميّ، ووضع مُعجمات متخصّصة في شتّى العلوم والفنون، وإحياء التراث الأدبيّ واللغويّ"[9].

لقد أصبحت هذه المعاجم المتخصّصة ضرورة حضارية نظرًا إلى تطوّر العلوم، وكثرة الروافد الثقافية، وتوسّع الدراسات في مجالات المصطلح العلميّ في كلّ فنٍّ من الفنون، ولمّا كانت رغبة الدارسين في تيسير الوصول إلى المعلومات تزداد يومًا بعد يوم، كان لزامًا على الباحثين التفكير في إيجاد معاجم متخصّصة لتلبّي هذه الحاجات المتزايدة. وأمّا عن وظيفة هذه المعاجم فهي في "مساعدة القارئ على معرفة معاني لغة حقل معيّن من حقول المعرفة ومصطلحاته"[10].

(6) السامرائي، إبراهيم، في الصناعة المعجمية، دار الفكر، عمّان (الأردن)، 1998م، ص6.
(7) عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص39.
(8) المسدي، عبد السلام، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م، ص87.
(9) قنيبي، حامد صادق، المعاجم والمصطلحات، الدار السعودية، جدّة، 2000م، ص112.
(10) القاسمي، علي، علم اللغة وصناعة المعجم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1991م، ص46.

لقد حظي كلّ علم من علوم العربيّة بمعاجم خاصّة، وكان للبلاغة العربية نصيبٌ لا بأس به من تلك المعاجم، وسنكتفي بذكر ثلاثة منها هي – في الغالب – أبرزها وأكثرها تداولاً بين الدارسين، وهي حسب الترتيب الزمني:

1 – معجم البلاغة العربيّة لبدوي طبانة، وقد طبع الجزء الأول منه سنة (1975م)، والثاني سنة (1977م)، وأعيدت طباعة الكتاب كاملاً سنة (1982م) بعد إضافة ثلاثة وعشرين مصطلحًا، ليصبح عدد المصطلحات فيه تسعمائة وستة وعشرين (926) مصطلحًا. وقد اتَّبع مؤلفه طريقة المعاجم اللغويّة في ترتيب مادته، فوَضَعَ المصطلحَ حسب جذره اللغويّ، فمصطلح (استفهام) – مثلاً – أورده في (فهم)، ويغلب على هذا المعجم إيراد المادة العلمية من أقوال العلماء دون توثيق، ودون تعليق من المؤلّف ما عدا مواطن قليلة منه[11].

وعلى الرغم من حيازة هذا المعجم قصب السبق، والجهد المبذول فيه، فإنّ للدارسين مآخذَ كثيرةً عليه، لعلّ من أبرزهم عبده قليقلة الذي ألّف كتابًا في نقده[12]، وفيه ملحوظات جديرة بالعناية على الرغم من تحامله الواضح على مؤلّف المعجم.

2 – معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها لأحمد مطلوب، وأصل هذا المعجم دراسة بعنوان "مصطلحات بلاغية"[13] نشرها المؤلّف سنة (1972م)، ودرس فيها خمسة مصطلحات كبرى في البلاغة العربية، هي: الفصاحة، والبلاغة، والمعاني، والبيان، والبديع. وذكر أنّ هذه الدراسة كانت نواةً أساسيةً لمعجمه الكبير القائم على المنهج التاريخيّ[14].

(11) الصامل، محمد علي، قضايا المصطلح البلاغي، ط1، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2007م، ص 15.

(12) معجم البلاغة العربية نقد ونقض، ط1 دار الفكر العربي، القاهرة 1412هـ.

(13) مصطلحات بلاغية، ط1 مطبعة العاني، بغداد 1972م.

(14) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2000م، ص8.

وطُبع الجزء الأول من هذا المعجم سنة (1983م)، ثمّ الثاني سنة (1986م)، ثمّ الثالث سنة (1987م)، ثمّ طُبع في مجلّد واحد سنة (1993م)، ويُعدّ هذا المعجم من أوسع المعاجم البلاغية مادةً، وأفضلها منهجًا كما سيأتي الحديث عنه في المباحث الآتية.

3 – المعجم المفصّل في علوم البلاغة لإنعام فوال عكاوي، وقد اشتمل على ثمانمائة واثنين وأربعين (842) مصطلحًا بلاغيًا، و"مع ما فيه من جهد إلاّ أنّه لا يصل إلى مستوى معجم أحمد مطلوب، لا من حيث عدد المواد، ولا توثيق مصادرها، ولم يستوف الرجوع إلى المصادر البلاغية التي رجع إليها كلّ من بدوي طبانة وأحمد مطلوب"[15].

المعاجم	المؤلف	عدد المصطلحات
معجم البلاغة العربية	بدوي طبانة	926
معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها	أحمد مطلوب	1087
المعجم المفصّل في علوم البلاغة	إنعام فوال عكاوي	842

(4) معجم المصطلحات البلاغية، الأهداف والمسوّغات

علم البلاغة العربيّة أحدُ علوم اللّغة العربيّة الغنيّة بالمصطلحات والنّظريّات، ولذلك رأى صلاح فضل أنّه أحقّ علوم العربيّة بتسمية "علم"[16]؛ وذلك لما فيه من علمية واضحة في مناهجه ومصطلحاته، وهو من العلوم التي

(15) الصامل، قضايا المصطلح البلاغي، ص18.

(16) علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، القاهرة، دار الشروق، 1998م، ص177، 178.

كان لا بدّ أن تصنّف مصطلحاته في معجم شامل، وقد بدأ بدوي طبانة هذا المشروع بإصداره "معجم البلاغة العربية"، وسار أحمد مطلوب على النهج نفسه وأصدر معجمًا عن المصطلح البلاغيّ ولكن بمنهج مغاير، فهو يرى أنّ "المصطلحات أساس الدراسات العلمية؛ لأنّها ترسم معالمها وتوضّح مبادئها، والبلاغة العربية من الفنون التي استقرّت أصولها، وتحدّدت قواعدها، وأخذت مصطلحاتها معانيها"[17]، ومن هنا فإنّ "أوّل خطوةٍ إلى التراث البلاغيّ دراسة مصطلحاتها وتطوّرها وإبرازها في ثوبها العربيّ الأصيل، ولن يتمّ ذلك إلاّ بوضع معجم يجمع جزئياتها وينسّقها في عرض تأريخي يُظهر تطوّرها ويُحدّد معالمها"[18].

ومعجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها لأحمد مطلوب أحدُ المعاجم المتخصّصة التي تُعنى بأحد فروع العلم، وهي التي يُسمّيها بعضهم بمعاجم المصطلحات، لأنّها تهتمّ بحصر مصطلحات علمٍ معيّن، أو فنٍّ قائم بذاته، وتشرح مدلول كلِّ مصطلح حسب استعمال أهله والمختصّين به[19].

وقد أشاد بهذا المعجم أكثرُ من دارس؛ ذلك أنّه كما يرى الصامل "من أوسع المعاجم البلاغية وأفضلها شمولاً للمصطلحات، وتنظيمًا لها، وربطًا بين المتشابه منها، وإن اختلفت تسميته، وأكثرها دقّة في توثيق المصطلحات من مصادرها"[20].

وقد بيّن مطلوب هدفه من تأليف هذا المعجم، وذكر أنّ وضع معجم تاريخيّ للبلاغة العربيّة أسهل موردًا وأقرب منالاً من وضع معجم تاريخيّ للّغة

(17) مصطلحات بلاغية، ص5.
(18) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص7.
(19) ظاظا، حسن، كلام العرب، دار المعارف، القاهرة 1971م، ص125.
(20) قضايا المصطلح البلاغي، ص16.

العربيّة؛ لتأخّر ظهورها في كتب ترصد أصولها[21]، فالهدف ممكن التحقيق على الرغم من الجهد الذي يتطلّبه، ويبدو أنّ الهدف الأساسيّ لهذا المعجم هو العناية بالمصطلح البلاغيّ من ناحية تطوّره التاريخيّ عبر مراحل البلاغة المختلفة.

فالسّرد التاريخيّ للمصطلح هو أساس هذا المعجم، وسيحقّق – في نظر كاتبه – الكثير من الأهداف الأخرى، فعلى غرار معرفة المصطلح في مراحله التاريخية المختلفة، سيُتيح للدارسين فرصة المقارنة بين الفنون عند العرب وغيرهم من الأقوام كالفرس واليونان والهنود، كما يقدّم للباحثين معرفة الجديد عند البلاغيين، ومدى تأثّر اللاحقين بالسابقين، كما أنّه يسهم في تقريب فنون البلاغة وربطها بالنّصوص لتكون نافعة لمن يريد أن يكتشف بنفسه هذا الفنّ قبل أن يرجع إلى مظانه ومصادره، ويسبر غورها ويقف على الأساليب[22].

ويمكن تصنيف الذين سينتفعون بهذا المعجم في ثلاث فئات:

الأولى: مؤرّخو البلاغة ومن تعنيه المقارنة بين الفنون عند العرب وغيرهم.

الثانية: المحقّقون، وهم الباحثون المتخصّصون في مجال اللغة العربية والموروث الأدبيّ.

الثالثة: دارسو البلاغة عمومًا، وهم فئاتٌ لديهم رغبةٌ في الاطّلاع على هذا العلم، واستكشاف مباحثه وعلومه المختلفة.

ولعلّ من أهمّ المسوّغات التي نبّه عليها المؤلّف أنّ هذا المعجم سيكون مرجعًا مناسبًا للراغبين في اكتشاف المصطلحات البلاغية ومراجعتها بأقلّ مجهود، ولا سيما أنّ الاطّلاع على مصادر البلاغة المختلفة قد لا يكون بالأمر السهل أمام المهتمين بالكشف عن مفاهيم المصطلح البلاغيّ، ويبدو أنّ هذا

(21) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص8.

(22) نفسه، ص10.

المسوّغ قد أثّر بصورة واضحة في منهج مؤلّفه، وطريقة تناوله للمصطلحات اعتمادًا على السّرد التاريخيّ.

1. **منهج المؤلّف في معجمه**

إنّ صناعة المعاجم فنٌّ يقوم على الخبرة والممارسة العملية التي عادة ما يتوارثها المعجميون في كلّ لغة، وهذه الصناعة تضع بين أيدينا حقائق مهمّة لا يمكن تجاهلها بشأن طبيعة المعجم ومكوّناته؛ فبناءُ أيّ معجم يحتاج إلى أربعة عناصر أساسية يمكن إجمالها في الآتي[23]:

1 – مادة المعجم (Lexical Items): والمقصود بها الكلمات أو الوحدات المعجمية التي يجمعها المعجميّ، ثمّ يرتّبها ويشرح معناها.

2 – المداخل (Lexical Entries): ويقصد بالمدخل الوحدة التي ستوضع تحتها بقيّة الوحدات المعجمية.

3 – الترتيب (Arrangement): ويُقصد به ترتيب المداخل، وكذلك ترتيب المشتقات في المعاجم اللغوية تحت الجذر الواحد أو المدخل.

4 – التعريف أو الشرح (Definition): والمقصود به شرح المعنى، أو بيان دلالة الكلمة أيًّا كان نوعها، وعلماء اللغة والمعاجم مُجمعون على أن يكون هذا الشرح أو التعريف واضحًا لا لَبْسَ فيه ولا غموض.

وقد اتّبع مطلوب منهجًا واضحًا في معجمه بعد أن حدّد هدفه وأهمّيته في الدراسات الحديثة، وسنتحدث عن هذا المنهج وأهمّيته في تشكيل هذا المعجم وفق العناصر المذكورة سابقًا، بالإضافة إلى عنصر التوثيق والإحالة الذي يعدّ أحد العناصر المهمّة في المعاجم الحديثة.

(23) خليل، حلمي، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1997م، ص20.

أ – مادة المعجم:

مادة هذا المعجم هي المصطلحات البلاغية التي أنتجها البلاغيون في مراحل البلاغة المختلفة، والمدّة الزمنية لهذه المراحل تمتدُّ من القرن الثالث إلى القرن الثاني عشر الهجريين، ومعنى ذلك أنّ هذا المعجم معنيٌّ بالموروث البلاغيّ القديم في مصادره المعروفة عند الدارسين، وليس له أيّة علاقة بمنجزات العصر الحديث في هذا الجانب.

ورأى مطلوب أنّ المنهج المناسب لتناول هذه المصطلحات هو المنهج التاريخيّ[24] ؛ لأنّه منهجٌ يمكن تطبيقه على البلاغة العربية التي تطوّرت على مدى الأجيال حتّى استقرّت مصطلحاتها عند المتأخّرين كالسّكاكيّ والقزويني وغيرهم.

ومعنى ذلك أنّ مجال هذا المعجم هو المصطلح البلاغيّ فقط، وهو المصطلح المتداوَل عند البلاغيين المعروفين في تاريخ هذا العلم، كما أنّه ذكر بعض المصطلحات النقدية التي تتداخل بين عِلْمَي النقد والبلاغة، ثمّ اتّجه بعد ذلك إلى صناعة معجمٍ للنقد العربيّ القديم[25] ذكر فيه أيضًا تلك المصطلحات المتداخلة بين العِلْمين.

اعتمد مطلوب في معجمه على منهجٍ حديثٍ في تناوُل المصطلحات البلاغية، وهو النّظر إلى المصطلح نفسه كما استقر عند أهل الصناعة البلاغية، دون الاهتمام بما طرأ عليه من زيادات على أصل الكلمة، وكان بدوي طبانة من قبلُ قد استند في تصنيف معجمه الذي أسماه (معجم البلاغة العربية) إلى الترتيب الهجائي، الذي يجرّد الكلمة من حروف الزيادة كما هو الحال في المعاجم اللغوية[26].

(24) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص8. ومصطلحات بلاغية، ص7.
(25) معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2001م.
(26) طبانة، بدوي، معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس، ص14.

ويبدو أنّ صنيع مطلوب هو الأنسب في مشروع المعجم المتخصّص؛ إذ الغرض منه التعريف بالمصطلح الشائع في العلم الذي يُعقد المعجم لأجله، ولا اعتبار ذا شأن بأصله اللغويّ أو جذره؛ فالاستفهام مثلاً هو المصطلح المقصود، أمّا أصله (فهم) فلا وجود له في هذا المعجم[27].

ج – الترتيب:

ذكر مطلوب أنّه رتّب معجمه على طريقة المُحْدَثِين التي تحقّق التيسير على الباحثين، فقال: "... وبدأتْ حروفُ الهجاء تأخذ سبيلها في الترتيب من غير التفاتٍ إلى أصل مادة المصطلح، أو ارتباط بالمعجم القديم؛ لأنّ في ذلك شيئًا من العسر لا يخدمُ الهدف، ولا يحقّق الغايةَ عند المراجعة السريعة، ولذلك وُضع (الاستفهام) قبل (الإسجال)، و(الارتقاء) قبل (الإرداف)، و(الاعتراض) قبل (الإعجاز)؛ فالأساس هو ترتيب الحروف في المصطلح كما يفعل المعاصرون حين ينسّقون الألفاظ والمصطلحات"[28].

وكثيرٌ من المعاجم المتخصّصة في العصر الحديث تتّبع هذا النهج في الترتيب؛ أي النّظر إلى المصطلح نفسه كما ورد قديمًا وحديثًا؛ لأنّها وَجدت ذلك محقّقًا للغاية التي تسعى إليها، وإدراكها أنّها تتعامل مع المصطلح كوحدة لغوية متكاملة ذات دلالة خاصّة؛ ولذلك يكون وضعها كما هي في السياق المعجميّ أفضل بكثير من تجريدها من حروف الزيادة، ووضعها في مادتها الأصلية[29].

فمعجم مطلوب أكثر سهولةً من غيره في الترتيب والتنظيم، والوصول إلى المصطلح عملية يسيرة لا تُدخل الباحث في متاهات البحث عن الجذور

(27) خالص، وليد محمود، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان (الأردن)، العدد52، كانون الثاني – حزيران 1997م، ص55.

(28) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص8.

(29) خالص، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص56.

اللّغوية للمصطلحات، بل تمدّه بالمادة كما هي في مصنّفات أهلها من البلاغيين والنقاد.

د – التعريف بالمصطلح:

بيّن مطلوب منهجه في التعريف بالمصطلح وشرحه بصورة واضحة، فبعد ذِكْر المصطلح تأتي العودة إلى المعاجم للوقوف على معناه في اللّغة، ليبدأ بعد ذلك ذكر أسماء المصطلح المختلفة إن كانت له عدّة تسميات، ثمّ تعريف البلاغيين والنقاد وغيرهم للفنّ البلاغيّ، وهو تعريف أخذ من التطوّر التاريخيّ نَسَقَهُ، وقد يكون ذلك التأريخ بعيدًا يمتدّ إلى آخر ما وقفت عنده البلاغة في القرن الثاني عشر للهجرة على يد ابن معصوم المدني (1117ه) صاحب "أنوار الربيع في أنواع البديع". وتأتي أقسام الفنّ بعد ذلك موضَّحة بالأمثلة المقتبسة من الكتاب العزيز وكلام العرب البليغ[30].

فهذا الترتيب المعتمِد على الشرح اللغويّ أولاً، وبيان التسميات الأخرى للمصطلح، والسّرد التاريخيّ لبعض التعريفات الاصطلاحية، وصولاً في الأخير إلى بعض الأمثلة التوضيحية، هو الترتيب السائد في أغلب مواد المعجم، وهو ترتيب متكامل فيه من العناصر التي من شأنها توضيح مفهوم المصطلح عند البلاغيين، ويبدو جهد المؤلّف واضحًا في العنصرين الأخيرين؛ فالسرد التاريخيّ لمفاهيم المصطلح يقتضي نوعًا من الاستقصاء الذي يتبعه جانب آخر يقوم على الاختيار، فليس من مصلحة المؤلّف سرد التعريفات الاصطلاحية جميعها، لأنّه أمرٌ سيثقل كاهل المعجم، وسيخلّ بالمبدإ العام للمعجم وهو الإيجاز الذي يفضله القارئ الحديث.

وأمّا العنصر الأخير – وهو اختيار الشواهد والأمثلة التوضيحية – فهو أمرٌ ذوقيّ، يقوم على اختيار المؤلّف للمثال الذي يراه مناسبًا للإيضاح، ويبدو

(30) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص 8.

حضور المؤلّف واضحًا في هذا العنصر بما يقدّم من تعليقات مهمّة تخدم التعريف بالمصطلح.

ولعلّ من أهمّ شروط التعريف الجيّد: الإيجاز والوضوح، فهل تحقّق هذان الشرطان في هذا المعجم؟.

أمّا الإيجاز فهو أمرٌ مطلوبٌ وضروريّ في مثل هذه المعاجم؛ إذ "تعريفات المعجم ينبغي ألاّ تبدّد الكلمات ولا تَستخدم في الشرح ما يمكن الاستغناء عنه؛ فإنّ فنّ التعريف لا يعتمد فقط على القدرة على التحليل والفهم، ولكن كذلك على القدرة على شرح المعاني بإحكام، مع براعة في الإيجاز"[31]، وبالنظر إلى حجم المادة في هذا المعجم، فيمكننا القول إنّ الإيجاز قد تحقّق في أغلب مواده، فالمادة المعروضة تُعطي في الغالب صورةً واضحةً عن المصطلح، كما هي في مصادرها عند البلاغيين والنقّاد العرب، وأمّا الوضوح فقد تحقّقت شروطه كذلك، ولكن حبّذا لو تدخّل المؤلّف في بعض المواطن، ووضّح المادة العلمية بأسلوبه المُيسّر؛ إذ قد تكون المادة المنقولة من مصادر البلاغيين والنقّاد بحاجة إلى إيضاح وتفسير، كما أنّ مستخدمي هذا المعجم ليسوا جميعًا من أهل الاختصاص في البلاغة العربية.

ومثال ذلك ما كتبه المؤلّف عن مصطلح "الاطراد" ؛ حيث ذكر تعريفه اللّغوي ثمّ ساق تعريف ابن رشيق: "ومن حُسن الصنعة أن تطرد الأسماء من غير كلفة ولا حشو فارغٍ؛ فإنّها إذا اطردت دلّت على قوة طبع الشاعر... كقول الأعشى:

أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد وأنت امرؤ ترجو شبابَك وائِلُ"

ثمّ ذكر تعريف المصري الشبيه بالتعريف السابق، ثمّ ذكر قول القرطاجنّي: **"وما كان في أقصى الرتب من ذلك وما يليها من الأوساط فهو**

(31) عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، ص123.

الذي يسمّى الاطراد". وهذا كلام مُبهمٌ يحتاج إلى توضيح؛ ذلك أنّ مصطلح "الاطّراد" عند القرطاجنّي مختلفٌ تمامًا عمّا ذكره ابن رشيق والمصري وغيرهما عن الاطّراد في ذكر الأسماء من غير تكلّف، فهو عنده جزء من عناصر الأسلوب، وقد عرّفه حازم بقوله: هو "التسلسل في الكلام المتعلِّق بعضه ببعض، ولا يُقال إلاّ فيما يَحْسُنُ من ذلك"[32].

وأمّا عن الأمثلة التوضيحية فلها وظائف كثيرة في المعجم، لعلّ من أهمّها دعم المعلومة الواردة في التعريف، ولهذا عدّها كثيرٌ من الدارسين جزءًا مهمًّا من التعريف المعجميّ، وليست مجرّد لواحق أو زوائد تابعة؛ لأنّ "الشواهد لونٌ آخر من التعريف يَعمدُ إليه الباحث بُغية الإيضاح وتقريب المدلول الخاصّ، إذ يوضّح الشاهدُ كيفية استعمال هذا المدلول مُطبّقًا على النصوص"[33]. ولعلّ من أهمّ المواصفات التي تراعيها المعاجم الحديثة في استخدام الأمثلة التوضيحية تأسيسها على الاقتباسات الحيّة والاستعمالات الحقيقية، وقدرة المثال على الكشف عن المعنى الأساسيّ وبعض الملامح الدلالية[34].

وأولى مطلوب أهمّية خاصّة للشواهد والأمثلة في معجمه، وأفاض في استعمالها، على عكس ما صنعه بدوي طبانة في معجمه[35]، ومنهجه العامّ في ذلك هو إيراد تلك الشواهد كما وردت في مصادرها القديمة، مع نقل تعليقات علماء البلاغة بشأنها. ويأتي القرآن الكريم في مقدّمة تلك الشواهد، ثمّ الشعر الحديث، كما كان للحديث الشريف وكلام العرب المنثور حضورٌ في بعض المواطن، التي حرص العلماء السابقون على بيان بلاغتها ومواطن الجمال فيها.

(32) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2007م، ص321.

(33) خالص، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص77.

(34) عمر، أحمد مختار، صناعة المعجم الحديث، ص144، 145.

(35) خالص، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص67.

ويبدو أن مطلوب قد رأى في تلك الشواهد وسيلة مهمّة في إيضاح المصطلح، فكثيرٌ من مصطلحات البلاغة لا يتّضح معناها إلاّ من خلال سَوْق أمثلة توضيحية، و"قد أتاحت هذه الطريقة في معجم مطلوب معرفة ما نقلته تلك المصادر من شواهد، ومدى إضافة اللاحق للسابق، وعدم التقيّد بزمن معيّن تقف عنده"[36]. وتقيّد مؤلّف المعجم بإيراد الأمثلة والشواهد في أغلب مواد المعجم، ما عدا بعض المواطن القليلة التي خلت من أمثلة للإيضاح، كما في مصطلح "التشبيه البليغ" على سبيل المثال.

وقد كان حرص المؤلّف على اختيار الأمثلة الواضحة، وقد أجاز لنفسه التصرّف في بعض الأمثلة بالحذف والاختصار؛ لأنّ الاقتباسات قد تحتاج إلى توضيح وشرح، ولذا على المؤلّف التدخّل في مثل هذه الحالة.

هـ – التوثيق والإحالة:

نصوص هذا المعجم موثّقة توثيقًا جيّدًا، وهذا الإجراء العلمي مهمّ في هذه الصناعة؛ لأنّ المعجم هو بمثابة المفتاح الذي يقودنا إلى معرفة المصطلح في مصادره المختلفة، التي يمكن الرجوع إليها والإفادة منها، ويبدو أنّ المنهج التاريخيّ الذي انتهجه المؤلّف في معجمه، قد ألجأه إلى ذكر أسماء البلاغيين والنقّاد والإشارة إلى مصنّفاتهم التي حفلت بهذه المصطلحات، فكان لا بدّ في هذه الحالة من التوثيق الكامل لتلك المصادر.

وقد انتظم التوثيق والإحالة المعجم كلّه، ثمّ صنع في آخره فهرسًا شاملاً لمصادره التي اعتمد عليها، يحوي معلومات تفصيلية عن المصدر من حيث العنوان، والمؤلّف، والمحقّق، ومكان الطبع وسنته[37].

إنّ التوثيق العلميّ للنصوص المنقولة قد خدم هذا المعجم؛ ذلك أنّ صناعة المعجم مثلما أنّها فنّ ومهارة ذاتية، هي كذلك عملٌ علميّ موثّق، يتيح للقارئ فرصة الإفادة من المعجم نفسِه، وفرصة الإفادة من مصادره المتنوعة،

(36) نفسه، ص78.

(37) نفسه، ص78، 79.

ويبدو أنّ معجم مطلوب قد وفّق أيما توفيق في هذا النهج، فهو لا ينقل نصًّا إلاّ وأشار إلى مصدره، على عكس "معجم البلاغة العربية" لبدوي طبانة، الذي لم يهتم كثيرًا بهذا الجانب الضروري في مثل هذه المعاجم المتخصّصة.

2. مآخذ وملحوظات على المنهج

تقوم صناعة المعاجم في العصر الحاضر على الجهود المؤسّسية؛ بحيث يشترك عددٌ من المتخصّصين في إنتاج معجمٍ ما، وتتكامل الجهود البشرية مع الإمكانيات المادية والتقنية الهائلة في مثل هذا الإنجاز، وتُثمر تلك الجهود والإمكانيات عن عملٍ متقنٍ في وقت مناسبٍ يثير الإعجاب، ويجلب الاحترام. وأمّا الجهود الفردية فقد تشوبها بعض الأخطاء، فضلاً عن أنّها تأخذ من الوقت والجهد الشيء الكثير، وقد ذكر مؤلّف هذا المعجم أنّ المدة الزمنية التي قضاها في إنجاز هذا العمل كانت عشرة أعوام[38]، ولو أُسند هذا العمل إلى جماعة أو مؤسّسة لكان الأمر مختلفًا.

وعلى الرغم من الجهد الفردي المبذول في هذا العمل، وسعي المؤلّف إلى الإجادة في المنهج، والإتقان في العرض، فهناك ملحوظات ومآخذ بشأن هذا المعجم، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أ - التكـــرار:

إشكالية تعدّد المصطلح البلاغيّ عند البلاغيين والنقاد القدماء تجعل المؤلّف في حيرة في أمره، فهل يجعل لكلِّ مصطلح مدخلاً خاصًا به، أو يسوق المصطلحات ذات المدلول الواحد في بابٍ واحدٍ؟، ويبدو أنّ المؤلّف قد فضّل الطريقة الأولى، وقد نتج عن ذلك تكرارٌ ظَهَر في مائة موضع ونيّف[39].

(38) معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، ص10.

(39) خالص، البلاغة العربية بين معجمين، ص61.

ومثال ذلك: ما ذكره المؤلّف عن مصطلح "التضاد"، حيث قال: "والتضاد: هو التطبيق والتكافؤ والطباق والمطابقة والمقاسمة"[40]. ثمّ أفرد لبقية المصطلحات مداخل خاصّة، وأشار اختصارًا إلى أنّ بابها هو "التضاد"، ولكن عند حديثه عن مصطلح "التكافؤ" أشار كذلك إلى أنّه هو التضاد والتطبيق والطباق والمطابقة، ثمّ ذكر أقوال بعض العلماء عنه مع أمثلة توضيحية[41]، والمُلاحَظ أنّه تحدّث عن "التكافؤ" في باب "التضاد" أيضًا، وكان الأولى الاكتفاء بما ذكره، وتجاوز التكرار الذي قد يسبّب اللَّبْس عند القارئ.

والذين ينتقدون هذا النهج يَرون أنّه كان من الممكن وضع هذا المصطلح الجديد (التكافؤ) في الموضع الذي بُحث فيه المصطلح الأوّل (التضاد) مع الشرح والتوضيح، دون إفراد مدخل آخر جديد، فهذا التكرار قد جعل تلك المصطلحات كأنّها مصطلحات جديدة، وهي في حقيقة الأمر تسمية أخرى لمصطلح قد سبق[42].

والذي يبدو لنا أنّ تخصيص المصطلحات المترادفة ذات المدلول الواحد في مداخل خاصّة بها أمرٌ له فائدة عند صانع المعجم، وهي في الإشارة إلى جميع المصطلحات البلاغية المعروفة عند علماء البلاغة، وتيسير سُبل الوصول إليها، فمثلاً كان يمكن للمؤلّف أن يضع مصطلح "التكافؤ" مع مصطلح "الطباق"، ولكن هَبْ أنّ أحد الباحثين قرأ في مصدرٍ ما عن "التكافؤ" وأراد معرفة معنى هذا المصطلح، فكيف يمكنه الوصول إليه وهو لا يعرف أنّه في باب "التضاد" أو "الطباق"؟.

فيبدو أنّ صانع المعجم قد وضع أمام عينيه هذه الفائدة، فأراد تحقيقها في هذا المعجم من أجل التيسير على الباحثين، وأمّا التكرار الذي يمكن أن يُعاب عليه، فهو في شرح المصطلح مرّة أخرى.

(40) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص367.

(41) نفسه، ص410.

(42) خالص، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص61.

ب- المصطلح المتداخل:

المصطلح المتداخل: هو ذلك المصطلح الذي دخل المعجم البلاغيّ ولكنّه ليس من مصطلحات البلاغة، وقد أحصى وليد خالص ثلاثمائة وثمانية عشر (318) مصطلحًا تداخلت في معجمه هذا مع معجمه الآخر (معجم مصطلحات النقد العربي القديم)[43].

ومثل هذا المصطلح الذي يكون متداخلاً بين فنون البلاغة والأدب والنقد والعروض، يجعل المؤلّف في حيرة من أمره، فهل يسوقه تفاديًا لمأخذ النقص الذي قد يُـلام عليه، أو يتجاهله تحقيقًا لخصوصية المصطلح البلاغي، ويبدو أنّ المؤلّف قد فضّل الحلّ الأوّل، وقد فعل الأمر نفسه في معجمه الآخر الخاص بالنقد فقال:"كما لم يكن بدّ من التعرّض لبعض مصطلحات العروض الكبيرة وبعض عيوب القافية لصلتها بنقد الشعر، ومن الوقوف عند مصطلحات الأدب لإكمال الصورة، ومن ذكر ما جاء في معجم المصطلحات البلاغية وتطورها لأنّها مشتركة بين الفنين، ولا يصحّ إغفالها"[44]. وتعليل هذا الصنيع هو أنّ ملاحظة "البدايات ورصد التطوّر هو الذي دعا إلى ذلك التداخل، وهو ليس اعتداءً على رسوم البلاغة وحدودها بالمعنى الدقيق حين ننظر بعين نافذة إلى تشابك علوم العربية، واستفادة الواحدة من الأخرى"[45].

ومن بين المصطلحات المتداخلة بين المعجمين: الائتلاف، والابتداء، والإيهام، واتّساق البناء، والرمز، والمذهب الكلاميّ، وغيرها. والمصادر القديمة التي تداخلت فيها هذه المصطلحات، لم تكن تقيم حدودًا فاصلة بين هذه المصطلحات؛ ذلك أنّ البلاغة قد تأسّست في أصولها الأولى على منجزات النقد

(43) نفسه، ص64.

(44) انظر: مقدمة معجم مصطلحات النقد العربي القديم، ص رقم: ز.

(45) خالص، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص66.

الأدبي، كما أنّ الناقد الأدبي يستثمر كثيرًا معطيات البلاغة في نقده، ويوظّف إنجازاتها في الكشف عن مواطن الجمال في النصّ الأدبيّ.

لقد كانت العلاقة قويّةً بين البلاغة والنقد الأدبيّ القديم، بل لقد كان للبلاغة فضل على النقد الأدبيّ، يظهر ذلك في كتب الموازنة والوساطة وأشباههما مما لم يَعُد التفريق ممكنًا فيها بين ما هو نقديّ وما هو بلاغيّ[46].

وقد انتهج بدوي طبانة هذا النهج – أيضًا – في معجمه، وقد وجّه إليه عبده قليقلة نقدًا لاذعًا، منتهيًا إلى أنّ الكثير من تلك المصطلحات حشو لا علاقة له بالبلاغة[47]. وفي هذا الرأي – على جرأته – بعضٌ من الغلوّ والتحامل، إذ لا يستطيع أي باحث أن يضع حدودًا فاصلة دقيقة بين المصطلح البلاغيّ والمصطلح النقديّ، فحازم القرطاجنّي – مثلاً – ساق الكثير من مصطلحات الأدب والنقد والعروض وهو يتحدّث عن البلاغة، فهذه المصطلحات تصنّف في النقد الأدبيّ من جهة وفي البلاغة من جهة أخرى. ويبدو أنَّ المعجم النقديّ الحديث هو الكفيل بحلّ هذا الإشكال من خلال نظرة شاملة تجمع الفنّين: البلاغة والنقد، وتوظّف مصطلحاتها في خدمة النصّ[48]؛ وفي ذلك سدّ للفجوة (المصطنعة) بين مصطلحات البلاغة والنقد العربي القديم، وتوجيه النظر إلى استثمار تلك المصطلحات بعقلية تكاملية تزيد من فاعليتها على تحليل النصوص، وتراها كلاًّ واحدًا ملتحمًا، الغاية منه مُقاربة النصوص، لا التَرف العقلي المضلّل[49].

(46) المبارك، مازن، البلاغة والنقد بين الاتصال والانفصال، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 16، دبي 1998م، ص112.

(47) معجم البلاغة العربية نقد ونقض، ط1 دار الفكر العربي، القاهرة، 1991م، ص8.

(48) خالص، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص66

(49) نفسه، ص86.

ج- المصطلح المركّب:

المصطلح المركّب هو الذي يتركّب من كلمتين أو أكثر تركيبًا بالإضافة، أو الصفة، أو العطف، أو التقييد بمتعلّق، وقد قدّم محمد الصامل دراسة مستفيضة عن هذا النوع من المصطلحات في معجم مطلوب[50]، وقسّمها إلى قسمين: مصطلحات ثنائية: أي تلك المكوّنة من كلمتين، ومصطلحات مكوّنة من أكثر من كلمتين، وفي الجدول الآتي بيان إحصائي يوضّح حجم تلك المصطلحات في المعجم.

المصطلحات الثنائية		
نوع المصطلح	**أمثلة**	**عددها في المعجم**
المصطلحات المضافة	براعة الاستهلال، تجنيس الإشارة...	230
المصطلحات الموصوفة	الاستعارة العنادية، التجنيس التام...	213
المصطلحات المقيّدة بمتعلّق	الإطناب بالاعتراض، الأمر للتأديب...	62
المصطلحات المتعاطفة	التعريف والتنكير، الفصل والوصل....	30
المصطلحات المركّبة من أكثر من كلمتين		
المركّبة من ثلاث كلمات	إثبات الشيء للشيء، اختلاف صيغ الكلام...	65
المركّبة من أربع كلمات	ائتلاف اللفظ مع الوزن، الإضمار على شريطة التفسير..	55

(50) الصامل، قضايا المصطلح البلاغي، ص52-61.

المركّبة من خمس كلمات	إبراز الكلام في صورة المستحيل	7
المركّبة من ثماني كلمات	استعارة المحسوس للمحسوس بما بعضه حسّي وبعضه عقلي	1

وإشكالية المصطلح الثنائيّ هي في إفراد مداخل خاصّة لبعض المصطلحات التي يمكن تصنيفها ضمن المصطلح المفرد الأساسي، فمثلاً مصطلح (الاستعارة الترشيحية) الذي خُصّص له مدخل خاص هو أحد أنواع الاستعارة، فلماذا لم يصنّف مع المصطلح المفرد (الاستعارة) في باب واحد من أجل تحقيق مبدإ الاختصار، والتقليل ما أمكن من المداخل. وقد يظهر هذا الأمر بصورة أفضل في مصطلح (الاستفهام) الذي ذكره المؤلّف بعده عبارات أخرى لأنواع الاستفهام مثل: (استفهام التجاهل) و(استفهام التحقير)... فذكر من ذلك أربعين (40) مصطلحًا هي في حقيقة الأمر معانٍ يفيدها أسلوب الاستفهام.

وأمّا إشكالية المصطلح المركّب من أكثر من كلمتين، فالذي يظهر هو أنّ هذا النوع الذي أُدرج ضمن المصطلحات إنّما هو في أصله عنوانات حوّلها جامعو المصطلحات إلى مصطلحات[51]؛ فهي عبارات وصفية أو توضيحية ساقها علماء البلاغة في سياق تقسيماتهم للمصطلحات، ولا تعبّر عن حقيقة المصطلح؛ لأنّها تابعة في الأساس لمصطلح أصليّ، فمثلًا: مصطلح (ائتلاف اللفظ مع الوزن) الذي ذكره قدامة بن جعفر[52]، يمكن أن إدراجه تحت باب (الائتلاف)، الذي سيشمل بقية أنواع الائتلاف الأخرى.

(51) الصامل، قضايا المصطلح البلاغي، ص59.

(52) نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة، 1963م، ص190.

د – ذكر أوصاف عامّة:

يلاحظ أنّ هذا المعجم قد اشتمل على يمكن وصفه بأنّه "أوصاف عامّة" ليست مختصة بأسلوب مميّز يجعلها مصطلحات محدّدة المفهوم[53].

ومن ذلك "اتّساق النَّظْم"، وقد عقّب أحمد مطلوب بعد ذكر هذا المصطلح بقوله: "ومعظم الشعر يتّصف باتّساق النَّظم، ولا يخرج منه إلاّ وقع في عيب وضرورة"[54]. و"اتّساق النَّظم"، مكوّن من مصطلحين هما: "الاتّساق" و"النّظم"، واجتماعهما معًا هو وصفٌ لحالة تعبيرية تتحقّق فيها جماليات التعبير البلاغيّ.

ومن ذلك أيضًا "كشف المعنى"، وقد ذكر في شرحه "وهو كشف الثاني معنى الأوّل وإبرازه إذا كان فيه شيءٌ من الخفاء، وهو "الكشف" وقد تقدّم"[55]. وهذا ليس مصطلحًا محدّدًا لأنّه وصفٌ تابعٌ لمصطلح "الكشف". وكان الأولى عدم الإشارة إليه في مصطلح منفصل. ومن ذلك أيضًا "كثرة التكرار"[56]، وهو وصف لمصطلح "التكرار".

وذكر الصامل أنّ من تلك الأوصاف العامّة الائتلاف: وهو وصف عام، تمَّ تخصيصه في مصطلحات أخرى بوصفه باللفظ والمعنى والوزن، وذكر أيضًا من تلك الأوصاف العامّة: (الالتئام) و(التلاؤم) و(التهذيب)[57].

وأمّا ما ذكره بشأن "التلاؤم" و"الائتلاف" و"الالتئام" فهي مصطلحات مهمّة وليست مجرّد أوصاف، وهي تمثّل في نظرنا المصطلح الذي يعبّر عن تلاحم

(53) الصامل، قضايا المصطلح البلاغي، ص39.
(54) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص30.
(55) نفسه، ص566.
(56) نفسه، ص565.
(57) قضايا المصطلح البلاغي، ص39.

النصّ، وقد كان علماء البلاغة والنقد السابقون يدركون أهمّية الترابط بين أجزاء النصّ الواحد، واستخدموا لذلك مصطلحات كثيرة، تدلّ على إدراكهم لوحدة النصّ الفنّية[58].

وأمّا مصطلح "التهذيب" فقد ذكره بعض علماء البلاغة، وعرّفه المصري بقوله"وصفٌ يعمُّ كلّ كلام منقّح محرّر"[59]، فصورة هذا المصطلح واضحة في أذهانهم؛ لأنّه يعبّر عن عمليّة المراجعة الفكرية للكلام، حتّى تتحقّق فيه شروط النَّظم الجيّد؛ ولذلك كان ذكره مناسبًا لمنهج المؤلّف في الرصد التاريخيّ للمصطلح البلاغيّ.

هـ – النقص:

لعلّ الحجم الكبير للمادة التي شملها هذا المعجم يجعلنا نطمئنّ إلى أنّه معجم شاملٌ لجلّ مصطلحات البلاغة عند القدماء، ولكن هل هناك مصطلحات أخرى مهمّة لم يتناولها هذا المعجم؟. وإذا كان الجواب بالإيجاب فهذا سيجعل مأخذ النقص في هذا المعجم واردًا، وهو في تقديرنا أمرٌ طبيعي يعود إلى اجتهاد المؤلّف ونظرته إلى بعض المصطلحات، التي ربّما – في رأيه – لم تتحقّق فيها الشروط والمعايير الاصطلاحية كما هو الحال في بقية المصطلحات.

وسنشير في هذا العرض الموجز إلى بعض من المصطلحات التي أهملها هذا المعجم، منها مصطلح **"القرينة"**، الذي كثر تداوله بين علماء البلاغة، بل إنّ باب المجاز كلّه مقرون بالقرينة قال العلوي:"المجازات لا تنفكُّ عن القرائن الحالية والمقالية"[60]، وقد أشار علماء البلاغة إلى مفهومها، وحدّدوا

(58) خطابي، محمد، لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006م، ص161

(59) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق حفني شرف، القاهرة، 1383هـ، ص404.

(60) الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت)، ج1، ص86.

أنواعها[61]، وساقوا أمثلة على ذلك، وقد سمّاها الإمام عبد القاهر الجرجاني "الدليل" حين قال: "اعلم أنّ الاسم إذا قُصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما، كان ذلك على ما مضى من الوجهين: أحدهما أن تسقط ذكر المشبه من البَيْنِ، حتى لا يعلم من ظاهر الحال أنّك أردته، وذلك أن تقول:"عَنَتْ لنا ظبيةٌ"، وأنت تريد امرأة، و"وردنا بحرًا"، وأنت تريد الممدوح، فأنت في هذا النحو من الكلام إنّما تعرف أنّ المتكلّم لم يرد ما الاسم موضوعٌ له في أصل اللغةِ، **بدليل** الحال، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف"[62].

وقد أشار حازم القرطاجنّي – في حديثه عن الغموض أو اللَّبْس الذي يكون في الشعر – إلى مفهوم القرينة فقال: هي"أن **يقرِنَ** (أي الشاعر) ذلك المعنى بما يناسبه ويقرب منه من المعاني الجلية، ليكون في ذلك **دليلٌ** على ما انبهَمَ من ذلك المعنى، إذ قد يستدلّ على المعنى بما يجاوره من المعاني وينبّه بعضُها على بعض"[63].

ومن تلك المصطلحات أيضًا: مصطلح **"الأسلوب"**، وهو مصطلح متداخل بين النقد والبلاغة، وقد تداوله البلاغيون، ومن أشهرهم عبد القاهر الجرجاني الذي قال عنه: "الأسلوبُ الضربُ مِنَ النَّظمِ والطريقةُ فيه – فيعمدَ شاعرٌ آخرُ إلى ذلك الأسلوبِ فيجيءَ به في شعره، فيشبَّهُ بِمَنْ يقطَعُ مِن أديمهِ نعلاً على مثال نعلٍ قد قَطعها صاحبُها، فيقال: قدِ احْتذى على مثالِه"[64]. وقال حازم القرطاجنّي في تعريف الأسلوب: "الأسلوب هيئة تحصلُ عن التأليفات

(61) انظر: القزويني، الخطيب، تلخيص المفتاح، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م، ص 52.

(62) أسرار البلاغة، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1991م، ص 320.

(63) منهاج البلغاء، ص178.

(64) دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ط2 مكتبة الخانجي، القاهرة 1989م، ص468، 469.

المعنويّة، وإنّ النَّظم هيئة تحصل عن التأليفات اللفظية، وإنّ الأسلوب في المعاني بإزاء النَّظم في الألفاظ"[65].

ولعلّ من المصطلحات التي لم يلتفت إليها المؤلّف بعض المصطلحات التي وردت في كتاب "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع" للسجلماسي، ومنها: مصطلح "العدول"، و"الإطلاق"، و"الانتهاك"، و"الاحترام"، و"المزايلة"، و"المظاهرة"، و"المزايلة"، و"الانفتال"، وغيرها... ويرى محقّق هذا الكتاب أنّ المصطلح عند السجلماسي يمتاز بخاصية التحديد العلميّ والدقّة المتناهية في مفهومه[66].

و- المنهج التاريخيّ:

ارتضى المؤلّف اتّباع المنهج التاريخيّ في معجمه، وبيّن محاسنه في مثل هذا العمل، وهو منهجٌ ضروريٌّ في تتبّع التطوّر الدلاليّ للمصطلح عبر مراحل البلاغة المختلفة كما ذُكر في السابق، ومن شأنه تقديم صورة واضحة عنه عند أبرز البلاغيين الذين كان لهم شأن في خدمة المصطلح من حيث الحدّ والاستدلال، والشرح والتمثيل.

ولكنّ هذا المنهج – على أهمّيته – قد فرض نوعًا من التكرار في سرد المعلومات، وذلك حين يذكر المصطلح التعريف نفسه، أو ما يقرب منه عند أكثر من بلاغيّ، دون أن نلحظ إضافات واضحة تجعل من ذكره ضرورة، ويظهر هذا في بعض المواطن من هذا المعجم.

ومثال ذلك ما ذكره عن مصطلح "الإرداف" الذي عرّفه قدامة بن جعفر بقوله: "هو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدّال على

(65) منهاج البلغاء، ص363.

(66) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1980م، ص114.

ذلك المعنى، بل بلفظ يدلّ على معنىً هو ردفه وتابع له". ثمّ ذكر المؤلّف تعريفات أخرى مرادفة لهذا التعريف كما هو الحال عند العسكري، وابن سنان، والتبريزي، وابن الأثير[67].

فملاحظة التطوّر التاريخيّ للمصطلح لا يعني السرد المكرّر للمعلومات، بل ينبغي ملاحظة الإضافات التي حدثت بالفعل، مع الاهتمام بالجوانب المضيئة فحسب؛ إذ إنّ القدرة على الانتقاء يجب أن تكون عالية، وذات حساسية مفرطة[68]. والمؤمّل في المعاجم الجديدة للبلاغة "الاقتصار على مصطلح واحدٍ للمفهوم، بحيث يُساق ذلك المصطلح بتنظيره وتطبيقه، ويُشار إلى الترادف إشارة مقتضبة"[69]، وبذلك نتجاوز هذا الإشكال المُشار إليه في السابق.

(5) المصطلح البلاغي وآفاقه في المعاجم المستقبلية

بعد هذا العرض التقويمي لمعجم بلاغي ما يزال مرجعًا مهمًّا لدى الباحثين في ظلّ أزمة الصناعة المعجمية في عصرنا الحاضر، وهي أزمة مرتبطة بالوضع الحضاري للأمّة ككلّ، حيث طغى جانب الأعمال الفردية على الجماعية، والسؤال الذي قد يتبادر الآن: هل سيحتفظ هذا المعجم بمرجعيته في المستقبل؟، وهل نحن بحاجة مُلحّة إلى معجم آخر يرفده، ويتجاوز عثراته، ويحقّق حاجة الدارسين إلى الجمع بين القديم والجديد، في ظلّ تطوّر علوم اللسانيات والأسلوبيات الحديثة؟، التي أصبح بعض من أصحابها ينظرون بازدراء إلى إنجازات البلاغة، ويرى أنّها فقدت شرعيتها في دراسة النصّ اللغويّ والأدبيّ في ظلّ مقاربات أكثر تجديدًا وحداثةً.

(67) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، ص54.

(68) خالص، مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص83.

(69) نفسه، ص86.

إنّ التطوّر المستمر للصناعة المعجميّة يفرض التجديد الدائم، ولذلك لا بدّ من السعي إلى تحقيق إنجازات جديدة في هذا الجانب، ولكن قبل سرد بعض المقترحات في هذا الجانب لا بدّ لنا أن نشير إلى أمرين:

1 – إنّ من أهمّ معايير الجودة في المعجم الحديث وجود تصوّر واضح عن جدوى هذا المعجم والفئة التي يستهدفها؛ فالاتجاه السائد في العصر الراهن هو التوجّه نحو التخصّص الدقيق في كلّ شيء، والقيام بالعمل الجماعي الذي يحقّق شروط الجودة والإتقان فضلاً عن اختصار الجهود والأوقات، ولذلك كان لزامًا على العاملين في هذه الصناعة المعجمية الإفادة من التجارب الناجحة، والسعي إلى الجمع بين منجزات الموروث القديم، ومعطيات العصر، وذلك بالتوجّه إلى "نخل معاجم المصطلحات الحديثة، وهي ليست بكثيرة، ومحاولة معرفة نقاط الالتقاء بينها وبين المصطلحات العربية القديمة، ورصد الجديد الذي قدمته مستفيدة من المناهج الحديثة، كي تتضح الصورة، فيبقى القديم النافع، ويمزج بالجديد النافع أيضًا، ويُهمل ما عدا هذين، ممّا هو داخلٌ في التفريع والتحديد، والبُعد عن تحليل العمل الأدبي"[70].

2 – لا بدّ أن ينظر المعجمُ الجديدُ إلى البلاغة العربية نظرة احترام، وأنّها قادرة على الاستمرار والعطاء في ظلّ المعطيات اللغوية الجديدة، وعليه تحقيق شروط الجودة في العرض، والعناية بالدقّة والوضوح، وإغفال التحديدات المعقّدة، والتقسيمات الكثيرة، والمباحث الفلسفية التي انتشرت في كتابات البلاغيين المتأخّرين.

وقد قُدّمت مقترحات جادّة بشأن المعجم الجديد، لعلّ أبرزها دراسة وليد خالص[71]، التي اقترحت معجمًا بديلاً للمعجم الحالي موسومًا بـ"معجم المصطلحات الأدبية العربية"، ويقسّم إلى معجمين مختصين: المعجم الأول الذي

(70) نفسه، ص86.

(71) مصطلحات البلاغة العربية بين معجمين، ص 87، 88.

يستند إلى المعاجم الثلاثة المعروفة: معجم البلاغة العربية لبدوي طبانة، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، ومعجم مصطلحات النقد العربي القديم لأحمد مطلوب، ويكون باستخلاص المادة البلاغيّة والنقديّة منها، وتقديم صورة عن المصطلح البلاغيّ النقديّ بثوبه العربيّ الصرف، وتجنّب المآخذ التي أُشير إليها في السابق، وهو معجم صغير، غايته الرصد والشرح الموجز، وهدفه دارسو اللّغة العربيّة، والمشتغلون بعلومها على اختلاف أصنافهم.

وأمّا المعجم الثاني فيتمثّل في إنتاج معجم يقوم على المزاوجة بين مصطلحات المعجم الصغير وما اصطنعته المناهج الحديثة من مصطلحات، ويجب أن يتّسم بالوضوح والدقّة في شرح المصطلح، مع وضعه اسمه بإحدى اللّغات الأجنبيّة: الإنجليزيّة أو الفرنسيّة. وسيؤدّي هذا المعجم أهدافًا كثيرة لعلّ أبرزها ربط القديم بالجديد، مع محاولة الاستقرار على المصطلح الواحد. وأمّا عن الفئة المستفيدة من المعجم فستكون واسعة، وتشمل كلّ قارئ مهتمّ بالاطّلاع على التراث العربي الحافل، والإفادة من المناهج الحديثة على حدٍّ سواء، ولن تقف حدود هذا المعجم عند قارئ الأدب وحده.

خاتمة:

خَلُص البحث إلى النتائج الآتية:

(1) أدّى تباين مناهج البلاغيين في النظر إلى مسائل البلاغة المتنوّعة إلى إنتاج الكثير من المصطلحات للدلالة على تلك المسائل، وكانت المنافسة العلميّة والرغبة في الإضافة، والحرص الشديد على اتّباع منهج التفريع والتقسيم هي أبرز الأسباب التي أدّت إلى هذه الظاهرة.

(2) تُعَدّ إشكالية التصنيف والترتيب من أهمّ الإشكاليات التي تواجه صانعي المعجم البلاغيّ؛ حيث يَجد الباحث عناءً كبيرًا في الجمع والاستقراء من كتب التراث، ويبدو أنّ الترتيب الألفبائيّ الذي ترتّب بمقتضاه المادة الاصطلاحية حسب حروف الهجاء، هو الترتيب المناسب الذي ارتآه الباحثون لتناول تلك المادة الاصطلاحيّة الكثيرة، وحظيت البلاغة العربية بنصيب لا بأس به من تلك المعاجم، أبرزها معجما طبانة ومطلوب.

(3) المنهج التاريخيّ عند مطلوب هو المنهج المناسب لتناول هذه المصطلحات ، كما أنّ ترتيبه على الترتيب الألفبائيّ جعله أكثر سهولة من غيره في الترتيب والتنظيم، وقد مكّنت القارئ من الوصول إلى المصطلح بسهولة ويُسر، ولم تُدخله في متاهات البحث عن الجذور اللغويّة للمصطلحات، بل تمدّه بالمادّة كما هي في مصنّفات أهلها من البلاغيين والنقّاد.

(4) أُخذَ على معجم مطلوب بعض المآخذ، التي يُمكن إجمالها في التكرار في شرح المصطلح، والمصطلح المتداخل بين البلاغة وغيرها من العلوم، والمصطلح المركّب، وذكر الأوصاف العامّة بوصفها مصطلحات، والنقص في تناول بعض المصطلحات، والمنهج التاريخيّ الذي فرض نوعًا من التكرار في سرد المعلومات.

(5) إنّ تجاوز العيوب التي وقعت فيها المعاجم السابقة، سيؤدّي إلى التطوير المرتقب، والتقليل ما أمكن من الإشكاليات التي تعترض الفئات المستفيدة من المعجم، والذي نقترحه في هذه الدراسة فهو إنتاج نوعين من المعاجم، على النحو الآتي:

النوع الأوّل: وهو شبيه بالمعجم الأول الذي اقترحه وليد خالص، ويمكن تسميته بـ"معجم المصطلحات البلاغية والنقدية القديمة"، وهو معجم هدفه تقديم صورة موجزة عن المصطلح البلاغيّ والنقديّ القديم، وألاّ يكون هدفه السرد التاريخيّ بقدر ما يكون بيان أبرز المنجزات في الجانب، وينبغي أن يكون جامعًا بين الشرح الموجز والسهولة والوضوح؛ لأنّ الفئة المستفيدة منه ستكون المهتمين باللّغة العربيّة وعلومها.

النوع الثاني: وهو "معجم البلاغة والأسلوبية"، وهو معجم حديث هدفه الجمع بين مصطلحات البلاغة ومصطلحات الأسلوبية في معجم واحدٍ، وسيكون لهذا المعجم أهمّية كبيرة؛ لأنّه سوف يجمع بين علمين بينهما وشائج قربى، وسيكون مهمًّا لدى المتخصّصين في اللغة العربية، والذين لديهم اهتمامات بعلوم اللّغة الحديثة، كما أنّه سيُعنى بسوق المصطلحات مترجمة إلى اللّغة الإنجليزيّة أو الفرنسيّة، مع التوثيق الكامل للمعلومات الواردة فيه.

المصادر والمراجع:

1 – الجرجاني عبد القاهر، **أسرار البلاغة**، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1991م.

2 – الجرجاني عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود شاكر، ط2 مكتبة الخانجي، القاهرة، 1989م.

3 – جعنيد عبد الرزاق، **المصطلح النقدي قضايا وإشكاليات**، عالم الكتب الحديث، إربد (الأردن) 2011م.

4 – خالص وليد محمود، **مصطلحات البلاغة بين معجمين**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان (الأردن)، العدد52، كانون الثاني – حزيران 1997م.

5 – خطابي محمد، **لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط2 المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006م.

6 – ابن خلدون عبد الرحمن، **مقدمة ابن خلدون**، ط5 دار القلم، بيروت، 1994م.

7 – خليل حلمي، **مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1997م.

8 – السامرائي إبراهيم، **في الصناعة المعجمية**، دار الفكر، عمّان (الأردن)، 1998م.

9 – السجلماسي أبو محمد القاسم، **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**، تحقيق علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، 1980م.

10 – الصامل محمد علي، **قضايا المصطلح البلاغي**، ط1 دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2007م.

11 – صلاح فضل، **علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته**، دار الشروق، القاهرة، 1998م.

12 – طبانة بدوي، **معجم البلاغة العربية**، دار المنارة جدّة، دار الرفاعي الرياض، 1988م.

13 – ظاظا حسن، **كلام العرب**، دار المعارف، القاهرة، 1971م.

14 – العلوي يحيى بن حمزة، **الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

15 – عمر أحمد مختار، **صناعة المعجم الحديث**، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.

16 – القاسمي علي، **علم اللغة وصناعة المعجم**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1991م.

17 – قدامة بن جعفر، **نقد الشعر**، تحقيق كمال مصطفى، القاهرة، 1963م.

18 – القرطاجنّي حازم، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط4 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م.

19 – القزويني الخطيب، **تلخيص المفتاح**، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م.

20 – قليقلة عبده، **معجم البلاغة العربية نقد ونقض**، ط1 دار الفكر العربي، القاهرة، 1991م.

21 – قنيبي حامد صادق، **المعاجم والمصطلحات**، الدار السعودية، جدّة، 2000م

22 – المبارك مازن، **البلاغة والنقد بين الاتصال والانفصال**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد 16، دبي، 1998م.

23 – المسدي عبد السلام، **صياغة المصطلح وأسسها النظرية**، سلسلة بحوث ودراسات، بيت الحكمة قرطاج، تونس.

24 – المسدي عبد السلام، **قاموس اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م.

25 – مطلوب أحمد، **مصطلحات بلاغية**، ط1 مطبعة العاني، بغداد، 1972م.

26 – مطلوب أحمد، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2000م.

27 – مطلوب أحمد، **معجم مصطلحات النقد العربي القديم**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2001م.

المصطلحات الجدلية في طب الأسنان
وجهة نظر

الأستاذ الدكتور فندي الشعراني(*)

مقدمة

كنا قد بيّنا في مقال سابق[1] كيفية البحث عن المصطلح في اللغة ووضعنا لذلك شروطًا، أهمها اثنان :

1 – السلامة اللغوية.

2 – التعبير الدقيق عن الواقع العلميّ والسريريّ.

إلا أن الواقع الممارس في الكليات والمعاهد، من وجهة النظر هذه، لا يلقى تلك الأهمية حيث يتبع مبدأ الخطإ المشهور (الشائع) خير من الصحيح المهجور.

إلا أنه في أواخر القرن الماضي وبداية هذا القرن، ظهر عدد هائل من المصطلحات الأجنبية، فأصبح الباحثون والمترجمون ينقلونها إلى اللغة العربية كل من وجهة نظره ودون الاعتماد على المبادئ التي ذكرناها مسبقًا حيث نجد في الكتب والمقالات العربيّة اليوم، ذات المصطلح يأخذ ترجمات مختلفة حسب

(*) كلية طب الأسنان – جامعة دمشق.

(1) فندي الشعراني : كيفية البحث عن المصطلح باللغة العربية في طب الأسنان، التعريب 54-78، كانون الأول 2011، العدد 41.

المترجمين. هذه هي المصطلحات الجدلية التي أردنا توضيحها والمساهمة في اقتراح ترجمتها علّها تلقى القبول ومن ثم التوحيد، لأن كليات متعددة تستعمل تلك المصطلحات كطب الأسنان والعلوم والهندسات.

الهدف من البحث :

يهدف هذا البحث إلى تشجيع القارئ على التفكير في المصطلح الذي يستعمله باللّغتيْن العربية والإنجليزية وفهم أصوله اللّغوية والعلمية ليصار إلى استعماله بشكل مناسب.

Polymer - 1

يعرفها قاموس oxford [2] بالشكل التالي :

A compound composed of one or more large molecule that are formed from repeated units of smaller molecules .

ويعرفها قاموس Standman's[3] الطبي بالشكل التالي :

Polymer : A substance of high weigh ، made up of a chain of repeated units sometimes called "mers".

إذاً هي مادة أو مركب ذات وزن ذريّ كبير تتشكّل من ذرات أصغر تتوضع بشكل سلسلة متتابعة "متكررة" تسمّى بالوحدات الأساسية (Mers) .

يترجمها القاموس الطبيّ الموحَّد[4]: مَكْثُور[ج : مكاثير]، كَيْثر .

ويترجمها معجم طب الأسنان الموحد[5]: بَلْمَر، وpolymerization : بَلْمَرة. (وهو في الحقيقة يعربها).

(2) Oxford . revised and updated illustrated dictionary D.k editor , London , 2007.
(3) STEDMAN's, medical dictionary, 28 □ □ Edition, 2006
(4) المعجم الطبي الموحد، إنكليزي-عربي، الطبعة الرابعة، منظمة الصحة العالمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
(5) المعجم الطبي الموحد، إنجليزي-عربي، الطبعة الأولى، منظمة الصحة العالمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004.

ويترجمها الدكتور قتيبة الشهابي[6]: مُتَمَاثِر (كثير الذرات)، ويترجم "meraization" : مماثرة، تماثر (تركيب ذو ذرات متماثلة)، تبلمر (تشكيل مركب).

وآخر الكتب التي ظهرت في طب الأسنان تؤكد استعمال كلمة المتماثرات، كما أن كتاب الكيمياء العامة في كلية الطب[7] يترجمها : متماثر، مكثور.

نظرًا إلى هذا الاختلاف الكبير في ترجمة كلمة واحدة إلى اللغة العربيَّة زاد ذلك فضولنا في البحث عن الأسباب بعمل استجواب بسيط عن سبب ترجمة كلمة "كذا" بالإنجليزية إلى كلمة "كذا" بالعربية، فكانت الأجوبة كالتالي :

1 - لأن الآخرين ترجموها هكذا فتبعتهم (أجاب بعض الأساتذة).
2 - لم أفكر بالترجمة لأنني أفهمها بالإنجليزية (أجاب آخرون).
3 - لماذا أعذّب نفسي في ذلك ؟ أما في ذلك إضاعة للوقت (أجاب عدد من طلاب الدراسات العليا) .
4 - قال طالب دراسات عليا جريء: إذا كان الأساتذة لا يعرفون فكيف تريدون منا أن نعرف؟
5 - لسنا براضين عن هذه الترجمات ولكن لم نجد بديلاً مقنعًا (أجاب معظم طلاب الماجستير).

البحث لا يقتصر على طالب أو أستاذ فهذه مسؤولية الجميع، أما نحن فبحثنا في هذه الكلمة، وهذه خلاصة بحثنا :

لم نجد فعل مثر باللغة العربية، إن كان ذلك في لسان العرب أو تاج العروس أو المنجد أو المعجم الوسيط، لذلك ابتعد المرجع (4) عن استعمالها.

(6) قتيبة الشهابي : معجم مصطلحات طب الأسنان، إنجليزي- عربي، مكتبة لبنان، 1987.
(7) عبد الحليم منصور وسهى الموصللي : الكيمياء العامة، منشورات جامعة دمشق، 1999 – 2000.

إذاً : من أين أتت هذه الكلمة (تماثر– متماثرات) لا ندري، ولكن يمكننا أن نستنتج أنها عامية لا تستند إلى أصول علمية ولغوية.

نقترح لترجمة كلمة : 1- polymer متعدد اللآلئ

2 - Polymerization تسرَّد

3 - Mer لؤلؤة

لأن فعل سرد أو تسرَّد سليم لغويًا ومن المعاني اللّغوية لهذا الفعل نجد تسرَّد الدُرَّ : تتابع في نظام، يقال : " تسرَّد دمعه كما تسرد اللؤلؤ"؛ أي تتابع في نظام[8].

4 - Tension : توتر

وهي كلمة فرنسية من فعل "tendre" وليس لها فعل في اللّغة الإنجليزية، نعرفها بأنها خروج الجسم عن حالة السكون أو التوازن بفعل مؤثر خارجيّ ؛ وهي حالة من التأهب أو الاستعداد أو الترقب .

5 - Stress : مقاومة داخلية

أفضل تعريف قرأته هو[9]:

Ensemble de perturbations biologiques et psychiques provoquées par une aggression quelquonque sur un organisme.

مجموعة اضطرابات جسدية ونفسية ناتجة عن مؤثر خارجيّ مزعج، ويترجمها كتاب صادر عن كلية الهندسة المدنية "إجهاد المقاومة"[10]، كما يترجمها

(8) المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة السادسة والعشرون، بيروت، دار المشرق، 1975 .

(9) Dictionnaire Encyclopedique, Larausse-Bordas, Editeur 2000 .

(10) خليل عزيمة وفؤاد ضحى: علم المواد وهندستها، جامعة دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية الهندسة الميكانيكية، 2005 .

كتاب صادر في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية (الهمك)[*] "الإجهاد"[11]، وفي علم النفس غالبًا ما نسمع التعابير : كرب، شدة نفسية .....

أما في طب الأسنان فيعرفها المرجع رقم (12)[12]:

Stress : Force per unit area within a structure subjected to an extrernal force or pressure .

ونستنتج من ذلك بأن كلمة "stress" هي مقاومة داخلية تحدثها قوة خارجية تطبق على الجسم الذي بدوره يرُدّ عليها بمقاومة داخلية تنشأ عن ذلك الجسم.

حيث يكون تأثير هذه القوة الخارجية هو انزياح الذرات وتباعد بعضها عن بعض أو بالعكس انضغاطها وتجمعها ؛ نجد أن كلمة مقاومة داخلية سليمة لغويًّا وعلميًّا.

6 - Strain : تشوّه

يعرفه المرجع رقم(3) كما يلي :

Strain : the change in shape that a body undergoes when acted on by an external force .

في حين يعرفه المرجع رقم (12) كما يلي :

Strain : change in length per unit initial length .

حيث نجده هنا يدخل مفهوم الطول ولكن في الحقيقة ليس فقط الطول وإنما التقاصر في حال تطبيق قوى ضغط ولكن المعنى الأساسيّ لهذه الكلمة محقق في هذين التعريفين. لكننا نجد تباينًا كبيرًا في ترجمتها إلى اللغة العربية،

(*) يختصرونها بكلمة "همك"، وهذا غير وارد في اللغة العربية.

(11) محمد عبد السلام، محمد ابلوش : المنشآت المعدنية، الطبعة الخامسة، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، 1995-1996، صفحة 17.

(12) PHILLIPS : science of dental materials, Eleventh Edition Anusavice, 2003.

حيث يترجمها المرجع رقم (10) "الانفعال المرن"، ويترجمها المرجع رقم (11) بالانفعال " التشوّه الانفعالي " وهما كتابان من كليات الهندسة، أما في كلية طب الأسنان فليس هنالك أحد يبالي لذلك لأن الأمر معقد نسبيًا.

نجد أيضًا في اللغة الإنجليزية مرادفات للتعبير عن كلمة "strain"، مثل shrinkage (تقلُّص)، pulling (سَحْب)، pushing (دَفْع)، elongation (تطاول)، tensile (شَدّ)، ولكنها في الحقيقة ليست إلا صفات للتشوّه أو تفسير ظواهره، لهذا فإننا نقترح أن يترجم هذا المصطلح باللّغة العربية بالتشوّه، لأنها ترجمة سليمة علميًّا ولغويًّا.

7 - Resilience : المعاودة

يعرفها المرجع رقم (2)كما يلي :

Resilient : sprining back, resuming its original Shape after bending compression, etc .

إذاً المعاودة هي رجوع الجسم إلى ما كان عليه بعد إزالة القوة الخارجية المطبقة عليه والتي يرد عليها بمقاومة داخلية بحيث لا تسمح للتشوه الدائم أن يحصل، أما إذا استمرت القوة الخارجية بفعلها فإن التشوه الدائم سيحصل حتمًا إذا تجاوز مقدار هذه القوة حد التناسب.

المعنى اللغوي لكلمة المعاودة هو الرجوع إلى الأمر الأول، فهي إذاً سليمة لغويًّا وعلميًّا.

8 - Yield strength : الاستسلام

يعرفها المرجع رقم (12) :

Yield strength : the stress at which test specimen exhibits a specific amount of plastic strain .

إذاً نعرف الاستسلام بأنه مقدار المقاومة الداخلية "stress"التي تطورها عينة الاختبار بحيث يظهر فيها تشوهًا دائمًا : permanent strain أو irreversible strain، هنا تبدأ المقاومة الداخلية للعينة بالانهيار.

ومع استمرار القوة الخارجيَّة فإن الذرات تنزلق بعضها فوق بعض بحيث لا تستطيع أن تعود إلى ما كانت عليه فيحصل ما نسميه بالتشوه الدائم، هذا يعني أن العينة قد استسلمت وتجهز نفسها للتحطم أو الانقطاع.

نجد هنا بأن كلمة استسلام أيضًا سليمة لغويًّا وعلميًّا .

9 - Ultimate strength : إجهاد

يعرفها المرجع رقم (13)صفحة 39[13] :

The Ultimate tensile strength or stress (UTS) is defined as the maximum stress that a material can withstand before failure in tension* whereas the ultimate compressive strength or stress (UCS) is the maximum stress a material can withstand in compression .

الإجهاد هو إذاً القوة الخارجية العظمى (تقابلها مقاومة داخلية عظمى) التي يستطيع الجسم تحملها قبل أن يتحطم.

لماذا نقترح كلمة إجهاد ؟ (مع العلم بأن كثيرًا من المترجمين يستعملونه للتعبير عن مصطلحات أخرى كما رأينا).

إن فعل جهد وأجهد : الإنسان أو الشيء أو الدابة : حملها فوق طاقتها (8).

بما أننا نتكلم عن مصطلحات الميكانيك وطب الأسنان، فمن المفيد أن نذكِّر بإحدى القوى التي تتعرّض لها المادة المثبتة للتاج فوق دعامته لأنها أيضًا تسمى "tensile stress"، كما هو مبين بالشكل التالي المرجع رقم (14)[14].

(13) Carig's, Restorative Dental Metal Materials, thirteen edition, Elsevier MOSBy editor, 2012.

(14) Shillinburg, Jacobi, ravkett, Preparation in fixed Prosthodontics.

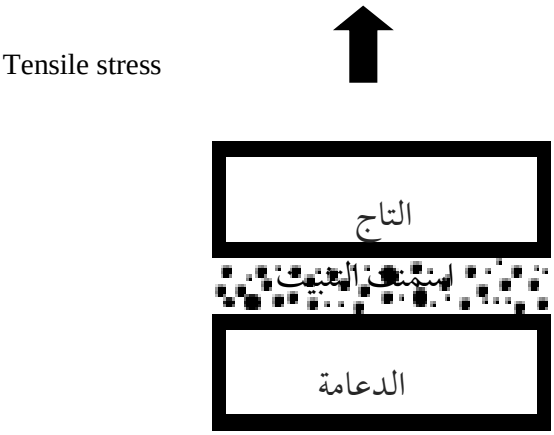

*إننا نعترض على استعمال كلمة "tension" باللغة الإنجليزية عوضًا عن "pulling" أو "tensile stress"، وهذا ناتج عن أن كلمة "tension" ليس لها فعل بالإنجليزية لأن هذه الكلمة أتت من الفرنسية من فعل "tender"، لهذا فعندما أخذتها اللّغة الإنجليزية فقد أساءت استعمالها في العلوم بحيث شذّت عن معناها الفرنسيّ الأصل، على هذا فإننا نعرف كلمة "tension" (توتر) على أنها خروج الجسم عن حالة السكون بفعل مؤثّر خارجيّ، راجع الصفحة 79 – 80 من مرجع رقم (13).

هذا بالإضافة إلى التضارب الكبير في معاني هذه الكلمة ومشتقاتها بالإنجليزية حسب المؤلف وحسب المعاجم المختلفة.

هنا نقترح تغيير المصطلح باللّغة الإنجليزية بحيث يصبح "traction force" أي قوى الشدّ. إن كثرة استعمال " tensile stress" وبمعانٍ مختلفة، بل متضاربة في بعض الأحيان، وبما أن القوى هنا ستطبق بهدف دراسة أسمنت التثبيت ومقدار تحمله لقوى النزع (فقط عن السطح الطاحن للدعامة)، فإننا نقترح:

10 – Tensile stress (خاصة أسمنت التثبيت) :

1 – تغيير المصطلح بحيث يصبح "traction force" أو "traction stress".

2 – ترجمته إلى اللغة العربية بـ قوى الشدّ أو (الشدّ) .

11 - Putty : الكثيف، وهي كلمة فرنسية الأصل أصلها "potée" ومعناها مركّب يستخدم كقوالب للصب، تضاربت الآراء حول ترجمة هذا المصطلح فمنهم من يترجمه بالقاسي، ومنهم بالمعجون، أو القاسي جدًا، ...

يصنف قوام موادّ الطبع المطاطية حسب اللزوجة (13) هذه محاولة من الكتب الإنجليزية لتوحيد المصطلح الإنجليزي نظرًا إلى جدلية تلك المصطلحات حتى بالإنجليزية، فما هي اللزوجة إذاً :

لَزَجَ : تمدّد وتمطط ولم ينقطع وكان به ودك يعلق باليد كالعسل ونحوه فهو لزج. واللزوجة هي الاسم من لزج (8) .

وبناءً على هذا التعريف، فلا يمكننا القول بأن المادة الكثيفة لزجة. أما الكتب الإنجليزية الحديثة (عام 2012) فتعتبرها لزجة وتغير اسمها من "Putty" إلى " very high viscosity"، وهذا برأينا خطأ فادح للسببين التاليين :

1 – الاسم الجديد لا يعتبر سليمًا لغويًا

2 – لا يعتبر سليمًا تقنيًّا أو علميًّا

أما كلمة "Putty" : (المادة الكثيفة) فهي سليمة لغويًّا وثانيًا : إنها كلمة علمية دقيقة جدًّا لأنها تشكل قالبًا لأخذ الطبعة حيث تَبَطَّن بالمادة ذات الكثافة المنخفضة .

لذلك فإننا نقترح الاستمرار في استعمال هذه الكلمة لسلامتها العلمية واللّغوية باللّغتين الإنجليزية والعربية.

12 - Creep : تشوّه إضافي

يرتبط هذا المصطلح بزمن تطبيق القوة ؛و في حال استمرارها فإنها تشوه الجسم تشوهًا إضافيًّا، هذا المصطلح يستعمل للمواد اللدنة "Vicoelastic"،

يترجم بعض المؤلفين هذا المصطلح بالزحف : هذه الكلمة عبارة عن ترجمة لغوية لفعل "creep"، وهي خاطئة تماماً من الناحية العلمية.

13 - Viscoelastic : لدن

14 - Silane = السيلان.

هي مادة عضوية سيليكونية تشكل جسرًا أو رابطًا قويًا بين المادة المالئة ومادة الكمبوزيت (اللك) تسمى : Silane Coupling agent بحيث تغلف المادة المالئة (غالباً من السيراميك) وترتبط كيميائيًا مع مادة الكومبوزيت، بهذا يكون السيلان قد حَسَّن من الخواص الميكانيكية للكومبوزيت (اللك) حسب مرجع رقم (1) ومنع انفصال المادة المالئة عنه.

يرتبط السيلان مع المادة المالئة بواسطة رابطة كيميائية وميكانيكية بحيث تندخل مادة السيلان السائلة ضمن الفراغات المجهرية لذرات او جزيئات المادة المالئة.

بحثنا عن الأصل اللغوي لكلمة "silane" ونعتقد أنها أتت من اللغة العربية ومعناها السيلان، جمعها سيالين : ما يدخل من السيف أو السكين في الغمد أو النصل وأيضا لها معنى آخر وهو : حجر كريم، أعتقد أيضا أن هذا المعنى الأخير هو الذي أدخلها إلى اللغات الأجنبية عن طريق الكيمياء المعدنية التي كان للعرب والمسلمين دور كبير في نشرها للعالم.

15 - (value = الظَلَمُ : ج ظَلَوم)

يعرفها المرجع رقم (12) ورقم(15)[15] كما يلي:

relative lightness or darkness of a color

(15) shillingburg .H, sumiya hobo, whitsett L.D, richardjacobi, brackett S.E, fundamental of fixed Prosthodontics, third Edition, 1997, p:426, quintessence publishing U.S.A.

هي العتامة أو الإشراقة النسبية للون ما.

يعرّف المرجع رقم (8)الظَّلْمُ: الثلج، ماء الأسنان وبريقها.

قال ابن سينا الشيخ الرئيس في كتاب القانون في الطب الجزء الثاني[16]: "وأما السّواك : فيجب أن يستعمل بالاعتدال ولا يستقصى فيه استقصاء يَذْهب معه ظَلْمُ الأسنان وماؤها، ويهيئها لقبول النوازل والأبخرة الصاعدة من المعدة وتصير سبباً للخطر".

أيضا نجد أن كلمة ظَلَمُ الأسنان من حيث المعنى اللغويّ والعلميّ مناسبة تمامًا.

16 – Adhesion= (آلية الالتصاق) (12، 13)

هي التجاذب بين ذرات مادتين مختلفتين متماستين، يمكن لآلية الالتصاق هذه أن تكون كيميائية أو ميكانيكية أو كلاهما.

17 – **luting agent= Cement = Adhesive=** مادة لاصقة (لواصق). (13)

هي المادة التي تؤمّن تجاذب ذرات مادتين مختلفتين عند تماسهما.

18 – Cohesion= (تماسك) (12، 13)

هو التجاذب بين ذرات المادة نفسها التي تؤمّن تماسكها.

19 – Cohesive = (قوى التماسك) (12، 13)

هي القوى التي تؤمّن تماسك المادة بربط ذراتها بعضها مع بعض.

20 – Toughness= (المتانة) (12، 13)

وهي مقاومة المادة أو العينة للكسر أو التحطم، تدل على مقدار الطاقة الداخلية الضرورية ليحدث التحطم وهي تساوي القوة الخارجية التي سببت التحطم.

---

(16) ابن سينا القانون في الطب، الجزء الثاني، حققه إبراهيم شمس الدين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 2005 م، الطبعة الأولى.

21 - Gingival Recession= (نساع) (5، 8)

لتراجع اللثة وانحسارها سببان :

1 – فسيولوجيّ مع الزمن وتقدم العمر.

2 – مرضي.

نقترح أن نسمي الفسيولوجي : تراجع اللثة، أما النساع فهو انحسار اللثة المرضي .

فما هو النساع (8):

نسعت الأسنان : انكشفت اللثة عنها واسترخت حتى بانت أصولها.

22 - Resin-Bonded Fixed Dental Prostheses or Minimal (15) (17،) Preparation

الجسور المحافظة :

وهي الجسور التي لا تتطلب تحضيرًا كبيرًا للنسج السنيَّة حيث يفضل أن لا يتجاوز التحضير طبقة الميناء. نفضل ترجمتها بالجسور المحافظة لأن ميزة هذه الجسور تتلخص في المحافظة على النسج السنيَّة.

23- Ovate Pontic = الدمية الغاطسة (15)[17]،

هي الدمية الأكثر جمالية والأقل استعمالاً في طب الأسنان لا تختلف في شكلها عن الدمية المخروطية "Conical Pontic" تختلف عنها في الاستطبابات لأن "Ovate Pontic" تتطلب عملًا جراحيًا لاستعمالها أو بعد القلع مباشرة قبل أن يلتئم الجرح مكان القلع حيث يدخل قسمها الذروي ضمن الجوف مكان القلع (أو الجوف بعد الجراحة) لمسافة بين 2-3 ملم وبهذا تظهر وكأنها سن طبيعية تنبثق من السنخ.

(17) Rosenstiel, S, Land, M, Fujimoto, k, Contempororary Fixed Prodthodontics, Fourth Edition, MOSBY, USA, 2006

في كلية طب الأسنان في سوريا، تترجم بالدمية البيضية، إن هذه الترجمة "أيضًا باللغة الإنجليزية" لا تعبر عن الواقع السريريّ مطلقًا، لأنها لا تنوه إلى مفهوم العمل الجراحيّ ودخولها في قسمها الذرويّ ضمن السنخ بمسكن نهيئه لها جراحيًّا (أو يكون هذا الجوف موجودا بعد القلع مباشرة).

عندما يسمع الطالب، خاصة لأول مرة، أي مصطلح فيجب أن يدخل في ذهنه وخياله شكل ومكان استعمال هذا المصطلح، على سبيل المثال عندما يسمع الطالب مصطلح الدمية البيضية فإنه يتخيل شكل بيضويّ هرميّ ولكن لا يدخل في ذهنه استطبابه.

على هذا فإننا نقترح تغيير المصطلح الإنجليزي بحيث يصبح "Diving Pontic" بدلاً من "Ovate Pontic"، أما في اللغة العربية فإننا نقترح تغيير مصطلح "الدمية البيضية" إلى "الدمية الغاطسة".

إن كلمة الغاطسة، بالإضافة إلى كونها لغويًّا سليمة، فإنها تعبر عن الواقع السريريّ بشكل رائع.

24 - Thick Extended Margin = الكتف المعكوسة (10)، (18)

هو عدم تأمين الاستمرارية ما بين المنطقة غير المحضرة من السن والتاج كما في الشكل التالي :

الشكل الصحيح

كتف معكوسة

تنشأ الكتف المعكوسة من عدم تأمين المسافة الكافية للتاج في أثناء التحضير في منطقة الحدود العنقية.

25 - wettability : الانسيابية

نعرّفها على أنها : Relative affinity of a liquid for the surface of a solid.

تترجمها الكتب بالترطيب وهذه ترجمة لغوية لفعل "wet"، مع العلم بأن الواقع العلميّ ليس له علاقة بأي ترطيب. لهذا فإننا نقترح أن نطلق على هذا المصطلح : "الانسيابية" هي قدرة السائل أو عدمها على الانسياب فوق سطح صلب، وهذا يتعلق بالتوتر السطحيّ ونعومة السطح.

26 – Sintering [13]: الارتصاص(*)

هي المراحل العملية المتعاقبة في الإحماء لمسحوق الخزف الملبد فوق المعدن وذلك بعد إحمائه – إلى ما دون درجة انصهار مكوناته – وجعله يرتبط ويندمج بعضه في بعض كيميائيًّا بحيث يشكل كتلة واحدة مرتصة.

27 - Compacted ceramic: الخزف الملبد.

وهي العملية اليدوية التي يقوم بها عامل المخبر كي يجعل مسحوق الخزف على المعدن كثيفًا، ملبدًا مرصوصًا ومضغوطًا قبل إحمائه وهذه تعتمد على المهارة الفردية.

28 - Heavy [13]: لزج(**)

غُيِّر هذا المصطلح في كتب 2012 وأصبح : High viscosity[13].

نقترح له كلمة لزج أو المادة اللزجة، ونقترح أيضًا :

29 – Medium: متوسط اللزوجة.

30 – Light or low viscosity: سيال.

31 – Extra Light: سيال جدًا.

32 - Malposition: الرَّصَص

الرصص أو اللصص: بمعنى التلاصق وتقارب الأضراس أو الأسنان وهو عيب من معايبها (8)، عكسها أسنان مُنَصَّبَة (2).

(*) الارتصاص: من فعل رصّ رصًّا الشيء ألصق بعضه ببعض وضمه فهو رصيص ومرصوص (8).

(**) راجع صفحة 175 من هذا المقال.

33 – Malocclusion [*]، إطباق غير مُنَصَّب، نجد هذا المصطلح (سوء إطباق)، في كل الكتب العربية والأجنبية، ولكننا في الحقيقة نجده خاطئًا خاصة في اللغة العربية للسببين التاليين:

أولا: نُعَرِّف الإطباق بأنه حالة تماس بين سن أو أكثر بين الأسنان المتقابلة، في هذه الحالة لا يمكن لنا أن نصفه بالسيئ.

ثانياً: لا يمكن لنا أن نعتبر (سوء الإطباق) مرضًا يجب تصحيحه خاصة وظيفيًّا.

على هذا فإننا نقترح المصطلح (إطباق مُنَصَّب)؛ أي إطباق ذو أسنان مستوية منتظمة انتظاما حسناً، وإذا لم يكن كذلك فنقول عنه بأنه إطباق غير مُنَصَّب وبهذا نكون قد ابتعدنا عن كلمة سوء والتي قد تعني المرض بالنسبة إلى البعض.

34 - Gingival retraction : كشف الحد العنقي

إن الهدف من التبعيد اللثويّ هو توضيح وكشف الحد العنقيّ للتحضير ليصار إلى أخذ طبعة بدقة لهذا فإن الهدف هو كشف[**] الحد العنقيّ، فإذا كان هذا واضحًا ومكشوفًا فلا لزوم لتبعيد اللثة، لهذا فإننا نقترح مصطلح كشف الحد العنقيّ مفضلين أن نذهب مباشرة إلى القصد دون خطل خاصة إذا كان هذا الحد لا تغطيه اللثة فقط فقد يكون العظم أيضًا. لهذا نقترح كلمة كشف فهي شاملة ولا تقتصر فقط على اللثة.

35- Dysplasia، عدم اكتمال، وقد يصح لها أيضا Aplasia وHypoplasia وDystrophy (حثل)، وأيضا Amelogenesis imperfecta و Dentinogenesis imperfecta.

وعلى سبيل المداعبة سألت بعض الطلاب الدراسات العليا عن معنى كلمة (حثل)، عربيًّا وعلميًّا فلم يجبني أحد. عندها سألتهم عن معنى كلمة

(*) أسنان مُنَصَّبَة : مستوية منتظمة انتظاما حسنا.

(**) كشف: كشف كشفًا الشيء وعن الشيء: أظهره ورفع عنه ما يواريه أو يغطيه(8).

Dystrophy بالإنجليزية فعرفها أغلبهم، على هذا يجب علينا في معاجمنا شرح الكلمة لغويًّا وعلميًّا.

36 - Anomaly: تشوّه[18].

37- Festoons, Scalped, Festonuee' مُفَرَّض: أي ذو شكل تشريحيّ معين.

الخلاصة:

نداء نوجهه إلى المسؤولين في جامعة دمشق ونطالبهم بعقد اجتماعات بين المعنيين بالأمر وتشكيل لجنة من المهتمين في هذا المجال من الكليات المختلفة، حتى ولو نجحت هذه اللجنة في ترجمة كلمة واحدة في كل مرة فسيكون ذلك قفزة كبيرة في توحيد لغة الخطاب، خاصة إذا تبنتها الجامعة وعمّمتها على باقي الجامعات فكم سيكون هذا مفيدًا لطلابنا في أثناء تقديمهم للامتحانات الوطنية.

هذا بالإضافة إلى تعدد المصطلحات باللغة الانجليزية التي غالبًا ما تعبر عن المعنى العلميّ ذاته بكلمات مترادفة لغويًّا.

(18) فندي الشعراني، التيجان والجسور، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، 1987، الصفحة 211، 66. كلية طب الأسنان، الطبعة الأخيرة، 2011-2012.

ملحق

المرجع الأول :

المعجم الشارح لمصطلحات التعويضات السنية وهو عبارة عن ترجمة لـ "The Glossary of Prosthodontics Terms"، إعداد الدكتور مهند السعدي، دار القدس للعلوم، الطبعة العربية الأولى 2010، هذا المعجم يترجم :

1 – stress : جهد، إجهاد

2 - strain : إجهاد .

3– .polymerization : بلمرة، تماثر

المعجم رقم (5) يترجم :

1 - stress : شد، إجهاد.

2– strain :إجهاد.

المعجم رقم (6) يترجم :

1 – stress : إجهاد.

2 – strain :1 – جهد، توتر، مجهود.

2 – يجهد، يوتر، يشد.

3 – انفعال.

المعجم رقم (4) يترجم :

1 – stress :كرب (جمع كروب).

2 – Strain : 1 – إجهاد.

2 – وثي، وثء.

3 – يصفي

4 – ذرية (ج. ذراري)

أما المرجع التالي :

محمد ناصر صوان، أسامة حسن العلي، التطبيقات السريرية للميكانيك الحيوي في تقويم الأسنان، الجزء الأول، دار القدس للعلوم، 2006، يترجم :

Strain : إجهاد.

Stress : جهد

Tension : شد

Pull : شد

Strength : الشدة

الأستاذ الدكتور جهاد أبو نصار في رسالة الدكتوراه : إجهادات الترميمات التاجية الجذرية، عام 2000، مكتبة كلية طب الأسنان، جامعة دمشق رقم 52، بإشراف الأستاذ الدكتور فندي الشعراني والمشرف المشارك الدكتور جمال سعيد يترجم :

1- stress :إجهاد.

2-Strain : انفعال.

3- putty : عجيني.

الأستاذ الدكتور ميشيل الخوري :

معجم مصطلحات تعويض الأسنان، نقابة أطباء الأسنان، دمشق، الطبعة الأولى، 1970، يترجم :

1- stress : إجهاد.

2- tensile stress : إجهاد الشد.

3- ultimate strength : مقاومة قصوى.

المصطلح	إنجليزي	عربي
1	Polymer	متعدد اللآلئ
2	Polymerization	تسرد
3	Mer	لؤلؤة
4	Tension	توتر
5	Stress	مقاومة داخلية
6	Strain	تشوه
7	Resilience	معاودة
8	Yield strength	الاستسلام
9	Ultimate strength	إجهاد
10	Tensile stress	قوى الشد
11	Putty	الكثيف
12	Creep	التشوه الإضافي
13	Viscoelastic	لدن
14	Silane	السيلان
15	Value	الظُلْم
16	Adhesion	آلية الإلصاق
17	Adhesion Cement luting agent	مادة لاصقة (لواصق)
18	Cohesion	تماسك
19	Conhesive	قوى التماسك
20	Toughness	متانة

21	Gingival Recession	نساع (مرضي) تراجع (فيزيولوجي)
22	Resin-Bonded Fixed Dental Prostheses or Minimal Preparation Bridge	الجسور المحافظة
23	Diving Pontic	الدمية الغاطسة
24	Thick Extended Margin Reversed shoulder	الكتف المعكوسة
25	Wettability	الانسيابية
26	Sintering	الارتصاص
27	Compacted Ceramic	الخزف الملبد
28	Heavy	لزج
29	Medium	متوسط اللزوجة
30	Light	سيال
31	Extra Light	سيال جدا
32	Malposition	الرَّصَص
33	Malocclusion	إطباق غير مُنَصَّب
34	Gingival retraction	كشف الحد العنقي
35	Dysplasia	عدم اكتمال
36	Anomaly	تشوه
37	Scalped,Festoons	مُفَرَّض

المراجع

1 – فندي الشعراني : كيفية البحث عن المصطلح باللغة العربية في طب الأسنان، التعريب 54-78، كانون الأول 2011، العدد 41 .

2 - Oxford . revised and updated illustrated dictionary D.k editor, London , 2007

3 - STEDMAN's, medical dictionary, 28 □ □ Edition, 2006

4 – المعجم الطبي الموحد، إنكليزي–عربي، الطبعة الرابعة، منظمة الصحة العالمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006 .

5 – المعجم الطبي الموحد، إنجليزي–عربي، الطبعة الأولى، منظمة الصحة العالمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2004.

6 – قتيبة الشهابي : معجم مصطلحات طب الأسنان، إنجليزي–عربي، مكتبة لبنان، 1987.

7 – عبد الحليم منصور وسهى الموصللي : الكيمياء العامة، منشورات جامعة دمشق، 1999 – 2000.

8 – المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة السادسة والعشرون، بيروت، دار المشرق، 1975.

9 - Dictionnaire Encyclopedique, Larausse-Bordas, Editeur 2000

10 – خليل عزيمة وفؤاد ضحى: علم المواد وهندستها، جامعة دمشق، منشورات جامعة دمشق، كلية الهندسة الميكانيكية، 2005.

11 – محمد عبد السلام، محمد ابلوش : المنشآت المعدنية، الطبعة الخامسة، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، 1995–1996، صفحة 17.

12 - PHILLIPS : science of dental materials, Eleventh Edition Anusavice, 2003

13 - Carig's, Restorative Dental Metal Materials, thirteen edition, Elsevier MOSBy editor, 2012

14 - Shillinburg, Jacobi, ravkett, Preparation in fixed Prosthodontics

15 - shillingburg .H, sumiya hobo, whitsett L.D, richardjacobi, brackett S.E, fundamental of fixed Prosthodontics, third Edition, 1997, p:426, quintessence publishing U.S.A

16 – ابن سينا القانون في الطب، الجزء الثاني، حققه إبراهيم شمس الدين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت 2005 م، الطبعة الأولى.

17 - Rosenstiel, S, Land, M, Fujimoto, k, Contempororary Fixed Prodthodontics, Fourth Edition, MOSBY, USA, 2006

18 – فندي الشعراني، التيجان والجسور، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الأولى، 1987، الصفحة 211، 66. كلية طب الأسنان، الطبعة الأخيرة، 2011-2012.

مشكلة الترجمة في بعض المصطلحات الطبية، حالة مصطلح وبائيات

د. عباس عبد الرحمن أحمد السيد(*)

مقدمة

إن العلاقة بين اللغات في مجالات العلوم بصورة عامة والطب والصحة بصفة خاصة تمتاز بنوع من التوافق والقبول والعالمية. أعني بذلك أن اللغات العلمية والمصطلحات نادرًا ما يحدث فيها جدال وخلاف، فلذلك تجد أن هنالك شبه إجماع على المصطلحات المستخدمة اليوم. العوامل الأساسية التي تتحكّم في ذلك معدودة جدًا، أولها : مدى انتشار وسيطرة لغة معينة على المسرح العالمي في مجال العلوم والمجالات الأخرى. وفي وقتنا الحاضر تعتبر اللغة الإنجليزية (بشقيها البريطاني والأمريكي) هي الشائعة والمنتشرة. والعامل الأساسيّ الآخر هو ارتباط الاكتشافات الجديدة بلغة المُكتشِف أو مكان الاكتشاف. ونحن الناطقون باللغة العربية نأخذ جلّ معارفنا الطبية ونمارسها ونتداولها باللغة الإنجليزية. وهذا – بالطبع – ليس خيرًا محضًا ولا شرًّا محضًا، فهناك سلبيات وإيجابيات. ولنتفادى بعض السلبيات ظهرت مبادرات التعريب في الوطن العربيّ في العصر الحديث في سورية منذ مطلع القرن العشرين(1). وبعد ممارسة التعريب، ظهرت مشكلة في الترجمة لاختلاف اللهجات في الدول العربية المختلفة، فكانت مبادرة العراق بتأليف معجم معرّب لتوحيد

(*) اختصاصي صحة عامة.

المصطلحات لعلوم الطب وهو المعجم الطبي الموحد في ستينيات القرن العشرين والذي تبنّت طباعته منظمة الصحة العالمية منذ 1973(2).

ولكن ما زالت هنالك عقبات ومشاكل تواجه حركة التعريب في الجامعات، ففي السودان على سبيل المثال تم تحديد خمس عشرة مسألة تعيق عملية التعريب. من هذه العقبات، صعوبة فهم بعض المراجع العربية(1). ومن أهم التحديات التي تواجه عملية التعريب هي عدم مطابقة المصطلح المعرّب (المُشتَق) لمفهوم المصطلح في اللغة الأم (الإنجليزية) ولمفهومه التطبيقيّ. وفي هذه الورقة سوف نتحدّث عن القصور في مصطلح "وبائيات" الذي هو ترجمة لـ "Epidemiology".

لا رغبة لنا في الحديث عن التعريب وآلياته وطرقه ونجاحه أو قصوره، فذلك باب كبير ويقع خارج تخصّصنا. كما لا نرغب في الحديث عن تاريخ اللغات وجذورها، وما ذكرناه آنفًا هو تمهيد للدخول في موضوع الورقة.

هدف الورقة

الهدف الأساسيّ من هذه الورقة هو تسليط الضوء على بعض القصور في مصطلح "وبائيات" كمعادل لمصطلح "Epidemiology"، كما تهدف الورقة أيضًا إلى اقتراح مصطلح مكمّل أو بديل على خلفية التطوّر الكبير الذي حدث في مفهوم وتطبيقات ما يُسمّى ب "علم الوبائيات".

نبذة تاريخية لعلم المصطلحات وترجمة العلوم الطبية

إذا رجعنا إلى تاريخ العلوم، فإننا نجد أن سيطرة اللغات أخذت دورات تعاقبت فيها عبر العصور حسب النفوذ العلميّ والسياسيّ وربما الاقتصاديّ. هيمنت اللغة الإغريقية (Greek) في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد على الطب ومصطلحاته وذلك بفضل العالم أبقراط (Hippocrates 460-377)(3،4) بعد ذلك، في القرن الأول الميلادي، بدأ الرومان في تطوير علم الطب باللّغة اللاتينية

فاستفـادوا من الكتابـات الإغريقيـة واجتهـدوا في ذلك بفضـل العالـم (Aulus Cornelius Celsus)(4). وفي العصور الوسطى ظهرت اللغة العربية في ميدان العلوم وخاصة الطب، فقام العرب بترجمة الكتب الإغريقية واللاتينية إلى العربية، وقد أضافوا إلى علم الطب من اكتشافاتهم الخاصة فأصبحت هنالك ثلاث لغات للعلوم، هى : الإغريقية واللاتينية والعربية. ثم اضمحلت اللغة الإغريقية كلغة مخاطبة فانحسر تأثيرها في مجال الطب ولكن بقى في اللغة اللاتينية الكثير من المصطلحات ذات منشإ إغريقى، مثل مصطلحات علم التشريح. وكذلك انحسر دور اللغة العربية في هذا المجال فأصبحت اللاتينية هى اللغة السائدة في علم الطب حتى منتصف القرن التاسع عشر في بعض الدول مثل الدنمارك (1853م)، مع العلم أنها ما زالت تحتوي على الكثير من المصطلحات الإغريقية، إمّا كما هى أو بعد تحويرها لتناسب طريقة الكتابة والنطق اللاتينى(4). ثم بعد ذلك بدأت تظهر لغات وطنية، مثل : الإنجليزية والألمانية والإيطالية ولغات أخرى كثيرة.

أما في العصر الحالى فاللغة الإنجليزية هى المنتشرة، على الرغم من أنّ بعض اللغات القومية تمّ تبنّيها كلغات للطب والعلوم، مثل : الكورية واليابانية، فكثير من الاكتشافات والإضافات في علم الطب أصبحت تأخذ الاسم الإنجليزي(2).

مصطلح وبائيات

مصطلح وبائيات ترجمة للمصطلح اللاتينى "Epidemiology"، حسب ما جاء فى المعجم الطبي الموحد(2). والمصلح اللاتيني اصلًا يتكون من ثلاثة مقاطع:

Epi: ويعني فوق أو على،

Demos: ويعني الناس،

Ology: ويعني علم أو دراسة.

وفى "بنك المصطلحات الموحدة"، التابع لمكتب تنسيق التعريب بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ورَدَ مصطلح "Epidemiology" في علم البيطرة مترجمًا بـ : علم الأوبئة(5).

منظمة الصحة العالمية رصدت تعريفًا اصطلاحيًّا عمليًّا مطوّلًا وشاملًا للمفهوم الحالي:

"Epidemiology is the study of the distribution and determinants of health-related states or events (including disease), and the application of this study to the control of diseases and other health problems. Various methods can be used to carry out epidemiological investigations: surveillance and descriptive studies can be used to study distribution; analytical studies are used to study determinants."(6)

وترجمة ذلك: "علم الوبائيات هو دراسة توزيع ومحدِّدات الحالات والأحداث ذات العلاقة بالصحة بما في ذلك الأمراض، وتطبيق نتائج هذه الدراسات للتحكم في الأمراض والمشاكل الصحية الأخرى. ويمكن استعمال طرق شتى لإجراء التقصي والفحص الوبائي: فالمسوحات والدراسات الوصفية يمكن استعمالها لدراسة التوزيع، والدراسات التحليلية لدراسة المحدِّدات".

والتعريف الاصطلاحيّ، حسب قاموس أكسفورد، هو:

"The branch of medicine which deals with the incidence, distribution, and possible control of diseases and other factors relating to health".

أي "هو الفرع من علم الطب الذي يهتم بدراسة الأمراض من حيث حدوثُها وتوزيعُها والوسائل الممكنة لمكافحتها وعوامل أخرى ذات علاقة بالصحة"(7). وهنالك إضافات أخرى للمعنى الاصطلاحيّ بعد أن تطوّر مفهوم هذا الفرع من علم الطب ولكن كلها تدور حول المعنى السابق.

ظهر علم ما يُعرف بالوبائيات على يد الطبيب البريطاني جون سنو (John Snow1813-1858)، وذلك عند حدوث انتشار كثيف (وبائي) لمرض الكوليرا في لندن عام 1854م. فقام بالفحص والبحث عن مصدر المرض فوجده

من مصدرٍ للماء، وتحديدًا في يد المضخة(8،9). في تلك الحقبة أصبح مفهوم ما يسمّى بالوبائيات سائدًا كعلم جديد لتقصّي الأمراض- خاصة المعدية - ومعرفة مسبباتها وعدد الإصابات والوفيات واستنباط وسائل للوقاية والمكافحة. ولكن بمرور الزمن أُحدِثت إضافات لهذا العلم من حيث الأهداف والوسائل والاستعمال والتطبيق، فأصبح واسعًا وشاملًا للكثير من طرق البحث والدراسة. وهذا بالطبع في مفهومه الإنجليزي، وتبعه المفهوم باللغة العربية أيضا. ولكن ظلّت المفردة العربية هي لا تعكس هذا التطوّر النظريّ والتطبيقيّ والعمليّ المذهل.

وما يسمّى علم الوبائيات أكثر ما يستعمل في الصحة العامة وطب المجتمع وما يعرف بالممارسة الطبية المبنية على البرهان أو الدليل وبدرجات متفاوتة في أفرُع الطب والصحة الأخرى.

تفرّعات ومُحدَثات وتطبيقات ما يسمّى "علم الوبائيات".

كما سبق الذكر، فإنّ علم الوبائيات لم يعد يهتمّ بالأمراض السارية (المعدية) فقط، بل أصبح يهتمّ بدراسة الأمراض غير السارية أيضًا. كما نجده أيضا يُطبَّق في تطوير وتجريب العقاقير والأدوية والأغذية العلاجية والوقائية. كما يدخل في بحث ودراسة العوامل المساعدة على حدوث الأمراض أو عوامل الخطورة، وكذلك العوامل الكابحة أو المانعة لحدوث الأمراض من عوامل بيئية، تغذوية، جسدية، أو سلوكية. ولهذا فإننا اليوم نجد:

1. علم الوبائيات الوصفيّ (Descriptive Epidemiology).
2. علم الوبائيات التحليليّ (Analytical Epidemiology).
3. علم الوبائيات التجريبيّ (Experimental Epidemiology).

وهذه الأقسام تتفرّع إلى طرق مختلفة وعديدة تتناسب من حيث الطريقة العلمية مع الحالة المطلوب بحثها أو المعلومة التي نسعى إلى تحليلها أو الحصول عليها. كما أنّ هذا العلم يحتاج إلى الإحصاء الطبي كمكمّلٍ أساسي.

إذاً نحن لا نتكلّم عن "وبائيات" بالمعنى المفهوم في اللغة العربية بقدر ما هو علم توسّع وأصبح ضروريًّا جدًّا في هذا العصر. فتعريف وباء بالمفهوم العربي هو: "انتشار مرض معين في مجموعة معينة من الناس في فترة محدّدة بمعدل حدوث أكثر مما كان معروفًا في الحالات العادية في ذات المجتمع". فإذا تعاملنا مع المصطلح "وبائيات" بالمعنى العربيّ وأردنا به المعنى والمفهوم العمليّ باللغة الإنجليزية، فإن ذلك سيجعلنا غير مدركين – في الواقع- للجوانب التطبيقية والعملية لهذا العلم. وهذا بالضرورة سيؤدي إلى تقليل إنتاجنا ومشاركتنا الفاعلة في مجال البحوث والدراسات.

هذا الخلط بين المصطلح والمفهوم قد يكون سببه عدم مراجعة المصطلحات ومقابلتها بالمستجدات في مجال الطب كسبب أوّل، ولقلة مساهمتنا في الاكتشافات والتطبيق العمليّ لهذا العلم كسببٍ ثانٍ.

خلاصة

خلاصة القول : إنّ المصطلح، مجال الدراسة (علم الوبائيات)، لا يعبّر تعبيرًا دقيقًا عن المفهوم المقصود، ففي حين أن التطبيقات المنبثقة عنه تتطوّر وتزيد نجد أنّ مرادفه العربيّ قاصرًا عن المواكبة.

مقترح

بعد هذا السرد والتحليل والتدقيق، نرى أنّه لا بد من تعديل مصطلح "وبائيات" أو اشتقاق مصطلحٍ جديد ليقوم بالتوصيف الصحيح والأقرب – على الأقل- للمعنى التطبيقيّ المراد. لذلك فنحن نقترح أن يسمّى "علم دراسات وبحوث الطب والصحة" ودراسة الوبائيات جزءٌ من ذلك. قد يقول قائل: هذا مصطلح طويل يتألف من ست كلمات ولا يتناسب مع روح اللغة العربية التي تمتاز بالإيجاز والوضوح. نتّفق في أنّه طويل، ولكنه أكثر توصيفًا

ودقّة من المعنى المتداول، وهذا نهجٌ معروفٌ في مجال المصطلحات المتخصّصة على مدى العقود السابقة. إذ إنّه يقع تحت تصنيف المصطلحات المعقدة أو المركبة (complex) والتي تتكوّن من كلمتين أو أكثر حسب تعقيد المفهوم المرا (10). وبالطبع اقتراحنا هذا لا يعني الإلزام ولكنه محاولة للفت الانتباه لهذا القصور المُخِل ودعوة لمراجعته ونقده.

المراجع

1. عوض أحمد وهاشم حسن. ملاحظات حول تعريب دراسة الطب في السودان، مجلة الصحة العامة السودانية، يوليو 2007، 2(3):195-198. (SJPH).

http://www.sjph.net.sd/files/vol2i3p195-198.pdf

2. World Health Organization WHO. The Unified Medical Dictionery, Fourth edition, Last updated online, June 2009. http://www.emro.who.int/Unified-Medical-Dictionary.html.
3. John H, Dirckx. The Greek and Latin in medical terminology, 2005.
4. Henrik R Wulff, The language of medicine, The journal of the Royal society of medicine. 2004 April; 97(4): 187–188.
5. بنك المصطلحات الموحدة، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

http://www.arabization.org.ma/TermDetails.aspx?term_id=138866&terme=epidemiology.

6. WHO, Health topics, Epidemiology. http://www.who.int/topics/epidemiology/en/
7. Oxford dictionaries. http://oxforddictionaries.com/definition/english/epidemiology?q=Epidemiology.
8. Cerda L J, Valdivia C G. [John Snow, the cholera epidemic and the foundation of modern epidemiology]. Rev Chilena Infectol. 2007 Aug;24(4):331-4 .
9. Leon Gordis. Epidemiology. Fourth edition. Saunders. 2009.
10. حسن درير، نظرة في تطوّر المصطلح اللساني العربي

.http://academia.edu/1349163/

المكتبة والشابكة (الإنترنت)
مؤسسة تواجه أزمة هوية في عصر المعلومات الإلكتروني(*)

أخيم بونتي، كلاوس سينوا

اعتبرت المكتبات لمدة قرون مديدة مواقع متميزة للمعرفة : فمن كان يبحث عن معلومات يعتمد عليها، ومعرفة ملموسة في الكتب والمجلدات، كان عليه التوجه إلى مكتبة ما. إذ لم يكن من الممكن القيام بأي بحوث أو بالدراسة بنجاح بدونها. إن أبلغ وسيلة لوصف هذا الاحتكار هو تشبيه المكتبة بـ"قلب الجامعة".

ورغم أن الرأي العام ما زال منقادا بمثل هذه القوالب النمطية، إلا أن زمن هذه المكانة الرفيعة في السوق ولّى إلى غير رجعة. فبفضل الثورة الرقمية تعيش المكتبة، سواء كمؤسسة أو كمكان واقعي، تحولا تاريخيا جذريا. فخلال الوقت الذي تستغرقه قراءة هذه الجملة يتم إرسال نحو 200 مليون رسالة بالبريد الإلكتروني، والقيام بمليوني عملية بحث على محرك "غوغل"، وكتابة 100 ألف تغريدة على "تويتر"، وتحميل 47 ألف تطبيق لأجهزة "الأيفون" و"الأيباد"، ونشر 570 موقعا إلكترونيا جديدا. وكل هذا الزخم المعلوماتي

(*) مقال مترجم من الألمانية، عن : LETTRE international عدد 2013/100 ص.ص : 115-117.

يمكن النفاذ إليه بسرعة وسهولة أكثر من أي وقت مضى. فكل مستخدم للشابكة (الإنترنت) متصل مباشرة بهذا المنبع الدائم للمعلومات، والمحتوى الرقمي المنشود لا يبعد عن المستخدم إلا بلمسة واحدة. إن عدد الناس الذين يتحركون بشكل يكاد يكون حصريًا في الفضاء الرقمي خلال إنتاجهم ونشرهم واستخدامهم للمعلومات في تزايد مستمر، ويبدو أنهم لا يشعرون بأي قلق في هذا العالم.

عندما تتوفر إمكانية تخزين مجموعة الكتب التعليمية الكاملة التابعة لمكتبة جامعة (بالإضافة إلى معالجة متعددة الوسائط لها) على أي حاسب لوحي أو هاتف ذكي، ويكون – اعتمادا على الشابكة (الإنترنت) – من الممكن الوصول إلى كم هائل من المعلومات في أي وقت وأي مكان، يتحول الجهاز إلى مكتبة والمستخدم إلى أمين مكتبته الخاصة. أما السؤال المترتب على هذا حول ما إذا كان العالم الرقمي يحتاج إلى مكتبات، فيفضل مجتمع أمناء المكتبات الإجابة عنه باستخدام خطاب تفعيلي : نعم، لقد أدركنا انتهاء الزمن الذي كانت فيه المكتبات قبلة المعرفة، وأمين المكتبة "حارس بوابتها". نعم، نحن نعلم أن المستخدم لم يعد بحاجة إلى الحج إلى معبد المعرفة ذاك. لا، لا ننتظر من المستخدم اللجوء إلى المكتبة، بل نبحث عنه أينما كان موجودا للبحث والدراسة أو التعلم أو العمل، سواء أكان ذلك في العالم الرقمي أم التقليدي. بذلك يتحول أمين المكتبة التقليدي القائم بمهام مرجعية إلى ("أمين المكتبة المُضَمَّن" embedded librarian) الذي يقوم بتعليم "القدرة المعلوماتية" عبر كونه جزءا لا يتجزأ من المناهج الجامعية لشهادة البكالوريوس. يصبح "الخبير المتخصص" التقليدي مسؤولا عن "البيئة البحثية الافتراضية"، حيث تتمثل مهمته في دعم عملية البحث العلمي، كما يتبدل مفهوم مكتبة المدينة العامة لتصبح بدلا من "مكتبة الإعارة" مركزا متعدد الوسائط لأنشطة التعليم الاجتماعية. فتتحول "مكتبة الإحضار" القديمة إلى "مكتبة التوصيل" الجديدة، لكن جوهر الأمور لا يتغير.

فالمكتبة وأمينها يظلان "وسيطان" للمعلومات ووسائل الإعلام. ويظل موقعهما بين المعلومة ومستخدمها، تتمثل مهامهم في : الانتقاء وتقديم المشورة والهيكلة والتقييم والتنسيق ؛ أي أنهما ببساطة "مديران للمعلومات".

اللاوسائطية الرقمية (Digital Disintermediation)

إذا ما صرفنا النظر عن بعض الظواهر الأخرى المصاحبة للثورة الرقمية، مثل خطر الأمية أو فيضان المعلومات، فإن المشكلة تتلخص في السؤال التالي : هل ما زالت هناك حاجة في عصر الشبكات الرقمية المتكاملة إلى "وسطاء" للمعلومات ؟ ألا يمثل التحول الرقمي عملية تفكيك الوسائطية، مثلما يتبين من انهيار قطاع الموسيقى، واختفاء مكتبات شرائط الأفلام وأزمة دور نشر الصحف، وسلاسل محلات بيع الكتب؟ إن كل منتج رقمي يقوم منتجه برفعه على الشابكة (الإنترنت) يتاح للاستخدام المباشر من قبل كل مستخدم للشابكة (الإنترنت) بشكل فوري. ويعاني – بشكل خاص – مقدمو خدمات الوساطة، الذين يرتبط نموذج عملهم التقليدي بوجود ناقل ملموس للمعلومات مثل الكتب أو الأسطوانات الرقمية بشكل وثيق، من الأثر اللاوسائطي للحياة الرقمية : فبتلاشي ناقل المعلومات تتلاشى أيضا الوحدة المنطقية والعملية المتمثلة في منتج نهائي ملموس وتختفي تماما.

تُعدّ الكتب الإلكترونية مثالا بليغا على التحول الدرامي الذي تشهده سلسلة القيمة المضافة، فقد فاقت أرقام مبيعات الكتب الإلكترونية في عام 2011 مبيعات الكتب المطبوعة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبفضل الانتشار الناجح للحسابات اللوحية مثل "الأيباد"، وأجهزة قراءة الكتب الإلكترونية مثل "كيندل فاير"، يزداد الإقبال على الكتب الإلكترونية أيضا في ألمانيا. ومع التحول التدريجي من الكتب المطبوعة إلى الإلكترونية يتلاشى العديد من المهام التقليدية للمكتبات. فالكتاب الإلكتروني لا يحتاج إلى مكان للتخزين أو إلى مسؤول عن الإعارة. كما أن البيانات الوصفية المزودة من قبل الموزع تغني عن

مهام الفهرسة المكتبية التقليدية، والانتقاء الفكري للوسائط المزمع شراؤها يتم تقويضه عبر نماذج جديدة للشراء مثل نموذج "الشراء المدفوع بتوجه الزبون" (Patron Driven Acquisition). تتمثل أو خطوة في هذا النموذج في تغذية فهارس المكتبات بالبيانات الوصفية الخاصة بالكتب الإلكترونية فقط. ولا يتم شراء المنتج إلا بعد الطلب الصريح، سواء كان حق الاستخدام محدودا أو دائما. ويتخذ المستخدم بنفسه قرار الشراء . أما بالنسبة للمكتبة فلا تتبقى لها مهام تزيد كثيرا عن تغطية تكاليفها من الموارد العامة المخصصة لها. وستتمثل الخطوة القادمة والمرتقبة بالفعل في استبدال الكتب الإلكترونية كوحدة إعلامية متكاملة بتطبيقات متعددة الوسائط ومتشابكة مع التطبيقات الأخرى على عدة مستويات ومتواصلة التحديث تُسمّى "تطبيقات المحتوى الإلكتروني" (Content-Apps)، وبالتالي لن يصبح ممكنا القيام بالمهام المكتبية التقليدية المتمثلة في الجدولة والتقديم مع هذه التطبيقات.

المعبر المفتوح كمبدإ مستقبلي ؟

هناك مجال عمل آخر يتبلور في التوجهات نفسها، وهو مجال يعتبر بعض أمناء المكتبات أنفسهم رواد التطوير فيه : إرساء "المعبر المفتوح" كمبدإ جديد للنشر في مجال العلوم حسب صياغة جمعية البحوث الألمانية. يهدف مفهوم المعبر المفتوح – والذي نشأ كرد فعل على احتكار دور نشر المجلات العلمية الكبرى الدولية – من حيث المبدأ إلى العرض المجاني للمقالات العلمية من قبل الحاسبات الجامعية الخادمة المخصصة للنشر ودور النشر الجامعية ومنتديات الجمعيات المتخصصة. لكن المعبر المفتوح ظلّ مدة طويلة مجرد ظاهرة هامشية في الحياة العلمية بسبب عدم تلبية هذه المنشورات للإجراءات الصارمة لضمان الجودة (مراجعة النظراء) والتي تتبعها منتجات دور النشر المعروفة، مما يجعل من المستحيل في أغلب الأحوال قياس "مُعامل التأثير" المطلوب. إلا أن هذا الوضع قيد التحول، إذ إن دور النشر العلمية تعيد حاليا تعريف المعبر المفتوح بنفسها

وتستغله كنموذج تجاري. في هذا السياق لم تعد المجلات العلمية تُموَّل عبر الاشتراكات وإنما عبر رسوم النشر، وفي المقابل يتاح للمستخدم قراءة مقالات المجالات العلمية مجانا. وفي ضوء هذا التطور يتلاشى أيضا هنا دور المكتبة الوسائطي ؛ فمجال عمل إدارة المجلات (مفاوضات حول الرخص وإدارة الحقوق وخدمات التزويد) والذي يعتبر حتى الآن كثيف العمالة آخذ في التلاشي بشكل تدريجي.

بل إن الأمر لا يقف عند ذلك الحد ؛ فبشكل تدريجي يتم تحويل حصص كبيرة من ميزانيات المكتبات إلى تمويل مباشر لرسوم النشر بالكليات ولأعضاء هيئة التدريس. ختاما، فإن دور النشر العلمية الكبرى ستقوم في المستقبل القريب باكتشاف نموذج التحصيل المصغر (Micro-Charging)، وهو نموذج ستتبلور أهميته عندما تذوب المجلة العلمية كوحدة إصدارية متكاملة وتنشأ بدلا منها جملة من المساهمات الفردية المترابطة عبر وسائط متعددة يمكن للمستخدم من حيث المبدأ أن يقوم "بحجز" كل منها على حدة. هناك خدمات مثل ديب دايف (DeepDyve) تقوم بالفعل بعرض مثل هذا النموذج على برنامج "أي تيونز" (iTunes) للإصدارات العلمية، ولا يكلف الاستخدام المحدود للمقال لمدة سبعة أيام دون تحميل أو طبع إلا دولارا واحدا فقط، ويمكن إضافة إمكانيات استخدام أخرى لقاء رسوم إضافية. هذا النموذج يعتمد هو الآخر على الخدمة المباشرة للزبون النهائي. أما المكتبات وأي "سماسرة معلوماتية" آخرين فلم يعد لهم وجود في سلسلة الاستخدام.

"التمكين الذاتي" لمستخدم المكتبة

إن الكتب الإلكترونية ومنتجات المعبر المفتوح لن تمثل بالتالي مجالات عمل مضمومة مستقبلا بالنسبة للمكتبات، بل بالعكس فإنها تعبر عن النهاية المرتقبة لدور المكتبات الوسائطي. فمن منظور مستخدم المكتبة تعني اللاوسائطية أنه في المستقبل سيتخذ شخصيا جميع القرارات المتعلقة بالمنتجات المعلوماتية

التي يريد الحصول عليها، وبذلك تتم مواءمة العرض والطلب بشكل مثالي : ففي نموذج الشراء المدفوع بتوجه الزبون، يقرر المستخدم بنفسه شراء المنتج، وفي نموذج "الأي تيونز" لتسويق المجلات يختار هو بنفسه أكثر طريقة مناسبة له للاستفادة من المنتجات، وأخيرا في نموذج المعبر المفتوح الممول عبر رسوم النشر يختار العالم مباشرة أفضل طريقة يراها مناسبة لنشر نتائج أبحاثه. وبكل تأكيد لن تكتفي المكتبات بدور "حارس البوابة" والذي سيقتصر على التوزيع العادل للموارد العامة القليلة في معظم الأحوال كدور وسائطي أو كشرعية كافية لها.

بالإضافة إلى ذلك فإن "التمكين الذاتي" للمستخدم يثير شكوكا حول استمرارية مفهوم "أمين المكتبة المُضَمَّن" الذي تتم مناقشته كثيرا في أوساط أمناء المكتبات، والذي يعمل في قاعات المحاضرات وداخل الحلقات الدراسية كوسيط للقدرة المعلوماتية. فالتحسين المتواصل لقابلية استخدام الأجهزة الحديثة التي تعمل باللمس يؤدي الآن إلى انخفاض الحاجة إلى التدريب على الاستخدام الكفؤ للمحتويات الرقمية بشكل هائل حتى إنها تكاد تنعدم، إذ إن استخدام الهواتف الذكية والحاسبات اللوحية والذي يتمتع بالبديهية وبقربه الشديد من الإيماءات المستخدمة في الحياة اليومية يَتَبَيَّنه المستخدم بشكل تلقائي. وقد امتدت عملية الانتقال من "واجهات المستخدم الرسومية" (Graphic User Interfaces) إلى "واجهات المستخدم الطبيعية" (Natural User Interfaces) لتشمل أيضا المحتويات الرقمية نفسها التي تتاح عبر هذه الواجهات. فإعداد هذه المحتويات يعتمد بشكل متزايد نموذج استخدام الأجهزة النقالة التي تعمل حصريا بشاشة لمس : المحتوى الرقمي يتحدد على أساس تشخيص الجهاز. إن المبادئ التوجيهية للواجهات البشرية في نظام IOS لتطبيقات أجهزة الأيفون و"الأيباد" الصادرة عن شركة أبل تتضمن على مدى 200 صفحة شرحا وافيا حول تطوير المحتويات الرقمية عبر التصفح المعتمد

حصريا على الإيماءات لتصبح عملية الاستخدام بديهية لا تحتاج إلى أي نوع من كتيبات التشغيل. وكلما زاد توجه تصمين الواجهات التابعة لمنتديات المجلات وقواعد البيانات والأدلة (الكتالوجات) الرقمية والمواقع العلمية نحو هذه المبادئ التصميمية، تناقص احتياج المستخدمين للالتحاق بدورات تعليمية للتعامل على أساس "القدرة المعلوماتية" مع هذه الأنواع المختلفة من المحتويات بل إن عددا متزايدا من المستخدمين أصبح لا يتفهم سبب وجود هذه الدورات من الأساس.

تتجلى كذلك العواقب الوخيمة لهذا التحول في مجال آخر، كان يبدو وكأنه يحمل فرصا مستقبلية لعمل المكتبات، هو تصميم "بنيات تحتية بحثية" رقمية خاصة يطلق عليها "البيئة البحثية الافتراضية". يقصد بهذه المصطلحات الأدوات البرمجية التي تدعم اكتساب ونشر المعرفة العلمية مثل التنقيب عن البيانات والبيئات التعاونية وبرامج التحرير والأدوات المختصة بالنشر العلمي. توجد بالتأكيد فرص في هذا المجال لأمناء المكتبات، لكنهم سيدخلون مجالا يوجد فيه بالفعل منافسون تجاريون شرسون، مثل : فيسبوك (Facebook) ومندلي (Mendeley) ولينكد إن (LinkedIn) وشير بوينت (Share Point) ودروب بوكس (Dropbox). والعروض المقدمة من هؤلاء المنافسين تهدف في الوقت ذاته إلى التنظيم الذاتي لخطوات العمل وعمليات التواصل. ولا تلعب خدمات الوسائطية أي دور في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك فإن عمليات البحث المدعمة رقميا موجهة من حيث المبدأ نحو تخصص محدد أو مادة واحدة، وهي بذلك تتعارض مع التوجه التقليدي العابر للتخصصات والمتبع مثلا من قبل مكتبات الجامعات. وقد خلصت دراسة أمريكية حديثة حول وضع مكتبات الجامعات إلى أن مجال عمل الخدمات الداعمة للبحوث لا يقدم آفاقا مقبولة لأمناء المكتبات : "التوقعات ليست جيدة لدى من يأمل أن تشكل مواقع التواصل الاجتماعي فرصة نمو بالنسبة إلى قطاع مكتبات الجامعات المتداعي... يبدو أنه لا يوجد طلب كبير من جهة الباحثين لإشراك المكتبات في العملية".

الشابكة (الإنترنت) النقالة

إلى جانب اللاوسائطية الرقمية، يشكل التحول إلى "عالم ما بعد الحواسيب الشخصية" (Post-PC-World) كما أطلق عليه ستيف جوبز مشاكل هائلة للمكتبات. فلم يعد استخدام "الأجهزة النقالة" (الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية) يكمل الحواسيب الشخصية والحواسيب النقالة في الدخول التقليدي عبرها للشابكة (الإنترنت) فحسب، بل أصبح يحل محلها تماما بشكل متزايد، خاصة مع وجود تطبيقات جديدة مخصصة للأجهزة النقالة مثل الخدمات المرتبطة بالموقع وتطبيقات الواقع المعزز. وقد فاقت أرقام مبيعات الأجهزة النقالة بالفعل أرقام مبيعات الحواسيب الشخصية والحواسيب النقالة. وحسب تقرير إريكسون عن الحركية (Ericsson Mobility Report) فإن التوقعات لعام 2018 هي أن يصل عقود الهواتف النقالة المبرمة إلى 9، 3 مليار عقدا، منها 3، 3 مليار للهواتف الذكية.

إن الانتقال من الشابكة (الإنترنت) الثابتة إلى الشابكة النقالة لا يُعدّ تغييرا في تقانة (تكنولوجيا) استخدام المعلومات الرقمية فحسب، بل إنه يعد رمز الانتقال إلى الشابكة كلية الوجود والمخترقة لجميع مجالات الحياة والمدمجة في حياتنا اليومية وروتيننا الطبيعي بشكل كامل. لم تعد المعلومات المرقمة في معظم الأحوال متعددة الوسائط شيئا يتوجب على المستخدم النفاذ إليه عبر محطة عمل للشابكة، وإنما أصبحت تحيط به في كل خطوة ومتوفرة بشكل دائم.

هذا التطور يكاد يكون حتميا كأمر لا مفر منه مع فقدان بوابات الشابكة (الإنترنت) الكبرى ومواقع المؤسسات التي تقدم خدمات كاملة لأهميتها، حيث تحل محلها تطبيقات متخصصة في أغراض وخدمات محددة تتكيف مع بيئات الاستخدام المختلفة في العالم الرقمي عبر التصميم الفردي والتركيز على التفرد. بذلك تتمتع الشابكة (الإنترنت) بنفس الخصائص الفردية التي يتمتع بها مستخدمها والتي ترافقه دائما.

إن المعيار الحاسم الذي يتم على أساسه انتقاء المعلومات في الشابكة (الإنترنت) النقالة وتنقيحها وتقديمها هو "سياقها الموقفي". فتتم – قدر الإمكان – مواء مة المحتوى الرقمي المقدم مع إطار الموقف الذي يوجد فيه المستخدم، مع مراعاة المنفعة المحددة المستهدفة من هذا الاستخدام. هناك أمثلة بارزة على هذه التطبيقات، وهي الخدمات المرتبطة بالموقع وتطبيقات الواقع المعزز (augmented reality apps) التي تقدم المعلومات بناءً على المكان الذي يوجد فيه المشاهد، في حالة نموذج الواقع المعزز تكون مدمجة في صورة الكاميرا للعالم الواقعي. هنا أيضا يحدد الجهاز تغير معالجة المعلومات. فقد نتج عن التقنيات النقالة نموذج جديد للمعالجة الرقمية للمعلومات ونشرها واستخدامها : فهي متكيفة حسب المستخدم، مركزة على الموقف، مقدمة بشكل فوري.

إن المكتبات، بوصفها الخبير التقليدي لترتيب وإعداد المعلومات، لم تدرك بالفعل التحديات والفرص الجديدة النابعة من الشابكة (الإنترنت) النقالة فيما يتعلق بتنظيم وتقديم المحتويات الرقمية. فما زال موقف الاستخدام النموذجي بالنسبة إلى الخدمات الرقمية المكتبية، هو (المستخدم الجالس على حاسوب شخصي) الذي يفتح صفحات المؤسسات أو المواقع التقليدية (المكتبة الألمانية الرقمية Deutsche Digitale Bibliothek، أوروبيانا Europeana– أو "المكتبات الافتراضية" ذات الطابع التخصصي وليس المستخدم المتنقل. تقوم هذه الخدمات بجمع أكبر قدر ممكن من المحتويات الشاملة لتعيد تضييق البحث عبر عوامل تصفية البحث والتصنيف ليناسب كمّ المعلومات الذي يحتاجه الفرد. أما تصميم الواجهات فهو ملتزم تماما بالنموذج التقليدي للوحة المفاتيح والفأرة والتكوين الهرمي للمواقع التقليدية. يصعب بشدة استخدام هذه المواقع على شاشة الهاتف الذكي الصغيرة نسبيا. وإلى الآن ما زال عدد المكتبات التي تقدم على الأقل الدليل (الكتالوج) الرقمي التابع لها في صورة تطبيق للأجهزة النقالة قليلا للغاية. إن معظم المكتبات لم تصل بعد لتصور الشابكة (الإنترنت) المتنقلة

التي تتيح استخدام المحتويات الرقمية والخدمات المتوفرة في كل وقت وفي كل مكان وبشكل متناسب مع الموقف ومتكيف حسب المستخدم.

من موقع تخزين الوسائط إلى مكان للتلاقي

بالتزامن مع زيادة حركية الشابكة (الإنترنت) وما تحمله من فقدان المعلومات لموقع ثابت تخزن فيه، تتزايد الشكوك حول دور المكتبة كمكان واقعي للتعلم والدراسة والبحث. فالتحويل المتزايد للنظام الرقمي لمحتويات المكتبات بالإضافة إلى الانتقال إلى الإصدارات الرقمية من الأصل، وهما تطوران قامت المكتبات بنفسها بدفعهما إلى الإمام، يجعلان أهمية المجموعات المطبوعة تتناقص بسرعة. من هذا المنطلق تبحث المكتبات العلمية مثلها مثل العامة عن إمكانية لإعادة هيكلتها لتقدم نفسها من جديد كأماكن للعمل والتلاقي والتعلم.

تشترك هذه المناهج في رؤيتها للمكتبة كمكان للعمل يتمتع بجاذبية معمارية وتصميمية ويقدم راحة فائقة ويشكل نقطة تواصل هامة. فأساسا يتكون مفهوم للمكتبة كمقهى ستاربكس (Starbucks) مزود بوسائط متعددة. أما المهام الجديدة التي تعيد تعريف المكتبة فعلاقتها تكاد تكون منعدمة بمحتويات المكتبة المعرفية وخدمات الوسائطية المتعلقة بهذه المحتويات. إذا توفر القدر المناسب من الاتساق والجودة في الإدارة، يمكن اعتبار هذه الاستراتيجية جيدة، رغم أنها ستحدث تحولا جذريا في توصيف المهنة وفي هيكلة العمالة. وبذلك ستتحول مهنة أمين المكتبة المستقبلي لتكون مزيجا من خبير تقانة (تكنولوجيا) معلومات، وخبير تأثيث وديكور، وخبير إدارة فعاليات، واختصاصيّ اجتماعي، وفي حالات الشك ستوظف إدارة العاملين فريقا من المتخصصين بدلا من خريجي الدراسة المتخصصة "المكتبية" التي لم تعد مناسبة للزمن الحاضر.

استراتيجيات النجاة

في الوقت الذي تعاني فيه جميع المكتبات بلا استثناء من اللاوسائطية الرقمية، فإن درجة الخطر تختلف حسب نوع المكتبة وحجمها ووظيفتها

كمؤسسة. ومن أراد النجاة على المدى المتوسط والبعيد، فعليه – في جميع الأحوال – أن يتوفر على عروض فريدة من نوعها، على سبيل المثال امتلاك مجموعة فريدة من المخطوطات اليدوية القيمة والتي كثيرا ما لا يتوفر منها غير نسخة واحدة، أو أحد الكتب المطبوعة في المراحل الأولى لفن الطباعة، أو المطبوعات القديمة مما يشكل ميزة فريدة. فالمكتبات التي تستحوذ على هذا النوع من الوثائق لا تقوم بدور "المزود بالمعلومات" أو "المزود بخدمات البنية التحتية"، فحسب، بل كمؤسسات للذاكرة الجماعية وبحوث الإرث الثقافي للإنسانية. في هذه الحالة يمثل انفرادها في الهالة المحيطة بالمخطوطات الأصلية، فالنسخة الرقمية معروضة بشكل أوضح يسهّل قراءتها، ولكنها لا تعد بديلا للأصل بأي حال. كذلك فالمكتبات التي تقتني مجموعة فريدة من نوعها من حيث المحتوى المتخصص يمكنها أن تبني لنفسها مكانة خاصة في السوق، حيث يمكنها أن تصبح "مكتبات بحوث" معترفًا بها تقدم خدمات متخصصة متعلقة بمقتنياتها، وهذا مع التضمين المقصود للنسخة الرقمية لهذه المحتويات الخاصة.

تتمتع أيضا المكتبات التي تقوم بمهام عابرة للموقع الذي توجد فيه بميزة استراتيجية فيما يتعلق بالمجموعات التي تمتلكها وبالتزويد بها ؛ فالمكتبات الوطنية والإقليمية ومكتبات الدولة تقوم بتجميع مجمل الإصدارات المطبوعة، وبشكل متزايد أيضا الرقمية المنتجة في المنطقة التابعة لها، وهي بذلك تؤدي دورا حاسما في تشكيل الهوية الثقافية. كما تكون المكتبات مسؤولة في معظم الأحوال عن ضمان الأرشفة والإتاحة على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بالمجموعات الرقمية، وهي مسؤولية تحاول دور النشر والشركات الخاصة للتزويد بالمعلومات التملص منها أينما أمكن.

من حيث المبدأ توجد فرص مستقبلية جيدة أيضا للمكتبات التي تتمتع بمبانٍ جذابة، سواء أكانت مباني تاريخية أم مباني حديثة ومذهلة. وإذا كانت هذه المكتبات تقدم أيضا إمكانات عمل متباينة ومتعددة الوسائط وكانت مفتوحة

لأوقات طويلة على غرار نموذج "ستاربكس" الموضح أعلاه، فإنها ستصبح أيضا في المستقبل الاختيار الأول للتعلم الطلابي والعمل الأكاديمي في الحرم الجامعي.

هناك فرصة مستقبلية أخرى مرتبطة بالمحتويات الرقمية التي أصدرتها المكتبات بنفسها في الخمسة عشر عاما الماضية. فأجزاء كبيرة من مقتنياتها التاريخية الفريدة والمجموعات الخاصة قد تمت رقمنتُها – في كثير من الأحيان بدعم من برامج كبرى للدعم تابعة لجمعية البحوث الألمانية – وإتاحتها مجانا للبحث العلمي عبر الشابكة (الإنترنت). ولضمان الوصول السريع إلى مقاطع نصية بكميات هامة، تتعاون مكتبات أوروبية رائدة أيضا مع غوغل في إطار مشروع غوغل للكتب (Google Books)، وهو مشروع أثير حوله الكثير من الجدل والنقاش. المكتبات تضمن بذلك أكبر مخزون من المحتويات الرقمية بين القطاعات الثقافية المختلفة ولا يتبقى عليها سوى إدراج هذا المخزون في "سيناريو" مبتكر للاستفادة منه. ووفقا للمعادلة القائلة بأن السياق لا يقل أهمية عن المحتوى (If content is king context is queen)، فإن المحتويات الرقمية ذات الأبعاد الثقافية الشديدة التفاوت يمكنها الذوبان معا عن طريق تقنيات الشابكة (الإنترنت) الأكثر تقدما وإتاحة فرصة الانغماس في تجارب جديدة تماما خلال الاستخدام. فقد – قامت على سبيل المثال – مكتبة الدولة ببافاريا (Bayerische Staatsbibliothek) وإدارة القصور ببافاريا أيضا (Bayerische Schosserverwaltun) بتركيب العديد من المحتويات المرقمنة والمنتجات المتعددة الوسائط في تطبيق للواقع المعزز، سمّي بلودفيغ الثاني (Ludwig II.). هذه المحتويات تمنح المستخدم المعلومات ذات الأهمية التي يحتاجها في المكان الذي يقف فيه بالتحديد – على سبيل المثال في قصر ليندرهوف أو قصر رنزيدنس بميونيخ – وعند رغبته تقوم بإظهار هذه المعلومات على شاشة كاميرا الهاتف مباشرة. إن الإدماج المتواصل للمحتويات الرقمية الفريدة من نوعها داخل

تقنيات الشابكة (الإنترنت) الحديثة يمكنه أن يصبح هو الآخر عاملا هاما لتميز مكتبات عن أخرى.

ماذا عن المستقبل ؟

إن السبيل الوحيد لنجاة المكتبات من موجة التغيير التي اجتاحت ظروف عملها وعدم غرقها حرفيا في هذا "التسونامي" هو التصرف الحازم بشكل كاف. ومازال الوقت متاحا لذلك حتى الآن. فالمكتبات تتمتع حتى اليوم – في إطار مرحلة التحول – بقبول اجتماعي كبير وثقة عالية. وهي لا تتبع بوصفها مؤسسة عامة أية مصالح أيديولوجية أو تجارية، وتُعدّ بذلك رمزا للحيادية والشفافية فيما يتعلق بخدمات المعلومات المقدمة منها. تستخدم المكتبات الشابكة في إتاحة المحتويات الرقمية لكل العالم، وفي الوقت ذاته يمكنها مواءمة الخدمات التي تقدمها بدقة شديدة لتناسب المصالح المحلية. وعلى عكس غوغل، تقدم المكتبات لمستخدميها مزيجا فريدا من المحتويات العامة والخاصة، والوسائط المطبوعة والرقمية، من الغرف الواقعية والافتراضية. ومع أن هذه المميزات الاستراتيجية تمنح فرصا كثيرة للتصرف، إلا أنها لا تمثل الحل في حد ذاتها. إن المستقبل ممكن، ليس لكل المكتبات بالتأكيد وإنما لبعضها فقط. وسوف تقرر الأعوام القادمة إن كانت عناصر الحماس والتوجه نحو السوق والاستعداد للتغيير والديناميكية تكفي بالفعل وإلى أي مدى.

المراجع :

1 - Achim Bonte**, Werbung für Weimar ?** Öffentlichkeitsarbeit von Grobstadverwaltungen in der Weumarer Republik Ludwigshafen 1997, Llux Agentur und Verlag.

2 - Klaus Ceyniwa, **Von der, dreigeteilten "zur, fraktalen" Biblithek** Würzburg 1994, Königshausen und Neumann.

3 - **Zwischen Pragmatismus und Fiktionalismus** Wurzburg 1993, Königshausen und Neumann.

4 - Klaus Ceynowa, André Concers, **Balanced Scorecard fur wissenschftliche Bibliotheken**, Frankfurt/M 2002, Klostermann

5 - **Kostenmanagement für Hochschulbibliotheken**, Frankfurt/Main 1999, Klostermann.

6 - K. Ceynowa, M. Bargheer (Hg.), Tradition und Zukunft, **Die Niedersächsische Staats – und Universitätsbiblithek Göttingen**. Göttingen 2005, Universitatsverlag Göttingen.

7 - K. Ceynowa, R. Griebel, K. Haller (Hg), **Information, Innovation, Inspiration**, 450 Jahre Bayerische Staatsbibliothek, München 2008, De Gruyter Saur.

8 - K. Ceynowa, E. Kolding Nielsen, K. G. Saur (Hg), **Die innovative Bibloyhek**, München 2005, De Gruyter Saur.

PONS, Bernabé (2004). “Interferencias entre el árabe y el romance en los textos coránicos Aljamiados”, en Bádenas P. et al. (eds.): *Lenguas en contacto: el testimonio escrito*. Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Científicas.

RICHE, P. (1979*): Écoles et enseignement dans le Haut Moyen Âge*. Paris: Aubier.

SÁNCHEZ ALBORNOZ, C. (1965): “Observaciones a unas páginas de Lemay sobre los traductores toledanos”, en *Cuadernos de Historia de España*. Madrid.

SANTOYO, J.-C. (2004): “Sobre la historia de la traducción en España: algunos errores recientes”, en *Hermēneus. Revista de Traducción e Interpretación*, nº 6. Universidad de León.

STEIGER A. (1985): "Tradición y fuentes islámicas en la obra de Alfonso X el Sabio", en *Revista del Instituto Egipcio de Estudios Islámicos, XXIII*, 1985-1986. Madrid: Instituto Egipcio de Estudios Islámicos.

VAN HOOF, H. (1988): "Esquisse pour une histoire de la traduction en Espagne", en *Hieronymus Complutensis*. Madrid: Universidad Complutense de Madrid.

VERNET, J. (1975): *La cultura árabe en oriente y en occidente*. Barcelona: Ariel.

VERNET, J. (1978): *La cultura hispanoárabe en Oriente y Occidente*. Barcelona: Ariel Historia.

VERNET, J. (1999): *Lo que Europa debe al Islam de España*. Barcelona: El Acantilado.

VON SCHOEN, W. F. (1966): Alfonso X de Castilla. Madrid: Rialp.

http://entretenimiento.terra.com.ar/manuscrito-con-la-traduccion-mas-antigua-del-coran-a-una-lengua-europea,26507e357e990310VgnVCM10000098f154d0RCRD.html[acceso: 05.08.2012].

JACQUART, D. (1989): "Remarques préliminaires á une étude comparée des traductions médicales de Gérard de Crémone", en *Traduction et traducteurs au moyen âge*. París. CNRS.

JACQUART, D. (1989): "Traductions médiévales de Gérard de Crémone", en *Traduction et traducteurs au moyen âge*. París. CNRS.

JUNCEDA, J. A. (1986): *La filosofía hispano-árabe y los manuscritos de Toledo. Una meditación sobre el origen de la Escuela de Traductores*. Simposio Toledo Hispano-Árabe. Toledo.

LEMAY, R. (1963): "Dans l'Espagne du XII siécle. Les traductions de l'arabe au latin", en *AESC, 4*. París.

MENÉNDEZ PELAYO, M. (1993): *Historia de la ideas estéticas en España, 1*. Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Científicas.

MENÉNDEZ PIDAL, R. (1951): "Cómo trabajaron las escuelas alfonsíes", en *Nueva Revista de Filología Hispánica*, 5.

MENÉNDEZ PIDAL, R. (1956): España, eslabón entre la Cristiandad y el Islam. Madrid.

MENÉNDEZ PIDAL, R. y GARCÍA GÓMEZ, E.: "El conde mozárabe Sisnando Dividiz. La política de Alfonso VI con los taifas", en *Al-Andalus*, 12. Madrid.

MILLAS VALLICROSA, J. (1933): "El literalismo de los traductores de la corte de Alfonso el Sabio", en *Al-Andalus*. Madrid.

MILLAS VALLICROSA, J. M. (1942): *Las traducciones medievales en los manuscritos de la Biblioteca de la Catedral de Toledo*. Madrid.

MILLAS VALLICROSA, J. M. (1960): *Nuevos estudios sobre historia de la ciencia española*. Madrid.

PAUL, J. (1973): Histoire *intellectuelle de l'occident médiéval*. Paris: Armand Colin.

PEDANI, M.P. (2000): "Ludovico Marraci: la vita` e l'opera", en G. Zatti (ed.), *Il Corano. Traduzioni, traduttori, e lettori in Italia*. Milan, IPL, 2000, p. 9-30 ; id., "Ludovico Marracci e la conoscenza dell'islam in Italia", en Campus Maior, *Rivista di Studi Camaioresi*, 16 (2004), pp. 6-23.

BRASA DÍEZ, M. (1977): “Métodos y cuestiones filosóficas en la Escuela de Traductores de Toledo”, en la *Revista Española de Filosofía Medieval*, núm. 4. Zaragoza, Sofieme.

CLARAMUNT, S. (1994): "Escuelas medievales de traductores", en Agustín J. D. (1994): *La traducción, interpretación, lenguaje*. Madrid: Actilibre.

CRUZ HERNÁNDEZ, M. (1988). “Prólogo a una posible traducción del Corán”, en *Un prólogo y siete calas a la historia del pensamiento*. Anthropos, Suplemento 9.

D’AVERNEY, M. T (1989): "Les traductions à deux interprètes, d'arabe en langue vernaculaire”, en *Traduction et traducteurs au moyen âges*. París. CNRS.

DE ESPALZA, M. (2002): “El Corán (Qur’ãn, Ãlcorán) en sus traducciones españolas, desde la Edad Media hasta el presente”, en MEJÍAS LÓPEZ, W.(Ed.): *Morada de la palabra, V. 1, Homenaje a Luce y Mercedes López-Baralt.* Puerto Rico: Universidad de Puerto Rico.

DIPUTACIÓN PROVINCIAL DE TOLEDO (1996): *La Escuela de Traductores de Toledo.* Toledo.

GARCÍA ARENAL, M. (2009): “The Religious Identity of the Arabic Language and the Affair of the Lead Books of the Sacromonte of Granada”, en *Arabica*, 56.

GARCÍA YEBRA, V. (1988): *En torno a la traducción: Teoría, Crítica, Historia*. Madrid: Gredos.

GIL, J.S. (1985): *La escuela de traductores de Toledo y sus colaboradores judíos.* Toledo: Instituto Provincial de Investigaciones y Estudios Toledanos.

GONZÁLEZ PALENCIA, A. (1947): *El Arzobispo Don Raimundo de Toledo*. Barcelona: Labor.

HAIK, S. (1982): *Las traducciones medievales y su influencia*. Madrid: Universidad Complutense.

tergiversa el texto para satanizar la confesión musulmana, se realiza en aquellos fragmentos que se estimaban como argumentos contra el Otro. En el caso de la traducción mudéjar se aprecia un afán de "descristianizar" el léxico de la traducción y alejar el resultado final de la traducción de todo lo que podría acercarse al cristianismo.

Ya en tiempos muy cercanos a nosotros, observamos que perviven (aunque implícitas) estas dos tendencias. Por una parte observamos la intervención de muchos de los traductores no musulmanes –aunque con traducciones incuestionables- a través de los prólogos y de las notas a pie de página. Y por otra observamos en la traducción de los musulmanes una doble tendencia de descristianizar el léxico teológico español (nombre de las deidades, los profetas…) y de islamizarlo mediante la introducción de transcripciones del texto original: Allah, Issa…

5. Bibliografía.

ALDEA, Q. (1976): "Hernando de Talavera, su testamento y su biblioteca", en Studia Silensia, *Homenaje a Fray Justo Pérez de Urbel*. Silos, III, pp. 513-547.

ALONSO ALONSO, A. (1957): "`Al Qiwam' y `Al Anniya' en las traducciones de Gundisalvo", en *Al Andalus*, 22-1957. Madrid.

ALONSO M. (1943): "Notas sobre los traductores toledanos Domingo Gundisalvo y Juan Hispano", en *Al-Andalus*, 7. Madrid.

ARIAS, J. P. (1997): "Traductor, confeso y mártir: ocho versiones del Corán en español", en MORILLAS, E. y ARIAS, J. P. (Eds.): *El papel del traductor*. Salamanca: Ediciones Colegio de España.

ARIAS, J. P. (2007): "Bibliografía sobre las traducciones del Al Corán en el ámbito hispano", en *Trans. Revista de Traductología*,11.

BADAWI, A. (1968): *La transmission de la philosophie grecque au monde arabe*. París.

BERSCHIN, W. (1989): "Les traducteurs d'Amalfi au XIº siècle", en *Traduction et traducteurs au moyen âge*, p.163.

BORMANS, M. (2002): "Ludovico Marracci et sa traduction latine du Coran", en *Islamochristiana*, 28.

BOUZINEB, H. (2002): "Las traducciones aljamiadas: un aspecto de la creación morisca", en MEJÍAS LÓPEZ, W. (Ed.): *Morada de la palabra, V. 1, Homenaje a Luce y Mercedes López-Baralt*. Puerto Rico: Universidad de Puerto Rico.

universalizado en España unos siglos más tarde. Pues una sola religión se ha erguido como hegemónica no solo a nivel combativo y militar, sino que lo pretendía ser también a nivel "intelectual" y teológico. De allí la traducción del Corán con fines combativos.

Este afán traductor tuvo su escenario en España, donde se ejecutó la empresa traductora jamás conocida en Europa. Los eclesiásticos de toda Europa se desplazaban en busca del saber especialmente mundano, pero también con el afán de conocer la religión adversa. De hecho, las primeras traducciones del Corán han sido iniciadas o promocionadas primordialmente por traductores no españoles. Es decir, que la mayoría de las traducciones del Corán se realizaron en España, pero con traductores y promotores principalmente extranjeros. El desinterés español inicial puede explicarse por la superioridad militar española y por la política de expulsiones. Se conquista un territorio musulmán y cuando se percibe que el Islam pervive expulsan a los musulmanes. Era una política práctica: acabar con el Islam acabando con los musulmanes. Cabe mencionar que los expulsados no eran sino españoles de confesión musulmana. Es decir, españoles cristianos que se creían más legítimos, luchaban y expulsaban a otros españoles, pero de confesión no católica. No hemos de olvidar que los "árabes" que llegaron a España en 711 eran varones, y luego se mezclaron con mujeres ibéricas dando lugar a una población mestiza, solo en las primeras generaciones. No constan datos para afirmar lo contrario: no existen informes sobre ninguna entrada masiva de mujeres del sur del mediterráneo para casarse masivamente con los primeros hombres que llegaron. Además de este mestizaje, el grueso de la población musulmana en España lo formarían ibéricos convertidos al Islam y arabizados. Así que el objetivo de la traducción del Corán era luchar internamente contra estos colectivos, y exteriormente contra el Islam, estuviese donde estuviese.

Sin embargo, el componente bélico en la traducción no es una constante en todo el territorio español, sino que existen traducciones coránicas realizadas por musulmanes españoles, mudéjares, que iban perdiendo el conocimiento de la lengua árabe y que solo podían acceder al contenido de la traducción mediante su traducción.

Tanto en un caso como en otro, la traducción y sus técnicas aparecen condicionadas por su finalidad. Si pretenden un objetivo combativo o se

En el caso de las modernas traducciones realizadas por traductores de origen árabe observamos ciertas particularidades discursivas que merman de vez en cuando la expresividad del texto en español. Aunque estos traductores disponen de un dominio incuestionable del sistema lingüístico español que les permite redactar correctamente en esta lengua, presentan a veces limitaciones en cuanto al dominio de las modalidades expresivas de los distintos discursos españoles. Es decir, que la traducción en estos casos aparece enfocada exclusivamente desde la emisión (reproducir el original) y no desde la recepción (controlar cómo se va a entender por el lector español o hispano ajeno a la lengua y cultura árabes).

Son de mencionar igualmente las traducciones realizadas en equipo o, mayoritariamente en pareja, en las cuales uno de los traductores es nativo del árabe y otro del castellano. Estas traducciones deberían ser más eficientes (aunque no siempre se ha conseguido) ya que uno de los traductores deconstruye bien el original y otro construye bien el texto traducido.

4. Conclusión.

Es evidente que los contactos más intensos entre Cristianismo e Islam se dieron en España. La concordia y tolerancia inicial luego iría dejando lugar a la lucha y al intento de erradicación. De hecho, el diálogo interreligioso en el periodo de Al-Andalus no era un lema político, ni una declaración de buenas intenciones, sino casi una práctica social. Prueba de ello es esta afirmación de Moshe Ibn ‘Ezra, citada por Juan Vernet (J. Vernet, *Lo que Europa debe al Islam de España*, Barcelona, 1999, p. 128):

Una vez, en los días de mi mocedad y el país de mi nacimiento, preguntóme uno de los más distinguidos sabios musulmanes (era uno de mis amigos y bienhechores), muy conocedor de su religión, que le recitase en lengua árabe los diez mandamientos. Yo comprendí su intención, la cual no era otra que rebajar el modo de su expresión. Comprendiéndole yo así, le rogué que me recitara la primera azora del Corán en lengua latina (él podía hablar esta lengua y la conocía sólidamente). Así que dicho sabio musulmán probó de traducir aquella azora al latín, su expresión era muy deficiente y desfiguró su belleza. Entonces él comprobó el porqué de mi respuesta y no reiteró su petición.

Este dato no solo informa de lo que podían haber sido las relaciones interconfesionales, sino también del concepto de pertenencia y de identidad. Todos pertenecían al mismo lugar, a la misma tierra, y cada uno tenía su confesión particular y distintiva. Este ambiente no es el que se ha

interpretativas del Islam. Sirva de ejemplo la diferencia explicativa e interpretativa del mismo hecho: los musulmanes entienden el Islam como un continuo que empieza mucho antes de Mahoma. Es decir, que el Islam es una sumisión voluntaria a Dios, Alá, y esto lo observamos con todos los mensajeros y profetas anteriores. Se trata, por tanto, para un musulmán, del mismo mensaje divino enviado a la humanidad a través de profetas como Moisés, Jesús o Mahoma y otros anteriores. Cada nuevo mensaje es una renovación del anterior. El Judaísmo es la renovación del mismo mensaje divino iniciado con Noé. Al desviarse la humanidad, Dios envía a Cristo, y al hacerlo nuevamente envía a Mohammad, siendo este el último de ellos. Así es como se entienden las religiones desde el punto de vista musulmán. Sin embargo, los prólogos de muchas de estas traducciones, que hemos denominado informativas, presentan el texto coránico como una copia humana de tradiciones religiosas anteriores.

Cabe mencionar para terminar este apartado que estas traducciones son de las que hemos denominado en otras investigaciones filológicas (M. El-Madkouri, 2001), es decir, realizadas por profesores de filología, donde abundan las notas a pie de página, los prólogos y cierto afán erudito, lo que muchas veces puede negativizar un texto que pretende ser positivo.

3.4. Musulmanas.

Las traducciones realizadas por musulmanes originarios de países de mayoría musulmana o de nuevos musulmanes de culturas y confesiones no musulmanas son ya numerosas en lengua española, cuando este tipo de traducciones era propio, casi en exclusiva, de la lengua inglesa.

Sin embargo, cabe mencionar aunque sea de pasada, que este mismo tipo de traducciones se ha dado también en la Edad Media, tanto en su versión mudéjar, como se ha visto anteriormente, como en las realizadas por musulmanes al servicio del poder religioso eclesiástico, tanto en España como en Italia. La Iglesia católica, única que había, medieval – no está de más repetirlo-, pronto se dio cuenta en su lucha contra el Islam de que las traducciones falsas, aunque podían consolidar el frente interior y prevenir al pueblo de una religión juzgada como enemiga, no podían ser contrarrestadas porque sencillamente lo que se aseguraba no aparecía en el texto coránico ni reflejaba la creencia de los musulmanes. Estas falsedades y fallos argumentativos obligaron, pasado el tiempo, a realizar traducciones más o menos equivalentes a su original para luego poderlas citar, refutar y preparar las réplicas y ataques o contraataques al Islam.

En oposición al caso anterior (3.1), se trata aquí de traducciones realizadas por traductores que se adscriben a la confesión del propio texto que traducen. Su situación de minoría y los avatares históricos sufridos han arrinconado y estigmatizado a este colectivo musulmán que ha ido perdiendo el dominio () de leer en árabe, lo que les ha obligado a traducir su texto sagrado al aljamiado, eso es, al español de la época.

Son observables las estrategias y técnicas usadas para conservar la idiosincrasia del lenguaje de su texto sagrado como distinto del lenguaje bíblico, y de su comunidad como ajena al colectivo cristiano hegemónico. Así, observamos que algunas palabras pertenecientes al culto musulmán no se traducían sino que se transcribían, como por ejemplo: Allah, Annabi, Salat, Zakat, Ashahada… Para el traductor aljamiado, Allah no es Dios, Annabi no es el mensajero de Dios, Salat no es la oración, Zakat no es la limosna tributaria, Ashahada no es el testimonio de fe. Esta estrategia de transcribir en vez de traducir persigue el objetivo de desmarcar el lenguaje teológico musulmán del cristiano y con ello transmitir la idea de una identidad distintiva. Traducir hubiese naturalizado el texto coránico como auténticamente español y lo hubiese presentado como cristianizado. Desvincular este texto, aunque sea solo mediante el uso de unas palabras distintivas, garantiza la construcción y la continuidad de una identidad grupal y confesional distintiva.

3.3.Informativas.

Ya bien entrado el siglo XX observamos la edición y, sobre todo, distribución y divulgación de traducciones realizadas por no musulmanes y que, sin embargo, se utilizan como traducciones legítimas. Aunque se les critica, como se critican todas las traducciones, no se hace dudando de la intencionalidad () del traductor, sino de sus capacidades interpretativas y expresivas. Ejemplos de estas traducciones son, por ejemplo, la de Julio Cortés o de Juan Vernet.

Este tipo de traducciones son informativas ya que presentan el texto traducido como ha sido concebido y entendido el original, limitándose las intervenciones de los traductores a la notas a pie de página y a los prólogos. A estos niveles paratextuales es donde abundan las críticas por parte musulmana, porque los traductores parten de unos postulados aconfesionales o no musulmanes, por lo que no asumen ni comparten lo que traducen. En cuestiones controvertidas dentro de la teología musulmana, las notas a pie de página y prólogos tercian por una de las posturas, sin reflejar las polémicas

prestigiosas y comerciales, observamos cierta relativización y toma de distancias que convierten al traductor en el mismo crítico de la obra traducida. Este tipo de intervenciones es fácilmente observable a través de los prólogos, que condicionan, dirigen y determinan el tipo de lectura y las distintas recomendaciones con respecto al texto meta. Sin embargo, a pesar de estas transferencias intencionales entre las distintas traducciones, podemos establecer como tipos taxonómicos, aclaratorios, los siguientes:

3.1. Apologéticas.

Los objetivos y escopo de las primeras traducciones en España determinan sus procedimientos y resultado final. El control de todo el proceso traductor viene asumido directamente por la entidad que encarga dicha traducción, más allá de las capacidades y adscripciones ideológicas y confesionales del traductor, que en estos casos concretos coinciden. La Edad Media, con respecto a la traducción del texto sagrado musulmán, aparece caracterizada por antagonismos, rivalidades, autodefensas y ataques. El Islam era una religión fuerte por sí misma y no adquiría su persistencia e influencia solamente de la fuerza de sus seguidores. De hecho, la traducción con objetivos de desprestigiar, defenestrar y vencer se dio con más frecuencia e ímpetu cuando fracasaron las empresas bélicas de los cruzados, como se ha visto anteriormente, pero también cuando desapareció el Islam como poder político en España. Es decir que cayó Granada, pero no cayó el Islam espontáneamente hasta que se instauró la Inquisición. Así, tanto en las afirmaciones de Santoyo (J-C. Santoyo, "Sobre la historia de la traducción en España: algunos errores recientes", *Hermēneus. Revista de Traducción e Interpretación*, nº 6 (2004) como en las de Vernet (J. Vernet, *Lo que Europa debe al Islam de España*, Barcelona, 1999) se observa que la traducción no siempre era fiel al original. Sin embargo, ya acercándonos al siglo XVII observamos que la beligerancia y la réplica con el enemigo necesita primero reproducir sus palabras con más o menos objetividad. Es decir, que no se podía polemizar si se partía de una traducción falsa que se caía por su propio peso. Así que se necesitaba partir de una base más o menos fiable para intentar replicar a los musulmanes.

3.2. Aljamiadas.

Las traducciones aljamiadas del Corán son una mina para el investigador en historia de la traducción, pero no han sido suficientemente exploradas, ni rigurosamente estudiadas.

44. Rabbani, Zohre Rabbani (2003). Interpretación ejemplar del Sagrado Corán, traducción parcial con comentarios realizada con la colaboración de Karina Saim en Revista Islámica Kauzar, Granada. Disponible en www.islam-shia.org [Reproduce texto de la traducción Abboud y Castellanos].

45. Mouheddine, Abdul Qáder y Sirhan Ali Sánchez (2004). El Sagrado Corán. Traducción de su contenido al Idioma Español, Riadh, Internacional Islamic.

46. Mulla Huech, Bahige; Marciano Villanueva Salas y Alberto Castro Chicharro (2004). El Corán. Edición bilingüe comentada, Barcelona, didaco. [Bilingüe. Aparato crítico retraducción de una versión alemana].

47. Maza, Zakaría. 2005. Compendio del Tafsir del Corán «Al-Qurtubi», vols. I y X, azoras 1-5 y 42-114. Comunidad Musulmana española de la Mezquita del Temor de Allah, Granada.

48. López-Murillas, C. 2011. El Corán de Toledo, edición y estudio del manuscrito núm. 235 de la Biblioteca de Castilla La Mancha. Gijón: Trea (Bibliotheca Arabo-Romanica et Islamica).

En la actualidad, el manuscrito más completo que nos llegó desde la Edad Media es el llamado Corán de Toledo, citado anteriormente, un documento de 1606, editado recientemente por la profesora emérita de la Universidad de Indiana (EE.UU) y publicado en 2011. La autora presentó esta traducción como la más antigua que se conserva del Corán a una lengua europea. Es por ello la única traducción completa conservada del Corán del árabe al español de las épocas mudéjar y morisca. Es una traducción bilingüe árabe-romance realizada por algún traductor o equipo de traductores mudéjares.

3. Hacia una tipología traductológica española del Corán.

Es evidente que en los 900 años de la historia de la traducción del Corán en España, esta no se ha realizado siempre del mismo modo ni con los mismos objetivos. Tampoco sería cierto pensar que a medida que avancemos hacia el siglo XIX vaya desapareciendo la intencionalidad desprestigiadora del texto fundacional del Islam (Corán, Mahoma). Esta pervive aunque con menos virulencia que en los primeros contactos españoles con la traducción del Corán. Incluso en las actuales traducciones no musulmanas, más

35. Cleary, Thomas (1994). La Esencia del Corán. El corazón del Islam. Selección de textos del Corán recopilados y anotados por…, trad. de Alfonso Colodrón, Madrid, Edaf. [Parcial. Retraducción del inglés].

36. Hallak, Kamel Mustafa (1998). El Corán Sagrado y la traducción de su sentido en lengua española, Maryland, Amana Publications. [Bilingüe].

37. Salhi, Farida (1998). El Corán, traducción literal directa del original árabe al castellano, con introducción y prólogo por Abderrahman Abad, revisión Comunidad Musulmana Sunnita de España [Granada], Impr. Al Khalij Al Arabie, Tetuán. [Reproduce texto de la traducción Abboud y Castellanos].

38. Desuque, Abdalá, Abd al-Qadir Ismail y Muhammad Muhammad Ismail (1999). Significado del Generoso Corán. Buenos Aires: Centro Islámico de la Rep. Argentina.

39. Abad, Abderrahman (2000). El Corán, traducción de… y revisión Comunidad Musulmana Sunnita de España, Granada, Imp. Lozano. [Reproduce texto de la traducción Abboud y Castellanos].

40. Asad, Muhammad (2001). El Mensaje del Qur'an, traducción del árabe y comentarios, traducción al español Abdurrasak Pérez, Almodóvar de Río (Córdoba), Junta Islámica, Centro de Documentación y Publicaciones. Disponible en www.webislam.com/coran. [Retraducción de la citada versión inglesa].

41. Epalza, Míkel de; Joseph Forcadell y Joan M. Perujo (2001). L'Alcorà, traducció de l'àrab al català, introducció a la lectura i cinc estudis alcoràmics per Míkel de Epalza amb la col.laboració de Joseph Forcadell i Joan M. Perujo, Barcelona, Proa. 2002.

42. Maanán, Abderramán Mohamed (2002). El Corán. Traducción y Comentarios, Sevilla, Asoc. Cultural Zawiya. 4 cuadernillos: azoras 78-82, 83-89, 90-99, 100-114. Disponible en www.musulmanesandaluces.org.

43. Aiatul.lah Saiied Kamal Faqih Imani y un grupo de sabios musulmanes de Centro de Investigación Islámica Imam `Ali (Traducción de Sumaina Younes) (2002): Una exégesis esclarecedora de la luz del sagrado Corán: Tomo I. Isfahan: Centro de investigación Amir Al-Mu'minin Ali.

de Thomas Irving. Esta versión —modificada y no autorizada por el traductor- puede consultarse en www.orst.edu/groups/msa/quran. En Qum (s.d.) se distribuye una edición pirata bilingüe (disponible también en CD-Rom) realizada por la Fundación Moytaba Musavi Lari (disponible en www.islamelsalvador.com).

29. Machordom Comins, Álvaro (1980). Al Quran (Sagrado e Inimitable). Traducción literaria y comentarios. Madrid, Comunidad Musulmana de España (versión parcial, azoras 1-3). 19952 Madrid: ed. George Massad (versión completa), 20003.

30. Hinojosa, Carmen, Sergio Sarmiento y Frances Drake Nimeh (1986). El Sagrado Qur'ân. Texto árabe, versión castellana y comentario, basado en la interpretación de Maulana Muhammad Ali, revisada por N.A. Faruqi, México, Ahmadiyyah Anjuman Lahore Inc. [Bilingüe. Retraducciónde la versión inglesa citada].

31. Carrillo Robles, Antonio (1988). El Sagrado Corán. Con texto árabe y traducción al español, revisada por Mansur Ata Ilahi, Islam International Publications Ltd (UK). [Bilingüe. Retraducción de la versión inglesa 1981 Malik Ghulam Farid]. Disponible en www.ahmadiyya.de.

32. Hazzat, Zahir Ahmad (1989). Versículos seleccionados del Santo Corán, Pedro Abad (Córdoba), Misión Ahmadiya. [Parcial. Existe versión catalana Versicles escollits del Sant Coran, 1989, Islam International Publications].

33. Al-Muntahab (1990). El Cairo (Consejo Supremo de Asuntos Islámicos). Edición parcial por la Asociación para la difusión del Islam s.d. La Parte Treinta del Sagrado Corán, Alejandría. Edición completa bilingüe en CD-ROM (s.d.).

34. Melara Navío, Abdelghani (1994). El Corán. Traducción comentada, Granada, Ed. Kutubia. Edición revisada, corregida y aumentada en 1998, Palma de Mallorca, Nuredduna. Ediciones bilingües: El Noble Corán y su traducción comentario en lengua española, Medina, Institución Rey Fahd, 1417/1996. Traducción-comentario del Noble Corán, Riyadh-Houston-Lahore, Darussalam, 1997. Disponible en www.quranhome.com y www.islammexico.net.

comentarios y compendios de las suras, Buenos Aires, Editorial Arábigo-argentina El Nilo,19531, 19742, 19803. Reimpresiones: El Sagrado Corán, Centro Estudiantil Musulmán de Granada, s.d.; El Corán, Editorial Visión Libre, Barcelona, 1979; El Sagrado Corán, Centro Islámico de Venezuela, Valencia, s.d.

23. Cansinos Assens, Rafael. 1951. El Korán, versión literal e íntegra. Traducción, prólogo y notas de, Madrid, Aguilar. Reed. 1954, 1957, 1961, 1973, 19816. Ed. en Buenos Aires: Bell 1954. Reedición Ed. Arca 2005. Edición parcial como: Mahoma. El Korán. Selección. Málaga, Veramar (colección vida y pensamiento), 2004.

24. Vernet, Juan (1953). El Corán, Barcelona, José Janés (Col. El Mensaje). Reedición en Plaza y Janés (col. Tribuna) 1980, 1986, 1995. Reedición en Óptima (Grandes Obras) 1999. Reedición en Buenos Aires (ed. Debolsillo) 2004.

25. Vernet, Juan (1963). El Corán, Barcelona, Planeta (Clásicos Universales), 1967, 1973. Existe también una edición española por Dar al-ulum al-islamiyya/Maison de Sciences Religeuses, s.d., Paris y una bilingüe por la misma institución (s.d.). Nueva edición con prólogo distinto para Clásicos Universales Planeta en 1983, 1986, 1989, 1991, 1996, 1998, 2002 (Círculo de Lectores), 2003 (col. Booket).

26. Cardona Castro, Francisco [1965]. El Corán y el Talmud, Barcelona, Mateu (Col. Libros Condensados 10). [Parcial. Retraducción?].

27. Bergua, Juan B. (1970/75?). El Corán. Nueva traducción, estudio preliminar, notas e índice analítico para el fácil manejo de este texto religioso, Ediciones Ibéricas, Madrid, 197810, 199012, 2002 (Nuevas ediciones de bolsillo). [Retraducción de la versión francesa de Kazimirski?].

28. Cortés Soroa, Julio (1979). El Corán. Edición, traducción y notas de introducción e índice analítico de Jacques Jomier, Madrid, Editora Nacional. 19791 (reimpr.1980), 1984. Posteriormente editado en Barcelona, Herder, 1986, 1992, 1995, 1998, 1999 (bilingüe), 20028, 20059. Existe una reedición bilingüe de la traducción de J. Cortés por Tahrike Tarsile Qur'an en Editorial akz, New York 1987, 19892, 19923, desprovista del prólogo de J. Jomier pero respetando el índice analítico. Tiene una breve introducción

16. Murguiondo y Ugartondo, Benigno de. 1875. Alcorán traducido fielmente al español, anotado y refutado según el dogma, la doctrina santa y la moral perfecta de la Santa Religión Católica Apostólica Romana, Madrid, Oficina tipográfica del Hospicio. [Retraducción de la versión francesa de Kazimirski, refutaciones de la latina de Carracci].

17. Rinaldi, Aníbal (1880ca). El Korán. [No consta su publicación. Cfr. fragmentos en Ovilo y Canales, Felipe (1886): La mujer marroquí. Estudio social. (Nueva edición) Madrid: Impr. M.G. Hernández].

18. García Bravo, Joaquín (1907). El Corán, Barcelona, Imprenta Vda. de Luis Tasso. Reimpresiones y reediciones (con cambios en el prólogo original): Producciones Editoriales 1979, 1982, P. Editoriales, Daniel's Libros 1987; Teorema (col. Visión Libre) 1983, Teorema-Musa 1983; Gaviota 1986; Productos Compactos 1986, 1990, 1992; Antalbe 1987; Edicomunicación 1991 (col. Astrología y alquimia), 1998 (col. Sendero), 2003; Distribuidora Mateos 1992, 1994; M.E. Editores 1994; Azahara 1994; Edimat 1998; Obelisco 1998; Galaxia del libro 2001, 2002, 2003; Fapa Ediciones 2002; Alba 2003; Libsa 2003. [Retraducción de la versión francesa de Kazimirski].

19. Hernández Catá, Alfonso (1913). El Korán, Paris, Garnier Hermanos; reed. en Buenos Aires 1936, 1937, 1944, 1952 (Ed. Kier), 1983, 1994 (Ed. Andrómeda). [Retraducción de la versión francesa de Savary].

20. Bergua Olavarrieta [O.B.B.J.], Juan Bautista (1931). El Korán de Mahoma, Málaga (.?). Reed. Madrid 19312 (Librería Bergua), 19353, 19404 (Biblioteca de bolsillo), 19455, 19507, 19638 (Ediciones ibéricas). Reed. en 1941 Santiago de Chile: Ediciones Ercilla. [Retraducción de la versión francesa de Savary?]. Fragmentos seleccionados en Gavaldá, Antonio (1958). Pensamientos de Mahoma. Selección y notas de… Barcelona, Editorial Síntesis (Col. Literatos y pensadores).

21. Rahhal, Saiffudin y Santiago M. Peralta (1945). El Corán, traducción directa del Libro Sagrado árabe Musulmán, Buenos Aires.

22. Abboud, Ahmed y Rafael Castellanos (1953). El Sagrado Corán, traducción literal, íntegra y directa del original arábigo al español, 265 con

IX-15 (1º)). Juan Vernet sitúa la primera versión de traducción entre 1141-1143 (J. Vernet, *Lo que Europa debe al Islam de España*, Barcelona, 1999, p. 259).

7. Ybrahim Izquierdo (1569). Versión parcial aljamiada en caracteres latinos. Salónica. Ms. inédito Biblioteca Nacional de París n. 447.

8. Erpenius, Thomas (1584-1624). Historia Iosephi patriarchae ex Alcorano /arabicè cum triplici versione latina & scholijs Thomae Erpenii, Cujus & Alphbetum arabicum praemittitur. (San Lorenzo del Escorial: RBME. 17-II-33 .Enc. pasta)

9. Muhammad ben Ibrahim (1606). Alcorán en letra de cristianos. Versión aljamiada en caracteres latinos. Ms. T235 Biblioteca Castilla La Mancha. Editado como Alcorán. Traducción castellana de un morisco anónimo del año 1606, trascripción de Ll. Roqué Figuls, introducción de J. Vernet, Barcelona, Real Academia de Bones Lletres-Uned, 2001.

10. Mohamed Rabadán (1612). Versión parcial aljamiada en caracteres árabes. Salónica. Ms. Biblioteca Medicea-Laurenziana de Florencia II-IV-701, editado en Hajri (2005).

11. Domingo Germán de Silesia (1650-1665). Interpretatio Alcorani litteralis. Ms. Inédito Real Biblioteca de El Escorial.

12. Conde de Oropesa (1672). Traducción de otra francesa del Korán para uso de misioneros. [Solo referencia. Retraducción de la versión francesa de Du Ryer].

13. Borrego, Andrés (1844). El Corán traducido al castellano, Madrid. [Parcial. Solo referencia].

14. Gerber de Robles, José (1844). Alcorán, Madrid: Ed. Cuesta. [Solo referencia].

15. Ortiz de la Puebla, Vicente. 1872. El Corán o Biblia mahometana, seguido de la biografía de Mahoma, primera versión española anotada y comentada según los más distinguidos comentadores del Corán, Barcelona, Ed. Juan Aleu. Reeditada como El Corán / edición integral español-árabe; texto español de Vicente Ortiz de la Puebla, Madrid, Amigos del Círculo del Bibliófilo, 1980. [Retraducción de la versión francesa de Kazimirski].

Todas estas circunstancias han hecho que España fuera el centro neurálgico de la traducción del Corán:

La primera de todas realizada en España por Roberto de Ketene a petición de Pedro el Venerable, abad cluniacense, alrededor de (1141-1387) y, sobre todo, la trilingüe latino-castellano-árabe de Juan de Segovia (1400-1458), ambas, por desgracia perdidas. Estas traducciones fueron seguidas, en el siglo XVI, por otras de tipo Litúrgico lingües, realizadas por los alfaquíes moriscos para instruir a sus filas en la palabra de Dios, pues eran incapaces de seguir el texto original desde el momento en que habían olvidado el árabe y solo entendían el castellano. (J. Vernet, *Lo que Europa debe al Islam de España*, Barcelona, 1999, p. 259s.).

Esta afirmación nos pone sobre la pista de la historia de la traducción no solo de España, sino de la Europa medieval. Ofrecemos a continuación un cuadro cronológico de estas traducciones, siguiente al interesante trabajo de Juan Pablo Arias (J. P. Arias, "Bibliografía sobre las traducciones del Al Corán en el ámbito hispano", *Trans. Revista de Traductología*, 11 (2007), rectificando, precisando y completando, donde proceda:

1. Roberto de Ketón (1142-3).
2. Marcos de Toledo (1184).
3. Pedro IV de Punyalet (1319-1387), al catalán.
4. Isa de Yebir/Juan de Segovia. 1455-6, se trata según Vernet (J. Vernet, *Lo que Europa debe al Islam de España*, Barcelona, 1999, p. 259) de una traducción trilingüe latino-castellano-árabe.
5. Juan Andrés de Játiva (ca. 1504). Traducción del Korán del arábigo en lengua aragonesa. Solo referencia. Se conservan fragmentos en p.e. Juan Andrés (1515): Confusión o confutación de la secta Mahomética y del Alcorán, reciente reedición en 2003 con estudio preliminar de Elisa Ruiz García, transcripción del texto M. Isabel García-Monge, Editorial Regional de Extremadura (La Biblioteca de Barcarrota 5).
6. Pedro Abad, 1543. Lex Sacenorum, Quam Alchoran vocant, id est, collectionem praecptorum. Basileae, Ionannes Oporinus) (mandada traducir en Toledo por Pedro El Venerable) (San Lorenzo del Escorial, RBME, 57-

1.2.3. La poca formación del castellano.

La lengua castellana de la época no estaba lo suficientemente desarrollada como para soportar un conocimiento científico y técnico bastante elevado (H. Bouzineb, “Las traducciones aljamiadas: un aspecto de la creación morisca”, W. Mejías López (ed.), *Morada de la palabra, V. 1, Homenaje a Luce y Mercedes López-Baralt*, Puerto Rico, 2002, p. 279). De hecho, hubo que esperar hasta Alfonso X el Sabio para que empezaran las traducciones serias y sistematizadas al castellano.

2. Hacia una cronología de las traducciones del Corán.

Dentro del panorama general de la traducción mencionado anteriormente, viene a insertarse la traducción del Corán, aunque con objetivos distintos a los de la traducción de las obras mundanales. De hecho, podemos afirmar que las primeras traducciones se dieron en suelo peninsular. No en vano, España era un centro irradiador del saber:

Toledo se convirtió en La Meca de los eruditos y allí residían Abelardo de Bath y Miguel Escoto, ambos ingleses, y Pedro el Venerable, abad de Cluny. Sus actividades junto a las de otros, introdujeron un período de gran interés intelectual, que tuvo inmensas repercusiones en el desarrollo del pensamiento occidental. Les siguieron Alfonso X, Raimundo Martín (1230 - 1286), "cuyo conocimiento de los autores árabes no ha sido igualado en Europa, posiblemente, hasta la época actual", y Ramón Lull (1235 - 1315), que dominó el árabe escrito y hablado y fundó una escuela de estudios orientales.

(http://www.fearab.cl/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=97&Itemid=119 [acceso: 05.08.2012]).

Esto ocurrió en el centro de España, mientras que en el este y especialmente en el sur de Francia, Ramón Llull fue uno, sino el primero, de los promotores de la creación de centros de enseñanza del árabe, con el objeto de evangelizar a los moros, y también de traducir sus documentos y desmontar su fe, juzgada como falsa creencia. De hecho, este dinámico y belicoso franciscano hizo que el concilio de Vienne (1311-1312) decretase la enseñanza del árabe y fundara colegios para su enseñanza a los religiosos en la cristiandad.

l'Islam sur le plan des idées en faisant traduire ses écrits. (H. Van Hoof, "Esquisse pour une histoire de la traduction en Espagne", *Hieronymus Complutensis* (1988), p. 10).

La traducción del Corán no perseguía objetivos amistosos ni pacíficos en la mayoría de los casos, sino combativos. A pesar de la afirmación de García Yebra (V. García Yebra, *En torno a la traducción: Teoría, Crítica, Historia,* Madrid, 1988, p. 322) de que la cultura musulmana "era entonces muy superior a la de la Europa cristiana", el Islam era concebido como una religión sarracena y sectaria que había que combatir no solo declarando la guerra a sus seguidores, sino luchando contra sus bases fundamentales, deconstruyendo su texto fundacional. De hecho, como opina Vernet (J. Vernet, *Lo que Europa debe al Islam de España,* Barcelona, 1999, p. 259), al fracasar las cruzadas en imponer el cristianismo, se ha cambiado de estrategia para destruir el Islam:

Desechado el recurso de la guerra –fracaso de las cruzadas- para imponer la fe, no quedaba más remedio que desmontar la superioridad de esta mediante el uso de la razón.

Sin embargo, la razón muy pocas veces le ganaba la partida a la pasión, ya que muchas de las traducciones han tergiversado desde el principio el sentido del original coránico. Las traducciones no son siempre certeras, sino que desfiguran, precisamente por el objetivo anterior, la naturaleza y el contenido del original con objetivos tendenciosos y/o apologéticos (*idem*, p. 126). En este caso, Santoyo sostiene en un artículo crítico con Van Hoof, que:

Pero ni Robert ni Hermann pudieron hacer una nueva traducción, porque la de Pedro el Venerable pertenece exclusivamente al reino de la desinformación. (J-C. Santoyo, "Sobre la historia de la traducción en España: algunos errores recientes", *Hermēneus. Revista de Traducción e Interpretación*, nº 6 (2004), p. 6).

Es decir, que dentro de esta dinámica bélica y guerrera la desinformación era una estrategia de desprestigio del Otro.

1.2. La lengua latina y la traducción.

La traducción en España de las obras árabes al latín no era una alternativa a su traducción al castellano, sino una necesidad prioritaria por varias razones:

1.2.1. La lengua de la iglesia.

El latín era la lengua oficial de la Iglesia Católica Apostólica Romana predominante en la Europa occidental. Al serlo así, era igualmente la lengua escrita por excelencia, frente a las lenguas vernáculas, que todavía se debatían como lenguas que podrían portar el conocimiento. Por esta razón, la casi totalidad de la obras científicas y del Corán fueron traducidas inicialmente a dicha lengua. Y esto, además de hacer posible la transmisión de estos conocimientos en todo el mundo cristiano, permitía a la iglesia controlar y supervisar lo que debía traducirse y lo que no.

1.2.2. La lengua de la enseñanza.

La enseñanza oficial medieval se realizaba dentro de los templos religiosos en latín. Sin embargo, existía también cierto acercamiento a la lengua hebrea por razones obvias, especialmente por ser una de las lenguas clásicas de la Biblia, y al griego por las mismas razones. Sin embargo, se empezó a estudiar también árabe por dos razones:

1.2.2.1. La traducción

La superioridad intelectual y científica del Islam de la época –aunque ya no tanto la militar en España- obligó a la iglesia a autorizar la enseñanza y aprendizaje del árabe.

1.2.2.2. La guerra

Para la iglesia española de la Edad Media el Islam ha ido constituyéndose no ya en una religión rival, sino enemiga. Habría que aprender por tanto su lengua para poder traducir su obra fundacional –el Corán- con objetivos belicistas. De hecho, las primeras traducciones del Corán, tenían este objetivo.

L’archevêque Raymond, qui dirigea l’Eglise de Tolede de 1125 á 1152, se mit à encourager les traducteurs dans le dessein de combattre

La familia de los Ban du-l-Nun se apoderaba, hasta usando de la violencia, de los libros de las bibliotecas particulares. Bajo la protección del rey Al-Mamún (1037-1075), se creó en Toledo un centro de estudios astronómicos, del cual salió una redacción de las Tablas Toledanas que serían el arquetipo de las empleadas en la Edad Media. Tenía, además, Toledo grandes bibliotecas como las de Ibn Hanasi, que importaba los libros del Oriente. Si a esto añadimos la numerosa colonia Judía, que produjo lo mejor, intelectualmente hablando, del judaismohispano durante la denominación musulmana, y el centro de estudios talmúdicos más floreciente de la península, tendremos las sólidas bases de su famosa Escuela de Traductores, a las que habrá que añadir la fuerte personalidad del arzobispo Raimundo.

El transfondo musulmán de la labor traductora toledana y la normalización de la búsqueda del conocimiento y de la transmisión de las ideas ha sido obviado por la mayoría de los historiadores de la traducción en la Edad Media. De hecho, este transfondo cultural y traductológico ha de considerarse como un aliciente de la época posterior tanto al periodo de San Raimundo como al alfonsí. Sin embargo, a medida que vamos abandonando Al-Andalus en sus dobles dimensiones espacio-temporales, este ambiente de convivencia de las diferencias pronto dejará de ser realidad en España:

Sea como fuere y a partir del momento en que la idea de cruzada se inserta en las mentes españolas, se hace un esfuerzo por olvidar las implicaciones que varios siglos de convivencia con musulmanes y la vecindad con Marruecos han impuesto con frecuencia a nuestro desarrollo histórico… (J. Vernet, *Lo que Europa debe al Islam de España,* Barcelona, 1999, p. 41).

Al instaurarse esta idea y generalizarse a través de las élites intelectuales, que eran las mismas que las eclesiásticas de la época, como se ha visto en este artículo, la traducción ya no persigue la veracidad, sino la tergiversación y la deslegitimación de la religión “enemiga”, el islam. No cabe olvidarse de que las cruzadas son las primeras campañas cristianas de gran magnitud en contra del islam y no solo desde el punto de vista militar, sino también “intelectual”.

Ahora bien, ¿por qué se traducía al latín en España?

estado el Islam ni han tenido contactos directos con este. Estamos, en el caso español, ante la traducción y transmisión de un conocimiento nuevo y ajeno pero utilitario, para marcar las pautas de la emancipación y del renacimiento europeo. García Yebra (V. García Yebra, *En torno a la traducción: Teoría, Crítica, Historia*, Madrid, 1988) se refiere a Gerado de Cremona como:

[…] el más activo de todos los traductores, aunque nació en Cremona hacia 1114 y murió en la misma ciudad italiana en 1187, pasó la mayor parte de su vida en Toledo, donde puso en Latín gran número de obras árabes y griegas: Aristóteles, Euclides, Tolomeo, Hipócrates, Galeno, Teodosio, al-Kindi, al-Farabi, Avicena...

A España se incorporarían luego Italia, por ser el centro de la cristiandad y la morada de los papasy, más tarde, también Francia, Inglaterra y Holanda, especialmente en lo que se refiere a la traducción de la ciencia y del Corán. En este sentido opina García Yebra (*idem*) que Pedro el Venerable, abad de Cluny, peregrina a Santiago en 1142, y encarga la traducción del Corán al judío Pedro de Toledo, al eslavo Hermán de Carintia, llamado también el Dálmata, y al inglés Roberto de Chester. Con respecto a este dato Julio-César Santoyo (J-C. Santoyo, "Sobre la historia de la traducción en España: algunos errores recientes", *Hermēneus. Revista de Traducción e Interpretación*, nº 6 (2004), p. 6) cuenta en un interesante artículo crítico que:

Pedro de Montboissier, conocido como Pedro el Venerable, abad de Cluny, nunca tradujo el Corán, ni en 1139 ni en otra fecha alguna. Encargó su traducción, eso sí, a Robert de Retines y a Hermann de Carintia, y esta fue la primera versión que se hizo de esta obra a una lengua europea.

Independientemente de si fuera 1142 o 1139, la del Abad de Cluny se considera por los investigadores como la primera traducción del Corán y fue realizada en suelo español, aunque con objetivos bien específicos, como se verá más adelante.

España, además de contar con cierta experiencia multiconfesional y multilingüe, disponía de lo que se precisaba para traducir: obras, traductores y, especialmente, el conocimiento. En este sentido podemos afirmar con Claramunt (S. Claramunt, "Escuelas medievales de traductores", J. D. Agustín, *La traducción, interpretación, lenguaje*, Madrid, 1994, p. 39) que:

establecer una cronología de las traducciones de este texto sagrado al español y, finalmente, intentaremos establecer una tipología traductológica española de este texto.

1. Razones de la traducción del Corán al latín y al castellano.

Todo estudio de la historia de la traducción en general o, particularmente, de la traducción del Corán ha de pasar necesariamente por España. Pues la España medieval era el centro neurálgico del conocimiento en toda la Europa de entonces. En este sentido nos hacemos eco de la afirmación de De Espalza (M. De Espalza, "El Corán (Qur'ãn, Ãlcorán) en sus traducciones españolas, desde la Edad Media hasta el presente", W. Mejías López (ed.), *Morada de la palabra, V. 1, Homenaje a Luce y Mercedes López-Baralt,* Puerto Rico, 2002, p. 544):

Las traducciones del Corán y de otras obras religiosas medievales tienen antecedentes antiguos en la Península Ibérica, aunque generalmente fomentadas y/o realizadas por otros europeos. Son traducciones medievales al latín.

Es decir, que aunque no fueron realizadas directamente por españoles, la mayoría de las traducciones del Corán se han realizado en territorio peninsular.

1.1.La traducción en España.

La mayoría de los formadores del pensamiento cristiano han pasado por España para formarse y ampliar sus conocimientos, o para buscar información y obras para traducir. España era superior en cultura y técnica. La Universidad de Córdoba era una referencia, y posteriormente la Escuela de Traductores de Toledo (y no solo Toledo) era una verdadera institución organizada para la transmisión del conocimiento a la orbe cristiana. Las primeras traducciones serias del Corán en todo lo que luego se llamaría Occidente o bien se han realizado en España o han sido relacionadas indirectamente con este país, aún sabiendo que han existido otras experiencias como la de Alfredo el Grande (871-901) de Inglaterra (S. Claramunt, "Escuelas medievales de traductores", J. D. Agustín, *La traducción, interpretación, lenguaje,* Madrid, 1994, p. 39). Incluso en Italia, que podría competir con España, la traducción ha llegado como una importación (tanto de las obras como de los traductores), ya que allí no ha

En este último caso, y especialmente en España y en español, en donde la traducción documentada ya empezó en el siglo X, no se ha traducido solo la cultura científica musulmana, bastante avanzada en la Edad Media, sino también el libro sagrado del Islam, el Corán. Los objetivos de los dos tipos de traducciones son evidentemente distintos e, incluso, antagónicos. Se traducía la ciencia por necesidad de saber y por suplir el déficit en las materias y conocimientos racionales y materiales. Sin embargo, en el caso de la traducción del Corán, el objetivo manifiesto en distintas ocasiones era combatir al rival o "enemigo" –secta mahometana o sarracena- desde las bases de su propia fe. La ciencia se traducía, por tanto, para apropiarse de ella, y la religión musulmana para rechazarla, combatirla y aniquilarla si fuera posible, si no, por lo menos prevenirse de ella. Todo ello empezó en España y subsidiariamente en Italia. Las traducciones y las obras traducidas obedecían a una deliberada elección que dejaba poco margen a la casualidad y al libre albedrío de los traductores. El conocimiento de entonces era elitista y capitaneado por los círculos religiosos y sus dirigentes, que eran quienes decidían sobre la traducción, lo que habría que traducir e, incluso, los traductores. La decisión individual e individualizada era prácticamente inexistentey, por tanto, podríamos hablar incluso de una planificación y de una política de la traducción del Otro. Es evidente, en este caso, que la evolución de las elecciones y de los objetivos de la traducción aparece determinada por las coyunturas religiosas y políticas y por las tendencias espirituales y cognitivas de los dirigentes de la época.

Sin embargo, la revisión de muchas de estas traducciones revela cierta evolución, vertebrada en dos manifestaciones. Por una parte, se aprecia cierto afán documental y documentalista. Es decir, que la traducción tiende a reflejar con cierta certeza el contenido inmanente del texto coránico con el objeto de utilizarlo en la réplica cristiana a los musulmanes. Por otra, se observa cierta tendencia propagandística dirigida principalmente a prevenir –internamente- del enemigo, demonizándolo, incluso con la tergiversación del texto fundacional de su religión. El objetivo de este trabajo es por tanto intentar establecer una cronología de las traducciones del Corán –y aunque sin pretensión de exhaustividad- desde la Edad Media hasta la actualidad. Profundizaremos en primer lugar sobre las razones de la traducción del Corán al latín y luego al castellano en España. Luego intentaremos

Palabras clave: Corán, historia de la traducción, traducción religiosa, traductología.

ABSTRACT In this paper we address the history of the Quranic text translation in Spain, and we will see how in addition to scientific texts translations there were translations of the Quran. This two kinds of translations had different purposes: while scientific texts were translated out of necessity, the translations of the coranic text aimed mainly at fighting the rival from the very base of his own faith. We will also describe two tendencies in the history of Quran's translation, a documentalist tendency and a propagandistic one which had a discrediting purpose.

The goal of this work is, thusly, to try and set up a chronology for translations of the Quran, from the Middle Ages until now, without pretending to achieve exhaustivity. We will delve first in the reasons for translating the Quran into Latin, and then into Castilian, in Spain. We will try then to establish a chronology of the Quranic text translations into Spanish, and finally we will try to determine a typology within translation studies for the Spanish translations of this text.

Keywords: Quran, History of Translation, Religious Translation. Translation Studies.

La historia de la traducción en el mundo se puede sintetizar en dos espacios geográficos distintos pero complementarios. Los dos se sitúan en las dos riberas de la cuenca mediterránea: el eje de Siria-Irak en oriente, con Bagdad como símbolo; y las penínsulas Ibérica e Itálica en occidente, con las ciudades de Toledo y Amalfi como otros emblemas. Estos dos ejes, con dos extremos y un centro, son los que han universalizado el conocimiento de la época y han hecho circular el conocimiento no solo mediterráneo, sino también asiático, haciendo posible las dos revoluciones e ilustraciones del mundo musulmán y del mundo cristiano. Cabe señalar aquí una diferencia bastante determinante de los contrastes estructurales entre los dos paradigmas. La civilización material y científica del Islam se ha llevado a cabo con el Islam, sin suponer grandes contradicciones entre fe y razón. Sin embargo, la ilustración europea ha ido paulatinamente abandonando los recintos de la iglesia, para crear otro tipo de templos simbólicos para la razón.

Historia de la traducción del texto coránico en España

History of the Quranic text translation in Spain

Mohamed El-Madkouri Maataoui
Universidad Autónoma de Madrid

RESUMEN

En este artículo abordaremos la historia de la traducción del texto coránico en España y veremos cómo no solo se tradujeron textos de la cultura científica musulmana, sino que también se tradujeron los religiosos. Los objetivos de los dos tipos de traducciones eran diferentes: mientras que en el caso de la ciencia se traducía por necesidad, en el caso de la traducción del texto coránico el objetivo primordial era combatir al rival desde las bases de su propia fe. También observaremos dos tendencias en la historia de la traducción del Corán: una tendencia documentalista y otra propagandística con un afán desprestigiador.

El objetivo de este trabajo es, por tanto, intentar establecer una cronología de las traducciones del Corán –aunque sin pretensión de exhaustividad- desde la Edad Media hasta la actualidad. En primer lugar ahondaremos en las razones de la traducción del Corán al latín y luego al castellano en España. Después procuraremos establecer una cronología de las traducciones del texto coránico al español y, finalmente, intentaremos determinar una tipología traductológica española de este texto.

References

Achour, M. (2004) *Đāhirat l-?ism fī l-tafkīr l-naħwī*. Manšūrāt kulliyat l-?ādāb, Mnūbah (Tunis)

Al-Suyūtī (1977) *hamε al-hawāmiε*. Dār l-buħūth l-εilmiyya, Kuweit

Fassi-Fehri (1992) *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Kluwer Academic Publishers, Dodrecht.

Gil, D. (1999) Towards a theory of syntactic categories

Haspelmath, M. (2001) Word classes and parts of speech. *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences.*

Hassan (n.d) *l-naħw l-wāfī*. Dār l-maεārif, Cairo.

Hengeveld K. & J. Rijkhoff & A. Siewierska (2004) Parts-of-speech systems and word order. *Journal of Linguistics* 4(3), pp:527-570

Holes, C. (1995) *Modern Arabic: structures, functions and varieties*. Longman, London & New York

Hopper, P.J. & S.A. Thompson (1984) The discourse basis for lexical categories in universal grammar. *Language* 63:53-94

Ibn Yaεīš (n.d.). *šarħ l-mufaSSal*. Dār l-Tibāεah l-munīriyyah, Cairo.

Langacker, R.W. (1987) *Foundations of cognitive grammar: theoretical prerequisites.* Stanford University Press, Stanford.

Owens, J. (1989) The syntactic basis of Arabic word classification. *Arabica* XXXVI: 211-234

Radford, A. (1988) *Transformational grammar*. Cambridge University Press, Cambridge.

Ramat P. & D. Ricca (1994) Prototypical adverbs: On the scalarity / radiality of of the notion of adverb. *Rivisita di linguistica* 6: 289-326.

3. Conclusion:

In this paper, the issue of whether there are adjectives or adverbs in Arabic was raised. After a review of word categories in traditional Arabic grammar, an examination of the morphological and the syntactic data was carried out to argue that what some modern scholars treat as adjectives or adverbs are in fact substantives, thus aligning ourselves with the tradition, which posits only nouns, verbs and particles for the Arabic language. The morphological features considered are gender, number, and patterns, in addition to the comparative/superlative forms, but none of them is found to distinguish adjectives or adverbs from the category of nouns. Distributionally, nominals denoting properties and those denoting things can function both as heads and as modifiers, although there is a tendency for the former to function typically as modifiers of the latter. As to the adverbial function, it is not specific to a word category, but is performed by nouns marked for the accusative case. The different morphological classes of the noun are found to exhibit varying degrees of nounhood, though.

require a preposition or, otherwise, function as verb complements. Although this distinction is formulated in rather vague words, the idea behind it is quite clear and can be illustrated by these sentences:

(40) a. *đahab-a madīnat-an

Went-3ms town-Acc

(He went to town)

b. *māt-a ramaDān-an

died-3ms Ramadan-Acc

(He died in Ramadan)

These sentences are flagrantly deviant because the nouns marked for the accusative are used as locatives; if the preposition *ilā* 'to' is inserted before the noun in the first case, and *fī* 'in' in the second case, the two examples would become natural. Obviously, locatives may be classified in a subcategory of their own distinct from the other substantives on the basis of this single distributional characteristic. But this subcategory cannot be construed as the equivalent of setting adverbs in languages like English; for that would be in complete disregard for the many other characteristics that locatives share with substantives and for which they were classified as nouns by the grammatical tradition. Therefore, as long as the major word categories are maintained by linguistic theory, it would be much safer to treat locatives in Arabic as a subclass of nouns rather than as a distinct category in its own right.

On the basis of this discussion, it can be concluded that the syntactic data are not in favour of postulating a category of adverbs in Arabic. Although there are distributional and semantic restrictions on the use of some nominals to express adverbial meanings, these restrictions are not sufficient to set the nominals in question apart from the other substantives.

adverbial function, but can perform all the functions that substantives generally do, a fact which contributed to their classification by the grammatical tradition as nouns. Their adverbial function is determined partly on distributional grounds and partly on semantic grounds. Here are some illustrative examples:

(37) sāfar-tu Subħ-an wa makaθ-tu šahr-an

Traveled-1ps morning-Acc and stayed-1ps month-Acc

(I traveled in the morning and stayed (there) for a month)

(38) ?ittažah-tu šarq-an wa mašay-tu yamīn-an

Headed-1ps east-Acc and walked-1ps right-Acc

(I headed eastward, and then walked to the right)

The nouns of time in (37) and those of place in (38) are interpreted as locatives partly because they are marked for the accusative; but as complements also take the same case, traditional grammarians considered that the nouns in the above examples have an adverbial function mainly because the verbs therein characteristically do not take complements (i.e. they are intransitive).

Locatives are also distribuationally restricted in that they generally do not take a definite article. Thus, the following examples are somewhat deviant:

(39) a. ?? mašay-tu l-mayla fī l-sāɛah

Walked-1ps Def-mile-Acc in Def-hour

(I walked a mile per hour)

b. ?? sāfar-tu l-šahr-a

traveled-1ps Def-month-Acc

(I traveled for a month)

The fact that locatives are generally indefinite will probably be used by the language learner to distinguish locatives from verb complements.

To be sure, not all nouns that express some temporal or spatial concept can function as locatives. Arab grammarians consider that locatives are general (*mubhamah)* and that nouns with specific meanings (*muxtaSSah*)

b. yuħđafu l-?ism-u žawāz-an

3ms.deleted.Pass Def-noun option-Acc

(The noun is deleted optionally)

c. māt-a yaqīn-an

died-3ms certainty-Acc

(He died for sure)

Similar examples can readily be multiplied. But if the nouns in these examples are all verbal nouns, the verbal noun is by no means the only type that can perform this adverbial function, as the cases below testify:

(36) a. rakaɛ-a θalāθ-an

Prostrated-3ms three-Acc

(He prostrated three times)

b. mšā mišyat-a l-?asad-i

walked.3ms walk-Acc Def-lion-Gen

(he walked like a lion)

c. Darab-a l-kurat-a ra?s-an

hit-3ms Def-ball-Acc head-Acc

(He hit the ball with his head)

In the first example, the adverbial is a numeral; in the second, it is a noun of instance; and in the third, it is a primitive noun. Therefore, it appears that any type of noun can be used as an adverbial provided that its use makes sense.

Nouns marked for the accusative do not express manner only, but also the time and the place of an action. In the subsection on setting adverbs (2.4.3), it was pointed out that the traditional category of locatives includes a number of nouns which designate the time or the place of an event when they are marked for the accusative. Examples of these are *yawm* ‘day’, *šahr* ‘month’, *Subħ* ‘morning’, *layl* ‘night’, etc. and *šarq* ‘east’, *žanūb* ‘south’, *yamīn* ‘right’, f*arsax* ‘a unit of distance’, etc. These are not limited to the

To summarize, there appears to be no categorical syntactic distinction between the different classes of substantives in Arabic since they can all function as heads or as modifiers in a noun phrase. Although some of them have a preference for one or the other of the two functions, especially when in combination with other morphological classes, the preference is of a semantic nature. More precisely, substantives which denote 'individuals' tend to function as heads, whereas those which denote 'properties' tend to function as modifiers. This finding is clearly in line with the grammatical tradition, which recognizes no category of adjectives distinct from substantives. In what follows, expressions functioning as adverbials will be scrutinized in search for a syntactic evidence in favour of postulating a class of adverbs in Arabic.

3.2. Adverbs.

In section (2.2), we considered the morphology of a group of words which express place, time, manner or degree and found that, apart from a small number of defective locatives, all of them behave basically like other substantives. We also concluded that the adverbial function, which is associated in English and similar languages with a special grammatical category, is expressed in Arabic by means of the accusative case. Here, more classes of nominals expressing adverbial meanings will be considered which are also marked for the accusative.

In addition to the *ħāl*, which was discussed previously in (2.2.2), traditional Arab grammarians also identify a function they call *mafɛūl muTlaq* 'absolute complement' or *maSdar* 'verbal noun'. While the *ħāl* is conceived basically as modifying a noun phrase (*Sāħib l-ħāl*), the *mafɛūl muTlaq* seems to refer essentially to verb modification. This is why the latter is defined as a function performed by a verbal noun whereas the former is expressed by a *Sifah* 'noun modifier'.

It seems that verbs in Arabic can be modified by a variety of nouns marked for the accusative. The following examples illustrate this fact:

(35) a. takallam-a ɛan-hu mažāz-an

Talked-3ms on-him metaphor-Acc

(He spoke of him non-literally)

Neither of the two phrases seems more preferable than the other, and in both of them, the modifier can be interpreted either as restrictive or as appositive. On the basis of these facts, a semi-colon was inserted between Q and R instead of > in (31) above to indicate that the order between the two categories is not crucial.

But the order in (31) cannot account for all the distributional and the semantic phenomena that arise from a combination of the different nominal subcategories in a noun phrase. This is so because the (un)acceptability of the resultant phrases as well as their interpretation do not depend on the combined nominal subcategories only, but also on the semantic content of the words in question. For instance, although the yoking of a PP and an R often result in acceptable phrases, (33a') is not, to say the least of it:

(33)a. l-mantūž l-waTanī ???a'- l-waTanī l-mantūž

Def-product Def-national Def-national Def-product

(The national product)

The meaning of (33a') is very difficult to construe apparently because there seems to be no natural situation which this phrase can be held to describe. Therefore, there is good reason to mark it as deviant. But the order of R + PP is certainly not responsible for this deviance, as is strongly suggested by the acceptability of (34) below:

(34) l-waTanī l-manfī

Def-patriot Def-exiled

(The exiled patriot)

As in (33a'), *waTanī* in (34) is an R modified by the PP *manfī*. But unlike the former case, modification in the latter does make sense. More specifically, the PP can be construed as designating a property, thus making possible the interpretation of the R as referring to an individual (i.e. equivalent to 'patriot' instead of 'national'). By contrast, the PP *mantūž* 'product' in (33a') can only be conceptualized as denoting a 'thing', a fact which hinders the construal of the head R other than designating a property; hence, the difficulty of interpreting the resultant phrase.

How can the facts just discussed be accounted for? Since all the nominal subclasses share a lot of distributional similarities and none of them can be categorically set apart from the others, it would be legitimate to follow the tradition which treats them all as substantives. But there remains to be explained the different distributional and semantic peculiarities exhibited by each subclass. Although this issue is too complicated to be elucidated in this paper, it is tempting to argue, in line with Hopper and Thompson[23] and Langacker[24], that nouns in Arabic form a graded category. Such an analysis would consider the nominal subcategories as being distributed along a scale one end of which is occupied by primitives and the other end by the superlative since the first usually functions as head whereas the second is often a modifier. On the basis of their semantics, the other subcategories can also be positioned on the scale. Thus, if some simplification is made, the following implicational hierarchy can be advanced:

(31) PN > AP > PP > Q; R > S

(PN: primitive noun; AP: active participle; PP: passive participle; Q: qualifier; R: relational noun; S: superlative.) In this hierarchy, the subcategory on the left of > is most naturally assigned the function of head of a noun phrase, while those on the right of > function preferably as its modifiers. When the order is reversed, the result is either an unacceptable phrase (viz. 27a'-b') or a semantically restricted one (viz. 26a'-b'). In the case of qualifiers (Q) and relational nouns (R), no distributional or semantic restrictions have been noted between the two morphological classes, as the following cases suggest:

(32)a. l-šužāɛ l-maγribī	a'- l-maγribī l-šužāɛ
Def-brave Def- Moroccan	Def-Moroccan Def-brave
(The Moroccan brave 'one')	(The brave Moroccan)

23 - Hopper and Thompson (1984) The discourse basis for lexical categories in universal grammar. *Language* 63:53-94

24 - Langacker (1987) *Foundations of cognitive grammar: theoretical prerequisites.* Stanford University Press, Stanford

Def-scholar Def-kind Def-kind Def-scholar

(The kind scholar) (The scholarly kind ‘one’)

In (29a-a’), the active participle exchanges position with a passive participle, and in (29b-b’), with a qualifier. Unlike (28a’-b’), (29a’-b’) are strikingly less marginal, a fact which indicates that the superlative and the active participle do not have the same potential to function as head of a noun phrase. In other words, the active participle is more *nominal* than the superlative.

The semantics of noun phrases also suggest that some orderings are less restricted than others. For instance, phrases in which a passive participle or a qualifier modifies an active participle, as in (29a) and (29b) respectively, modification can be interpreted either as appositive or as restrictive. In this sense, these two orderings are identical to that in which a primitive is modified by a *Sifah*. In comparison, when an active participle modifies a passive participle or a qualifier, as in (29a’) and (29b’), the modification is more naturally construed as restrictive only, much like the cases in (26a’-b’) in which a primitive functions as a modifier. By contrast, when a Sifah is combined with a nominal of the same type, as in the following example, the result is a phrase that does not exhibit these semantic restrictions:

(30)a. l-šužāɛ l-karīm a’. l-karīm l-šužāɛ

Def-brave Def-generous Def-generous Def-brave

(The generouys brave ‘one’) (The brave generous ‘one’)

b. l-mašhūr l-maħbūb b’. l-maħbūb l-mašhūr

Def-famous Def-loved Def-loved Def-famous

(The loved famous ‘one’) (The famous loved ‘one’)

Both orderings in each of these pairs of examples are equally natural, and the modifier in each of them can be interpreted as appositive or restrictive. This remark is fairly general, whether the nominal in question is a qualifier, as in (30a-a’), or a passive participle, as in (30b-b’), or others.

similar combinations of a primitive and a noun modifier are widely attested, as (26a'-b') testify, it would be more convincing to argue that such unacceptability rises from semantic incongruence rather than from syntactic ill-formedness. To use Arab grammarians' wording, primitives like *film* 'film' and *važh* 'face' "*lā tadullu dilālat l-Sifa l-mušabbaha*" (do not have adjectival meanings).

Noun modifiers themselves do not seem to have identical distributions. In particular, the order of the head and the modifier is not insensitive to their morphological classification, and some orders may not be permissible. Although the grammatical tradition does not say much about these issues, competent speakers of Arabic today can make fairly reliable judgments about the (un)acceptability of noun phrases combining different classes of noun modifiers as well as their possible interpretations. By way of illustration, the superlative is notorious for its rejection of modifiers. Thus, unlike the examples on the left-hand side, those on the right-hand side are, to varying degrees, unacceptable:

(28) a. l-xāsir l-ʔakbar
Def-loser Def-biggest
(The biggest loser)

a'.?? l-ʔakbar l-xāsir
Def-biggest Def-loser

b. l-muttaham l-ʔakbar
Def-accused Def-biggest
(The most probable culprit)

b'.?? l-ʔakbar l-muttaham
Def-biggest Def-accused

The superlative is yoked with an active participle in the first example and with a passive participle in the second. While the phrases in which the superlative comes second receive natural interpretations, those in which it is first are hard to be interpreted in a similarly straightforward way. By contrast, the active participle, for instance, does not exhibit such distributional restrictions, as the following examples indicate:

(29) a. l-ɛālim l-mašhūr
Def-scholar Def-famous
(The famous scholar)

a'. l-mašhūr l-ɛālim
Def-famous Def-scholar
(The scholarly famous 'one')

b. l-ɛālim l-Đarīf

b'. l-Đarīf l-ɛālim

cases in which the order is reversed are not unusual. The following pairs of examples are illustrative of this fact:

(26) a. l-fatā l-sā?iq
Def-boy Def-driver
(The driver boy)

a'. l-sā?iq l-fatā
Def-driver Def-boy
(The young driver)

b. l- fatā l-miSrī
Def-boy Def-Egyptian
(The Egyptian boy)

b'. l-miSrī l-fatā
Def-Egyptian Def-boy
(The young Egyptian)

In the first example, the primitive *fatā* 'boy' combines with the active participle *sā?iq* 'driver' while in the second, it combines with the relational noun *miSrī* 'Egyptian'. In both (26a) and (26b), the modification can be construed either as appositive or as restrictive. That is to say, the active participle and the relational noun can be interpreted as providing extra information about a referent already known to all parties of a conversation, or as conveying information necessary for the identification of the right referent among other (non-driver or non-Egyptian) boys. By contrast, (26a'-b') are generally construed as restrictive only. But this pattern does carry over to all instances of similar combinations. In the following pairs of noun phrases, only the first is acceptable:

(27) a. l-film l-maγribī
Def-film Def-Moroccan
(The Moroccan film)

*a'. l-maγribī l-film
Def-Moroccan Def-film

b. l-wažh l-ħasan
Def-face Def-beautiful
(The beautiful face)

*b'. l-ħasan l-wažh
Def-beautiful Def-face

The first example is similar to (26b) in that both of them involve the combination of a primitive and a relational noun. But unlike (26b'), (27a') is uninterpretatble. Similarly, the combination of a qualifier and a primitive in (27b') does not yield an acceptable construction. In both (27a') and (27b'), the unacceptability is so strong that they deserved an asterisk. But since

which have developed some connotations do function as noun modifiers, as is illustrated by these examples:

(24) a. l-fāris l-ʔasad

Def-knight Def-lion

(The brave knight)

b. l-tilmīđ l-Dabuɛ

Def-pupil Def-hyena

(The stupid pupil)

c. l-ʔinsān l-qird

Def-man Def-monkey

(The monkey man = extinct hominid species)

The noun phrases in these three examples all have the structure [NP – NP], with the second NP always interpreted as modifying the first. Given the well-formedness of such examples, it would be incoherent to dismiss (25) and similar cases on formal grounds:

(25) ?? l-qalam l-kitāb

Def-pen Def-book

Because the second NP in this example does not have any meaning which can possibly be construed as modifying the head of the phrase (*lā yadullu dilālat l-Sifa lmušabbaha*)[22], the result is uninterpretable under normal conditions. But it is generally possible to imagine extraordinary situations in which any [NP – NP] phrase would make sense. It follows from this argument that primitives and similar noun types are not precluded from the function of *naɛt* on formal grounds, but that they can perform such a function whenever the resultant phrase is meaningful.

That 'meaningfulness' is the decisive criterion for noun modification in Arabic can be supported by other sorts of evidence. A case in point is the interaction of primitives with noun modifiers (*Sifah*). In phrases combining a primitive and a noun modifier, the first is most likely to function as head, but

22 - cf. Hassan (op. cit: Vol.3, p.463

It should be made clear at the outset that all types of nouns in Arabic do stand by themselves as heads of noun phrases, irrespective of whether or not they are liable to function as noun modifiers. Thus, both a primitive noun like *ražul* 'man' and a qualifier like *Tawīl* 'tall' can be construed as heads of the subject phrases in the following examples:

(23) a. ħaDra-a l-ražul-u

Arrived-3ms Def-man-Nom

(The man arrived)

b. ħaDra-a l-Tawīl-u

arrived-3ms Def-tall-Nom

(The tall (one) arrived)

These examples illustrate clearly that the two types of nouns can have similar syntactic distributions, though the first denotes an individual whereas the second designates a property. More specifically, both of them are marked for definiteness and case, features which were considered criteria of noun-hood by Medieval Arab grammarians. If the qualifier *Tawīl* 'tall' is to be denied the category of a noun, a lot of abstraction must go into the syntactic analysis of sentences like (23b). For example, it could be postulated that the qualifier is an adjective modifying an elliptical head noun the content of which is recoverable from the speech situation. Granting that such an analysis cannot be dismissed merely because of its abstract character, it must be motivated by independent arguments relating to other language-internal phenomena before it can claim tenability.

In this respect, it may be claimed that the mere fact that Arabic nouns are sub-classified into those which can function as '*naεt*' and those which cannot is sufficient to postulate two distinct lexical categories, with the first forming adjectives and the second nouns. Nevertheless, attractive though this claim might seem, the evidence on which it is based is far from being conclusive. In particular, the fact that some classes of nouns resist the modifying function may be due, not to formal constraints, but rather to semantic constraints. Primitives, for instance, generally do not modify other nouns not because the resultant phrases would be ungrammatical, but probably because such phrases would not make sense. Indeed, primitives

(22) ʔaħabb-a-hā kaθīr-an / qalīl-an židd-an

Loved-3ms-her a lot-Acc / a little-Acc seriousness-Acc

(He loved her very much / little)

The degree word *židd* 'seriousness' modifies the predicate *mufīd* 'interesting' in (2) but the verb modifiers *kaθīr* 'a lot' and *qalīl* 'a little' in (22). *židd* is the verbal noun of the root ŽDD 'hard work' whereas *kaθīr* and *qalīl* are qualifiers corresponding to the roots KΘR 'be numerous' and QLL 'be scanty', respectively. The other types of nouns, rarely, if ever, express degree, but it is unlikely that this fact has anything to do with morphology or syntax. After all, derivational patterns have meanings which may be incompatible with the notion of degree. For example, active participles designate the agent of the action; therefore, they are not expected to function as words of degree.

2. Syntax.

In addition to morphological criteria, word classes can also be identified on the basis of distributional criteria. Whether the traditional category of nouns can be subdivided into different lexical classes with respect to the distinct syntactic behavior of their elements is a question that will be considered with some detail in the rest of this paper. A possible class of adjectives will be dealt with first and adverbs later.

3.1. Adjectives.

In the first section of this paper, it was pointed out that the traditional category of nouns in Arabic is a heterogeneous one both from a morphological and a syntactic point of view. Concerning syntax, it was particularly noted that some subcategories can function as noun modifiers while others cannot. Those which usually and easily assume the function of 'naɛt' are the active and the passive participles, relational nouns, qualifiers, and the superlative. On the other hand, those which tend to resist this function are primitives (i.e. non-derived nouns), nouns of time and space, nouns of instrument, and others. In what follows, the focus will be primarily on the subclasses which can modify other nouns.

does not modify the subject, namely, the plural nominal clitic *ū* '3mp'. For that reason, the *ħāl* does not exhibit any kind of agreement with the subject. Rather, the *ħāl* specifies the manner in which the action expressed by the verb occurred. Therefore, the *ħāl* overlaps only partially with adverbs of manner in English and similar languages.

In brief, there seems to be nothing universal about adverbs of manner. For one thing, there is no corresponding word category in Arabic. We have seen that manner is expressed in this language by different types of nouns (viz. primitives and derivatives, noun modifiers and non-modifiers) all of which are marked for the accusative case. Thus, what is expressed by derivational morphology in English is expressed by morpho-syntactic means in Arabic. For another, the notional category of manner itself seems to vary cross-linguistically. Unlike the case of English, for example, where adverbs of manner are basically verb modifiers, the *ħāl* in Arabic includes both noun modification and verb modification[21].

2.2.3. Degree adverbs: Like manner, the notion of degree is expressed in Arabic in different ways and by different means from those used in English and other languages. In English, adverbs of degree are used essentially to modify adjectives and other adverbs, and most of them are intensifiers. In Arabic, by comparison, words expressing degree can modify nouns or verbs, since the existence of adjectives and adverbs has not been proven so far. Morphologically, these words do not seem to differ in any significant respect from those which can function as substantives or as attributives.

Like the notions of manner and place or time location, degree is expressed mainly by means of the accusative case. The following examples are reminiscent of the cases discussed in the preceding subsections:

(21) l-kitāb-u mufīd-un židd-an

Def-book interesting-Nom seriousness-Acc

(The book is very interesting)

21 - But see the difference between *ħāl* and *mafɛūl muTlaq* in (3.2) below.

muxtabi? ‘hiding’ in (17) is another example of the active participle used as *ħāl*, whereas *muryam* ‘unwilling’ in (18) is an example of the passive participle performing the same grammatical function. (19), on the other hand, provides two examples of the qualifier, namely, *Sayīrat* ‘young.fem’ and *kabīrat* ‘old.fem’ used as ‘manner words’. It follows from these examples that manner in Arabic is not expressed by a separate word class, as is the case in English and other languages, but rather by nouns marked morpho-syntactically for the accusative case.

There are other respects in which the *ħāl* in Arabic is different from adverbs of manner in English, for example. First, as may be noted from the above examples, the *ħāl* covers a much wider range of meanings than that usually expressed by adverbs. The example in (17), for instance, corresponds to a gerund in English, while those in (19) are rendered by adjectives. Second, unlike adverbs of manner, the *ħāl* is basically a noun modifier rather than a verb modifier. The reader may have already noted that the cases in (17)-(19) above do not specify the manner in which the actions were carried, but rather the state in which the participants were during the time of the action. Thus, *muxtabi?* ‘hiding’ in (17) specifies how the prisoner was when he was found and not how the act of finding was performed. Even the example in (18), which was translated as ‘unwillingly’, is in fact a noun modifier. The fact that the *ħāl* must agree with the head noun in gender and number clearly testifies to this. When it modifies both the subject and the object, as in (20) below, the *ħāl* must reflect the fact in concord:

(20) faħaS-a l-Tabīb-u l-marīD-a žālis-ayni

Examine-3ms Def-doctor-Nom Def-patient-Acc sitting-Dual.Acc

(The doctor examined the patient while they were sitting)

The dual number of the *ħāl* in this example is a clear indication that it refers to both the doctor and the patient. The lack of a gender marker also indicates that the antecedents are masculine; were they feminine, the *ħāl* would have this form: *žālisatayni* ‘sitting-fem-Dual.Acc’. The only cases in which the *ħāl* seems to modify the verb are those exemplified by (15) and (16) above. The verbal noun *faž?ah* ‘sudden, surprise’ in (16), for example,

(15) ittafaq-a l-Taraf-āni mušāfahat-an

Agreed-3ms Def-party-Dual.Nom oral.Rec-Acc

(The two parties had an oral agreement)

(16) ħaDar-ū faž?at-an

Arrived-3mp sudden-Acc

(They arrived suddenly)

The primitive *?asad* 'lion' in (14) functions as a 'noun of manner' indicating that the way the cat charged is similar to the way lions do. This notion of resemblance, however, is not relevant to the other two examples. *mušāfahatan* is the reciprocal form of the noun *šafāhah* 'orality' indicating that the action is carried out by both (or all the) participants. As to *faž?ah* 'sudden, surprise', it is a *maSdar* 'verbal noun' corresponding to the root FŽ? 'surprise'. It should be pointed out that neither the verbal noun nor the reciprocal nominal form is considered to be derivative (*Sifah*) by the grammatical tradition.

It is derivative nouns, however, which function as *ħāl* most of the time. Among these, participles and qualifiers are perhaps the most appropriate for the function and the most frequently used as such. The active participle was already exemplified by (13a) above, and further examples are provided below to illustrate the three types of nouns:

(17) wažad-ū l-?asīr-a muxtabi?-an

Found-3mp Def-prisoner-Acc hiding-Acc

(They found the prisoner hiding)

(18) qabil-a l-hudnat-a muryam-an

Accepted-3ms Def-truce-Acc unwilling-Acc

(He accepted the truce unwillingly)

(19) sāfar-at Saγīrat-an wa ražaɛ-at kabīrat-an

Travelled-3fs little-Acc and returned-3fs big-Acc

(She went away young and came back old)

2.2.2. Manner adverbs: The manner in which events happen is expressed, among other means, by what traditional Arab grammarians call '*ħāl*'. According to the tradition, the *ħāl* is basically a grammatical function performed mainly by nouns marked for the accusative, but also by phrases and clauses. The following examples illustrate how manner is expressed in the three different ways:

(13) a- đahab-a musriɛ-an

Went-3ms speeding-Acc

(He went away quickly)

b- đahab-a wa huwa musriɛ-un

went-3ms and he speeding-Nom

(He went away quickly)

c- đahab-a bi surɛat-in

went-3ms with speed-Gen

(He went away quickly)

The word which expresses the fact that the action of going in (13a) was fast is the active participle *musriɛ* 'speeding'; its intensive form *sarīɛ* could as well express a similar meaning. In (13b), the nominal sentence *huwa musriɛun* 'he is quick' replaces the active participle without much change in propositional content; and so does the prepositional phrase *bi surɛatin* 'with speed' in (13c). In what follows, we will not be interested in clauses or phrases but will, instead, focus on the morphology of the lexical items which express manner.

In terms of morphology, manner words subdivide into primitives and derivatives. Traditional grammarians point out that although it is rare for primitives to function as *ħāl*, their use for such a function is productive (*qiyāsī*). Perhaps most prominent among primitives functioning as *ħāl* are those exemplified by these three examples:

(14) hažam-a l-qiTT-u ʔasad-an

Charged-3ms Def-cat-Nom lion-Acc

(The cat charged like a lion)

The term ‘locative’ (*Ðarf*) as used in the preceding paragraphs and by the grammatical tradition seems to be ambiguous in certain respects. On the one hand, it refers to a grammatical function performed mainly by nouns indicating the place or the time of an event, just like subjecthood and objecthood are grammatical functions. In this sense, a locative is also called *mafɛūl fīh* (lit. happened in it). Nouns performing this function are marked for the accusative case, and it is usually impossible to tell whether a noun is a locative or not outside the context of a sentence. But on the other hand, as was mentioned earlier, there is a subclass of locatives which are distributionally restricted and morphologically defective. When applied to this subclass, the term ‘locative’ seems to be used in such a way as if it referred to a word class rather than to a grammatical function. For example, in his *hamɛ l-hawāmiɛ* (vol. 1: 204), Al-Suyūtī, claims to have invested a lot of effort in providing a list of uninflected locatives as exhaustive as was never attempted by his predecessors. Can locatives in this second sense be considered as setting adverbs?

Generally, the class of adverbs, unlike that of prepositions or pronouns, for example, is assumed to be an open class. That is to say, its members, though limited in number, are likely to grow more numerous whenever there is expressive need for new candidates. Now, considering the defective locatives discussed in the few preceding paragraphs as adverbs would obviously go against this assumption since these seem to form a closed class. But it may be objected that the assumption is unjustified and that any set of words behaving formally in a similar way can form a word class[20]. This objection is clearly not without its merits, but because of the lack of a general theory of parts of speech that enjoys some consensus, we will avoid making any decision as to the status of these locatives. Suffice it to say that they have been classified with the other noun locatives mainly because of their meaning, just like ‘here’, ‘there’ or ‘now’ in English are classified along the regular adverbs although they do not take the ‘-ly’ suffix so characteristic of regular adverbs. Discussion of the other types of adverbs will shed more light on the issue.

20 - for an argument in this vein, see Gil (op. cit)

function only as locatives, and these seem to form a closed class. Examples of such locatives are *qaTTu* 'never', *badal* 'instead', *makān* 'instead', *ladā* 'at', *maεa* 'with' and a few others. It is no surprise if most of these items occur only in the singular form. Those which happen to have a plural form are generally used metaphorically to denote something other than place or time. For example, a plural form *tuħūt* (of *taħt* 'bottom') was recorded but as meaning 'plebeians' rather than the literal 'bottoms'. Apparently, their morphological defectiveness and their distributional restriction have conspired to weaken their nominal character to the extent of forming a class of their own or reducing to the status of particles.

Indeed, there are further aspects of morphology and syntax which characterize the distributionally restricted locatives. One of these aspects concerns case marking. More specifically, while most locatives are marked for case (*muεrabah*), most of those belonging to the defective class are not (*mabniyah*). For instance, *qaTTu* 'never' and *ħayθu* 'where' always take a final 'u' vowel, whereas *maεa* 'with' and *ladā* 'at' always have a final 'a', irrespective of the grammatical function they are assuming. Another aspect relates to compounding that expresses deixis. Unlike the prototypical cases of locatives, which require pre-nominal demonstratives (e.g. *l-yawm* 'today', *đāka l-yawm* 'that day', *l-sāεah* 'this hour', *tilka l-sāεah* 'that hour'), the defective cases either do not take demonstratives (e.g. *fawq* 'top', **đāka l-fawq* 'that top') or combine with demonstratives to form compounds. For instance, while *hunā* 'here' and *l-ʔān* 'now' indicate the place and the time of speaking, *hunāk* 'there' and *ʔānađāk* 'that time' refer to a point in place and time which are distant from the speaker and the speech event. The post-positional *đāk* is attested in a number of compounds which are all based on defective locatives. To cite just a few, *ʔiđđāk* 'that moment', *fawqađāk* 'in addition', *baεdađāk* 'afterward', *muđđāk* 'since then' are among the frequently used ones. Beside *đāk*, other compounds are formed with *ʔiđin*, a time locative according to the grammatical tradition, though its exact meaning eludes any strict definition and its use is multifarious. Examples involving this item are *ħīnaʔiđin* 'then', *ʔānaʔiđin* 'at that moment', *waqtaʔiđin* 'at that time', *baεdaʔiđin* 'afterward', *qablaʔiđin* 'before that', among others.

The verb *žalas* ‘sit’ and the place noun *mažlis* ‘sitting-room’ in (11) are of the same root ŽLS ‘sit’; likewise, the verb *ħaDar* ‘arrive’ and the time noun *maħDar* ‘arrival time’ in (12) share the root ĦDR ‘arrive’. If the verb *žalas* in (11) is substituted by another one such as *qaSad* ‘head’ or *ħaDar* ‘arrive, be present’, the noun *mažlis* would be a verb complement rather than a locative[19]. The same remark holds for *maħDar* in (12). It should be born in mind that both verb complements and locatives are marked for the accusative case.

Traditional grammarians also remarked that locatives had different distributional (i.e. whether they could assume different grammatical functions) as well as morpho-syntactic behaviour (i.e. whether they can be marked for case (*muɛrabah)* or not (*mabniyah*)). Since the syntactic aspects of locatives are interwoven with their morphological features, for the sake of exposition, we simply cannot afford leaving their discussion completely till the next section. In this respect, it should be pointed out that locatives which enjoy a wide syntactic distribution tend to behave morphologically as typical nouns. For example, the time locatives *yawm* ‘day’, *layl* ‘night’, *ɛām* ‘year’, *daqīqah* ‘minute’, etc. can function as subject of verbal and nominal sentences, as verb complements, as preposition complements as well as others; and so do the place locatives *yamīn* ‘right’, *šimāl* ‘left’, *wasaT* ‘centre’, *farsax* ‘a linear measure’, etc. Unsurprisingly, most of these and similar examples have gender (masculine or feminine) and number (singular, dual and plural). The time locatives are particularly regular as far as these morphological features are concerned. In comparison, some place locatives, especially those indicating direction, are defective in that they are always singular or plural but never dual. Evidently, the lack of the dual forms of these locatives could be argued to originate in semantics rather than in morphology or syntax.

By contrast to the above examples, some locatives are very restricted in their syntactic distribution. Some of them can function only as locatives or as prepositional complements. Among these are *ɛind* ‘at’, *fawq* ‘top’, *taħt* ‘bottom’, *bayn* ‘between’, *ħayθ* ‘where’, *wasT* ‘middle’, etc. Others still can

19 - (cf. Hassan (op. cit: 255, vol. 2))

adverbs and sentence adverbs[17]. Since the last ones do not seem to have counterparts in Arabic, they will simply be ignored[18]. The other subcategories will be discussed below in that order.

2.2.1. Setting adverbs: These include time and place locatives (*Ðurūf*). We have already provided some of the traditional grammarians' arguments favouring the classification of these among substantives (cf. Section 1). The main arguments refer to the liability of locatives to take the definite article, nunation, the genitive marker and to function as topic (*musnad ?ilayh*). Here, we shall focus mainly, but not exclusively, on their morphology in quest for similarities and differences between them and nouns.

Place and time locatives form a heterogeneous class in Arabic. Traditional grammarians proposed a number of classifications which cut across each other in both morphological and distributional terms. In terms of morphology, locatives subdivide into primitives and derivatives. The first include such time locatives as *yawm* 'day', *sāεah* 'hour', *εām* 'year', *Sayf* 'summer', *ħīn* 'moment', etc. and place locatives such as *fawq* 'top', *taħt* 'bottom', *wasT* 'middle', *mīl* 'a linear measure', *kīlūmitr* 'kilometre', etc. The second include mainly time and place nouns, which, as was pointed out earlier, have the patterns maCCaC and maCCiC. Generally, these must be lexically related to their predicate in the clause; for otherwise, they may be interpreted as complements. The following examples would clarify the point:

(11) žalas-tu mažlis-a-hum

Sat-1ps sitting-room-Acc-their

(I sat in their sitting-room)

(12) ħaDar-tu maħDar-a l-qiTār-i

Arrived-1ps arrival-Acc Def-train-Gen

(I arrived just when the train arrived)

17 - cf. Haspelmath (2001) Word classes and parts of speech. International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences

18 - According to Ramat & Ricca (op.cit), these are probably specific to the written languages of Europe.

in Arabic, unlike its English counterpart, is simply inadequate for the identification of an adjectival category in the language.

In short, after having considered every morphological feature that is likely to indicate the existence of an adjectival category, we are unable to decide with certainty that such a category can be postulated for Arabic. It is true that gender and number marking may serve as indicators that a certain lexical item is likely to function as a noun modifier or not, but the amount of overlap between the different types of marking is really too big for them to be of any use either to the language learner or to the analyst. Only patterns can to a certain extent distinguish the different categories of modifiers and non-modifiers. There is very little overlap between the derivation of the active and the passive participles, between these and qualifiers, and still less with relational nominals. Similarly, these types, which can function as noun modifiers, can rarely be confounded with those which always function as heads of noun phrases. Faced with these facts, should we classify participles, qualifiers and relational nominals together in a major word category, which may be called the category of adjectives, or should they be treated as subcategories of the noun? Nothing about their morphology suggests that they behave as a single class, and any decision to set them apart from the other derivatives will only be ad hoc. We shall wait until their syntax is considered before any decision is to be made. But before that, we need to treat the morphology of adverbs.

2.2. Adverbs.

The class of adverbs is a very heterogeneous one with regard to the number of functions they can carry out and the meanings they can express. They can modify verbs, adjectives, other adverbs and sentences, and their modification serves to express degree, time, place, manner and other notions. On the basis of such remarks, Ramat & Ricca[16] argue that no semantic prototype for adverbs can be identified. Generally, the following subclasses are distinguished: setting adverbs, manner adverbs, degree adverbs, linking

16 - Ramat & Ricca (1994) Prototypical adverbs: On the scalarity / radiality of of the notion of adverb. *Rivisita di linguistica* 6: 289-326.

word that can serve as a basis for comparison will have a comparative form, either the simple or the complex one.

It seems that this conclusion concerns not only noun modifiers, but also non-modifiers, including primitives. To take only a few examples, the primitives *ražul* 'man', *ħayawān* 'animal' and *falsafah* 'philosophy' can be used for comparison, as in *?aqwā ružūlatan* 'more manly', *?ašadd ħayawāniyyatan* 'more savage' and *?akθar falsafatan* 'more philosophical', respectively. Indeed, it seems that the complex comparative can be construed for almost every verbal or abstract noun. Thus, although the following participles *nā?im* 'sleeper', *kātib* 'writer' and *muršid* 'guide' are not good candidates for comparison, at least when compared with their English counterparts, their verbal nouns can combine with some comparative form to form complex comparative structures like *?aɛmaq nawman* 'deeper sleep', *?aɣzar kitābatan* 'a more prolific author' and *?aħsan ?iršādan* 'better guidance', etc. Primitives like *?asad* 'lion', *ħažar* 'stone', etc. are excluded from such constructions because they lack corresponding verbal nouns; there are no such words as **?asadiyyah* 'lionhood' or **ħažariyyah* '*stonehood'.

Therefore, the comparative form cannot serve as a criterion for distinguishing noun modifiers from non-modifiers. In fact, it is not at all clear whether the pattern applies to qualifiers or participles to derive the comparative form. According to the grammatical tradition, these are also derived and, consequently, they cannot serve as input for the derivation of other forms. Instead, some grammarians (of the Kufian school) postulate that the verb is the base of all derivations, while others (mainly of the Basrian school) argue that it is rather the verbal noun (*maSdar*) which underlies every grammatical form. The debate between the two schools of grammar was partly guided by philosophical tenets and, therefore, need not concern us here. But their claim that the comparative form is not based on noun modifiers, which one may be tempted to treat as adjectives, cannot be dismissed lightly. If participles, and to a certain extent qualifiers, are derived by means of the mapping of roots (and affixes) onto patterns specific to each of them, there is no reason why the derivation of the comparative form should be conceived in a different way. If such is the case, the comparative

comply most with these constraints are qualifiers: most of them are tri-literal and can serve as a basis for comparison. Thus, corresponding to *kabīr* 'big' is *?akbar* 'bigger', to *ħasan* 'handsome, good' is *?aħsan* 'more handsome, better', to *šužāε* 'brave' is *?ašžaε* 'braver', and so on. By contrast, participles and relational nominals are less liable to have a corresponding comparative form either because of their phonological form or because of their meaning. For example, *mustaqill* 'independent', *maεqūl* 'reasonable', and *?insāniyy* 'human' are too long to be mapped onto the ?aCCaC template. On the other hand, *kātib* 'writer', *nāsix* 'scribe' and *qatīl* 'dead', though being tri-literal, cannot be submitted to the formation of the comparative because the concepts they express are not comparable. In comparison, *nāfiε* 'useful', *fāSiħ* 'eloquent' and *nāžiħ* 'successful' do have the respective comparative forms *?anfaε* 'more useful', *?afSaħ* 'more eloquent' and *?anžaħ* 'more successful' because they satisfy both the phonological and the semantic constraints.

If phonologically long modifiers do not have a comparative form, that does not mean that they cannot be used to express comparison. Beside the simple comparative form, comparison can equally be expressed by means of a complex structure involving a comparative form and a verbal noun complement. For instance, the participles *muhtamm* 'interested' and *mustabidd* 'despotic' can be transformed in comparative structures as *?akθar ihtimāman* 'lit. more plenty interest' and *?ašadd istibdādan* 'lit. stronger despotism', respectively. Obviously, *?akθar* and *?ašadd* are not the only forms which can be used with long words to express comparison, though they are among the most frequently used ones; nor is it the case that each candidate is used with one and only one of these comparative forms. In the two preceding examples, *?akθar* and *?ašadd* can be interchanged without any significant impact on the meaning of the comparative phrase. These forms are not required only with long words, but also with qualifiers which have the pattern ?aCCaC, namely, those denoting colours and defects. Thus, *?aħmar* 'red' and *?axDar* 'green', for instance, are compared indirectly by such phrases as *?ašadd ħumratan* 'lit. stronger redness' and *?ašadd xuDratan* 'lit. stronger greenness'. The reason is obviously because both these qualifiers and the comparative have the same pattern. In brief, any

an implicit comparison of more than two entities sharing a property but one exceeds the others. The comparative and the superlative in Arabic have the same form (viz. ?aCCaC) except that the latter must be definite either by the affixation of the article '*al-*' or by the annexation of another noun (i.e. construct state). The following examples illustrate the comparative and the superlative, respectively:

(9) hāđā l-fatā ?aħsan-u min ?ax-ī-hi

This.m Def-boy better than brother-Gen-his

(This boy is better than his brother)

(10) a- ?ab-ū-ka ?akram-u l-rižāl-i

Father-Nom generous-Nom Def-men-Gen

(Your father is the most generous of all men)

b- hāđā huwa l-?ibn-u l-?akbar-u

this.m he Def-son-Nom Def-big-Nom

(This is the eldest son)

The examples under (10) show that, unlike the comparative, the superlative does not require the comparative preposition *min* 'from/than' and that it can modify a noun, in which case it must agree with the head in definiteness, case and probably other features (viz. 10b). Apart from these syntactic differences, the comparative and the superlative exhibit no particularly significant morphological differences. Therefore, for the sake of convenience, we will refer to the comparative only. What we need to consider now is the base from which the comparative form is derived and whether only noun modifiers can be used to express comparison.

The derivation of the comparative is submitted to semantic as well as phonological constraints. Semantically, a word that is liable to have a comparative form must express a property on the basis of which entities can be compared. As to phonology, the fact that the comparative template ?aCCaC has a limited number of consonant slots indicates that some words, mainly those which have more than three consonants, will not have a corresponding comparative form. Of all the noun modifiers, those which

grammatical or to semantic factors. For another thing, not all non-modifiers can affix *'-iyy'* as regularly as primitives and proper names. In particular, nouns of profession exhibit a similar resistance to *'-iyy'* suffixation. Thus, *filāħiyy* 'agricultural' is not derived from the noun *fallāħ* 'farmer', but rather from the verbal noun *filāħah* 'agriculture'; so is *baħriyy* 'maritime', which derives from *baħr* 'sea' and not from *baħħār* 'sailor'; and so on and so forth. Therefore, it cannot be claimed that all non-modifiers behave in the same way in connection with the relational suffix *'-iyy'*.

To recapitulate some of the main points made in this subsection, each type of derivatives has its own set of patterns that distinguish it from the other types. Noun modifiers do not form a single uniform class apart from the other derivatives; rather, their patterns have nothing in common that would isolate them from non-modifiers. Active participles are morphologically distinct from passive participles, and both types are distinct from qualifiers and relational nominals. Similarly, each type of non-modifiers has its own pattern or set of patterns which distinguish it from the other derivatives, be they modifiers or non-modifiers. There is some overlap between patterns, and some of it concerns types which can modify nouns and types which cannot. For example, the pattern miCCāC underlies both nouns of instrument (e.g. *mismār* 'nail', *miftāħ* 'key') and the intensive form of some active participles (e.g. *miħđār* 'very cautious', *mixwāf* 'frequently frightened'). In short, noun modifiers do not behave as one morphological class, though each type of them can be identified quite reliably by means of its pattern(s) or its affix. In the next subsection, we will consider the comparative/superlative forms in search for any morphological feature that would separate noun modifiers from non-modifiers.

2.1.4. The comparative/superlative forms: The word types we have considered so far are all cases of words which can occur in the slot 'noun _____'; i.e. they are noun modifiers. The comparative, however, is a different syntactic slot that does not involve noun modification. Like the English 'more ____/_____er than', the Arabic '?aCCaC min' expresses comparison between two entities sharing a common property but with one exceeding the other in degree. The superlative, on the other hand, involves

'tall', *ħārr* 'hot', *marīD* 'sick' or *γā?ib* 'absent', the relational morpheme is affixed to the corresponding verbal nouns (viz. *žamāliyy* 'of beauty, artistic', *Tūliyy* 'of length', *ħarāriyy* 'thermal', *maraDiyy* 'morbid', and *γiyābiyy* 'of absence'). Similarly, '*-iyy*' is not affixed to the following participles: *mustašār* 'advisor', *mužrim* 'criminal', *muslim* 'Muslim', *rāžiε* 'returning', but rather to their verbal nouns to form the respective relational nominals: *?istišāriyy* 'consultative', *?ižrāmiyy* 'criminal', *?islāmiyy* 'Islamic' and *rižεiyy* 'reactionary'. On the other hand, the other derivatives seem to behave more like proper names and primitives than like noun modifiers as far as '*-iyy*' suffixation is concerned. For instance, from the place and time nouns *manzil* 'house', *mašriq* 'of sunrise, east', *maxbar* 'laboratory' and *marħalah* 'period', the following are derived: *manziliyy* 'of the house', *mašriqiyy* 'eastern', *maxbariyy* 'of the laboratory' and *marħaliyy* 'periodic, transient', respectively. And so is the case with the nouns of instrument *midfaε* 'tank', *mižhar* 'microscope', *misTarah* 'ruler' and *mirwaħah* 'fan', from which are derived *midfaεiyy* 'of tanks, artillery', *mižhariyy* 'microscopic', *misTariyy* 'procedural' and *mirwaħiyy* 'of/with fans', respectively. So what kind of conclusions can be made from this difference?

It may be claimed that the suffix '*-iyy*' can serve as a criterion on the basis of which noun modifiers would be distinguished from non-modifiers, with the latter, but not the former, functioning as the base of the suffixation of the relational morpheme. But, unfortunately, the claim cannot be tenable. For one thing, noun modifiers can exceptionally form relational nominals. More specifically, qualifiers and participles, when used as proper names, do serve as the base for '-iyy' suffixation, as in these examples: *ħasan* 'handsome'/*ħasaniyy* 'of Hassan', *εazīz* 'dear'/*εazīziyy* 'of Aziz', *mutawassiT* 'middle'*/mutawassiTiyy* 'Mideterranean' and *qāhirah* 'ruthless'/*qāhiriyy* 'Cairene'. In addition, a few cases of qualifier and participial forms do have corresponding relational nominals, though the conditions under which these nominals are formed remain vague (viz. *mustaqbaliyy* 'of the future', *Đāhiriyy* 'superficial, literal', *bāTiniyy* 'internal', *mafhūmiyy* 'conceptual', etc.). In fact, it is not clear whether the resistance of qualifiers and participles to take the relational suffix is due to

Another category of noun modifiers is constituted by relational nominals (*nisbah*). These are not grouped by traditional grammar with *Sifah* for reasons that are irrelevant for our purposes, but there is no doubt that they behave like participles and qualifiers vis-à-vis noun modification. What sets relational nominals apart from the other noun modifiers is that they are not derived by the more frequent root and pattern mapping (i.e. infixation), but rather by the suffixation of the morpheme '*-iyy*'. Thus, from *maγrib* 'Morocco' we get *maγribiyy* 'Moroccan', from *salaf* 'ancients' we get *salafiyy* 'Classicist', from *đahab* 'gold' comes *đahabiyy* 'golden', and *εaql* 'mind' gives *εaqliyy* 'mental', etc. The suffixation triggers a host of morpho-phonological processes the discussion of which usually occupies a separate chapter in grammar books. What is of interest to us, however, is not these processes, but the base of the derivation as well as the range of meanings expressed by the output. In principle, any noun can serve as the input to the suffixation of the relational morpheme '*-iyy*', provided that it is masculine and singular. Primitives and proper names are the best candidates and, indeed, they constitute the base of the bulk of the relational nominals currently in use. In addition to the already mentioned examples, one can add *muħammadiyy* 'Mohammedan' from the proper name *Mohammed*, *žāmiεiyy* 'of universities' from *žāmiεah* 'university', *bankiyy* 'of banks' from the loan word *bank*, etc.

The suffix '*-iyy*' expresses a wide range of meanings, depending on the meaning of the noun to which it is suffixed. When it is suffixed to the name of a country, the result is a nominal expressing nationality. Similarly, suffixation to the name of a town, region, continent or ethnic group designates belonging to those places or groups. But when suffixed to the name of a prophet, a thinker, or any other religious or political leader, the relational morpheme means that the referent is a follower of the person in question or his beliefs. Generally, the noun serving as the base of suffixation will provide the necessary clues for the inference of the relation expressed by '*-iyy*'.

However, suffixation of '*-iyy*' to noun modifiers seems to be restricted. For example, instead of the qualifiers *žamīl* 'beautiful', *Tawīl*

designate permanent properties (*θubūt*). The difference is particularly clear when participle/qualifier doublets are compared. For example, in the following pairs: *kārim/karīm* 'generous', *sālim/salīm* 'safe', *bāxil/baxīl* 'miserly' and *ħāsin/ħasan* 'handsome'. The first elements (i.e. active participles) indicate that the property in question is contingent in the referent whereas the second elements (i.e. qualifiers) indicate that it is an inherent characteristic. Thus, while it is possible to modify the clause in (8a) by the time locative *γadan* 'tomorrow', it is not possible to do so in (8b):

(8) a- Zayd-un kārim-un γadan
Zayd-Nom generous-Nom tomorrow
(Zayd will behave generously tomorrow)

b- *Zayd-un karīm-un γadan
Zayd-Nom generous-Nom tomorrow
(Zayd will be generous tomorrow)

It seems that the reasoning of the grammarians runs as follows: if contingency is expressed by the participial patterns, there must also be some morphological structure which gives rise to the property of permanence characteristic of qualifiers. That structure has to be the vocalic pattern since the consonants remain constant in the corresponding forms. (Compare *kārim* (active participle), *karīm* (qualifier), and *karum* (verb)). However, between this view and the view that vowels of qualifiers are not affixal but radical, there is an intermediate escape hatch. Working within the Generative framework, Fassi-Fehri[15] suggests that affixation occurs at the level of the lexicon in the case of qualifiers, but only at the level of syntax in the case of participles. The details of Fassi-Fehri's argumentation need not concern us here; what should be retained from them is that qualifiers (which he calls 'substantive adjectives') are distinct from the other noun modifiers, namely participles, both morphologically and semantically. Some of their syntactic differences will be discussed in the third section of this paper.

15 - Fassi-Fehri (1992) *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Kluwer Academic Publishers, Dodrecht; p.197

does not depend only on the verb pattern, but also on some semantic properties specific to each pattern, though these properties often turn out to be hard to define. For instance, the pattern ?aCCaC usually denote colour (e.g. *?aħmar* 'red', *?abyaD* 'white', *?zraq* 'blue') or a physical or mental defect (e.g. *?aɛraž* 'lame', *?abkam* 'mute', *?aħmaq* 'fool'). Similarly, qualifiers with the pattern CaCiC are all claimed to denote emotions which last for short periods (e.g. *fariħ* 'happy', *ħaðir* 'cautious', *taɛib* 'tired').

In fact, for a large number of qualifiers, it could as well do to consider their common patterns as mere coincidence of the lexicon rather than regularities of derivation. One may wonder, for example, what colours and physical or mental defects have in common in order for them to be derived in the same way. Besides, many of the semantic categories identified by the traditional grammarians are associated with more than one pattern, and some patterns are shared by two or more semantic categories. For example, personal characteristics (of both body and character) can be expressed by the patterns CaCC (e.g. *šahm* 'brave'), CaCaC (e.g. *ħasan* 'handsome'), CaCāC (e.g. *žabān* 'coward'), CuCāC (e.g. *šužāɛ* 'brave'), CāCiC (e.g. *Tāhir* 'pure'), CaCīC (e.g. *baxīl* 'miserly'), and probably others. On the other hand, the pattern CaCīC, for example, which is claimed to express permanent properties, such as *žamīl* 'beautiful' and *Tawīl* 'tall', underlies also some qualifiers that express transient properties, as in the case of *marīD* 'sick', *žarīħ* 'injured', etc. Therefore, it can be argued that at least a subset of the traditional category of *Sifah mušabbahah* is not derived and that the vocalic patterns of its members, just like those of primitives, are part and parcel of their roots. If the argument is tenable, this subset would represent the class of adjectives in Arabic by the very fact that they are morphological primitives in the same way that primitive nouns are. If, however, proven to be derivative, qualifiers would not be clearly distinguishable from other derivatives, either by markers of inflection or by patterns of derivation.

Apparently, the traditional grammarians relied on one major piece of evidence to argue that qualifiers are derived, which is the semantic difference between these and active participles. According to them, active participles designate contingent properties (*ħudūθ*) whereas qualifiers

will follow it as long as it is not harmful to the argumentation. The only proviso to be put forward is that the comparative/superlative is a form required by a specific syntactic structure, and for that reason, it will be discussed in a separate subsection.

Of all the derivatives, those which can function as noun modifiers are the active and the passive participles and qualifiers. In comparison with qualifiers, active and passive participles are derived in a fairly predictable way. Active participles of tri-literal roots are mapped onto the pattern CāCiC, as in the case of *qātil* 'killer' cited in the preceding paragraph. Other examples include *kātib* 'writer', *nāqid* 'critic', *qādim* 'coming', etc. When roots are more than three consonants long, or when affixes are added, other patterns are required. For example, the active participle corresponding to SDDQ 'believe' is *muSaddiq* 'believer', that corresponding to the augmented pattern stSLM 'surrender' is *mustaslim* 'surrendering', *munsaħib* 'withdrawing' is derived from nSĦB 'withdraw', and so on and so forth. The total number of patterns forming the active participle is as large as twelve, but they are all predictable from the verb pattern, which serves as the base of derivation, together with some morpho-phonological rules.

The derivation of the passive participle is equally predictable. Tri-literal roots like QTL 'kill', KTB 'write' and FHM 'understand' give the passive participles *maqtūl* 'killed', *maktūb* 'written' and *mafhūm* 'understood', respectively. All the passive participles derived from tri-literal roots are mapped onto the pattern CaCCūC. But as in the case of the active participle, there are other patterns by means of which passive participles are derived, and they all depend on the nature of the base of derivation: the verb pattern. For example, from stΣML 'use', HMMŠ 'marginalize' and KtSB 'earn' the following passive participles are derived, respectively: *mustaɛmal* 'used', *muhammaš* 'marginalized' and *muktasab* 'earned, acquired'[14].

By contrast, the category we have dubbed "qualifiers" (*Sifah mušabbahah*) is less amenable to strict derivation. In addition to the great number of patterns involved (more than a dozen), the derivation of qualifiers

14 - For further details, see Holes (op.cit).

specifically, nouns constituted of four or more consonants, whether the consonants are all radical or some of them are affixal, have similar plural patterns, irrespective of their formal or notional classification. For example, the participles *mudaħraž* 'rolled' and *mutadaħriž* 'that can be rolled' both have the plural form *daħāriž*, which conforms to the pattern CaCāCiC. This very pattern is required also for the plurals of phonologically long primitives such as *safaržal* '', whose plural form is *safāriž*. Beside the CaCāCiC pattern, there are a few others and they all necessitate consonant elision. But what is important for us about them is that they take into consideration mainly the phonological form of the input; whether the input is a modifier or a non-modifier is immaterial to them.

All in all, nominal inflection for number in Arabic, though significant for a set of primitive nouns and a set of noun modifiers, is generally unhelpful for a neat classification of nominals into a category of nouns and another category of adjectives. By this brief subsection on number we end the discussion of inflection. Our next step is to consider derivational morphology to search for any evidence favouring the postulation of adjectives in Arabic.

2.1.3. Patterns: The discussion in the preceding section involved both primitives and derivatives, and the aim was to find some formal feature on the basis of which the two categories may be set apart. The aim, however, proved to be beyond reach. The next objective is to consider the class of derivatives in search for a criterion on the ground of which noun modifiers can be separated from non-modifiers. It should be recalled from section 1 above that primitives like *žabal* 'mountain' and *ʔasad* 'lion' are constituted of root segments only (i.e. consonants and vowels), whereas derivatives like *qātil* 'killer' and *miħrāθ* 'plough' are constituted of the roots QTL 'kill' and ĦRΘ 'plough', which are mapped onto the patterns CāCiC and miCCāC, respectively. As was already pointed out, the class of derivatives includes seven morphological subclasses according to the grammatical tradition: (a) active participles, (b) passive participles, (c) qualifiers, (d) the comparative/superlative, (e) nouns of time, (f) nouns of place, and (g) nouns of instrument. Though this traditional classification may be debatable, we

modifiers alone nor non-modifiers alone. This conclusion is further corroborated by some phonologically long primitives such as *ħammām* 'bath', *kattān* 'cloth' and *?iSTabl* 'a stable' for which no broken plural form is attested. These are submitted to sound pluralisation, just like modifiers.

Finally, broken plurals exhibit a wide variety of patterns which are scarcely of any significant help to the language learner to isolate a category of modifiers from that of non-modifiers. The number of patterns by means of which broken plurals are formed exceeds thirty, and some nouns may have more than one plural form. But for our purposes, they can be grouped into three classes: (a) those specific to primitives, (b) those specific to derivatives, and (c) those shared by both primitives and derivatives. These can only be exemplified here, for a detailed discussion of their morpho-phonological processes and their semantic characteristics would only take us too far astray. An example of a plural pattern specific to primitives is ?aCCuC, which applies to singular nouns having the form CVCC such as *rižl/?aržul* 'foot/feet', *εayn/?aεyun* 'eye/eyes', etc. Singular derivatives with a similar form do not yield to the same plural pattern (viz. *šahm/*?ašhum* 'brave'). Broken plurals specific to derivatives can be exemplified by the pattern CuCC, which concerns modifiers with the singular masculine form ?aCCaC and the feminine form CaCCā? Such as *?axDar/xadrā?* 'green', *?aħmar/ħamrā?* 'red', etc. (viz. *xuDr, ħumr*). Similar modifiers with a penultimate semi-vowel (e.g. *?abyaD* 'white', *?aswad* 'black') have the plural pattern CīC or CūC, depending on the nature of the semi-vowel (viz. bīD, sūd). As to plural patterns shared by primitives and derivatives, they can be best illustrated by the pattern CawāCiC, as in *žawāmiε* 'mosques', *Sawāmiε* 'minarets', *xawātim* 'rings' or *Tawāliq* 'divorcees', *εažā?iz* 'old women', *šawāhiq* 'high things'. The first three are examples of non-derived nouns whereas the others are derived and can function as noun modifiers. Thus, even if the patterns of class (b) all involve modifiers only, the fact that patterns of class (c) concern both modifiers and non-modifiers renders the classification opaque for the language learner.

Morpho-phonological processes render the difference between the pluralization of noun modifiers and non-modifiers even more opaque. More

Sound plurals can take a number of plural suffixes, depending on the gender and the case of the noun. In particular, masculine sound plurals have the '*ūn*' suffix when in the nominative, and '*īn*' when in the accusative or the genitive (viz. *mūminūn* vs. *mūminīn* 'believers'). Feminine sound plurals, on the other hand, take the suffix '*āt*' invariably, case being marked in the regular way by vowel suffixation. The question to be addressed now concerns the type of nouns which favour sound pluralisation, and here some difference between masculine and feminine nouns has been recorded by traditional grammarians.

According to the tradition, masculine sound plurals are either proper names or derivatives[13]. But this observation does not imply that non-modifiers do not undergo sound pluralisation or that modifiers must undergo this type of plural formation. Although it is true that most primitives tend to have broken plural forms rather than sound plural forms, it is not the case that all those which have sound plural forms can function as modifiers. Apart from proper names and a few exceptional cases of primitives, a large number of derivatives which have sound plurals never function as modifiers. As was pointed out earlier, the class of derivatives include a set of subcategories only a few of which can function as modifiers. Besides, it is certainly not the case that all noun modifiers have a preference for sound pluralisation. For instance, modifiers which have the pattern *ʔaCCaC* for the masculine and *CaCCāʔ* For the feminine (e.g. *ʔabyaD / bayDāʔ* 'white') have broken rather than sound plural forms. And so do modifiers that generally do not require gender agreement with the head noun, as was explained in the preceding subsection. Therefore, masculine sound pluralisation does not distinguish modifiers from non-modifiers.

Feminine sound pluralisation is even less helpful. It applies to all singular nouns with a final '-t', whether they are proper names or derivatives. Even masculine proper names such as *ɛaTiyyat* or *ħamzat* undergo this type of pluralisation. It also applies to the diminutive of primitive nouns such as *nuhayrāt* 'small rivers', *durayhimāt* 'a few dirhams' and others, a fact that indicates that this inflection is characteristic of neither

13 - cf. Hassan (op.cit: 139, Vol.1)

which are feminine take the '-t' suffix; yet, they cannot function as modifiers in a noun phrase. Therefore, the feminine suffix cannot serve as a criterion which would distinguish modifiers from non-modifiers.

Besides, not all noun modifiers require an overt feminine marker. Those of them which have a set of specific patterns are usually neutral as to gender agreement with the noun they modify. Among these patterns are *CaCūC* of active participles (e.g. *Sabūr* 'patient'), and *miCCāC* of intensive forms (e.g. *miɛlām* 'erudite'). Thus, it is natural to say, for example, *ʔimraʔah Sabūr* 'a patient woman' and bint *miɛlām* 'an erudite girl'. In fact, according to a grammarian of the th century, the feminine marker is dispensed with whenever the head noun is mentioned, but inserted otherwise in order to avoid ambiguity (e.g. *ʔaɛrifu Sabūrah* 'I know a patient woman')[12].

In brief, although there is a significant difference between primitives and derivatives concerning gender marking, this feature cannot be used as a criterion on the basis of which modifiers can be set apart from non-modifiers. Beside the fact that some derivatives do not function as noun modifiers, there are cases of modifiers which behave like primitives in that they usually do not inflect for gender. The issue to be tackled next is whether inflection for number will fare better than gender inflection.

2.1.2. Number: Arabic nouns inflect for three categories of number: the singular, the dual and the plural. Of the three categories, the singular is unmarked, and dual marking is the same for both primitives and derivatives. Dual nouns have a '*ān*' suffix when they are in the nominative case, and '*ayn*' when in the accusative or the genitive cases. In comparison, there are two types of plurals: sound plurals and broken plurals. The first consists in the suffixation of a plural morpheme, while the second involves various changes on internal vowels and/or consonants. Therefore, if a category of adjectives can be identified in Arabic on the basis of number inflection, it is among the plural forms that one should look; and to this we shall turn immediately.

12 - cf. Ibn Yaɛīš (n.d:). *šarḥ l-mufaSSal*. Dār l-Tibāɛah l-munīriyyah, Cairo; p.102, Vol.5

do not take the '-t' suffix. Their feminine character is determined either by the sex of the referent (e.g. *faras* 'mare') or by mere convention (e.g. *dār* 'house'). The few cases of primitives recorded with the feminine marker are rather exceptional. Al-Sabbān, a medieval grammarian, for example, states that "the marking of primitive nouns *(?asmā? žāmidah*) for feminine gender is rare and unproductive"[10]. Unmarked feminine primitives are also noted to allow some variation as far as verb agreement is concerned. As preverbal subjects, they require the verb to take feminine agreement only (e.g. *l-dāru ttasaɛat* 'the house was large'), but when they are post-verbal, the verb can take either feminine or masculine concord (e.g. *ttasaɛa/ ttasaɛat l-dāru*)[11]. Apparently, when the Arabic language was codified in the 8th century, there was a lot of internal and dialectal variation in the gender of primitives: a great number of them behaved sometimes as masculine and sometimes as feminine.

Can the difference in gender marking serve as a clue for the language learner to postulate the existence of the category of adjectives? Unfortunately, the answer is negative. Apart from the exceptional cases of primitives which are marked for the feminine, noun modifiers are not the only derivatives that take the same gender suffix. It should be recalled from the preceding section that nouns of place, nouns of time and nouns of instrument are also derived, and as far as gender marking is concerned, they do not behave like primitives in that the suffixation of '-t' to feminine nouns is productive for them, though feminine nouns may be rare among some of them such as nouns of time. Thus, examples like *madrasat* 'school' or *minžarat* 'pencil-sharpener' are derived through the association of the roots DRS 'learn' and NŽR 'work wood' together with the patterns *maCCaC*, specific for place nouns, and *miCCaC*, specific for nouns of instrument. But although they are derived, they cannot function as noun modifiers. Similarly, even instance nouns (e.g. *qafzat* 'a jump') and nouns of manner (e.g. *mišyat* 'gait'), which are not included by the grammatical tradition under the class of "description" nouns (*Sifah*), are also derived, and those among them

10 - Quoted by Hassan (op. cit: 590; vol.4)
11 - cf. Hassan (op.cit: 587; vol.4)

properties". We have seen how Arab grammarians classify words into nouns, verbs and particles on the basis of some inflectional and distributional criteria. What we will do now is reconsider their category of nouns to see whether any further categorization is possible on the basis of other morphological criteria which may not have been given due attention by the grammatical tradition. The focus will be first on possible candidates to the category of adjectives, and in a later subsection, on possible candidates to the category of adverbs.

2.1. Adjectives.

In Arabic, a subset of words of the traditional category of nouns do function as modifiers of other head nouns, whereas others do not, as was explained in the preceding section. In a noun phrase, the head and the modifier generally agree in gender and number, but there remains the question as to whether heads and modifiers inflect for these morphological categories in the same way or differently. In addition, modifiers are derived through the process of root and pattern association for which Semitic languages are well-known. Whether they can be distinguished from non-modifiers by their patterns is another question that needs to be investigated. Another issue to be raised in connection with adjectives is that comparison and superiority can be expressed in Arabic by means of a morphological process operating on members of the traditional category of nouns. Whether this derivational process is applicable to all sorts of nouns or is restricted to modifiers will be discussed in the last subsection, while the preceding ones will be devoted to gender, number and patterns, respectively.

2.1.1. Gender: Arabic nouns are either masculine or feminine, but only feminine nouns are marked for gender. The feminine marker is usually the suffix '-t', as in *fatāt* 'girl' or *Safħat* 'page', which are realized as *fatāh* and *Safħah* in the pausal case as a result of a '-t/-h' alternation specific to singular feminine nouns. A few others, however, have '*ā*' or '*ā?*', such as *daɛwā* 'claim' and *Saħrā?* 'desert'; but these endings are not productive and remain restricted to the cases recorded from native speakers (*samāɛiyyah*).

What is of importance to our present purposes is that gender marking seems to be restricted to derivatives. Primitives, on the other hand, generally

the other hand, derived common nouns (or derivatives, for short) such as *qātil* 'killer' or *miħrāθ* 'plough' have denotation not only by mere convention, but also by virtue of denoting a property that any entity must have in order for it to be called a killer or a plough. *Qātil* is a description of any individual who committed a murder, and the description is a function of the association of the root QTL 'kill' and the pattern CāCiC by means of which the active participle is formed. Similarly, the root ĦRΘ 'plough' and the pattern miCC*ā*C combine to form the noun of the instrument which serves to plough. In this sense, it could be claimed that derivatives are better defined intentionally as those denoting properties.

Derivatives are often referred to in the literature as *waSf* or *Sifah*, both of which can be translated as 'description'. There are at least seven types of derivatives for which separate chapters are usually reserved in traditional grammar books. These are: (a) active participles, (b) passive participles, (c) qualifiers, (d) the comparative/superlative, (e) nouns of time, (f) nouns of place, and (g) nouns of instrument[7]. But not all these can be used to modify other nouns. Noun modification (*naɛt* or *Sifah*) is a function restricted to a subset of these which includes active and passive participles and qualifiers (*Sifah mušabbahah*), while nouns of time, place and instrument function as heads of noun phrases. As to verb modification, no separate word category was identified as specifically expressing this function. Whether this traditional classification is tenable or not remains to be investigated, using mainly morphological and syntactic arguments[8].

1. Morphology

Radford[9] defines a word-level category as "a set of words which share a common set of linguistic (especially morphological and syntactic)

7 - Cf. Hassan (n.d:) *l-naħw l-wāfī*. Dār l-maɛārif, Cairo; p.182; vol. 3

8 - The tripartite division of word classes adopted by Arab grammarians clearly support Hengeveld et al. (2004)'s analysis and confirm their typology of parts-of-speech systems. Since Arabic lacks adjectives and adverbs, it would be classified as a flexible language of type 2, having only verbs and non-verbs, the latter being capable of functioning as heads of noun phrases and as noun and verb modifiers.

9 - Radford (1988) *Transformational grammar*. Cambridge University Press, Cambridge; p.63

the tripartite division of word classes, the sub-categorization of nouns is based on both formal and notional criteria. Mubarrad, a grammarian of the 9th century, identified five subcategories, which can be schematised as follows[5]:

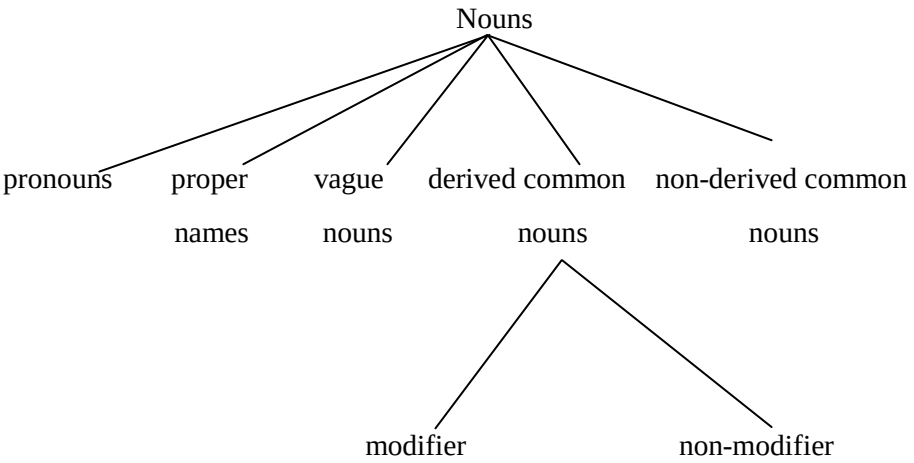

As was pointed out earlier, pronouns (called *muDmarāt*) are considered within the grammatical tradition to be nouns, and so are demonstratives, also called *mubhamāt* 'vague' because they have no semantic content by means of which their referent can be identified. Since these two subcategories, together with proper names, have no relevance to adjectives or adverbs, they will be ignored in the rest of this paper.

In comparison, the two subcategories of common nouns (*?asmā? l-?ažnās*) lie at the heart of our interest, and our mission is to search for any formal feature, if there are any, on the basis of which a subset of common nouns could be singled out as forming a class of adjectives or a class of adverbs. Non-derived common nouns, which we will call 'primitives', following Holes[6], can be exemplified by such nouns as *žabal* 'mountain' and *?asad* 'lion': they denote classes of entities by convention and their meaning can be defined extensively as the class of members denoted by a noun. On

5 - Cf. Achour (2004) *Đāhirat l-?ism fī l-tafkīr l-naħwī*. Manšūrāt kulliyat l-?ādāb, Mnūbah (Tunis); p.73

6 - Holes (1995) *Modern Arabic: structures, functions and varieties*. Longman, London & New York

b- - l-ʔustđ-u fī l-qism-i

Def-teacher-Nom in Def-classroom-Gen

(The teacher is in the classroom)

The locatives *fawq* 'top' and *dāxil* 'inside' express more or less the same meaning as the corresponding particles (*ħurūf*) *εalā* 'on' and *fī* 'in'. But unlike particles, locatives can inflect for case: the former are said to be *mabniyyah* (uninflected) and the latter *muεrabah* (inflected). In the above examples, *fawq* and *dāxil* are marked for the accusative case. But more crucially, locatives can be marked for the genitive, a feature which, as pointed out earlier, was held by Arab grammarians to be criterial for nouns. Thus, *fawq* and *dāxil*, for example, in (8) and (9) below function as objects of prepositions and are, consequently, marked for the genitive case:

(8) nazal-a min fawq-i l-dār-i

Alight-3ms from top-Gen Def-house-Gen

(He came down from the top of the house)

(9) kān-a fī dāxil-i l-bayt-i

Was-3ms in inside-Gen Def-room-Gen

(He was inside the room)

This feature sets these locatives apart from the corresponding particles; and although there are other features that locatives share with nouns, the satisfaction of the genitive criterion is by itself sufficient to make them fall under the class of nouns. Therefore, phrases like *fawqa lmaktabi* 'on top of the desk' are analysed within traditional grammar not as a preposition and its complement, but rather as a noun phrase in which the head noun and its complement are in the construct state relation *(ʔiDāfah)*[4].

Beside distinguishing nouns from verbs and particles, traditional grammarians also identified a set of subclasses of nouns. As is the case with

4 - For more on the noun status of locatives, see Owens (1989) The syntactic basis of Arabic word classification. *Arabica* XXXVI: 211-234.

(5) ʔanā marīD

I sick

(I am sick)

The pronominal clitic '*-tu*' in the verbal sentence in (4) as well as the pronoun *ʔanā* in the so-called nominal sentence in (5) are both nouns according to the grammatical tradition on the ground that they are the arguments of the predicates *Darab* 'hit' and *marīD* 'sick', respectively. Yet, neither the clitic nor the independent pronoun is topicalized in these examples. This fact indicates that the *ʔisnād* is more of a syntactic than a pragmatic criterion. Obviously, it is not a sufficient criterion since phrases and whole clauses may also function as arguments, but it seems that the tradition was concerned more with individual lexical items than with phrases or clauses when parts of speech are discussed.

Perhaps the best example to show that the Arab grammarians' criteria of nounhood are formal rather than notional (i.e. semantic) is the case of locatives. This subclass of nouns (called *Ðurūf*) express meanings that are usually expressed by prepositions, namely, temporal and spatial relations between events and entities[3]. Yet, locatives are classified by the grammatical tradition as nouns, along those denoting entities, places, properties, etc. The following pairs of examples illustrate the difference, as well as the similarity, between locatives and prepositions:

(6) a- l-kitāb-u fawq-a l-maktab-i

Def-book-Nom top-Acc Def-desk-Gen

(The book is on top of the desk)

b- l-kitāb-u ɛalā l-maktab-i

Def-book-Nom on Def-desk-Gen

(The book is on the desk)

(7) a- l-ʔustāđ-u dāxil-a l-qism-i

Def-teacher-Nom inside-Acc Def-classroom-Gen

(The teacher is inside the classroom)

3 - cf. subsection 2.2.1 below

Similarly, the definite article and the ‘n’ of nunation are claimed to be exclusive affixes of nouns. As the previous examples show, a definite noun takes an ‘l-‘ prefix, generally analysed as the definite article (viz. *l-kitāb* ‘the book’), while an indefinite noun is characterised by the absence of the article (viz. *ražul* ‘man’) since Arabic lacks indefinite articles. By contrast to definite nouns, indefinites usually take a suffixal ‘-n’, as in the following example:

(3) žā?-a ražul-u-n

Came-3ms man-Nom-Nun

(There came a man)

In writing, the suffixal ‘-n’ is omitted in singular nouns and broken plurals and replaced by the doubling of the preceding vowel (i.e. the case marker), but it is written in duals and sound plurals (e.g. *mūminān*, *mūminūn* ‘believers’). It should be pointed out that verbs in the imperfective aspect and the indicative mood with a plural pronoun as a subject also exhibit the suffixal ‘-n’ (e.g. *yaqūlūn* ‘they say’), but traditional grammarians do not consider that this suffix is an instance of nunation. Whether they are right or wrong is a point that is irrelevant to the primary concern of this paper, and discussing it would only take us too far astray. Suffice it to observe that nunation’s syntactic and semantic behaviour is multifarious, and its functions with nouns and verbs are distinct enough for nominal ‘-n’ and verbal ‘-n’ to be considered as two distinct but homonymous forms.

Finally comes the liability to function as a topic as a distinctive feature of nouns. The term *musnad ?ilayh* (literally: that which can be leant upon) translated here as ‘topic’ is not a purely pragmatic notion. It refers to the function of the argument of a predicate. It was on the basis of this criterion that pronouns (both affixal and independent), for example, were classified as nouns. These are exemplified by (4) and (5):

(4) Darab-tu xadd-a-h

Hit-1ps face-Acc-3msPoss

(I hit him on the face)

topicality. Some of these criteria are morpho-syntactic in that they involve some morphological process that is triggered by the syntactic function of the noun, but the others are either morphological or syntactic only. Some illustration of the five criteria is in order.

Among the criteria which refer to the form of the noun in a syntactic position are the genitive and the vocative. Genitive marking is characterised essentially by the suffixation of an 'i' vowel to a noun when the latter is a complement of a preposition or of another noun, as in the construct state. As to the vocative, it is in fact not a morphological case, but is rather used by grammarians to refer to particles of address such as *yā* 'Ô' whose complement is usually in the pausal case. The following examples illustrate both criteria[2]:

(1) a- li l-kitāb-i

To Def-book-Gen

(To the book)

b- γilāf l-kitāb-i

cover Def-book-Gen

(The book's cover)

(2) yā ražul

Ô man-∅

(Ô man!)

In both (1a) and (1b), the definite noun *l-kitāb-i* 'the book' is in the genitive form, whether it is a preposition complement, as in (1a), or a noun complement, as in (1b). As to the noun *ražul* 'man' in (2), it is the complement of the vocative particle and is in the pausal case form which is marked by the null morpheme ∅. It is claimed that only members of the noun class can take the genitive case marker and/or co-occur with the vocative particle.

2 - The transliteration of the Arabic examples follows the usual transcription symbols except for the following: خ :x , ع :ε , غ :γ , ظ :Đ , ث :θ , ذ :đ , ش :š , ح :ħ , ج :ž , glottal stop: ? , capitals correspond to pharyngeals , a dash on top of a vowel indicates that the vowel is long.

investigation of the morphology and syntax of the lexical items that allegedly behave as adjectives or adverbs in Arabic, a brief section will be devoted to the review of the traditional Arabic grammatical theory and its conception of parts of speech, in general, and adjectives and adverbs, in particular.

0. Adjectives and adverbs in traditional Arabic grammar

The first Arab grammarians identified three major parts of speech: nouns, verbs and particles, and the Arabic grammatical tradition has remained faithful to this tripartite division up to this day. The criteria on the basis of which the word classes are defined are various and belong to different levels of language, but the focus in this section will be exclusively on the morphological and the syntactic criteria. Besides, while considerable effort has been deployed to identify the necessary and sufficient characteristics defining the categories of noun and verb, the class of particles has been treated as a mere waste basket in which everything that is neither a noun or a verb is thrown. Consequently, no particular features worthy of mention here have been singled out as common to all members of this class. Moreover, since most, if not all, equivalents of English adjectives and adverbs fall within the category of nouns, the class of verbs is simply irrelevant to the present discussion and will be discarded accordingly.

The class of nouns itself is heterogeneous. It includes nouns denoting concrete and abstract entities, nouns denoting properties, locatives, demonstratives, independent pronouns, pronominal clitics, and a few others. Semantically, all these types of nouns are claimed by Arab lexicographers (*lughawiyyūn*) to have the potential to refer by themselves (i.e. without the need for another word, as a verb needs arguments) and do not express the notion of time. Grammarians on the other hand, have produced a relatively long list of morphological and syntactic traits which distinguish nouns from the other parts of speech. The length of the list reflects the diversity of the noun types, but the prototypical elements of the class are generally defined by a set of five criteria which need not be satisfied all by every eligible noun. As summed up by Ibn Mālik in his mnemonic *Alfiyya*, these are (a) the genitive case, (b) nunation, (c) the vocative, (d) the definite article, and (e)

Are there adjectives or adverbs in Arabic? A defence of the tradition

Ahmed Ech-Charfi
Mohamed V University –Souissi,
Rabat, Morocco

Introduction :

In describing languages outside the Indo-European family, Western linguists sometimes make unjustified assumptions. A good example of such frequently made assumptions is the imposition of the lexical categories of the major European languages on other "exotic" languages. As Gil[1] notes, many available theories about the structure of language turn out to be "an exercise in Euro-centricity, involving the unwarranted imposition of categories and structures that are simply irrelevant." Local linguists often follow the lead of their Western colleagues. Whether some of the traditional parts of speech are universal or whether all of them are language-specific is an issue that has been tackled at some serious depth only for the last few decades, and the already point to the flaws in analyses assuming the universality of the traditional categories as provided by the grammar books of European languages, both modern and classical.

The present paper will reconsider the assumption, often made by Western and Arab linguists, according to which the Arabic language has the categories of adjectives and adverbs. The major claim behind this enterprise is that conclusive evidence in favour of the postulation of such word classes is unfortunately lacking, and the results of morphological and syntactic tests all indicate that these categories are non-existent in Arabic. But before any

1 - Gil (1999) Towards a theory of syntactic categories

ARAB LEAGUE EDUCATIONAL ، CULTURAL AND SCIENTIFIC ORGANIZATION

(ALECSO)

Bureau of Coordination of Arabization

RABAT (MOROCO)

P.O. Box : 290

AL-LISSAN AL-ARABI